جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق

أطروحة مقدمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه
فلسفة في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب
حبيب سعدون عبيس

بإشراف

أ.د طالب حسين الكريطي
أ.م.د خضير عباس الوائلي

1446هـ
2024 م

إقرار المشرف

نشهد أن إعداد الاطروحة الموسومة بـ (دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق) التي تقدم بها الطالب (حبيب سعدون عبيس) قد جرت تحت اشرافنا في جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفلة في العلوم الاقتصادية.

التوقيع

أ.د طالب حسين الكريطي

2024 / 5 /

التوقيع

أ.م.د خضير عباس الوائلي

2024 / 5 /

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأساتذة المشرفين أرشح الاطروحة للمناقشة)

أ.د توفيق عباس عبد عون

2024 / 5 /

إقرار الخبير اللغوي

اقر بإن الاطروحة الموسومة بـ (دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق) والعائدة لطالب الدكتوراه (حبيب سعدون عبيس) / قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

التوقيع

أ.م.د محمد عبد الرسول جاسم

2024 / 5 /

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على أطروحة الدكتوراه / قسم الاقتصاد / للطالب (حبيب سعدون عبيس) الموسومة بـ (دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق) أرشح هذه الاطروحة للمناقشة.

أ.د علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

عميد كليـــــة الإدارة والاقتصـــــــاد

الأستاذ المساعد الدكتور
هاشم جبار الحسيني
العميد

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.م.د هاشم جبار الحسيني

عميد كليـــــة الإدارة والاقتصـــــــاد

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق) والمقدمة من الطالب (حبيب سعدون عبيس) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في علوم الاقتصاد بتقدير (جيد جداً) .

أ.د توفيق عباس عبد عون

رئيساً

أ.د معن عبود علي

عضواً

أ.م.د ايمان عبد الكاظم جبار

عضواً

أ.م.د شيماء رشيد محيسن

عضواً

أ.م.د سلطان جاسم سلطان

عضواً

أ.د طالب حسين الكريطي

عضواً ومشرفاً

أ.م.د خضير عباس حسين

عضواً ومشرفاً

﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾

﴿ صدق الله العلي العظيم ﴾

سورة الحديد آية (7)

الإهداء

الى:

سندي وفخري ومثلي الأعلى...

والدي العزيز

معلمتي الأولى نبع الحنان...

أمي الغالية

الحب كل الحب...

أخوتي وأخواتي

عبق الياسمين وشريكة النجاحات...

زوجتي الحبيبة

فلذات كبدي وزهو ايامي ...

اولادي.. لارا *كرار* حيدر

البيت الكبير الذي أعمل لأكون لبنةً في بناء صرحه الشامخ

وطني... بلاد الرافدين

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاةُ والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين

تعد كلمات الشكر هي سبيل التزود بالخير، فصدق رب العزة جل في عُلاه حين قال : ﴿**لئن شكرتم لأزيدنكم**﴾ **(سورة إبراهيم، آية ٧)**

إلهي أحمدك على حسن صنيعك إلي وسبوغ نعمائك علي وجزيل عطائك لي وعلى ما فضلتني به على غيري من رحمتك.

وفي مقام الاعتراف بالجميل أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ طالب حسين الكريطي أستاذ الفكر التنموي -كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة كربلاء** على تفضله بالإشراف على هذا البحث رغم كثرة مشاغله وعلى رعايته للبحث وتوجيهاته السديدة، وهذا ليس بجديد عليه كعالم جليل محب للخير والعلم ومعين عليه أدعو الله أن يبارك في عمره ويمتعه بالصحة والعافية فجزاه الله تعالى عني خير الجزاء.

ويقتضي- واجب الوفاء والعرفان أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ المساعد الدكتور/ خضير عباس الوائلي أستاذ الاقتصاد الكلي– كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء** حيث تابع معي خطوات سير البحث حتى أصبح على هذه الصورة، فقد شملني برعايته وكرمه وطيب خلقه، فقد كان مثلاً طيباً للأخ والمعلم، فله مني كل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى **السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة** لتفضلهم بقبول مناقشة اطروحتي ولما سيبدونه من ملاحظات قيمة ستسهم بتقويم هذا العمل واخراجه بالشكل اللائق والرصين سائلاً المولى العلي القدير ان يجعلهم دوماً مناراً للعلم وقدوة للباحثين.

ويوجب علي الاعتراف بالفضل الكبير لهذا الصرح العلمي كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة كربلاء احد صروح العلم والمعرفة في عراقنا الحبيب الذي رعاني طالباً للدكتوراه لثلاث سنوات متمثلتاً بالسيد عميد الكلية أ.م.د هاشم جبار الحسيني.

ومن باب العرفان بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي في وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وعلى رأسهم **الدكتور/ محمد محسن السيد** مدير عام دائرة التنمية الإقليمية والمحلية لما قدموه لي من دعم وتشجيع فضلاً عن التسهيلات في الحصول على البيانات والمصادر، والشكر موصول الى الدكتورة سوسن جبار والسيدة فاتن سعد الله والسيدة امل محمد والسيد باسم ساجت والسيد عمار عبد العظيم والسيد قيصر اسماعيل، والسيد باهر سالم والدكتور محمد شهاب والسيد اياد مظلوم، والزميلة عدوية عبد الله، والسيد احمد الحلو مسؤول مكتبة وزارة التخطيط. كما أتقدم بالشكل الجزيل الى الزملاء السيد امين حسين والسيد مالك علام، والمهندسة سراب مهدي لما أبدوه من مساعدة لإتمام هذه الاطروحة فلهم مني كل الامتنان والتقدير.

كذلك أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى السيدات والسادة موظفي مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، ومكتبة كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، فضلاً عن مكتبة مركز التخطيط الحضري والإقليمي في جامعة بغداد، لما أبدوه من مساعدة لي بالحصول على المصادر اللازمة للأطروحة.

كما لا يفوتني ان أتقدم بخالص الحب والتقدير للعم العزيز عبد العظيم عبد الكريم مجباس لما ابداه لي من دعم وتشجيع خلال مسيرتي الدراسية، ومن دواعي السرور ان أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الأستاذة الفاضلة أ.د. سهاد على شهيد، لما قدمته لي من مساعدة وارشاد لإتمام هذه الاطروحة. ولا أنسى كذلك أن أتقدم بوافر الشكر للأستاذ الجليل د. محمد إبراهيم عواد أستاذ الاقتصاد من جمهورية مصر العربية، الذي لم يبخل عني يوماً بالنصح والتوجيه فله كل الحب والتقدير وجزاه الله عني خير الجزاء.

وفي النهاية لا أدعي أنني في هذا العمل المتواضع قد بلغت الغاية، وحسبي أنني قد حاولت وذلك كل ما في وسعي، فالكمال لله تعالى وحده، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب إنه نعم المولى ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

المستخلص

يشير مفهوم النمو الشامل الى اشراك جميع فئات المجتمع في عملية النمو (الفقراء، غير الفقراء، ومتوسطي الدخل). إذ يسعى النمو الشامل الى تعميق مفاهيم العدالة والانصاف وتكافؤ الفرص للجميع، فعملية التفاعل لعناصر المكان تعمل على تعزيز الديناميكية للتدفقات السلعية والخدمية بين مكونات الهيكل المكاني. وفي هذا المجال فإن الانفاق الاستثماري الحكومي يعد أحد الجوانب المهمة في خلق تلك الديناميكية للمكان عن طريق اعتماد معايير الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي بالشكل الذي لا يؤدي الى ايجاد مناطق تتمتع بمستويات عالية من الدخل والجوانب المرتبطة بالرفاهية واخرى تعاني من مستويات عالية من الحرمان. لذلك يهدف هذا البحث الى تحليل دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق، وتمحورت مشكلة البحث حول كيفية تحليل وقياس دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية للنمو الشامل بالعراق، كما نصت الفرضية الأساسية على ان هناك دوراً إيجابياً للنفقات الاستثمارية الحكومية في الديناميكية المكانية للنمو الشامل في العراق، وقد استخدم البحث المنهجية الاستقرائية عند التحليل الوصفي لبيانات الانفاق الاستثماري الحكومي والنمو الشامل، فضلاً عن ذلك استخدم أسلوب القياس الاقتصادي لاختبار العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم كمتغير مستقل والنمو الشامل (السكان، الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، خدمات شبكة الطرق البرية) في المحافظات كمتغير تابع، باستخدام منهجية الأنموذج الديناميكي المكاني لبيانات البانل Spatial Dynamic Panel Data Model .

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، وجود تركز للسكان في محافظات معينة اسهمت بتعزيزه جمله عوامل منها تركيز الأنفاق الاستثماري الحكومي في تلك المحافظات، ما نتج عنه تفاوت وتباين بين معظم مناطق البلد الواحد في معظم مؤشرات النمو الشامل. كما تبين عدم وجود اعتماد مكاني بين متغيرات النمو الشامل في المحافظات المتجاورة. وخلص البحث الى ضرورة ان تركز الاستراتيجيات والخطط والبرامج الحكومية على مفهوم النمو الشامل في صياغة أهدافها النهائية، كون ان النمو الشامل يستوعب كل فئات المجتمع مما ينعكس على تعزيز مفهوم العدالة وتكافؤ الفرص للجميع.

قائمة المحتويات

الآية ..... أ
الإهداء ..... ب
شكر وعرفان ..... ت
المستخلص ..... ث
قائمة المحتويات ..... ج
قائمة الجداول ..... خ
قائمة الاشكال ..... د
قائمة المخططات ..... ذ
قائمة الخرائط ..... ر
مقدمة : 1
اولاً: اهمية البحث: 2
ثانياً: مشكلة البحث: 2
ثالثاً: فرضية البحث: 3
رابعاً: هدف البحث: 3
خامساً: منهج البحث: 3
سادساً: حدود البحث: 4
سابعاً: هيكلية البحث: 4
ثامناً: الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة: 5
الفصل الأول: الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية للنمو الشامل: إطار نظري 14
تمهيد 15
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الاستثماري الحكومي 16
المطلب الأول: مفاهيم تأصيلية 16
المطلب الثاني: أنواع الإنفاق الاستثماري الحكومي 18
المطلب الثالث: اهداف الانفاق الاستثماري الحكومي 19
المطلب الرابع: الانفاق الاستثماري الحكومي من وجهة نظر أخرى 20
المطلب الخامس: أهمية الانفاق الاستثماري الحكومي 21
المطلب السادس: دور الانفاق الاستثماري الحكومي في النشاط الاقتصادي في ظل المدارس الاقتصادية 24
المبحث الثاني: الاطار النظري للديناميكية المكانية 29
المطلب الأول: مفاهيم عامة 29
المطلب الثاني: الديناميكية المكانية اليات وتفسيرات: 32
المطلب الثالث: آلية التفاعل المكاني 41

المبحث الثالث: النمو الشامل (المفهوم والأهمية ومؤشرات القياس) 49
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والنمو الشامل..... 49
المطلب الثاني: أهمية النمو الشامل..... 52
المطلب الثالث: إطار النمو الشامل..... 54
المطلب الرابع: مؤشرات النمو الشامل..... 58
المبحث الرابع: العلاقة النظرية بين الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية للنمو الشامل 63
المطلب الأول: الانفاق الاستثماري الحكومي وعلاقته بديناميكية النمو الشامل مكانياً..... 63
المطلب الثاني: فاعلية الإنفاق الاستثماري الحكومي في المتغيرات الاقتصادية للنمو الشامل 70
الفصل الثاني: تحليل دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق .. 80
تمهيد..... 81
المبحث الأول: تحليل واقع الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق للمدة 2004-2021 82
المطلب الأول: تطور الأداء التنموي القطاعي والمكاني للإنفاق الاستثماري الحكومي: ... 82
المطلب الثاني: الموازنة الاستثمارية الحكومية وآلية اعدادها..... 87
المطلب الثالث: المنهاج الاستثماري (الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة) 90
المطلب الرابع: برنامج تنمية الأقاليم (التخصيصات والنفقات الاستثمارية للمحافظات) . 104
المطلب الخامس: تحديات برامج الاستثمار الحكومي..... 114
المبحث الثاني: تحليل واقع مؤشرات النمو الشامل للمدة 2004-2021 في العراق..... 117
المطلب الأول: مؤشرات الأداء الوطنية (الكلية): النمو السكاني (الولادات والوفيات، الهجرة)، البطالة، الدخل 117
المطلب الثاني مؤشرات الاداء المؤسسية (خدمات التعليم، خدمات الصحة، خدمات شبكة الطرق البرية) 128
المبحث الثالث: تحليل فاعلية الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمؤشرات النمو الشامل في العراق 144
المطلب الأول: ديناميكية النمو الشامل وخصائص البنية المكانية في العراق..... 144
المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والمؤشرات (الكلية، المؤسسية) للنمو الشامل في المحافظات..... 150
المطلب الثالث: التفاوت المكاني للمؤشرات الكلية والمؤسسية..... 167
الفصل الثالث: قياس دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل بالعراق.... 170
تمهيد..... 171
المبحث الأول: تأصيل نظري للأساليب القياسية المستخدمة 172
المطلب الأول: تحليل القياس الاقتصادي المكاني..... 172
المطلب الثاني: مفهوم التجاورات ومصفوفة الاوزان المكانية..... 173
المطلب الثالث: بيانات السلاسل المقطعية (Panel) 176
المطلب الرابع: الانموذج الديناميكي المكاني لبيانات البانل Spatial Dynamic Model panel Data(SDPD) 177
المطلب الخامس: اختبارات الانموذج المناسب..... 179
المطلب السادس: اختبارات الارتباط الذاتي المكاني..... 180
المطلب السابع: طريقة تقدير الانموذج..... 183
المطلب الثامن: توصيف الانموذج..... 185
المبحث الثاني: تقدير وتقييم نتائج الانموذج 188

المطلب الأول: بناء مصفوفة الاوزان المكانية والاختبارات القياسية..... 189
المطلب الثاني: تقدير الانموذج الديناميكي المكاني ذي التأثير الثابت..... 194
الاستنتاجات والتوصيات..... 204
المصادر 208
الملاحـــــــــق 223

قائمة الجداول

الجدول (1) التخصيصات والنفقات الاستثمارية ونسبة الصرف لبرامج الاستثمار الحكومي في العراق للمدة 2004-2021..... 89

الجدول(2) التخصيصات الاستثمارية ومقدار الصرف الفعلي لبرنامج المنهاج الاستثماري في العراق للمدة 2004-2019 (ترليون دينار) 92

الجدول(3) الأهمية النسبية لتوزيع التخصيصات الاستثمارية ونسب الانفاق الاستثماري للقطاعات الاقتصادية في البرامج السنوية في العراق للمدة 2004-2019 95

الجدول (4) اجمالي التخصيصات الاستثمارية والانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم للمحافظات في العراق عدا إقليم كردستان للمدة(2006-2021) (ترليون دينار) 105

الجدول(5) التخصيصات الاستثمارية والمصروف الفعلي لبرنامج تنمية الأقاليم للمحافظات في العراق عدا إقليم كردستان للمدتين(2006-2013) و (2014- 2021) 107

الجدول(6) قياس كفاءة توزيع الانفاق عن طريق معيار الانحراف عن المتوسط القياسي لاستثمارات برنامج تنمية الأقاليم للمحافظات في العراق (عدا إقليم كردستان) للمدة من (2006-2021) 113

الجدول(7) صافي الهجرة في العراق حسب المحافظة لسنة 2013 123

الجدول(8) معدل البطالة للسكان بعمر 15 سنة فأكثر في العراق حسب المحافظة للمدة من 2004-2021 126

الجدول(9) متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2004-2021 128

الجدول (10) نسبة تركز السكان والمساحة حسب معامل هوفر في العراق حسب المحافظة للسنوات 2004 و2021 145

الجدول(11) حجم ونسبة السكان للمناطق الحضرية في العراق حسب قاعدة زيف لعام 2020 149

الجدول (12) معامل التباين الإقليمي لمتوسط دخل الفرد في العراق حسب المحافظة للأعوام 2007 و2014 159

الجدول(13) القيم المتوسطة والانحرافات ومعامل الاختلاف للمؤشرات الكلية والمؤسسية على مستوى العراق للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021) 168

الجدول (14) ترتيب المحافظات العراقية حسب الانحرافات السالبة والموجبة للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021) للمؤشرات الكلية والمؤسسية 169

الجدول (15) التجاورات المكانية للمحافظات العراقية عدا محافظات إقليم كردستان 190

الجدول(16) مصفوفة التجاورات المكانية ($\tilde{W}$) من نوع تجاور بيدق الملكة (QUEEN CONTIGUITY). 191

الجدول(17) مصفوفة الاوزان المكانية (WN) على أساس التجاورات بين المحافظات 192

الجدول (18) نتائج اختبار الارتباط (الاعتماد) الذاتي المكاني LAGRANGE MULTIPLIER TEST ... 193
الجدول (19)اختبار F-TEST 194
الجدول (20)اختبار CHI-SQUARED 194
الجدول (21) مقدرات معلمات الأنموذج الأول (الولادات) (Y1) باستخدام مصفوفة الاوزان المكانية (Wn) الطريقة المباشرة 196
الجدول (22) مقدرات معلمات الأنموذج الثاني (الخدمات التعليمية) (Y2) باستخدام مصفوفة الاوزان المكانية (Wn) الطريقة المباشرة 198
الجدول (23) مقدرات معلمات الأنموذج الثالث (الخدمات الصحية) (Y3) باستخدام مصفوفة الاوزان المكانية (Wn) الطريقة المباشرة 200
الجدول (24) مقدرات معلمات الأنموذج الرابع (خدمات الطرق) (Y4) باستخدام مصفوفة الاوزان المكانية (Wn) الطريقة المباشرة 202

قائمة الاشكال

الشكل (1) تطبيق شروط التكافؤ في منطقة الأعمال المركزية(CBD) في اقليم افتراضي 44
الشكل (2) منحنى حدود إمكانات الإنتاج 49
الشكل (3) مكونات النمو الشامل..... 54
الشكل (4) العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والنمو الشامل 79
الشكل (5) التوزيع النسبي للتخصيصات والنفقات الاستثمارية للبرنامج الاستثماري الحكومي في العراق للمدة 2004-2021..... 89
الشكل (6)التخصيصات الاستثمارية ومقدار الصرف الفعلي لبرنامج المنهاج الاستثماري في العراق للمدة 2004-2021 94
الشكل (7) مستوى التخصيصات الاستثمارية والانفاق الاستثماري لبرامج الاستثمار الحكومي في العراق حسب القطاع للمدة 2004-2019..... 96
الشكل (8) اجمالي التخصيصات الاستثمارية والانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم للمحافظات في العراق عدا اقليم كردستان للمدة(2006-2021) (ترليون دينار) 105
الشكل (9) التخصيصات والنفقات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم في العراق عدا إقليم كردستان للمدة 2006-2021 (ترليون دينار)..... 108
الشكل(10) معدل الولادات والوفيات على مستوى العراق للمدة 2004-2021 121
الشكل (11) صافي الهجرة في العراق حسب المحافظة لسنة 2013 123
الشكل(12) معدلات البطالة للفئة 15 سنة فاكثر في العراق حسب المحافظة للسنوات 2004،2013،2014،2021 126
الشكل (13) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2004 - 2021 128
الشكل (14) المؤشرات التقييمية للخدمات التعليمية في العراق حسب المحافظة عدا إقليم كردستان للسنوات (2004-2005، 2013-2014، 2014-2015، 2020-2021) 134

الشكل (15)المؤشرات التقييمية للخدمات التعليمية في العراق حسب المحافظة للسنوات 2004، 2013، 2014، 2021 138
الشكل (16) المؤشرات التقييمية لخدمات شبكة الطرق البرية في العراق للمدة 2004-2021 143
الشكل (17) التراتب الهرمي لسكان المدن الرئيسة في العراق لعام 2020 149
الشكل (18) معدل الولادات الخام على في العراق للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021) 151
الشكل(19) الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم في العراق للسنوات (2006، 2013، 2014، 2021) (ترليون دينار) 152
شكل (20) توزيع السكان في العراق حسب المحافظة للسنوات من 2013 و 2021 153
الشكل (21) معدل البطالة للسكان بعمر 15 سنة فأكثر في العراق للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021) 155
الشكل (22) معدل البطالة للسكان بعمر 15 سنة فأكثر في العراق حسب المحافظة للسنوات من 2013 و 2021 .. 156
الشكل (23) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021 (دينار). 157
الشكل (24) مؤشر الخدمات التعليمية تلميذا/معلم في العراق للاعوام(2004- 2005، 2013- 2014، 2014- 2015، 2020- 2021) 162
الشكل(25) مؤشر الخدمات الصحية نسمة/مستشفى في العراق للاعوام(2004، 2013، 2014، 2021)..... 163
الشكل (26) مؤشر خدمات شبكة الطرق البرية كم/100 الف نسمة في العراق للاعوام(2004، 2013، 2014، 2021 164
الشكل (27) نمط توزيع الخدمات (التعليمية، الصحية، شبكة الطرق البرية) في العراق حسب المحافظات للسنوات 2013 و 2021 166
الشكل (28) قيم المتغير التابع (الولادات) (Y1) الحقيقية والمقدرة 196
الشكل (29) قيم المتغير التابع (الخدمات التعليمية) (Y2) الحقيقية والمقدرة 198
الشكل (30) قيم المتغير التابع (الخدمات الصحية) (Y3) الحقيقية والمقدرة 201
الشكل (31) قيم المتغير التابع (خدمات الطرق) (Y4) الحقيقية والمقدرة 203

قائمة المخططات

المخطط (1) مبادئ الجاذبية الموقعية 34
المخطط (2) مخطط افتراضي لتطبيق نماذج التفاعل المكاني على مجموعة من المدن..... 36
المخطط (3) إطار النمو الشامل عن طريق زيادة الدخل من خلال العمالة المنتجة..... 56
المخطط (4) إطار النمو الشامل عن طريق تعزيز خدمات البنية التحتية والفوقية 58
المخطط (5) المؤشرات المؤسسية للنمو والتنمية الشاملين 61
المخطط(6) مؤشرات الأداء الوطنية للنمو والتنمية الشاملين 62
المخطط (7) آلية اعداد المنهاج الاستثماري الحكومي 88
المخطط (8) علاقات التجاور القياسية للمناطق..... 175

قائمة الخرائط

الخارطة (1) التباين المكاني في تحليل معامل الموقع للفروع الصناعية في العراق حسب المحافظة لعام 2010.... 147
الخارطة (2) التجاورات المكانية للمحافظات العراقية 2021 189

مقدمة :

يعد الانفاق الاستثماري الحكومي من اهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من اجل ترسيخ أهدافها الرئيسة المتمثلة بتحقيق العدالة والمساواة بين افراد وفئات المجتمع بواسطة انفاقها بشكل مباشر عن طريق الاستثمار بالقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، او بشكل غير مباشر عن طريق الاستثمار بتطوير البنية التحتية ومن ثم تحقيق التراكم الرأسمالي. وقد تفاوتت اراء المدارس الاقتصادية في الدور الذي تقوم به الدولة عبر انفاقها العام سيما الاستثماري منه تبعاً لمراحل تاريخية عديدة، ارتبطت الى حدٍ بعيد بالمشكلات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي فمنها من رفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود معينة تتعلق فقط بالإنفاق على المرافق العامة، وأخرون كانوا مؤيدين لسياسة الانفاق الحكومي لتعزيز الطلب الكلي، فيما دعى البعض الاخر الى تبني السياسة النقدية وادواتها المعروفة من معدل الفائدة و والتحكم بسعر الصرف فضلاً عن عمليات السوق المفتوحة للتحكم بالنشاط الاقتصادي، فضلاً عن اراء بعض المدارس التي كانت تؤيد خفض الانفاق الحكومي مع ضرورة اتباع سياسات نقدية ذات اتجاه توسعي اقل لتقييد الطلب الكلي .

وفي نطاق سعي الدول الى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو المرتبط بالتحسينات الكمية والتنمية المتعلقة بالتحسينات النوعية ظهرت مفاهيم عديدة للوصول الى تحقيق الهدفين كليهما، إذ لم يكفِ ان يحقق الاقتصاد مستويات مرتفعة من الناتج او الدخل او تحقيق مستويات منخفضة من البطالة فضلاً عن عدم كفاية ان تتحول الاقتصادات المتخلفة الى اقتصادات صناعية متقدمة ما لم يترافق ذلك مع اشراك الجميع في تلك العملية وفقاً لمفهوم النمو الشامل الذي يراعي اشراك كافة فئات المجتمع (الفقراء، متوسطي الدخل وغير الفقراء)في عملية صيرورة ذلك النمو، إذ يجب ان تعزز مفاهيم العدالة والمساواة بين الجميع سواء كانوا افراداً او مؤسسات، فالنمو الشامل يشير الى وتيرة النمو ونمطه أي ان النمو يجب ان يكون مرتفع ومستدام عن طريق ضمان تكافؤ الفرص للجميع من اجل ضمان استقرار أسس النظام الاجتماعي. وفي اطار سعي النمو الشامل الى تحقيق الرفاهية فإنه لا يحصر مفهوم الرفاهية فقط بزيادة الدخل او تقليل البطالة بل يجب ان يكون هناك ارتفاع في جودة خدمات البنية الارتكازية (الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، خدمات البنية التحتية)التي تعد ضرورية لتوزيع المكاسب المتحققة في مستويات المعيشة بين الافراد ومن ثم تقليل أوجه عدم المساواة.

وفيما يخص الديناميكية المكانية والتي تمثل جزءاً من متبنيات التحليل في هذا البحث فإنها تمثل حلقة الوصل بين الانفاق الاستثماري الحكومي والنمو الشامل، إذ التدفقات السلعية والخدمية بين مكونات الهيكل المكاني في نطاق عملية الجذب أو التفاعل المكاني محكومة بعدة عوامل مرتبطة بالهيكل المكاني من قبيل (السكان، والمسافة، وفرص العمل، وجودة خدمات البنية التحتية) وعدة شروط كـ (التكافؤ، والكفاءة، وآلية السوق، والتوازن)هي من تعمل كآلية لغرض حصول التفاعل والتكامل بين مكونات ذلك الهيكل المكاني بهدف

الوصـــول للنمو الشـــامل الذي يراعي الفقراء وغير الفقراء فضـــلاً عن الفئات المتوســـطة والذي يشـــير الى الانصاف وتكافؤ الفرص للأفراد والمؤسسات.

اما فيما يتعلق بالإنفاق الاســـتثماري الحكومي في العراق، فإنه ركز في منح الأولوية للأنشـــطة المرتبطة باسـتخراج النفط والغاز على حسـاب دعم أنشـطة الصـناعات التحويلية التي توفر السـلع والخدمات للسـوق المحلية فضلاً عن توليدها لفرص العمل، كما كان لانخفاض التخصيصات والنفقات الاستثمارية الحكومية في القطاعات الخدمية كالمباني والخدمات والتربية والتعليم دور كبير في انخفاض اســـهام تلك القطاعات بالناتج المحلي الإجمالي. فضـــلاً عن ذلك فإن البرنامج الاســـتثماري الحكومي الموجه للمحافظات (برنامج تنمية الأقاليم) لم يكن بالحجم الذي يتناسـب والمبادئ الدسـتورية التي تؤكد على منح صـلاحيات أكبر للمحافظات. وفيما يخص النمو الشامل فإن سمة تركز الاستثمارات الحكومية في محافظات معينة قد اسهمت بشكل واضح في تباين وتفاوت مؤشرات النمو الشامل كـ (السكان، الدخل، البطالة، خدمات البنية الارتكازية) على مستوى المحافظات.

اولاً: اهمية البحث:

1- يســـهم البحث في اثراء المعرفة الاقتصـــادية بشـــأن العلاقة بين الانفاق الاســـتثماري الحكومي والديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل.

2- يعمل البحث على تقديم نتائج وتحليلات تخدم تطور البحث العلمي في مجال العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل.

3- يعد البحث مهماً الى متخذ القرار الاقتصـادي لأنه يقدم اليات وادوات لتنسـيق ومواءمة العلاقة بين التخطيط المالي والتخطيط التنموي في إطار عملية رصـد التخصـيصـات الاسـتثمارية وموائمتها مع الحاجات الفعلية للمدن والمحافظات.

ثانياً: مشكلة البحث:

نظرياً هناك دوراً للإنفاق الاستثماري الحكومي عن طريق سياسة توزيع التخصيصات الاستثمارية فضلاً عن الأداء الانفاقي لتلك الاسـتثمارات في الديناميكية المكانية لمؤشـرات النمو الشـامل، وفي ضـوء ذلك، نجد من الضـروري معرفة دور الانفاق الاسـتثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشـامل في العراق على مسـتوى المحافظات. وهذا يقودنا الى صـياغة المشـكلة الرئيسـة للبحث والتي تتمثل بالإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي :

- **كيف يمكن تحليل وقياس دور الانفاق الاســتثماري الحكومي في الديناميكية المكانية للنمو الشــامل في العراق ؟**

وهذا التساؤل الرئيس يقودنا الى تساؤلات فرعية تتمثل اهمها في يلي :

1- ما هو دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية للنمو الشامل كما وردت بالنظرية والادبيات الاقتصادية انطلاقاً من تحديد الإطار المفهومي والتحليلي لكل من الانفاق الاستثمار الحكومي والديناميكية المكانية لمؤشرات النمو الشامل؟

2- كيف تطور واقع الانفاق الاستثماري الحكومي والنمو الشامل في العراق قطاعياً ومكانياً للمدة (2004-2021).

3- كيف انعكس دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق الذي تأثر بحالة عدم استقرار تدفق الانفاق الاستثماري الحكومي ومشاكل التنمية في العراق؟

ثالثاً: فرضية البحث:

يسعى البحث الى اختبار فرضية اساسية مؤداها **"إن هناك دوراً إيجابياً بين الانفاق الاستثماري الحكومي و متغيرات النمو الشامل على مستوى العراق"**، وينبثق من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية:

1- هناك علاقة طردية بين متغير الإنفاق الاستثماري الحكومي لـ (برنامج تنمية الأقاليم) مع متغيرات النمو الشامل (الولادات، والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، وخدمات شبكة الطرق) .

2- وجود ارتباط (اعتماد) مكاني بين مشاهدات المتغير التابع (النمو الشامل) في كل محافظة والمحافظات المجاورة لها.

3- وجود دور إيجابي للمتغير التابع المرتد في الزمان والمكان (النمو الشامل) والمتغير المستقل (الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم) في المتغير التابع (النمو الشامل).

رابعاً: هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في **"تحليل وقياس دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق"** ويتطلب الوصول لهذا الهدف تحقيق عدة اهداف فرعية تتمثل بـ :

1- بيان مفاهيم وادوار ونظريات وابعاد الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية والنمو الشامل وتحليل العلاقة بينها .

2- رصد تطور واقع الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق حسب المحافظة للمدة 2004-2021.

3- تحليل تطور مؤشرات النمو الشامل في العراق حسب المحافظة للمدة 2004-2021.

خامساً: منهج البحث:

يعتمد البحث على استخدام منهج استنباطي من خلال مراجعة الادبيات الاقتصادية الخاصة بمتغيرات موضوع البحث، كما يستخدم البحث المنهج الاستقرائي عن طريق دراسة المؤشرات والبيانات والوقائع بواسطة التحليل الوصفي عند تناول دور النفقات الاستثمارية الحكومية في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو

الشامل على المستوى النظري وعلى المستوى التطبيقي (الوطني، المحافظات) - انطلاقاً من تشخيص الوضع الحالي لكل من واقع الانفاق الاستثماري الحكومي وحالة متغيرات النمو الشامل.

فضلاً عن ذلك يستخدم البحث الأسلوب القياسي لاختبار العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الاقاليم كمتغير مستقل ومتغيرات النمو الشامل في المحافظات بالعراق كمتغير تابع والمتمثلة بـ (الولادات، والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، وخدمات الطرق) وذلك باستخدام منهجية الأنموذج الديناميكي المكاني لبيانات البانل Panel - Spatial Dynamic Panel Data Model باستخدام طريقة الإمكان الأعظم الكاوسي Quasi-Maximum Likelihood Estimation(QMLE) الطريقة المباشرة (The Direct Approach) عن طريق البرنامج الاحصائي (R) من اجل التحقق من وجود علاقة بين متغيرات الدراسة المشار اليها، فضلاً عن الكشف عن وجود ارتباط (اعتماد) ذاتي مكاني بقيم مؤشرات المتغير التابع بين المحافظات للمدة (2006-2021).

سادساً: حدود البحث:

1- تنحصر الحدود الموضوعية للبحث في تحليل وقياس دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل للمحافظات بالعراق.

2- كما تغطي الحدود الزمنية السنوات 2004-2021

سابعاً: هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية للنمو الشامل (اطار نظري) ، وتضمن اربعة مباحث، المبحث الأول ناقش الانفاق الاستثماري الحكومي اما المبحث الثاني فقد تناول الديناميكية المكانية، والمبحث الثالث استعرض النمو الشامل واخيراً المبحث الرابع ناقش العلاقة النظرية بين الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية للنمو الشامل. اما الفصل الثاني فقد تناول تحليل دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول جاء لتحليل واقع الانفاق الاستثماري الحكومي للمدة 2004-2021 في العراق اما المبحث الثاني فقد حلل واقع مؤشرات النمو الشامل (مؤشرات الأداء الوطنية (الكلية)، مؤشرات الاداء المؤسسية) للمدة 2004-2021 في العراق، في حين جاء المبحث الثالث ليحلل فاعلية الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمؤشرات النمو الشامل في العراق للمدة 2004-2021 . وفيما يخص الفصل الثالث فقد تناول قياس دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل بالعراق، وتضمن مبحثين، المبحث الأول ناقش التأصيل النظري للأساليب القياسية المستخدمة، اما المبحث الثاني فقد تناول تقدير وتقييم نتائج الانموذج.

ثامناً: الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة (سهاد علي شهيد، 2016) [1]	
عنوان الدراسة	دراسة مقارنة لبعض طرائق تقدير الأنموذج الديناميكي المكاني الخاصة بـ (panel data) مع تطبيق عملي.
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية
اهداف الدراسة	دراسة التأثيرات الديناميكية المكانية والزمانية على الميزانية الاستثمارية المخصصة لبرنامج تنمية الأقاليم، باستخدام بيانات الـ (panel) لـ (15) محافظة في العراق للمدة (2008-2015)
متغيرات الدراسة	المتغير التابع يمثل (التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم في العراق)، اما المتغير المستقل فيمثل (الإنفاق الاستثماري الفعلي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية الخمسة (الزراعي، والصناعي، والنقل والاتصالات، والمباني والخدمات، والتربية والتعليم)
أسلوب الدراسة	اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي المكاني في التحليل (Spatial Model) للأنموذج الديناميكي المكاني لبيانات الـ (panel) الحالة المستقرة بوجود التأثيرات الزمانية والمكانية الثابتة Spatial Dynamic Panel Data Model-Stable State with Fixed Effects (SDPD-SFE) باستخدام طريقة تقدير الامكان الاعظم الكاوسي (Quasi-Maximum Likelihood Estimation (QMLE).
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى انه لا يوجد تأثير مكاني بين المحافظات بما ينعكس ايجابياً على توزيع التخصيصات بشكل أفضل وبما يلبي التنمية الاقتصادية لكل محافظة، وكذلك عدم وجود تأثير زماني، أي ان التخصيصات الحالية لا تتأثر بالتخصيصات في السنوات السابقة، فضلاً عن انعدام التأثير في الزمان والمكان معاً.

2-دراسة (عمارة و البحيري: 2018)[2]	
عنوان الدراسة	**محددات النمو الشامل في مصر**
نوع الدراسة	بحث منشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد26، العدد2
اهداف الدراسة	البحث في العوامل المختلفة التي يمكن ان تؤثر بالنمو الشامل في مصر ومدى توافرها للمدة (1990- 2015) .
متغيرات الدراسة	**محددات النمو الشامل كمتغيرات تابعة** والمتمثلة بـ (راس المال المادي ويعبر عنه بالنسبة المئوية لأجمالي تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي، وراس المال البشري والذي يعبر عنه بمعدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم للذكور والاناث، الانفاق الاستهلاكي الحكومي على "التعليم والصحة" كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الانفتاح التجاري ويعبر عنها بمجموع الصادرات و الواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي

(1) سهاد علي شهيد، دراسة مقارنة لبعض طرائق تقدير الانموذج الديناميكي المكاني الخاصة بـ (Panel Data) مع تطبيق عملي، كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2016 .

(2) اميرة عمارة ونجوى البحيري، محددات النمو الشامل في مصر، معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد26، العدد2، 2018 .

	الاجمالي، المعدل السنوي لنمو السكان، التعميق المالي ويعبر عنه بالائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، صافي الاستثمار الاجنبي المباشر، واخيراً التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي)، **والنمو الشامل كمتغير مستقل** معبراً عنه بـ (نسبة الفقراء تحت خط الفقر، معامل جيني للدخل)
أسلوب الدراسة	واعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي في تحليل العلاقة بين النمو الشامل ومحدداته، علاوة على استخدام الاسلوب القياسي في تحليل العلاقة بالأجلين الطويل والقصير من خلال استخدام انموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL).
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى أن كثيراً من محددات النمو الشامل تتوافر في مصر، وأن معظمها يؤثر في الاجلين الطويل والقصير معاً، اما الانفاق الحكومي فبالرغم من عدم معنوية نتائج التحليل القياسي في الاجل الطويل، إلا أن اتجاه العلاقة كان هو المتوقع فالإنفاق الحكومي يؤثر إيجابياً في النمو الشامل .

3- دراسة (لورنس يحيى ونور شدهان،2020)[1]	
عنوان الدراسة	**دور الانفاق الاستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي بالعراق دراسة استشرافية**
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 16، العدد 15، ج2.
اهداف الدراسة	هدفت الى بحث دور الانفاق الاستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي بالعراق من خلال تحليل معدل التغير بالناتج والمساهمة النسبية للقطاعات الانتاجية، فضلاً عن تحليل اتجاهات التخصيصات الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2003-2019)،
أسلوب الدراسة	استخدم الباحثان المنهج الاستنباطي، وكذلك، الأسلوب الوصفي التحليلي للسلاسل الزمنية، مع استخدام الاسلوب الكمي عن طريق الاستعانة بالأساليب الاحصائية وتحديداً المتوسطات للقطاعات الاقتصادية
نتائج الدراسة	الى ان اتجاه الانفاق الاستثماري الحكومي يتسم بالتذبذب وهو منخفض مما ساهم في تردي اتجاه نمو القطاعات الانتاجية ومن ثم النمو الاقتصادي الحقيقي .

4-دراسة (خطاب، 2020)[2]	
عنوان الدراسة	**تحليل وقياس العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر**

(1) لورنس يحيى صالح ونور شدهان عداي، دور الانفاق الاستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي بالعراق دراسة استشرافية، مجلة للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 16، العدد 15، ج2، 2020.

(2) احمد خطاب، تحليل وقياس العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة السويس، المجلد 11، العدد الثاني ج2، 2020 .

نوع الدراسة	بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة السويس، المجلد 11، العدد الثاني ج2.
اهداف الدراسة	تناولت تحليل وقياس العلاقة بين السياسة المالية واهداف النمو الشامل في مصر خلال المدة (1990-2018)، كذلك تحليل هيكل واداء السياسة المالية في مصر (الشق الانفاقي والضرائبي) في محاولة لصياغة سياسة مثلى تعزز من دور السياسة المالية من اجل النمو الشامل
متغيرات الدراسة	المتغير التابع – النمو الشامل (معدل النمو الاقتصادي في مصر). والمتغيرات المستقلة– السياسة المالية معبراً عنها بـ (نسبة الانفاق العام الى الناتج، نسبة الايراد الضريبي الى الناتج، العجز الكلي الى الناتج) .
أسلوب الدراسة	اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، والى جانب ذلك تعتمد الدراسة الاسلوب القياسي عبر استخدام انموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL في تقدير العلاقة بين متغيراتها .
نتائج الدراسة	خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها، ان سلوك متغيرات السياسة المالية في علاقتها بأهداف النمو الشـــامل لم تســـير على وتيرة واحدة ولم تنعكس بشـــكل كلي على افراد المجتمع، كما اظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة.

5-دراسة (غلوش واخرون:2022)[1]	
عنوان الدراسة	**نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر**
نوع الدراسة	بحث منشور في المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد 46، العدد2 ،2022 .
اهداف الدراسة	هدفت الى توضيح السياسات الاقتصادية الملائمة التي تعمل ليس فقط على رفع معدلات النمو الاقتصادي الشامل في مصر بل والمساعدة في تهيئة المناخ المناسب لنجاح تلك السياسات .
أسلوب الدراسة	اعتمدت الدراسة اسلوب التحليل الاستقرائي.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ان السياسة الاقتصادية القادرة على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل الذي يقوده القطاع الخاص تقوم على اســـاس عدة عوامل اهمها دعم ديناميكية الاعمال والاســـواق الشاملة وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة وتشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن اهمية الاستثمار في المعرفة والتعلم مدى الحياة واكتساب المهارات .

(1) طارق غلوش واخرون، نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد 46، العدد2 ،2022، ص6

ب- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة [1] (Calderón and Servén: 2004)	
عنوان الدراسة	**The Effects of Infrastructure Development on Growth and Income Distribution**
نوع الدراسة	اوراق عمل منشورة في Central Bank of Chile, Working Papers,No270 .
اهداف الدراسة	تضمنت محاولة تقييم تأثير تطوير البنية التحتية في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل باستخدام بيانات البانل (Panel Data) لـ121 دولة للمدة من 1960-2000،
متغيرات الدراسة	**المتغير التابع يتمثل بـ النمو الاقتصادي** ويعبر عنه بـ (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP ، والدخل)، اما **المتغير المستقل فهو جودة البنية التحتية** ويعبر عنه بـ (وقت الانتظار لخطوط الهاتف الرئيسة، النسبة المئوية لخسائر النقل والتوزيع في إنتاج الكهرباء، حصة الطرق المعبدة من إجمالي الطرق)
أسلوب الدراسة	استخدمت الدراسة الأسلوب التحليل القياسي (طريقة الفروق العامة للعزوم) GMM[*].
نتائج الدراسة	اظهرت نتائج التحليل القياسي الى ان النمو يتأثر بشكل إيجابي بمخزون أصول البنية التحتية ، كذلك ينخفض عدم المساواة في الدخل مع ارتفاع كمية وجودة البنية التحتية، وتشير هاتان النتيجتان مجتمعتان إلى أن تطوير البنية التحتية يمكن أن يكون فعالاً للغاية في مكافحة الفقر. علاوة على ذلك، تشير عمليات المحاكاة التوضيحية لبلدان أمريكا اللاتينية إلى أن هذه التأثيرات مهمة من الناحية الاقتصادية، وتسلط الضوء على تسارع النمو وتقليل عدم المساواة الذي سينتج عن زيادة توافر البنية التحتية وجودتها.

2- دراسة [2](Ali, Ifzal, & Hyun Hwa Son:2007)	
عنوان الدراسة	**Measuring inclusive growth**
نوع الدراسة	بحث منشور في Asian Development Review, Vol. 24, No.1
اهداف الدراسة	هدفت الى اقتراح منهجية لحساب دالة شمولية النمو من خلال التحليل الديناميكي للنمو الشامل معبراً عنه بالوصول والمساواة في فرص الحصول على (التعليم والصحة) في الفلبين للأعوام 1998 و 2004، فكلما زادت الفرص الاجتماعية زاد النمو الشامل .
أسلوب الدراسة	اعتمدت الدراسة منهجية في حساب دالة ومنحنى النمو الشامل مستندة الى فكرة دالة الفرصة الاجتماعية المشابهة لدالة الرفاهية الاجتماعية، والتي تعتمد على عاملين: اولاً: متوسط الفرص

(1) Calderón & Servén,The Effects of Infrastructure Development on Growth and Income Distribution, Central Bank of Chile, Working Papers,No270, 2004.

(*) طريقة الفروق العامة للعزوم GMM : هي طريقة تقدير شبه معلماتية لا تشترط توزيع معيناً لحد الخطأ، بل تستخدم مع اي توزيع ممكن لحد الخطأ، ويمكن استخدامها سواء كانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مشخصة بشكل تام او فوق المشخصة، فليس بالضرورة ان تكون هناك قيمة وحيدة للمعلمات المقدرة، فهذه الطريقة تستخدم للحصول على افضل تقدير لهذه المعلمات، وتستخدم مع النماذج الحركية حيث يترابط حد الخطأ ذاتياً، ولا تشترط استقلالية حد الخطأ عن بقية المتغيرات المستقلة. المصدر:

- اثير الجومرد و إبراهيم الجلبي، راس المال البشري والاستثمار الاجنبي المباشر قياس التأثير واتجاه السببية في نماذج ساكنة وحركية لبيانات جدولية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12، العدد28، 2020، ص364.

(2) Ali, Ifzal, & Hyun Hwa Son, Measuring Inclusive Growth, Asian Development Review, Vol. 24, No.1, 2007.

	المتاحة للسكان ، و ثانياً: كيف تكون الفرص متاحة ومشتركة أو موزعة بين السكان، من خلال تقييم التغييرات في الفرص بمرور الزمن، إذ تعطي دالة الفرصة الاجتماعية هذه وزناً أكبر للفرص التي يتمتع بها الفقراء: فكلما كان الشخص أفقر زاد الوزن. إذ اقترحت الدراسة مخطط ترجيحي تكون الفرص التي يتم توفيرها للفقراء أكثر أهمية من تلك التي تم توفيرها لغير الفقراء ، أي إذا تم نقل الفرصة التي يتمتع بها شخص ما إلى شخص أفقر في المجتمع ، فيجب زيادة الفرص الاجتماعية ، وبالتالي زيادة النمو الشامل.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى نتيجة، انه يمكن حساب منحنى الفرصة تجريبياً باستخدام مسوحات الأسر للأقاليم في الفلبين والتي اظهرت التطبيقات التجريبية فيها أن منحنى الفرصة هو أداة مفيدة لتحليل شمولية النمو من الناحية الكمية، والنتيجة الأكثر اهمية بالموضوع هي كيفية تغير الفرص بمرور الزمن من خلال التحليل الديناميكي لمنحنيات الفرص المتاحة في (الصحة والتعليم) للفترتين المذكورتين لتقييم التغييرات في الوصول والمساواة في الفرص، وكشفت النتائج الحاجة الملحة لتصميم خدمات (الصحة العامة و التعليم) لتلبي احتياجات الفئات (أو المناطق) المحرومة في الدولة .

3- دراسة [1] (Anand & et al : 2013)	
عنوان الدراسة	**Inclusive Growth: Measurement and Determinants.**
نوع الدراسة	ورقة عمل منشورة في IMF Asia Pacific Department
اهداف الدراسة	هدفت الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين النمو الشامل وأساسيات الاقتصاد الكلي بما في ذلك الاستقرار الكلي والقدرة التنافسية والتغيير الهيكلي الذي يشمل العولمة أو الاندماج المتزايد في التجارة العالمية والنظام المالي.
متغيرات الدراسة	المتغير التابع النمو الشامل معبراً عنه بـ (الفرق اللوغاريتمي لمستوى الدخل الاولي للفرد المعدل وفقاً لتعادل القوة الشرائية PPP) ، المتغيرات المستقلة تتمثل بـ (الارتداد الزمني لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التعليم، الانفتاح التجاري، الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك الحكومي، الاستثمار، التضخم، الانفتاح المالي)
أسلوب الدراسة	استخدمت الدراسة منهجية القياس الاقتصادي وفقاً لأسلوب الانحدار(OLS).
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ان استقرار الاقتصاد الكلي ورأس المال البشري والتغيرات الهيكلية هي الأساس لتحقيق النمو الشامل، كما يمكن أن يكون هناك دور إيجابي للعولمة مع الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري يعزز المزيد من الشمولية مع التعميق المالي، والتغيير التكنولوجي ليس له تأثير ملحوظ .

(1) Anand & et al, Inclusive Growth: Measurement and Determinants, IMF Working Paper Asia Pacific Department, 2013.

4- دراسة [1](Torki M. Al-Fawwaz:2016)	
عنوان الدراسة	**The Impact of Government Expenditures on Economic Growth in Jordan (1980-2013)**
نوع الدراسة	بحث منشور في Canadian Center of Science and Education, International Business Research; Vol.9, No.1
اهداف الدراسة	هدفت الدراسة الى قياس اثر الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي على النمو الاقتصادي في الأردن للمدة 1980-2013
متغيرات الدراسة	استخدمت الدراسة الناتج المحلي الاجمالي(GDP) كمتغير تابع، واجمالي الانفاق الحكومي(TGE) ، الانفاق الحكومي الرأسمالي (Capital GE) ، الانفاق الحكومي الجاري (Current GE) كمتغيرات مستقلة .
أسلوب الدراسة	تم استخدام انموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يربط متغيرات الدراسة. ثم تم تحليل الانموذج باستخدام انموذج OLS.
نتائج الدراسة	توصـــلت الدراســـة الى وجود تأثير إيجابي لكل من الإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الحكومي الجاري على النمو الاقتصادي .

5- دراسة [2] (Aslam, Aribah & Zulfiqar, Kalsoom: 2016)	
عنوان الدراسة	**Policy Framework for Inclusive Growth:A Case Study of Selected Asian Countries**
نوع الدراسة	بحث منشور في Forman Journal of Economic Studies Vol. 12
اهداف الدراسة	تحليل اثر بعض المتغيرات على النمو الشامل بهدف وضع اطار السياسات اللازمة للنمو الشامل في البلدان الاسيوية الاقل تقدماً والمتوسطة للمدة من 2010-2015.
متغيرات الدراسة	المتغير التابع- النمو الشامل ويتم تمثيله بعدد من المتغيرات وهي(الفقر و معامل جيني (**)والمتغيرات المستقلة يتم تمثيلها بـ (التكنولوجيا، الانفاق الحكومي، المؤسسات، الانفتاح التجاري، التضخم، جودة الصحة، التعليم، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، المسائلة، الاستقرار السياسي، حكم القانون والنظام، السيطرة على الفساد)
أسلوب الدراسة	واستخدمت الدراسة من اجل ذلك المنهج القياسي من خلال انموذج(*) VECM.

(1) Torki M. Al-Fawwaz, The Impact of Government Expenditures on Economic Growth in Jordan (1980-2013), Published by Canadian Center of Science and Education, International Business Research; Vol.9, No.1, 2016.

(2) Aslam, Aribah & Zulfiqar, Kalsoom, Policy Framework for Inclusive Growth: A Case Study of Selected Asian Countries, Forman Journal of Economic Studies Vol. 12,2016 .

(**) معامل جيني: هو تمثيل بياني لعدالة توزيع الدخل بين فئات المجتمع قام بتطويره عالم الإحصاء الإيطالي "كورادو جيني" ويتحرك معامل جيني بين صفر وواحد صحيح ويعد الصفر مؤشر على المساواة، بينما يشير الواحد الى ارتفاع عدم المساواة.

(*)(VECM) أنموذج متجه تصحيح الخطأ : أنموذج متجه تصحيح الخطأ هو عبارة عن أنموذج الانحدار الذاتي المتجه المقيد المصمم للاستخدام مع السلاسل الزمنية غير المستقرة ولكنها متكاملة فيما بينها ، أي يوجد بين السلاسل علاقة طويلة الأمد.

نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها، ان هناك تأثيرات متفاوتة بين متغيرات الدراسة كما اشارت الى ان كل من سياسات المدى القصير والطويل لتحقيق النمو الشامل تتطلب جهودًا متسقة لمنح ثمار السياسة العامة (اي رفاهية الإنسان) للأفراد وهو الهدف النهائي للسياسات العامة، وكذلك اكدت النتائج أنه بدون وجود هيكل مؤسسي قوي لا يمكن تحقيق النمو الشامل.

6-دراسة [1] (Omar S.Noha: 2018)	
عنوان الدراسة	**Measuring inclusive growth in Egypt over a decade**
نوع الدراسة	بحث منشور في Egyptian Journal of Development and Planning, volume 26,No1
اهداف الدراسة	قياس النمو الشامل في مصر، بالاعتماد على دالة الفرص الاجتماعية.
أسلوب الدراسة	اعتمدت الدراسة منهجية حساب دالة ومنحنى الفرص الاجتماعية للكشف فيما إذا كان النمو الاقتصادي عادل، أي أن جميع شرائح السكان تستفيد منه ولا سيما الفقراء من خلال البحث في شمولية رفاهية الأسرة؛ والرفاهية يعبر عنها هنا بـ (بنسبة استهلاك الأسرة وخط الفقر)، بعبارة أخرى، الدراسة تقارن فيما إذا كانت الأسر الفقيرة تستفيد بمرور الوقت من متوسط نمو رفاهية السكان أكثر من الأغنياء، وتعد الأسرة مستفيدة إذا كان استهلاكها اعلى من خط الفقر، ومحرومة إذا كان استهلاكها أقل من خط الفقر
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ان المصريين عانوا من عدم نمو في الرفاهية وعدم العدالة خلال المدة 2009/2008 – 2011/2010، اي لم يكن هناك نمو شامل. وبعد ذلك، وعلى الرغم من عدم وجود نمو للرفاهية فقد تحسنت عدالة التوزيع بشكل كبير فاق النمو السلبي للرفاهية مما ادى الى نمو شامل مرتفع .

7-دراسة [2] (Armando. B & Daniele.M :2020)	
عنوان الدراسة	**Social assistance and inclusive growth**
نوع الدراسة	بحث منشور في International social security Review, volume 73,issue3
اهداف الدراسة	هدفت الى تقييم النتائج المتحققة لآثار المساعدات الاجتماعية (التحويلات القائمة على القواعد الممولة من الميزانية الى الفئات المحرومة بهدف معالجة الفقر) في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على القدرة الانتاجية للأفراد او الفئات منخفضة الدخل وبالتالي على النمو الشامل

(1) Omar S.Noha, Measuring inclusive growth in Egypt over a decade, INP, Egyptian Journal of Development and Planning, volume 26,No1, 2018.

(2) Armando . B & Daniele . M, Social assistance and inclusive growth, International social security Review, volume 73,issue3, 2020.

أسلوب الدراسة	استخدمت الدراسة منهجية (التحليل التلوي)[*] Meta-Analysis،والمراجعة المنهجية للأدبيات التي تناولت تأثير المساعدات الاجتماعية .
نتائج الدراسة	وتوصلت الدراسة الى ان المساعدات الاجتماعية المصممة والمنفذة بشكل جيد تسهم بالنمو الشامل .

8-دراسة [1] (Fu, Wenfang, Chuanjian Luo, & Shan He,2022)	
عنوان الدراسة	**Does Urban Agglomeration Promote the Development of Cities? An Empirical Analysis Based on Spatial Econometrics**
نوع الدراسة	بحث منشور في Journal Sustainability, Volume 14, Issue 21,2022.
اهداف الدراسة	هدفت الى التحقيق في تأثير التكتل الحضري على التنمية الاقتصادية الحضرية بناءً على عامل المسافة، مع اخذ عوامل الموقع و المناطق المحيطة بنظر الاعتبار. استخدمت الدراسة في ذلك بيانات البانل (Panel Data) لـ 278 مدينة في الصين من 2010 إلى 2019
متغيرات الدراسة	التنمية الاقتصادية الحضرية (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أي مدينة) **كمتغير تابع**. **والمتغيرات المستقلة** التي يتم التعبير عنها بـ (الارتداد المكاني لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أي مدينة، وراس المال المادي- نسبة الاستثمار في الأصول الثابتة الحضرية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، (راس المال البشري- عدد طلاب الجامعات لكل 10000 شخص)، (الاستثمار الأجنبي المباشر- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي)، (التدخل الحكومي- نسبة النفقات المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، (مقياس المدينة- حجم السكان)، (انتشار المعرفة- استخدام براءات الاختراع الممنوحة لرأس مال)، (البنية التحتية- مساحة الطرق الحضرية للفرد)،
أسلوب الدراسة	استخدمت الدراسة منهجية القياس المكاني في التحليل (spatial model) وباستخدام انموذج (Spatial Durbin model)[**]
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى أن تأثير التجمعات الحضرية على التنمية الاقتصادية الحضرية حساس للمسافة بين المدن، إذ كلما كانت المسافة معتدلة اثر ذلك في معالجة أوجه القصور في حجم السكان ونسبة الاكتظاظ، كما اشارت الدراسة انه مع تطوير البنية التحتية الخاصة بالنقل يزداد التفاعل بين المدن غير المتجاورة.

(*) التحليل التلوي (Meta- Analysis) : هو تحليل احصائي لمجموعة كبيرة من نتائج الدراسات بهدف تكامل نتائج الدراسات ذات الموضوع الواحد، وقد تعددت المصطلحات التي اطلقت على التحليل التلوي ومنها: التحليل الماورائي، التحليل الفوقي، التحليل البعدي . المصدر:

- Armstrong, S, A Meta–Analysis of The Effect of the Physical Education Learning Environment on Student Achievement, A Dissertation submitted to Physical Education, Sport and Exercise Sciences, University of New Mexico, Unpublished dissertation, 2016, p35.

(1) Fu, Wenfang, Chuanjian Luo, & Shan He. Does Urban Agglomeration Promote the Development of Cities? An Empirical Analysis Based on Spatial Econometrics. Sustainability, Volume 14, Issue 21,2022.

(**) يعد أنموذج (Spatial Durbin model) (SDM) احد نماذج الانحدار الذاتي المكاني (Spatial Autoregressive Model)، إذ يتم تفسير الارتباط المكاني ليس بالاعتماد فقط على المتغير التابع (WY)، بل على المتغيرات المستقلة (WX) كذلك، فمصفوفة المتغيرات المستقلة في أنموذج (SDM) هي (X WX).

ج- اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في انها تناولت موضوع النمو الشامل والدور الذي يمكن ان يؤديه الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات ذلك النمو بشكل خاص في العراق، باستخدام التحليل الوصفي فضلاً عن استخدام منهجية القياس الاقتصادي المكاني (Spatial Autoregressive Model) لتحليل البيانات المستخدمة، إذ لم يسبق ان تناولت أحد الدراسات هذا الموضوع بهذا الشكل على مستوى العراق والذي يعد حديث نسبياً على مستوى العالم.

الفصل الأول: الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية للنمو الشامل: إطار نظري

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الاستثماري الحكومي

المبحث الثاني: الاطار النظري للديناميكية المكانية

المبحث الثالث: النمو الشامل (المفهوم والاهمية ومؤشرات القياس)

المبحث الرابع: العلاقة النظرية بين الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية للنمو الشامل

تمهيد

تأتي اهمية الانفاق الاستثمار الحكومي من دوره في زيادة الطاقات الانتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المكانية والقطاعية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي الذي يمثل احد اهم اهداف السياسة المالية. كما تأتي ضرورة الديناميكية المكانية في كونها تسلط الضوء على اليات التفاعل من الناحية المكانية بين مكونات المكان آخذة بنظر الاعتبار الأهمية القطاعية للأنشطة الاقتصادية لمعالجة المشكلات الناتجة عن الاهتمام بالجانب القطاعي واهمال الجانب المكاني للتنمية من قبل صناع القرار لمدد طويلة، الذي قد يعزز ظاهرة التباين والتفاوت التنموي بين اقاليم ومناطق البلد الواحد . ومن اجل تحقيق مستويات من العدالة والمساواة في نشر ثمار التنمية بين افراد المجتمع لا بد من يأخذ اتجاه النمو مساراً يتجنب فيه التركيز على فئة بحد ذاتها نحو مجالاً أوسع واشمل يراعي فيه كل طبقات المجتمع الغنية والمتوسطة والفقيرة ليكون نمواً شاملاً.

لذلك اهتم هذا الفصل بتقديم اطاراً نظرياً للإنفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية للنمو الشامل من خلال استعراض الاطار المفاهيمي للاستثمار والإنفاق الحكومي بما فيه الانفاق الاستثماري، كذلك أنواع الانفاق الاستثماري الحكومي وأهدافه فضلاً عن الانفاق الاستثماري الحكومي من وجهة نظر أخرى واهميته والدور الذي يضطلع به في المبحث الأول، اما المبحث الثاني فقد تطرق الى مفاهيم عامة للديناميكية المكانية وآلياتها وتفسيراتها كما سُلط الضوء على آلية التفاعل المكاني، فيما جاء المبحث الثالث ليوضح المفهوم والأهمية واطار ومؤشرات قياس النمو الشامل، وصولاً الى المبحث الرابع الذي تناول العلاقة النظرية بين الانفاق الاستثمار الحكومي والديناميكية المكانية للنمو الشامل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الاستثماري الحكومي

المطلب الأول: مفاهيم تأصيلية

يعرف الاستثمار بإنه توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم راس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية او تجديد وتعويض رأس المال القديم. كما يمكن النظر الى الاستثمار بإنه التضحية بالاستهلاك الحالي من اجل الحصول على عوائد في المستقبل، ولذلك كلما زادت المخاطرة بشان العوائد التي سيحصل عليها المستثمر في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته [1].

كذلك يمكن النظر الى الاستثمار من وجهات نظر متعددة، وذلك تبعاً للتصنيف الذي ينظر الى الاستثمار من خلاله، فقد تصنف الاستثمارات حسب الوجهة الجغرافية، إذ قد تكون استثمارات محلية وأجنبية، كما يمكن ان ينظر الى الاستثمارات حسب الهدف من الاستثمار، إذ هناك استثمار احلالي، توسع، استثمارات استراتيجية، واستثمارات في البحث والتطوير، في حين تصنف الاستثمارات حسب المدة الزمنية الى استثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وهناك تصنيف يتعلق بحجم الاستثمار، إذ تتباين حجوم الاستثمار تبعاً للمعيار المعتمد، فهناك استثمار في المشاريع الصغيرة، متوسطة، وكبيرة. واخيراً تصنف الاستثمارات حسب الملكية، وهي على ثلاثة أنواع، وكما يأتي[2]:

1- الاستثمار العام أو الحكومي: وهي الاستثمارات التي تكون ملكيتها الى الدولة في اطار شركة عامة أو من ينوب عنها في مشاريع الاعمال العامة للبنية التحتية والفوقية كالطرق والجسور والسدود والمدارس والمستشفيات، والتي تهدف الى تحقيق الرفاهية العامة، وعادة ما تكون مثل هكذا مشاريع بعيدة عن هدف الحصول على أرباح اقتصادية.

2- الاستثمار الخاص: وهي الاستثمارات التي يقوم بها الافراد او من يمثلهم كالشركات الخاصة او الأنشطة والفعاليات المختلفة التي يكون هدفها الرئيس هو الحصول على الربح.

3- الاستثمار المختلط: وهذا الاستثمار يمزج بين النوعين السابقين، استثمار يمثله شخص او مجموعة اشخاص، أو منشأة أو مجموعة منشآت خاصة مع منشآت تتبع الحكومة او القطاع العام، ومن امثلة هذا النوع من الاستثمار هي الشركات المساهمة.

اما النفقة العامة عُرفت بإنها ما تقوم به الحكومة من عملية شراء للسلع والخدمات بهدف تقديم منافع عامة ودفع اثمانها عن طريق الضرائب ومصادر الإيرادات الأخرى [3]، كما تعرف بإنها مبلغ من النقود تقوم الحكومة أو شخص من اشخاص القانون العام بإنفاقه في إطار موازنة عامة بهدف اشباع حاجة عامة وذلك عن طريق تقديم الخدمات العامة وتحقيق الأهداف الإقتصادية المرغوبة كالإستقرار الاقتصادي والنمو

(1) ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص12.

(2) كامل الكناني، تقييم قرارات الاستثمار- الاستثمار العيني ودراسات الجدوى- الجزء الأول، ط2، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2021، ص29-33.

(3) Mceachern, Willam A, Economics A contemporary Introduction , south –Western , cengage learning , USA,2012,p354.

الاقتصادي والاهداف الإجتماعية كالحفاظ على القانون ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية [1] ، او هو ما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات فضلاً عن المدفوعات التحويلية، إذ ان الثانية تتم دون الحصول على السلع والخدمات في مقابلها في السنة التي تتم فيها هذه المدفوعات على الأقل[2] . وبذلك فان الاموال التي تنفقها الحكومة بقصد الحصول على السلع والخدمات او على رؤوس اموال انتاجية تسمى (النفقات الحقيقية)، وذلك في سبيل ضمان سير المصالح العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية.[3]

كما يمكن النظر إلى الإنفاق الجاري أو التشغيلي، بإنه ما تنفقه الحكومة من أجل سير مرافق الإدارة الحكومية بمختلف اشكالها، وتشتمل هذه النفقات على الأجور والرواتب التي يتم عادةً دفعها الى عمال وموظفي الحكومة، وتقوم هذه النفقات على المحافظة على سير الجهاز الإداري للدولة عن طريق تغطية حاجاته العديدة [4]. وتشمل النفقات الجارية إضافة لتكاليف التشغيل والرواتب أبواب آخرى، مثل شراء السلع والخدمات وعقود التأجير ومدفوعات الفوائد على الدين العام وتحويلات معينة إلى الحكومات المحلية والشركات التي تديرها الدولة والقطاع الخاص [5] .

اما الأنفاق الاستثماري الحكومي، فهو احد ادوات السياسة المالية المهمة التي تستخدم في توجيه الأنشطة الإقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي، ويمكن تعريفه، بإنه الاموال التي تنفقها الحكومة من اجل الحصول على السلع الرأسمالية، او السلع المستخدمة في انتاج رؤوس الأموال والسلع والخدمات مثل شراء الآلات والأراضي ومدخلات الإنتاج او البنى التحتية [6].

ويمكن تعريف الأنفاق الاستثماري الحكومي ايضاً، على انه تعبئة جزء من الموارد المتاحة وتنظيمها بشكل معين لغرض تكوين طاقة انتاجية تسهم في تحقيق اهداف إنتاجية محددة [7]. كما يمكن ان يعرف بإنه عملية خلق رأس المال الحقيقي في المجتمع او توسيع رأس المال القائم، لذلك فهو يشمل الاضافات المادية الجديدة علاوة على التراكمات الرأسمالية، فضلاً عن التوسعات والتحسينات على راس المال القائم بغرض زيادة القدرة الإنتاجية في جوانبها الكمية والنوعية [8]. وتتضمن النفقات الرأسمالية كل من النفقات الاستثمارية في

(1) عوض فاضل إسماعيل، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، 2002،ص5

(2) مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للطباعة، الرياض، 1999، ص107

(3) عادل احمد حشيش ، اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، (1992)، ص 66.

(4) عادل العلي و طلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة : المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة، الكتاب الثاني ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ،(1988)، ص 89- 90 .

(5)Antonio N. Bojanic, The Composition of Government Expenditures and Economic Growth in Bolivia, Latin American Journal Of Economics, V50, No .1,2013, p91.

(6) عبدالكريم صادق بركات ، وآخرون. المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص78.

(7) سالم النعيمي، الترشيد الفعلي للأنفاق الاستثماري بأسلوب جيرت، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان،(2005)،ص19.

(8) رحيم الشرع و محمد رشم ، التخطيط الاقتصادي ،ط1 ، مطبعة الكتاب للنشر، بغداد ، 2015،ص114

البنية التحتية ، إطفاء الدين العام على رأس المال، وتحويلات رأس المال إلى الحكومات المحلية ، والشركات التي تديرها الدولة، وبعض المؤسسات الحكومية اللامركزية[1].

المطلب الثاني: أنواع الإنفاق الاستثماري الحكومي

ينقسم الإنفاق الاستثماري الحكومي على قسمين رئيسين، تبعاً للأثر الذي ينتج عن ذلك الإنفاق من حيث مدى أو مدة جني ثمار تلك الاستثمارات، وكما يأتي:

1- الإنفاق الاستثماري الحكومي المباشر: وهو ذلك النوع من الانفاق الاستثماري الذي يجري في مختلف فروع الاقتصاد، بهدف إقامة المشاريع الإنتاجية، إذ يشتمل على المشاريع الصناعية والزراعية الحكومية، ويترتب على هذا النوع من الإنفاق انتاج سلع وخدمات تؤدي الى زيادة العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات[2]. وفي هذا النوع من النفقات تدخل معايير الأولوية المتعلقة بالميزة النسبية في اختيار موقع وموضع المشروع الاستثماري، للعلاقة المهمة بين موقع و/ أو موضع المشروع وعناصر الإنتاج ونمط توزيع الأسواق التي يتم تصريف منتجات المشروع فيها أو ما يعرف بالارتباطات الامامية والخلفية للمشروع الإنتاجي، إذ تتحكم الكلف المترتبة على تلك الجوانب بالربحية الاقتصادية للنفقات الاستثمارية.

2- الإنفاق الاستثماري الحكومي غير المباشر: اما هذا النوع من الإنفاق فهو مخصص لإنشاء البنية التحتية كالطرق والجسور والمشاريع الخدمية وما شابه ذلك من المشاريع التي يستمر تأثيرها لمدد طويلة على الاقتصاد الكلي، ومن المتعارف عليه في مثل هذه المشاريع انها تستهلك رؤوس أموال كبيرة وتستغرق مدد انجاز طويلة بالمقارنة مع بقية أنواع الاستثمارات[3].

وعادة ما يرتبط توزيع تلك النفقات الاستثمارية بمعايير التوازن المكاني بين مختلف الوحدات الإدارية أو المحافظات، إذ يتم مراعاة تحقيق حد ادنى من العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل أو الحد من الفوارق بين المحافظات في توزيع التخصيصات الاستثمارية، بالاعتماد على معايير معينة، كعدد السكان أو نسبة الفقر لكل محافظة من اجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للسكان داخل الدولة الواحدة[4].

(1) Antonio N. Bojanic, op. cit.p91

(2) محمد صالح الكبيسي و نضال قادر حسن ، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة(1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد المجلد20، العدد28، 2014، ص281.

(3) L.A. Inacio & L.D. Silva , The role of public investment in social and economic development , United Nations , New York ,2010, pp 4-5

(4) وزارة التخطيط العراقية ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، تقرير اولي عن المبالغ المخصصة والممولة للجهات المنفذة لمشاريع الأمن الغذائي ضمن قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم(2) لسنة (2022)، 2023، ص4.

المطلب الثالث: اهداف الانفاق الاستثماري الحكومي

هناك مستويات مختلفة للإنفاق الاستثماري الحكومي، فالحكومات المركزية تنفق في حدود وجوانب معينة فضلاً عن الحكومات المحلية في الأقاليم أو المحافظات والولايات في بعض الدول لها مستويات انفاق معينة كذلك، ولكل مستوى من هذه المستويات اهداف معينة تنبع من المسؤوليات والمهام الموكلة لكل مستوى من مستويات الحكم، لكن بالمجمل يمكن ان تلتقي كل اشكال الأنفاق الاستثماري الحكومي في مجموعة اهداف وهي :-

1- تطوير البنية التحتية الرأسمالية : لتحقيق نمو متسارع للإنتاج ، فإن الإنفاق الاستثماري الحكومي يعمل على خلق بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص وإصلاح إخفاقات السوق. إذ أن الإنفاق على البنية التحتية الرأسمالية يساهم بتعزيز النمو الاقتصادي، عن طريق تراكم رأس المال عبر تطوير وانشاء تلك المرافق التي لا يغطيها اقتصاد السوق بالكامل في قطاعات الصحة والتعليم مثلاً، بما يساعد في تعزيز المزايا الإيجابية المرتبطة بالنمو الاقتصادي، فالأنفاق الاستثماري الحكومي على التعليم على سبيل المثال يسهم في زيادة تراكم رأس المال البشري ويجعل النمو أكثر استدامة[1].

2- تطوير قطاع اقتصادي معين: ان قيام الدولة بتوجيه الاستثمارات الى احد القطاعات الاقتصادية عن طريق تقديم كافة التسهيلات اللازمة لعمل ذلك القطاع، يجعل اداءه يرتفع وتزداد عوائده كما تتطور خدماته التي يقدمها للجمهور كماً ونوعاً [2].

3- توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة: تركز معظم المشاريع الاستثمارية الحكومية في تحقيق اهداف تنموية واجتماعية بعيداً عن تحقيق اهداف تجارية ربحية، من ثم فإن هدف الانفاق الاستثماري الحكومي مشتق من تلك الأهداف المرتبطة بالمشاريع التنموية، فالأنفاق الاستثماري الحكومي على الأمن الغذائي (مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني) أو (قطاع الصناعة، الزراعة، السياحة، التجارة) يسعى الى تحقيق اهداف تنموية واجتماعية تتمثل في توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة، وتوفير فرص العمل وتوفير النقد الأجنبي ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية [3] .

4- زيادة الناتج القومي الإجمالي: يترتب على إقامة المشاريع (الصناعية، الزراعية، النقل، الاتصالات، التربية والتعليم) انتاج سلع وخدمات حاصل انتاجها يؤدي الى زيادة الناتج القومي الإجمالي، هذه الزيادة

(1) David,Waweru, Government Capital Expenditure and Economic Growth: An Empirical Investigation, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Kamau; AJEBA, 21(8) , Article no. AJEBA.69695,2021,pp29-36.

(2) مروان شموط وعبود كنجو، أسس الاستثمار، ط2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص12.

(3) كامل الكنائي، مصدر سبق ذكره، ص98-99.

تخفف من الضـــغوط التضـــخمية وتعزز رصـــيد الميزان التجاري وبما يســـمح بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة العرض الكلي فزيادة الصادرات [1] .

5- ترسيخ مبادئ العدالة في التنمية: في ضوء تنفيذ الأهداف الأساسية للخطط الاقتصادية والتنموية في بناء تنمية اقتصادية متوازنة فإن النفقات الاستثمارية معبراً عنها بـــ (المشاريع الاستثمارية الجديدة) أداة لتحديد معدل النمو والتطور في البلد، في إطار مراعاة تحقيق مســـتوى من العدالة في توزيع الاســـتثمارات بين محافظات وأقاليم البلد الواحد وصولاً الى تحقيق التوازن والعدالة على مستوى الافراد وفئات المجتمع كافة[2].

6- خلق مصـادر إيراد جديدة: تؤدي النفقات الاستثمارية الحكومية عن طريق انشـاء المعامل وتشـييد السـدود وغيرها من المشـاريع الاسـتثمارية الإنتاجية الى خلق وتنويع مصـادر الإيرادات الحكومية، كونها تعمل على إضـافة أموال واصـول ثابتة جديدة، فالنفقات اليوم تمثل تضـحية بنقد اليوم على امل الحصـول على منافع في المستقبل[3].

المطلب الرابع: الانفاق الاستثماري الحكومي من وجهة نظر أخرى

من الأهمية بمكان هنا ان يطرح تساؤل له أولوية، وهو، ما الهدف من الإنفاق الاستثماري الحكومي الذي تقوم به الحكومة ؟، وبالتأكيد هناك دوافع واهداف عديدة للإنفاق الحكومي ولاســـيما الإنفاق الاســـتثماري ، لعل ابرزها هو توفير الســـلع العامة التي يعجز عن توفيرها القطاع الخاص أو لا يرغب بإنتاجها لارتفاع تكاليفها، فضـلاً عن بقية الأهداف التي سـبق تناولها في الفقرة السـابقة، ولكن هذه الإجابة غير موضـوعية بشـكل كامل ولا تعطي صـورة للجانب الأخر من الأسباب الكامنة وراء الانفاق الاستثماري الحكومي، فالحكومات ربما لا تراعي تحقيق الكفاءة الاقتصـــادية لذلك الانفاق، إذ قد تســـعى الى تحقيق رضـــا بعض الفئات الاجتماعية التي تؤيد مواقفها، فمعيار الكلفة – المنفعة، تقاس بأصوات الناخبين وليس بالربح الاقتصادي .

مع تنامى دور الحكومة في الحياة الاقتصـادية بشـكل متزايد، فإن معظم القرارات الاقتصـادية تصـنع داخل هذا أروقة الحكومة، علاوة على الإطار القانوني الذي يمثل قواعد العمل في القطاع الخاص، فللحكومة دور في تحديد ماهية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود، وتحديد الأسـعار، وتنظيم نشـاط قطاع الأعمال، وسـوق العمل يولد تأثيراً قوياً على عمل الاقتصـاد. وقد تصـاعد الدور الحكومي (أو السـياسـي) في بعض الحالات الى ان يحاول

(1) وزارة التخطيط العراقية ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، 2020، ص39 .

(2)المصدر نفسه، ص40.

(3) صباح العبيدي، تقييم برامج الاستثمار الحكومي على وفق معايير الجدوى الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2019، ص51.

المرشح السياسي كسب اصوات بين أقلية نشطة من الناس الذين يؤيدون موقفه أكثر من تلك التي يكسبها بين أغلبية نزيهة لديها قصور في المعلومات وتعارض موقفه[1].

لذلك يرى البعض ان الموازنة العامة بشكلها العام (نفقات وايرادات)، تمثل انعكاس لسلوك الحكومة، فهي تعكس القيم الاجتماعية، واهدافها وتوجهاتها، إذ لا يمكن فصل الموازنة (أو نفقتها الاستثمارية والجارية وايراداتها)عن النظرية السياسية[2]، كما إن انتشار الديمقراطية أدى الى زيادة النفقات الحكومية(استثمارية ، جارية) إذ عادة ما تسعى الحكومات الى كسب الراي العام من خلال التوسع بالأنفاق[3]

ومن ثم فإن هناك اهمية لزيادة للنفقات العامة بكافة صورها في تخفيف الضغوط الاجتماعية و السياسية، فضلاً عن الأهمية الكبيرة لزيادة النفقات الاستثمارية على وجه الخصوص، فهي تعمل على امتصاص البطالة في اليد العاملة ومعالجة العطالة بالطاقة الانتاجية لرأس المال المادي عن طريق الاستثمارات الكبيرة التي يستطيع الاستثمار الحكومي ان يزج بها او يحفزها للعمل، وبذلك يكون للنفقات الاستثمارية الحكومية القدرة على تخفيف حدة المشكلات التي قد يواجهها النظام السياسي ومن ثم فإن زيادة تلك النفقات ربما يعمل على خلق جو من الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمساعدة على انجاز مهام التنمية.

المطلب الخامس: أهمية الانفاق الاستثماري الحكومي

يبدو ان هناك جانبين بارزين في اهمية النفقات الاستثمارية الحكومية، ووفقاً لذلك يمكن ان نصيغ سؤالين في هذا المجال، الأول: كيف للنفقات الاستثمارية الحكومية ان تكون مهمة ؟، و الثاني: ما هي الجوانب التي يمكن ان تشكل النفقات الاستثمارية الحكومية اهمية فيها ؟ ، وللإجابة عن السؤال الاول، يجب ان نلتفت الى إن اهمية المالية العامة بالمجمل والإنفاق الاستثماري الحكومي على وجه الخصوص، فتلك الأهمية تنبع من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي في الاقتصادات النامية في تزايد مستمر، ناهيك عن دور الدولة في الاقتصادات المتقدمة هي الاخرى الذي اصبح يأخذ مديات واسعة في إطار دولة الرفاه(*).

وفيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الثاني: فإن الانفاق الاستثماري الحكومي كأحد ادوات السياسة المالية يكتسب اهمية كبيرة في اقتصاديات الدول النامية، نتيجة لما يشكله إضافة لبقية ادوات السياسة المالية من مساهمة

(1) جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ، دار المريخ للطباعة، الرياض ،1999 ،ص669-673 .

(2) سرمد كوكب الجميل، الموازنة العامة للدولة مشاركة ومسألة وشفافية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2008، ص77-78.

(3) رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص62.

(*) يمكن تعريف دولة الرفاه، بأنها الدولة التي تنتهج نهجاً مختلطاً في الاقتصاد، فهي تسعى الى تحقيق معايير الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، العدالة في توزيع الدخل للمجتمع، النمو الاقتصادي، الاستقرار في الاسعار، والتشغيل الكامل. المصدر: الباحث بالاعتماد على: بول ساموليسون ونورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط2، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص57-62 .

بالتعجيل في معدل التراكم الرأســـمالي، فهو يدخل في المجالات التي يتردد القطاع الخاص في الدخول اليها كونها تحتوي مخاطر كبيرة، او إنها لا تُعطي مردودات سـريعة، وفي مثل هذه الحالة فإن الحكومة عن طريق إنفاقها الاسـتثماري، تسـتثمر في انشـاء هذه المشـروعات، كما هو الحال في الصـناعات الثقيلة، او في زيادة مســتوى الإنتاجية الزراعية لمواجهة الطلب المتزايد على المواد الخام والغذاء، او الانفاق الاســتثماري على البنى التحتية الارتكازية في التعليم والصـحة والخدمات العامة مما ينعكس على تكوين راس المال البشري [1]، وان اهمية الانفاق الاستثماري الحكومي في معظم البلدان تأخذ جوانب عدة :

1- يشـكل الانفاق الاسـتثماري الحكومي وفقاً لأثر المضـاعف والمعجل أهمية كبيرة في إخراج الاقتصـاد من الركود الذي يصيبه، فارتفاع نفقات الحكومة تساعد على ان تدير عجلة الاعمال ومن ثم ينعكس على ازدهار الوظائف ثم تظهر هذه التأثيرات بشـكل محفز على المخرجات والعمالة في الاقتصـاد[2] ، فاثر المضـاعف هو احد مصطلحات الاقتصاد الكلي الذي يُشير الى التغيير في متغير تابع مثل (الناتج المحلي الاجمالي) مقابل كل وحدة من التغيير في متغير مستقل مثل (النفقات الحكومية)، فيما يبين المعجل اثر معدل التغير بالإنتاج القومي في الاستثمار، إذ يشير الى الاثار غير المباشرة التي تترتب على النفقات العامة خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على اموال الاســتثمار، وهي ما تعرف بالاســتثمار التابع اي الاســتثمار الذي ينتج عن النمو الداخلي للنظام، اي عن زيادة الطلب النهائي على المنتجات[3] .

2- يعمل الانفاق الاســتثماري الحكومي على تهيئة البيئة المناســبة لاســتثمارات القطاع الخاص، فعندما تنفق الحكومة على انشـاء الطرق والجسور ومختلف انشـاءات البنية التحتية، فإنها بذلك تسـهل على القطاع الخاص القيام باسـتثمارات منتجة ومضـمونة كونها تقلل من تكاليف الاسـتثمار المتوقعة، علاوة على ذلك فإن الطلب على الســلع والخدمات التي تولدها الحكومة يعمل على تشــجيع الاســتثمار الخاص بســبب توقعات متفائلة بالحصول على الأرباح والايرادات [4]، اي زيادة معدل التكوين الرأسمالي الأصول الإنتاجية.

3- تنمية رأس المال البشــري و زيادة الدخل القومي، فعن طريق الانفاق الاســتثماري الحكومي على قطاع التعليم والتدريب والتطوير، تزداد مقدرة الأفراد المعرفية وقدراتهم الذهنية والجســمانية على العمل والإنتاج مما يسهم في زيادة كمية السلع والخدمات، اي إن زيادة الناتج القومي يؤدي الى زيادة الدخل القومي[5].

(1) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الاردن، 2007 ، ص225.

(2) بول ساموبلسون ونوردهاوس، مصدر سبق ذكره، ص496.

(3) رفعت المحجوب، مصدر سبق ذكره، ص153.

(4) Canh Thi Nguyen, The impacts of public investment on private investment and economic growth: Evidence from Vietnam ,Center for Economic and Financial Research , Vietnam National University 3Ho Chi Minh City ,Vietnam, 2018, p17.

(5) رفعت المحجوب، مصدر سبق ذكره، ص136.

4- يعمل الانفاق الاستثماري الحكومي على زيادة معدل النمو الاقتصادي، إذ إن زيادة الإنفاق سيترتب عليها زيادة التوظيف من ثم فإن هناك زيادة ستحدث في دخول عوائد عناصر الإنتاج ومن بينها العمل، مما يعني ان هؤلاء العمال سينفقون جزءاً من دخولهم لغرض اشباع حاجاتهم اي زيادة الاستهلاك بمعنى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الطلب الكلي، مما يشكل حافزاً للمستثمرين على زيادة استثماراتهم لتوقع حصول زيادة في الأرباح، ومع فرض وجود مرونة بالجهاز الإنتاجي ستكون هناك زيادة في الإنتاج والتشغيل والاستخدام والعرض الكلي ومن ثم تنعكس تلك الزيادات على النمو الاقتصادي[1] .

5- تعد النفقات الاستثمارية الحكومية مهمة عن طريق فاعليتها في زيادة الادخار القومي، و هذا يأتي من جانبين، الأول إنه عند قيام الحكومة بالإنفاق على المشاريع الاستثمارية ذات المردود الانتاجي، فإنها بذلك تقوم بزيادة الإنتاج والدخل القومي، مما ينعكس على زيادة المدخرات المحلية، فزيادة الدخول النقدية للأفراد ستزيد من القدرة الاستهلاكية والادخارية على حدٍ سواء، والجانب الثاني، فإن قيام الحكومة بالإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم فإنها بذلك تعفي المواطن من دفع قيمة تلك الخدمات بشكل مباشر من دخله النقدي، مما يرفع من مقدرة الأفراد الادخارية ويزيد ميلهم للادخار[2].

6- تعزيز الاثار الخارجية الإيجابية(الخارجيات)، اي عندما تكون المنفعة الاجتماعية الحدية اعلى من المنفعة الحدية الخاصة في كل مستوى من مستويات الإنتاج. إذ إن وجود الخارجيات بشكل عام يؤدي الى تغيير جبري لكل من التكاليف والأرباح، فمن المعتاد ان تقوم التبادلات في السوق عن طريق التبادل الحر بين الأفراد الذين يشترون السلع والخدمات مقابل قدر معلوم من النقود، إلا أن العديد من التبادلات التجارية تجري خارج نطاق السوق، ووفقاً لذلك يمكن للإنفاق الاستثماري الحكومي ان يسهم بإنتاج او تمويل السلع العامة مثل (الدفاع او الأمن) أو السلع التي تتباين بين سلع خاصة وسلع عامة مثل خدمات الصرف الصحي، او التعليم، إذ يعمل إنفاق الحكومات على تلك القطاعات او المشروعات التي يبتعد عنها القطاع الخاص على تعزيز الاثار الخارجية الإيجابية لها ويعوض من جهة اخرى عجز السوق عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية الناتجة عن عدم قدرة القطاع الخاص بإنتاج ما يكفي منها[3].

7- ان قيام الدولة بالإنفاق الاستثماري على إنشاء مشاريع البنى التحتية مثل الطرق والجسور او السدود ومعظم المشاريع الاستراتيجية يعمل على توجيه الموارد العاطلة الى الاستخدام العام، وقد تنتقل بعض الموارد

(1) حمدي، سمير، المالية العامة ، ط1 ، منشورات زين الحقوقية والأدبية ، بيروت ، 2015،ص72

(2) عوض الدليمي، نظرية الإنفاق الحكومي – دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة النهرين، كلية الحقوق، الدار الجامعية للنشر والترجمة، بغداد، 2003،ص371-373.

(3) David N.Hyman, Publc Finance A Contemporary Application of Theory to Policy, South-Western Cengage Learning,2011,pp144-171.

الى الاستخدام في القطاع العام بدلاً من الاستخدام غير الكفوء في القطاع الخاص، وهذا يندرج تحت ما يسمى بإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل يقود الى تحقيق مستوى أعلى لرفاهية المجتمع[1] .

المطلب السادس: دور الانفاق الاستثماري الحكومي في النشاط الاقتصادي في ظل المدارس الاقتصادية

في إطار الفكر الاقتصادي كان هناك تباين حول دور الانفاق الاستثماري الحكومي من وجهات نظر المدارس الفكرية، تبعاً للمرحلة التاريخية لتلك المدرسة والظروف الاقتصادية السائدة في حينها:

فعلى مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انتشرت افكار المدرسة الكلاسيكية وكان من أبرز مفكريها آدم سميث (1732-1790) وديفيد ريكاردو(1772-1823)، ناقشت افكار هذه المدرسة طبيعية دور الدولة بالحياة الاقتصادية عن طريق فرضية الكلاسيك حول حرية النشاط الاقتصادي وتركه دون تدخل من قبل الدولة، فالحرية الاقتصادية وفقاً للمدرسة الكلاسيكية هي الموجه للنشاط الاقتصادي والتي تضمن للاقتصاد الكلي تحقيق التوازن بشكل تلقائي.

نادى الكتاب الكلاسيك بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتلخصت سياستهم في ان الحرية الاقتصادية هي وحدها كفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وبإعادة التوازن وتحقيق اكبر قدر ممكن من الناتج القومي طبقاً لرغبات المستهلكين، فالأفراد يجب ان يتركوا دون تدخل من الدولة في مباشرة النشاط الاقتصادي باستثناء بعض الوظائف التي يجب على الدولة القيام بها لعدم قدرة الافراد على تلبيتها مثل الامن والدفاع والقضاء[2]، كما ترى النظرية التقليدية بالنفقات الاستثمارية نفقات مؤقتة ترتبط بمدة زمنية محددة، وهي مدة تشييد المرفق العام، من ثم فإن تمويلها يتم عن طريق مصادر تمويل غير اعتيادية مثل القروض والاصدار النقدي الجديد[3].

وبالرغم من الرخاء الكبير الذي حققته اقتصاديات السوق في كثير من الاوقات فإن مدد النمو الاقتصادي تبعها دائماً كساد، وقد عاش كينز مدة الكساد العالمي وحلل البطالة الواسعة والطاقة الانتاجية العاطلة التي حدثت خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، وقد اعتقد كينز انه قد اكتشف السبب في هذه البطالة وأنه قد وضع العلاج المناسب لها. ووفقاً لوجهة نظر كينز فإن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الاساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي. وعلى ذلك فإنه إذا امكن تحقيق الاستقرار في الطلب الكلي والمحافظة عليه عند مستوى ينسجم

(1) علي خليل و سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013،ص138

(2) طالب حسين الكريطي، محاضرات الفكر الاقتصادي القيت على طلبة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، قسم الاقتصاد، 2023، ص77.

(3) عادل العلي وطلال كداوي، مصدر سبق ذكره، ص88.

مع التوظف الكامل، فإننا نكون قد تمكنا من ازالة اغلب اوجه القصور الشديدة في اقتصاد السوق[1] . وبدأت الدعوة الى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجزت عن تحقيقه اليات السوق، فقد قامت الحكومات بالعديد من اوجه النشاط الاقتصادي ليحصل تغير في دور الدولة، من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة، وقد دعت التوجهات الكينزية الى استخدام السياستين المالية والنقدية مع اعطاء دور اوسع للسياسة المالية ممثلة بالإنفاق الحكومي في تحفيز الطلب الكلي ومن ثم تحقيق زيادة في الانتاج والتشغيل والاستخدام ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي[2] . ولتجاوز إشكالية عدم السيطرة والابتعاد عن التنظيم التي يعدها كينز احد مصادر الانحراف في الحركة الكفؤة لتطور وعمل النظام الرأسمالي، فقد جعل دور الدولة هو نقطة الانطلاق لتصحيح او تجاوز تلك الاشكالية، فقد برهن على كفاءة النظام الرأسمالي عن طريق تأكيده على ذلك الدور كقوة ضبط في الانموذج الرأسمالي [3].

إن الانفاق الاستثماري العام مرتبط بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما ان تحفيز الاقتصاد وتحقيق الزيادة المضاعفة بالدخل القومي ترتبط بزيادة الطلب على السلع والخدمات، وان تلك الزيادة تُنشط او تُحفز الاستثمار في ظل تعميق راس المال وكذلك نسبة ما يدخر منه مما يؤدي بالآلية ذاتها الى زيادة الاستثمار زيادات متتالية بين مرحلة واخرى [4]، وهذا ما يعرف بالأدبيات الاقتصادية بأثر المضاعف والذي يشير الى الاثار المترتبة على الانفاق الاستثماري، فالمضاعف يوضح العلاقة بين الزيادة الاولية في الاستثمار والاثر النهائي لذلك على زيادة الدخل الكلي او بتعبير ادق تصف نظرية المضاعف التي تعد نظرية ديناميكية (حركية) التغذية الراجعة Feedback التي تجري في الاقتصاد القومي فالتغييرات في الاستثمار تسبب تغييرات في الدخل وتغيرات الدخل تسبب زيادة في الاستثمارات [5] .

في نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين تراجعت السياسات الكينزية، وفي خضم ذلك التراجع ظهرت المدرسة النقدية، والتي بدورها اكدت على ان السياسة المالية غير فعالة، إذ ان الزيادة في الانفاق الحكومي ينبغي ان تمول عن طريق زيادة الضرائب، او عن طريق اصدار الدين الحكومي او اصدار نقود مدارة. فاذا مولت الزيادة في الانفاق الحكومي عن طريق الزيادة الضريبية او بإصدار الدين الحكومي، فإن هذه الزيادة سوف تلغى بالانخفاض في الانفاق الخاص الذي يحدث كنتيجة لزيادة الضرائب، او زيادة الدين الحكومي، وحينئذ سوف ينخفض الانفاق الخاص بفعل الانفاق العام (اثر المزاحمة) و من ثم لن تحصل زيادة في الناتج

(1) جيمس جوارتيني ،ريجارد استروب ، مصدر سبق ذكره ،ص300 .

(2) مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، (2011)،ص247.

(3) طالب حسين الكريطي، الاقتصاد الإسلامي والفقر تأصيل نظري لمنهج اقتصاد بلا فقر في المذهب الاقتصادي الإسلامي، الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء المقدسة، 2014، ص51-52.

(4) محمود الوادي واخرون، الاقتصاد الكلي، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص139.

(5) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي -نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة -الكتاب الثاني، مطابع الاهرام بكورنيش النيل، 1994، ص974-975.

وعلى العكس اذا مولت الزيادة في الانفاق الحكومي بالزيادة في النقود المدارة، فإن الانفاق الخاص لن ينحسر وتحدث زيادة هامة في الناتج[1]، وعلى الرغم من ان معظم علماء الاقتصاد الكلي يتفقون على ان في وسع السياسة النقدية التأثير على البطالة والمخرجات على المدى القصير فثمة منهج راديكالي جديد يبتعد عن هذا المنهج القياسي يعرف بنظرية (الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد New Classical Macro Economics) تتبع افكار هذه النظرية من روح المنهج الكلاسيكي القديم من ناحية تأكيده على مرونة الاسعار والاجور لكن يضيف سمة جديدة تدعى التوقعات العقلانية، فلو افترضنا ان الحكومة ستزيد الإنفاق خلال سنوات الانتخاب، فإن نظرية التوقعات العقلانية تفترض ان الناس سيتوقعون هذا النوع من السلوك ويعملون وفقاً له، مما يجعل الأفراد يتوقعون بإن التضخم وشيك، وقد يحدث بناءً على تلك التوقعات ان ترتفع اسعار الفائدة مما يدفع الاستثمارات الى الانخفاض فتوقعات الناس غير متحيزة، فلا يمكن للحكومة ان تباغت الناس باتباع سياسات اقتصادية منهجية[2] ،وهذا يعني ان الأثار الإيجابية قصيرة الاجل للسياسة التوسعية على الإنتاج والتوظف سوف تكون ضئيلة [3].

اما مدرسة اقتصاديات جانب العرض فقد اكدت على اهمية السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي، واوضحت ان تخفيض الضرائب على المستثمرين ورجال الاعمال يعني اعطائهم الحافز القوي نحو الادخار والاستثمار [4].كما ان اقتصاديّ جانب العرض يتفقون مع الراي القائل "ان الزيادة في الطلب الكلي –على الاقل في المدة القصيرة سوف تكون اكبر من الزيادة في العرض الكلي مما يولد اسعاراً اعلى"، وهذا الراي مبني على اساس ان القطاع العائلي سوف ينفق معظم الزيادة في الدخل الممكن التصرف به، وبذلك سيتسبب بزيادة اكبر في الطلب الكلي، لذلك فإن معظم اقتصادي جانب العرض يؤكدون على انه لابد من خفض الانفاق الحكومي، ولابد من اتباع سياسة نقدية ذات اتجاه توسعي اقل لتقييد الطلب الكلي[5]

ومن وجهة نظر الكينزيين الجدد فقد يكون "عدم التدخل" الذي يقترن بتدخل حكومي في ادنى الحدود الممكنة نظاماً جيداً إذا ما توفرت الشروط المثالية، من قبيل توفر المعلومات الكاملة عن الأسواق، وسيادة المنافسة الكاملة علاوة على عدم وجود مؤثرات خارجية او ما يعرف بـــ "الخارجينيات"، لكن في الحقيقة ان كل تلك الشروط تم خرقها الى حد ما في جميع المجتمعات البشرية، لذلك فان دور الحكومة قد نما بشكل كبير خلال

(1) مايكل ابدجمان، مصدر سبق ذكره،ص333.

(2) بول ساموبلسون ونورد هاوس، مصدر سبق ذكره، ص642

(3) جيمس جوارتيني، مصدر سبق ذكره ،ص463 .

(4) ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتاب الاردني، عمان،1987، ص90.

(5)مايكل ابدجمان ، مصدر سبق ذكره ، ص345.

القرن العشـــرين، وأحد أهم الأدوات التي تســـتخدمها الحكومات هو الانفاق العام، فدولة الرفاه الحديثة تؤدي اربع وظائف اقتصادية هي [1] :-

(1) تعالج فشـل السـوق:- تمثل الاحتكار، الخارجينيات (مثلاً تلوث الهواء)، ونقص المعلومات، ابرز صـور فشل السوق ولغرض معالجة أوجه الفشل تلك تقوم الحكومات في اقتصـادات السوق بمعالجة ذلك عن طريق تطبيق سياسات التقنين أو مكافحة الاحتكار، أو تقوم الحكومة بالحد من المؤثرات الخارجية عن طريق فرض الضـرائب على الأنشـطة الضـارة بالبيئة، كما تقوم الحكومة بإصـدار القوانين المنظمة لإنتاج الغذاء والدواء وبيعهما، والتي تلزم شـــركات الادوية بتوفير المعلومات الكافية على مدى امان العقاقير الجديدة وفعاليتها قبل ان يتم تداولها.

(2) تعيد توزيع الدخل والموارد:- عادة ما يسود اعتقاد لدى معظم الافراد في اقتصادات السوق بان مشكلات الاقتصـــاد الكلي يتم حلها عن طريق آليات الســـوق ، لكن وبالرغم من ذلك فإن الحكومات يكون لديها من المبررات الكافية لكي تتدخل بالشـــأن الاقتصـــادي متجاوزة بذلك القرارات التوزيعية لليد الخفية التي تمليها الســوق وفقاً للآليات العرض والطلب، فتحقيق الأهداف الاقتصـــادية الأســـاســـية للحكومة المتمثلة في توزيع الموارد على النحو الذي يروق للمجتمع مما يستدعي التدخل المباشر للحكومة عن طريق سياسات الضرائب والإنفاق أو استخدام سياسات التقنين بين الحين والآخر.

(3) تحقيق سـياسـة اقتصـادية كلية:- لمعالجة الصـدمات الاقتصـادية من تضـخم أو كسـاد، تسـتخدم الحكومة سياسات مالية ونقدية سليمة، إذ تسعى الحكومات الى تسوية التقلبات التي تعتري الدورات الاقتصادية بغرض تفادي حدوث بطالة على نطاق واسع في قاع الدورة أو انفجار تضخم الأسعار في قمتها.

(4) انتهاج سياسة اقتصادية دولية:- أصبحت الحكومات اليوم تؤدي دوراً بارزاً في تمثيل مصالح الدولة على المســـرح العالمي، وذلك بالتفاوض لإبرام اتفاقيات مثمرة مع الدول الأخرى لإزالة الحواجز التجارية او تنفيذ برامج الدعم والمعونة فضلاً عن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي .

فتنامي مستوى الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية مثلاً، يشير الى الحيوية الاقتصادية لهذا القطاع، فضلاً عن اعتبارات الكفاءة والعدالة التي تحرك سياسة الحكومة في هذا الاتجاه. ويؤدي الإنفاق الحكومي بشكل عام دوراً محورياً في تقرير انماط الاستهلاك والاستثمار، والأرباح في الاقتصاد، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تعد الحكومة أكبر كيان اقتصادي في البلاد وبينها وبين اي كيان آخر فجوة كبيرة، وللإنفاق الاستثماري الحكومي دوراً كبير في تطوير الكثير من الصناعات ففكرة وجود سوق حكومي لمنتجات تلك الصناعة ساهم

(1) بول ساموبلسون، ونورد هاوس، مصدر سبق ذكره، ص313، 335، 336

بدفع عجلة التطور فيها، كما ساهم الإنفاق الاستثماري الحكومي في الولايات المتحدة على إنشاء الطرق ما بين الولايات وتسهيل السفر بالسيارات كان له دور مهم في قرارات الافراد بالنسبة لأماكن اقامتهم مما وسع العمران ونمو ثقافة الضواحي.

ومن جهة اخرى ظهرت محاولات دمج الرؤية النيوكلاسيكية للتوقعات مع الرؤية الكينزية الجديدة في الإنتاج واسواق العمل وفقاً لمجموعة من الافتراضات: (أ) تعرض اسواق العمل والسلع اسعاراً واجوراً غير مرنة؛ (ب) تتعدل الأسعار والكميات في اسواق المزايدة المالية على نحو سريع ازاء الصدمات الاقتصادية والتوقعات؛ (ج) يتم صياغة التوقعات في اسواق المزايدة على نهج الفكر المستقبلي. كما تم التمييز بين التوجه التكيفي أو (الفكر التقليدي) والتوجه العقلاني الرشيد أو (الفكر المستقبلي) فمن ناحية يفترض الفكر التقليدي ان يقوم الافراد برسم توقعاتهم على نحو بسيط وبصورة آلية على اساس المعلومات السابقة، فيما يكون توجه الفكر المستقبلي أو العقلاني الرشيد على اساس توفر جميع المعلومات وان الناس تقوم بتوقعات غير متحيزة [1].

(1) بول ساموبلسون، ونورد هاوس، مصدر سبق ذكره ، ص745-746.

المبحث الثاني: الاطار النظري للديناميكية المكانية

المطلب الأول: مفاهيم عامة

تعد معرفة المكان ضـرورة ومدخل مهم للولوج الى فهم ديناميكياته، كونها تؤسـس لإدراك المفاهيم المرتبطة به، من علاقات اقتصـادية مكانية على كل المسـتويات اقليمياً، حضـرياً و ريفياً، بوصـفه اي المكان ميداناً للتفاعل الاقتصادي بين الفرد والموارد، او بين عناصر الإنتاج بتعبير أدق. ومن ثم فأنه يصبح من الضروري توضـيح المكان ومكونات الهيكل المكاني التي تشـكل ميداناً للتأثر والتأثير بفعل السـلوك الاقتصـادي للأفراد والمؤسسات على حدٍ سواء بهدف تحقيق التطور المكاني.

اولاً- مفهوم المكان

ينظر للمكان من جانبين، الاول جغرافي والثاني اقتصادي، فهو جغرافي يعبر عن الأرض والمناخ والطبيعة، المكان الذي توجد فيه الأدوات وحركة عمل الأنسـان، ونطاق هذا المكان هو مسـاحة الأرض والكائنات الحية[1]، او كما يراها (Olivier Dollfuss)ايضـاً بإنه إطار للتفاعل بين الفرد و الطبيعية. فهو فضـاء يدركه الأنسـان وفقاً لطريقة تفكيره و احتياجاته، ويعمل على تنظيمه بناءً على العديد من العوامل بعضـها طبيعية يرتبط بالبيئة المحيطة، والبعض الآخر يرتبط باحتياجات وتطلعات المجتمعات البشـرية[2].وهنا نلاحظ أن تفاعل الأنسـان مع المكان هو انعكاس للاعتماد المتبادل بين الطبيعة والفرد احدهم على الآخر ، فالطبيعة يطورها الأنسان، فيما تتعاظم اهمية الموارد الطبيعية للإنسان لغرض ممارسة نشاطاته المختلفة.

أما البعد او التفسير الاقتصادي للمكان، فهو مرتبط بتوطن الانشطة الإقتصادية، فاعتبارات الكلف والأسعار والربح هي ضـرورة العمل الاقتصـادي، كما ان المكان الاقتصـادي يتحدد ايضـاً عن طريق العلاقات القائمة بين عناصـر الإنتاج، فهي تعكس العلاقات المختلفة والمتنوعة ضـمن الحيز المكاني. فالحيز الاقتصـادي من جهته يتضـمن جميع المسـتوطنات البشـرية ومرتكزات الإنتاج من بنى تحتية ومنشـآت التي تتوطن (Location) في ذلك الحيز بهدف وتمارس عملها الإنتاجي[3]

إذ إن مفهوم توطن النشـاط Activity Location ، يجعل الاعتبارات المكانية للأنشـط الاقتصـادية ترتبط او تتوافق مع الاعتبارات القطاعيةSectoral Consequences ، ولو لمدة غير قصـيرة، فهناك اهمية للمدة الزمنية التي تخلق عملية الاسـتقرار للتوافق المكاني القطاعي، فلا يمكن حصـر تفسـير توطن الأنشـطة في الأماكن الحضـرية أو الريفية من زاوية جغرافية أو اقتصـادية فقط ومقارنة العلاقات والنسـب المجردة

(1) كامل الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، 2006، ص29.

(2) Olivier Dollfus, Robert Jean . Geographical space, Norois, No 70, 1971, p350-351.

(3)هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص409.

لمؤشرات القوى العاملة، أو قيمة الإنتاج أو القيمة المضافة، علاوة على ذلك فيجب ان يقترن توطن الأنشطة بتوافر التنظيمات المؤسسية والشروط والسلوكيات العقلانية[1].

وهناك عدة انماط تفسر المكان في إطار علم الاقتصاد[2]:

النمط الأول- المكان بوصفه مسافة: جاء اهتمام علم الاقتصاد بالمكان من اهمية عامل النقل في خضم تفسير المكان الريفي V.Thûnen (1826)، علاوة على المكان الحضري A. Weber (1909) وT.Palander (1935) فالمسافة ضرورة حاسمة في نظريات التوطن من منظور المنافسة المكانية.

النمط الثاني- المكان بوصفه مساحة: هذا العامل مهم كونه يسمح بقياس تدفق العلاقات بين الأقاليم وداخل الإقليم ذاته مع الاهتمام بالاعتبارات المتعلقة بطبيعة تلك العلاقات وكثافتها، وجاء ذلك في تحليل Lôsch (1940) الذي ناقش اهمية الموقع الصناعي عن طريق تحليل حدود السوق والحد الأعلى للسعر كمحدد لاختيار الموقع الأفضل للمنشأة .

النمط الثالث- المكان بوصفه موقعاً: فعند المفاضلة بين موقعين لإقامة نشاط صناعي ما تظهر اهمية الموقع الأفضل، وفي اطار علم الاقتصاد فإن الموقع الأفضل هو الأقل تكاليف بحيث يضمن اندماج وتكامل اقتصادي على المستوى الوطني علاوة على المستوى العالمي، وظهر هذا الوصف في تحليل الباحثين الفرنسيين على وجه الخصوص في اطار تحليل اليات عمل قطب النمو عند كل من الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو(François Perroux) 1955 في مفهوم الحيز الاقتصادي، والجغرافي جاك بودفيل (Jack R. Boudeville) في ستينيات القرن العشرين ومدى التفاعل بينهما في تحديد الموقع الأفضل للنشاط الصناعي.

ثانياً- مكونات الهيكل المكاني:

تتصف مكونات الهيكل المكاني بالتباين والاختلاف، واتجاهها للتكامل يعكس حالة الاعتمادية المتسلسلة في النمط الوظيفي الهرمي للوحدات والعناصر المكونة لذلك الهيكل المكاني، لتحقق فيما بعد التكامل المنشود لأجزاء المكان رغم تباين درجة قوة التأثير لأجزائه المختلفة فيما بينها، هذا عن صفات تلك المكونات[3]، اما مكونات الهيكل المكاني فتأتي على ثلاثة أنماط[4] :

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص25-26 .

(2) كامل الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، مصدر سبق ذكره، ص14-15.

(3) علي كريم العمار، اسس احتساب العلاقات الإقتصادية المكانية بين المحافظات، اطروحة دكتوراه، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2005، ص10.

(4) كامل الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، مصدر سبق ذكره، ص16-17.

1- النمط المتجمع: تتخصص هذه الأماكن بتقديم خدمات الإدارة والتمويل والتجارة الى الإقليم او موقع الصناعات الصغيرة، تتركز هذه المنطقة الظهير في اماكن مستقلة عن الأماكن المركزية وموزعة بطريقة تسمح بسهولة الوصول اليها.

2- النمط المتشتت: وهي متناثرة (Scattering of Locations)، تميل للتكتل(Agglomerations) تبعاً للموارد الطبيعية المتوفرة في المكان، مثل مناطق الصناعات المتخصصة.

3- النمط الشريطي: عادة ما تشكل شبكات الطرق والسكك الحديد نمطاً شريطياً من المستقرات البشرية

وفي معرض تحليله للاقتصادين الحضري والإقليمي، يرى هوشيار معروف، أن هناك ثلاثة انواع للحيز المكاني تعتمد هذه الأحياز على مستويات التحليل سواء كانت، جزئياًMicro ، بينياً Meso، و كلياً Macro، فعلى مستوى التحليل الجزئي يظهر لنا حيز المنشأة (أو الأسرة) او ما يعرف بـــ الحيز الرسمي (Official Site)، ومكونات هذا المكان او الموقع بالنسبة للمنشأة هي مدخلات الإنتاج الأساسية أو الوسيطة، أما بالنسبة للأسرة فتشمل المباني السكنية بكافة محتوياتها، ويكون التوازن عند الموقع المعني تحصيل العلاقة بيـن القيم الحدية للتكاليف والايرادات : MR=MC، أو بين الإنتاجية الحدية ومعدل المكافأة للعنصر الإنتاجي:MpL=w. أما عند مستوى التحليل البيني، فإن مفهوم الحيز هناك يتسع ليشمل، حيز التأثيرSpace ، إذ تخلق الارتباطات الإنتاجية والأسواق النهائية والمدخلات الأولية للأعمال والأفراد والتأثيرات الإنتاجية والاستهلاكية التي تتولد بفعل النشاطات الجارية مجالاً اقتصادياً أكبر وأكثر اتساعاً من الموقع الرسمي Site ، فيكون التوازن بالعلاقة بين القيم المتوسطة للتكاليف والايرادات: AR=AC. ومع الانتقال للمستوى الكلي، فيمكن النظر للمكان ليشمل تأثيرات إقليمية متبادلة ما بين الصناعات و/ أو تكتلاتها الحضرية والمناطق الزراعية (الريفية) ومراكز الأعمال، ليتوازن الاقتصاد هناك عند القيم الإجمالية Aggregate Values، للإنتاج، والدخل، والتشغيل، الاستثمار، والاستهلاك[1].

وبذلك فإن مكونات المكان او الحيز تختلف تبعاً لمستوى القياس، فالمكان عند المستوى الجزئي مكوناته تنحصر في اطار المنشاة والاسرة، أما المستوى البيني فمكونات المكان تتسع لتشمل الارتباطات الأمامية والخلفية والأسواق، أو الأجور التي يتحصل عليها المساهمون بالعملية الإنتاجية بفعل النشاط التجاري، وعند المستوى الكلي ينظر لمكونات المكان نظرة التأثيرات الكلية في مكونات الاقتصاد الكلي من دخل، واستثمار، واستهلاك ..الخ. والسعي لتكامل تلك المكونات هو الإطار الذي بفعله يتحقق هدف تطور المكان، وهذا ما سنفصله في مفهوم الديناميكية المكانية.

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص18-19.

المطلب الثاني: الديناميكية المكانية اليات وتفسيرات:

ان مفهوم المكان بجزأيه الجغرافي والاقتصـــادي يتضـــمن ابعاد مختلفة ومتباينة فيما بينها يجمعها عامل مشـــترك، ألا وهو التفاعل المكاني، فالأرض، المناخ، والطبيعة. الخ من مفاهيم المكان الجغرافي، وكذلك المكان الاقتصـــادي، الذي يرتبط بتوطن النشـــاط وما يتعلق بهذا المفهوم من الاعتبارات المكانية (المدن، والمحافظات، والاقاليم) والقطاعية (الصـناعة، والزراعة، والخدمات)، جميعها تتفاعل في اطار هيكل مكاني معين معبراً عنه بعدة توصـيفات منها المناطق (المركزية، والظهير، وصـناعات كبيرة متخصـصـة)، او انها توصف في اطار التحليل (الجزئي، البيني، الكلي) لـــ (المنشأة او الأسرة، التأثيرات المكانية دون الإقليمية، والتأثيرات المكانية الاقليمية) على التوالي.

ولغرض بيان اليات عمل تلك الجوانب وتفسيراتها الاقتصادية، سيتم تفصيل كل منها وكما يأتي:

اولاً- الجذب المكاني

يرجع الاهتمام بتحليل الجذب المكاني في الاقتصـادين الإقليمي والحضـري الى القرن التاسـع عشـر، على يد H.c.Carey و E.G.Revenstion [1] و استخدمت منذ النصف الأول من القرن العشرين على نطاق واسع من قبل مخططي المدن، ومحللي النقل، وشـركات البيع بالتجزئة، ومسـتثمري مراكز التسـوق، والمطورين العقاريين، والمنظرين الحضـريين، ناهيك عن استخدامها في اطار علم الآثار خلال سبعينيات القرن الماضـي لفهم وتحديد طرق التبادل المحتملة في عصـور ما قبل التاريخ. تنبع اهمية دراســة الجذب المكاني أو التفاعل المكاني من كونه يوضـح المفاهيم الاسـاسـية للعلاقات بين الأفراد، إذ إن اهم مميزات السـلوك البشـري هي القدرة على الســفر والتحرك على وجه الأرض، ومن ثم ينتج عن تلك الحركة تفاعلات مكانية مثل الهجرة، تنقل، تسـوق، توزيع، وتجميع[2]. فكرة الجاذبية المكانية تعود في جذورها الى قوانين الفيزياء، وبالذات قانون Isaac Newton في سـتينيات القرن السـابع عشـر، والذي وضـع لتفسـير الجاذبية الكونية بين الكتل المادية، ومضـمونها يتحدد بعلاقة طردية مع حاصـل ضـرب كتلتين مع بعضـهما وبعلاقة عكسـية مع مربع المسـافة بينهما:

$$Gij = A \frac{Bi\ Bj}{D^2\ ij} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

إذ أن :

Gij = مقدار أو قوة الجاذبية بين الكتلتين (i) و (j).

(1)هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص151.

(2)Kingsley E. Haynes & A. Stewart Fotheringham, Gravity and Spatial Interaction Models, the Web Book of Regional Science, Regional Research Institute, west Virginia University,2020,p8.

A= ثابت الجاذبية المحددة بالقانون.

B= الكتلة المعتمدة على الحجم والكثافة فيزيائياً.

D= المسافة المحددة بقياس معين بين الكتلتين

وقد عمل الاقتصـــاديون والجغرافيون المهتمون بالديناميكية المكانية للموارد والســـلع والخدمات على اقتباس تلك الفكرة في تفســـير التفاعل المكاني ضـــمن الإقليم او فيما بين الأقاليم، مع بعض التغيرات في المحتوى أو تفسيرات العناصر المكونة للصيغة العامة أعلاه[1]. فالتفاعل المكاني هو مصطلح واسع يشمل أي حركة عبر المكان ناتجة عن عملية بشـرية. وهي تشـمل رحلة إلى العمل، الهجرة، تدفقات المعلومات والسـلع، اسـتخدام المرافق العامة والخاصة، وحتى نقل المعرفة [2].

فيتجاذب اي مكانين فيما بينهما بقوة تتناســب طردياً مع حاصــل حجمهما وعكســياً مع المســافة بينهما، وهذا المبدأ الاســاســي لقانون نيوتن في الجاذبية الفيزيائية، ويمكن تفسـير قوة الجاذبية بمقياس التفاعل المكاني بين مدينتين على سـبيل المثال بموجب مؤشـرات عديدة، كأن تكون (عدد الرحلات اليومية بين المناطق، وحركة العمال، وتدفق المصـروفات او التجارة)، فيما يعبر عن الحجم بعدد السـكان، أما المسـافة فيعبر عنها بوحدات المسافة المتعارف عليها أو زمن الرحلات أو كلفة النقل، والصيغة المكانية الأساسية لقانون الجاذبية هي[3]:

$$Iij = \mathrm{k}\ \frac{\mathrm{pi\ pj}}{d^{b}\ ij} \dots\dots\dots\dots\dots\dots . (2)$$

إذ ان :

Iij= التفاعل أو الجذب بين مدينتين.

ij= المدينتان المراد قياس التفاعل بينهما.

Pi Pj= حجم السكان للمدينتين المراد قياس التفاعل بينهما.

Dij= المسافة بين المدينتين i و j .

b= القوة المرفوعة لها المسافة وهي تعبر عن عائق المسافة(الزمن أو الكلفة).

K= ثابت يقابل ثابت الجاذبية لربط العلاقة بين حالتين.

والمخطط الآتي يبين مضمون الجاذبية الفيزيائية بمفهومها المكاني:

(1)هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص143-144.

(2)Kingsley E. Haynes & A. Stewart Fotheringham, Op.Cit, p8.

(3)محمد جاسم العاني ، التخطيط الإقليمي مبادئ واسس نظريات واساليب، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص404-405.

المخطط (1) مبادئ الجاذبية الموقعية

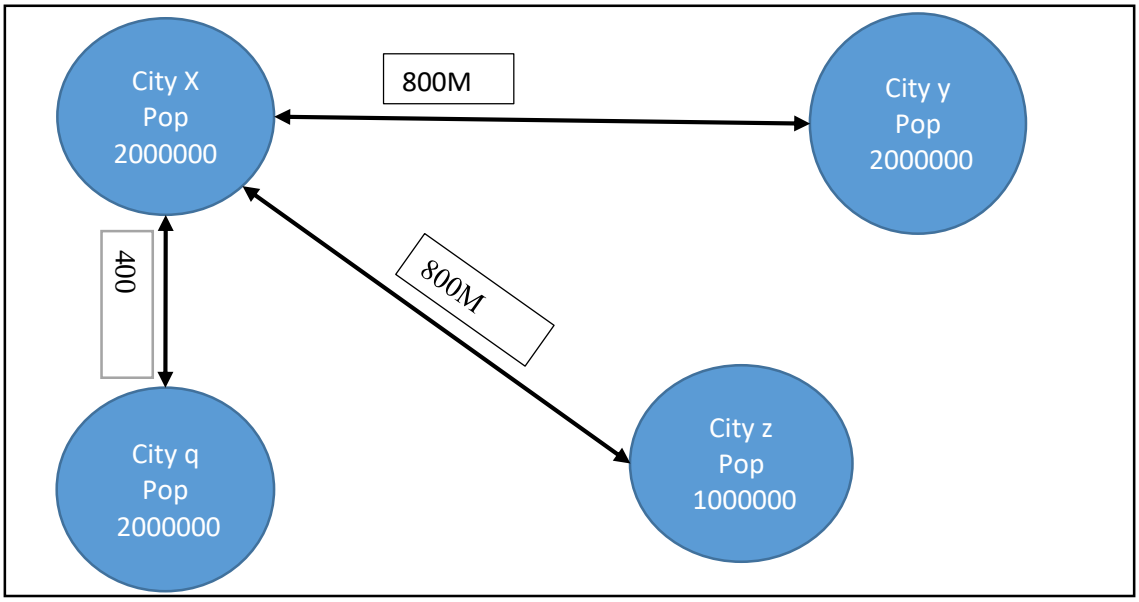

Source: Kingsley E. Haynes and A. Stewart Fotheringham, Gravity and Spatial Interaction Models, the Web Book of Regional Science, Regional Research Institute, west Virginia University,2020,p9.

يوضح المخطط (1) العلاقات الأساسية المتأصلة في نماذج الجاذبية. فعند مقارنة المستوى المتوقع للتدفقات بين المدينة (x) والمدينة (y) مع مستوى التدفقات المتوقع بين المدينتين (x) و (z) وعلى فرض ثبات بقية العوامل، سيكون توقعنا الحدسي هو أن التدفقات بين (x)و(y) ستكون أكبر من (y)و(z) فالمسافة هي ذاتها بين المدن الثلاث 800- ميل - لكن عدد سكان(y)هو 2 مليون بينما يبلغ عدد سكان(z) هو1 مليون فقط. فإذا كان التفاعل دالة لأزواج من الأفراد في أي مدينتين ، فإن المجموعات المحتملة للأزواج بين(x)و(y) هي أكبر منها بين (x) و(z) و(2,000,000 x 2,000,000)مقابل (1,000,000 x 2,000,000). ستكون الأزواج المحتملة للتفاعلات أكبر بمرتين في حالة(x و y)منها في حالة (x وz)هذا هو التأثير المضاعف للمقياس على التفاعل.

ويمكن التعبير عن الجذب المكاني عن طريق مؤشرات عديدة تعطي دلالة واضحة عن عناصر الجذب بين الأماكن، بعض هذه المؤشرات ذات مدلول اقتصادي بحت واخرى ذات مدلول اجتماعي أو قد تكون مؤشرات اجتماعية اقتصادية.

فمن هذه المؤشرات التي تجسد او تفسر مفهوم الكتلة(لكونها ناتج الحجم والكثافة معاً)[1] :

1- الكثافة السكانية.
2- عدد السكان النشطين اقتصادياً.
3- عدد السكان ذي الدخل العالي.

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص145

4- القوى العاملة التكنيكية والماهرة.
5- عدد الافراد من حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى).
6- تكوين راس المال الإنتاجي المباشر.
7- الناتج الحقيقي.
8- القيمة المضافة لخدمات التوزيع(تجارة الجملة والمفرد، والصيرفة، والتأمين، والنقل والاتصالات، والخزن والملكية).
9- مكافآت عناصر الإنتاج.
10- الخدمات الاجتماعية أو الترفيهية[1].

ثانيا- نماذج الجذب المكاني

يفترض عادة ان يحصل التفاعل او التدفقات بين الأقاليم في البيئات التي تتسم بالتحولات السلسة، فالتفاعلات أو التدفقات الإقليمية (هجرة، تبادل تجاري تنقلات .الخ)في البحوث التجريبية هي دالة للتأثيرات والخصائص الجوهرية لتلك الاقاليم، لكن هناك قيود على البيانات وصعوبة الحصول على نظام مترابط قابل للمقارنة (مدخلات ومخرجات) نتج عنه قلة في تلك البحوث ومن ثم صعوبة تحديد الديناميكيات الحقيقية بين الأقاليم[2]، ومع ذلك فقد تقدم البحث العلمي وقدم الكثير من النماذج التي تناقش ديناميكية وتفاعلات الأقاليم ومن هذه النماذج على سبيل المثال لا الحصر (انموذج الجاذبية ذي القيد المنفرد Single Constrained Gravity Model، انموذج لاوري I.S.Lowry Model، انموذج هانسن في الجاذبية Hansin,s Gravity Potential Model، انموذج او نظرية نقطة القطع Breaking Point Model،انموذجA.Wilson، انموذجHuff، انموذج J.Q.Stewart، انموذج او قانونW.J.Reilly، تناولت تلك النماذج جوانب مختلفة للجاذبية في الاقتصادين الإقليمي والحضري لتحليل العلاقة بين المكان و الانشطة الاقتصادية.

واكتسبت تلك النماذج تسميتها من حقل التحليل الذي تتناوله فعندما تصف العلاقة (التفاعلات المكانية بين الأنشطة المختلفة) تسمى (نماذج التفاعل المكاني Spatial Interaction Models) بينما يوصف انموذج الجاذبية بـــ (انموذج الموقع Location Model) عندما يتم استخدامه في تحليل الفعاليات الموقعية كالمواقع السكنية ومواقع المراكز الصناعية[3] ،وهو ذاته (انموذج الاحتمالية Potential Model) المستخدم في تحديد الموقع او الفعاليات الموقعية. وسنناقش بعضاً من هذه النماذج او القوانين :

(1) علي احسان شوكت، اقتصاديات الأقاليم، ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص241 .

(2) Nijkamp, P., & Poot, J. (1986). Dynamics of generalised spatial interaction models. (Serie Research Memoranda; No-6. Faculty of Economics and Business Administration, Vrije Universiteit Amsterdam, 1986,p9.

(3) محمد جاسم العاني ، مصدر سبق ذكره،ص408

1- قانون W.J.Reilly [1]

صاغ هذا القانون استاذ الاقتصاد W.J.Reilly عام 1931، ويعنى هذا القانون بتفسير انجذاب المستهلكين Customers للتسوق من مدينة ما قادمين من مدينة اخرى ، فهو قانون يفسر تجارة التجزئة، ومن ثم وبموجب هذا القانون "فإن المستوى الذي يتعامل به سكان مدينة ما مع مدينة اخرى يتناسب طردياً مع عدد سكان المدينة الأخرى وعكسياً مع مربع المسافة بينهما". ولنفترض ان لدينا ثلاث مدن (a,b,c) وإن عدد السكان لهذه المدن هو (10000,20000,30000) على التوالي، والمسافة بين a و b هي 50كم ، اما بين a و c هي 100كم ، ولقياس هذه المؤشرات للمدن الثلاثة نطبق القانون الأتي:

$$\frac{xba}{xca} = \frac{Pb}{pc} * \left[\frac{DCa}{Dba}\right]^2 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

إذ ان:

Xba= عدد المتعاملين b مع a

Xca = عدد المتعاملين c مع a

Pd= سكان المدينة d

Pc= سكان المدينة c

Dca= المسافة بين المدينة c الى a

Dba= المسافة بين المدينة b الى a

والمخطط (2) يوضح علاقة الجذب بين المدن الثلاث

المخطط (2) مخطط افتراضي لتطبيق نماذج التفاعل المكاني على مجموعة من المدن

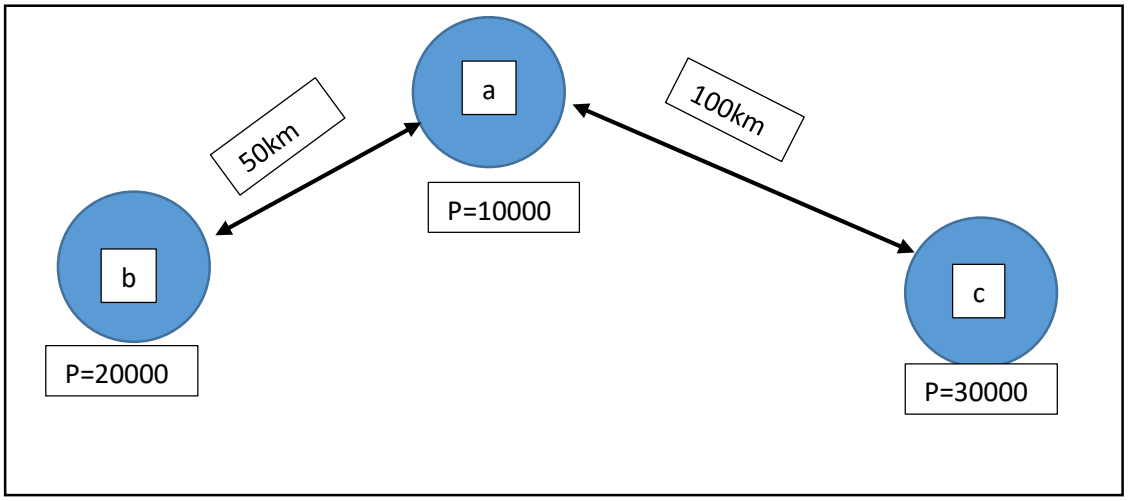

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على : شوكت، علي احسان، اقتصاديات الأقاليم، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص248

(1) علي احسان شوكت، مصدر سبق ذكره، ص250-251

$$\frac{Pb}{pc} * \left[\frac{DCa}{Dba}\right]^2 = \frac{20000}{30000} * \left[\frac{100}{50}\right]^2 = \frac{2}{3} * \left[\frac{4}{1}\right]^2 = \frac{8}{3} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

وهذا يعني انه مقابل كل 3 وحدات نقدية يتم انفاقها من قِبل ســكان المدينة (a)للشــراء من المدينة (c)، فإنهم ينفقون 8 وحدات نقدية للشــراء من المدينة (b). وباعتبار المدينة a اقرب الى b منها الى c، نلاحظ ان عامل المسافة قد يؤدي دوراً رئيساً في عملية الجذب، مما أدى الى زيادة التفاعل المكاني بين a وb ، فكلما تضاءلت المسافة ازداد التفاعل بين المدن (تجارة التجزئة).

2- انموذج نقطة القطع Breaking Point Model

هذا الانموذج هو مراجعة Converse عام 1949 لقانون Reillyالأصلي عام 1931، انموذج نقطة القطع، يبين بإن الزبون المقيم في موقع نقطة القطع التجارية (وهي المنطقة التي تمثل الحد الفاصــل لتأثير المدينتين) سيكون غير مبال بمنطقة التجارة تلك ولديه احتمال متساوٍ بنسبة 50٪ للحصول على السلع والخدمات في كل من المدينتين المعنيتين. هذه القدرة على جذب التجارة بين المدينتين أو المناطق التجارية تتناسب بشكل عكسي مع الجذر التربيعي لسكان المدينتين وطرديا مع المسـافة بين هاتين المدينتين. وهناك عوامل اخرى تعد ثانوية بالنسبة لعاملي السكان والمسافة، افرزتها مراجعة قانون Reilly السابق تشمل النقل، والاتصالات، والطبقة الاجتماعية، والكثافة السـكانية، والقرب من الأسـواق الكبيرة، واختيار وجودة هيكل التجزئة، ومناطق الترفيه في منطقة التجارة، ومواقف السـيارات، وطبيعة المنافســة، والتضــاريس والمناخ، إلخ. يتم التعبير عن هذه العلاقة على النحو الآتي:

$$Da \to b = \frac{\mathrm{d}}{1 + \sqrt{\frac{pb}{pa}}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

إذ ان

Da → b=نقطة القطع من المدينة a تقاس بالكيلومتر إلى المدينة b

D = المسافة بين المدينة a والمدينة b. قد يتم استبدال وقت السفر بالمسافة.

Pb=عدد سكان المدينة الكبيرة b

Pa=عدد سكان المدينة الصغيرة a

في عام 1990 حدد كتاب،" تجارة التجزئة الحديثة: النظرية والتطبيق" (Modern Retailing: Theory Practice) لـــ Mayer&Mason، صيغة اخرى لمعادلات نقطة القطع لـــ Converse بوصفها امتدادًا

لقانون Reilly الخاص بجاذبية التجزئة، فقد جاءت الصيغة الجديدة لتغير نسبة السكان في المقام لتمثيلها على أنها (Pa / Pb)وبالتالي فهي صيغة مقلوبة من صيغة Converse الأصلية. اي انه اعطى اهمية للمدينة الصغيرة، تم استخدام هذه الصيغة لتحديد نقطة الفصل بين مدينتين افتراضيتين لتحديد منطقة القطع للمناطق التجارية الصغيرة في المدن الكبيرة، وهناك عدة حجج تم تقديمها لتبرير ذلك وعلى النحو الآتي:

أ- يعمل قانون Reilly بشكل فعال في المناطق الريفية إذ يكون للمسافة تأثير كبير على اختيار المستهلك.

ب- "نقاط القطع" غير موجودة في المناطق الحضرية الكبرى لأن المستهلكين عادة ما يكون لديهم عدد من خيارات التسوق المتاحة ضمن المسافة القصوى التي يرغبون في قطعها.

ت- من حيث الجوهر، ينص قانون Reilly على "أن حجم منطقة التجارة يزداد مع انخفاض الكثافة السكانية"

ث- اللامركزية في مناطق التسوق بالتجزئة وتحسين تنقل المتسوقين بشكل كبير في المناطق الريفية والضواحي.

فالمستهلكون قد يسافرون عدة أميال للتسوق في قرية ريفية صغيرة ولكنهم في المناطق الحضرية الكبيرة سوف يتنقلون بين بضع بنايات فقط للتبضع بسبب التركيز الحضري وزيادة استخدام الأراضي للبيع بالتجزئة، والصيغة الجديدة تكون على النحو الآتي:

$$Da \rightarrow b = \frac{d}{1 + \sqrt{\frac{pa}{Pb}}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

إذ ان:

$Da \rightarrow b$= نقطة القطع من المدينة a تقاس بالكيلومتر إلى المدينة b

d = المسافة بين المدينة a والمدينة b

Pa=عدد سكان المدينة الصغيرة a

Pb=عدد سكان المدينة الكبيرة b

وبموجب الصيغة المقلوبة للقانون Converse نجد إنها تناقش تحليل عدم اهمية أو عدم وجود نقاط القطع في أطار مفهوم الجذب نتيجة حجم السكان أو/ و قوى التكتل (Agglomeration Forces) لمراكز التجارة في المدن الكبرى. فوفقاً للصيغة الأصلية يزيد المعدل الملحوظ الذي تجذب به المدينة التجارة الخارجية مع زيادة عدد سكان تلك المدينة على أساس خطي، في حين تعكس الصيغة الجديدة المقلوبة، العلاقة غير الخطية

لأنموذج نقطة القطع، أو الطبيعة المتغيرة المحددة لأســـاليب البيع بالتجزئة الأكثر حداثة ومطابقة للواقع[1] . وبالعودة الى المثال السابق وباستخدام الصيغة الجديدة، نستطيع استخراج نقطة القطع عن المدينة الصغيرة $c \rightarrow a$:

$$Dc \rightarrow a = \frac{100}{1 + \sqrt{\frac{10000}{30000}}} = 63km \dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

في حين لو تم استخدام الصيغة الاصلية لقانون Converse ستكون "نقطة القطع" أقل من ذلك وهي 37كم. ولاستخراج نقطة قطع عن المدينة الكبيرة $c \rightarrow b$

$$Dc \rightarrow b = \frac{150}{1 + \sqrt{\frac{20000}{30000}}} = 83km \dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

في حين لو تم احتساب نقطة القطع وفق الصيغة الاصلية، ستكون النتيجة 67كم.

ونظراً لان الأرقام المستخدمة في المثال السابق هي ارقام افتراضية، فإننا لا يمكن تحديد نقاط القطع بشكل محدد إلا اذا كان هناك دراســـة فعلية تعمل على قياس المســـافات بشـــكل اكثر واقعية، وهذا ما عمل عليه Steven J. Anderson& et al عام 2010 في دراستهم لنقاط القطع من كلاركسفيل إلى ناشفيل، إذ تم تحديد نقاط القطع عند مســـافة 31ميل بين المدينتين، والذي يتحدد عند بداية حدود مقاطعة ديفيدســـون ومترو ناشفيل، في حين لو تم حساب نقطة القطع على اساس الصيغة الأصلية للقانون ستكون النتيجة هي عدم وجود اساس محدد او منطقي في الواقع لأنماط تجارة التجزئة الحالية، مما يدعم واقعية الصيغة المعكوسة للقانون[2]. ويمكن تفسير وجود نقطة القطع تلك بإن المناطق التي تشكل نقطة قطع Breaking Point هي احد مظاهر التفاعل المكاني الذي يخلق ديناميكية مكانية مع المركز، عن طريق الفعاليات والأنشـــطة التي تحدث بفعل التكرار من سفر وتبادل تجاري.

(1) Steven J. Anderson & et al, Converse's Breaking-Point Model Revised, Journal of Management and Marketing Research, 2010, No1,pp2-5

(2) Ibid, pp 7-9.

3- انموذج هوف Huff's Model

طورHuff انموذجا جديدًا لشرح "العملية التي تجذب بها المراكز التجارية او المدن بعض الافراد. فالانموذج يحلل احتمالية أن يتسوق أحد الزبائن المقيمين في منطقة تجارية معينة من متجر أو مركز تسوق في مدينة ما، للتنبؤ بالمبيعات من المنطقة تلك، وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$p_{ij} = \frac{\frac{S_j}{T_{ij}^{\lambda}}}{\sum_{j=1}^{n} \frac{S_j}{T_{ij}^{\lambda}}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

إذ ان:

Pij= احتمال سفر مستهلك من نقطة (i) إلى نقطة في مركز التسوق (j).

Sj= حجم مركز التسوق j (يقاس بالقدم المربع من منطقة البيع المخصصة لبيع فئة معينة من البضائع).

Tij= وقت السفر المتضمن في الانتقال من قاعدة سفر المستهلك (i) إلى نقطة معينة مركز تسوق (j).

λ = معلمة يتم تقديرها تجريبياً لتعكس تأثير وقت السفر على أنواع مختلفة من رحلات التسوق[1].

بالنسبة إلى حساب قيمة λ في انموذج Huff ، فكلما زادت قيمتها، زاد تأثير وقت أو مسافة السفر على احتمالية قيام العميل بالتسوق في مركز معين، لذلك يجب تخصيص قيمة أكبر لـــ "b" لمركز التسوق الذي يقدم سلعًا ملائمة مقارنة بمركز تسوق آخر يعرض تسوق أو سلع متخصصة، على هذا النحو، فإن انموذج Huff خاص بالمُنتَج بدرجة كبيرة ويُدخل مناطق تجارية وتوقعات مبيعات مختلفة بناءً على فئات المنتجات المختلفة عندما يكون المُنتَج ذا قيمة كبيرة للعميل وتصبح جميع المواقع جذابة بنفس القدر[2]. يعد انموذج Huff الى حد بعيد معيار صناعي لتحديد احتمالية وجود موقع تجاري معين لجذب العملاء الى مدينة ما [3].

سلطت نماذج الجذب المكاني الضوء بشكل عام على مفاصل معينة في الأقاليم الحضرية المتكاملة لبيان امكانات تلك المفاصل في عملية التفاعل بما يخدم التطور المستقبلي، علاوة على انها تقدم اسلوباً مرناً جداً

(1) Friske & Choi, Another Look at Retail Gravitation Theory: History, Analysis, and Future Considerations, ABD Journal, Volume 5 Number 1,2013, p5.

(2) Steven J. Anderson & et al, Op.Cit, p4.

(3) Francica, Joseph R,"Are Retail Attractiveness (Huff) Models Misused?, GEO World, Volume 15, Number 6, June, 30, 2002.

للتفاعل المكاني بين مفاصل متفرقة مكانياً في موضوعات مختلفة كالهجرة وتبادل السلع وخدمات النقل، فهي دالة متجانسةHomogeneous(*) تسمح بإدخال عناصر متغيرة وثابتة حسب الهدف من التحليل كما انها تقبل تبني تعديلات على المؤشرات التابعة، إلا انه قد طالت تلك النماذج انتقادات عديدة، من قبيل انها نماذج وصفية تركز اهميتها في متابعة انشطة بسيطة مثل حركة السفريات، ومن ثم فهي لا تمتلك اطاراً نظرياً يسمح بالتعميم، أو ان تلك النماذج تعتمد اسلوب المحاكاة للتبادل فيما بين الأقاليم الهامشية والمركزية عن طريق اعتمادها في ذلك على تحليل السلع القابلة للتجارة وضمن تأثيرات المركز، علاوة على انها نماذج سلوكية تتعامل مع حالات اجمالية واسعة تضعف حالتها التنبؤية في حالة تعقدت الفئات من الدخول وعناصر الانتاج والسلع والخدمات، فضلاً عن انها نماذج ستاتيكية تعتمد على تحليل الحوادث المتزامنة Simultaneous ويسودها ثبات معدلات التغير(1) Rates Of change، لذلك سنتطرق للنظريات التي تناولت مساهمة المركز بجذب الأنشطة الاقتصادية او الافراد لاحقاً .

نستنتج من استعراض نماذج الجاذبية المكانية، ان المكان اذا ما توفرت فيه عدة عوامل من قبيل عدد السكان والمسافة، فضلاً عن العوامل الثانوية الاخرى من وسائل نقل متطورة أو بنية ارتكازية متطورة ..الخ، كلها تساهم بجذب الأفراد بوصفهم متبضعين من جهة، ومن جهة اخرى بوصفهم فاعلين ومنتفعين من مركز المدينة الذي يحتوي على فعاليات او نشاطات اقتصادية مختلفة خدمية، تجارية، وصناعية، وبذلك سيخلق ذلك المركز عن طريق التفاعل مع الأطراف ديناميكية مكانية بفعل تكرار التفاعلات، كما ان ذلك المركز أو البؤرة وبفعل تلك التفاعلات سيعمل على استقطاب السكان والأنشطة في المدة الاولى ومن ثم ستقوم قوى الانتشار في مدة لاحقة على انتقال السكان والانشطة الى الأطراف نتيجة زيادة الاكتظاظ والأسعار في المركز ،كما سنرى ذلك عند مناقشة نظرية قطب النمو.

المطلب الثالث: آلية التفاعل المكاني

يمكن النظر الى الإقليم بوصفه مفهوماً شاملاً للمكان الحضري والريفي ومن ثم نستطيع ان نصف العلاقات التفاعلية بشكل أكثر شمولية، وبناءً على ذلك فالمكان بكافة صوره الملموسة من اقاليم، مدن، قرى، أو وصفية جغرافي، اقتصادي...الخ، يعكس حالة معينة من التفاعل بين مكوناته يُعبر عنها بـــ "التدفقات Flow" هذه التدفقات تجري بين كتلة كبيرة (مركز) وكتلة صغيرة (أطراف)، هذا التدفق محكوم بعوامل عدة منها حجم السكان، المسافة، خطوط النقل وباقي العوامل أو المؤشرات التي سبق الإشارة اليها.

(*) الدالة المتجانسة: هي دالة لا تغير من صيغتها عندما نضرب متغيراتها بذات المقدار ، وهذه الخاصية هي اهم خاصية يجب ان يحققها اي قانون يصف اي علاقة خطية في الكون مثل قانون نيوتن للجاذبية، وعلى مستوى الاقتصاد مثلاً نصف دالة الطلب بإنها متجانسة في حالة تضاعف سعر السلعة ذاتها واسعار السلع الأخرى ودخل المستهل لأي قيمة موجبة ثابتة، فإن الكميات المطلوبة المثلى سوف تبقى بدون تغيير $X^*=x(p1,p2,\ldots pn,I)x(tp1.tp2,\ldots tpn,tI)$ for $t>0$

(1)هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص170.

أما مصـــطلح التفاعل المكاني فإنه يأتي ليعبر عن مضـــمون ومنطوق ميكانيكية القانون الفيزيائي في العلوم الاجتماعية، أو هو وصـف ما يحدث فعلاً What Happens من تفاعل وتأثيرات متبادلة بين مكونات النظام الإقليمي من ســـكان، عمالة، انفاق، نقل وســـكن[1]. إذ يتميز نظام تطور الاقاليم (أو المدن) بحالة من التدفق المطلق والنسبي لبعضهما البعض، فمسار التطور الزمني لمنطقة ما ليس فقط هو نتيجة لتفاعل عناصر بيئتها الداخلية او عناصر قوى خارجية، بل يتأثر أيضًا بتفاعل المنطقة مع مناطق أخرى. هذا التفاعل متعدد الأوجه يتضـمن تدفقات إقليمية لعوامل (الإنتاج، السـلع، نشـر التقدم التكنولوجي، والمعرفة)، علاوة على التأثيرات الخارجية غير المباشـرة الصـراع السـياسـي في صـنع القرار فوق الإقليمي. وقد يؤدي هذا التفاعل إلى إعاقة التنمية الإقليمية أو تعزيزها، ومع ذلك فإن عملية التنمية غير المتوازنة تؤكد على محددات التفاعل المكاني[2]. كما جاء في تحليل تلك التدفقات في الإقليم (بين اجزائه) بوصـفه مكان عن طريق نمطين، الأول عندما يكون الارتباط وظيفياً في حالة الأقاليم العقدية أو (الوظيفية) أي ان الأنشـطة الاقتصـادية تتركز في منطقة واحدة، وإن المركز الأدنى مرتبط بالمركز الأعلى، فكرة تلك الأقاليم لها امتداد مع نظرية المكان المركزي للألماني كريسـتالر Christalle ، إذ يتميز كل جزء داخل الإقليم بخصـائص معينة لا يشـاركه فيها جزء آخر "إقليم غير متجانس"، ومن ثم فإن الارتباط يكون متبادل على شـــكل تدفقات من (ســـكان، و ســـلع وخدمات، واتصـالات، وتسـوق، و تنقل ..الخ). أما النمط الثاني من تلك التدفقات تحصـل في حالة الارتباط الهرمي، أي ان التدفق يحدث باتجاه الرتبة الأعلى[*]. والتدفقات بصفة عامة تكون على اشكال عدة [3] :

الأول/ اقتصـادية : وتأتي على صـنفين اما ان تكون على شـكل (مسـافر، وطريق أو سـكك حديد)، او انها تكون على شكل غاية مثل (تسوق، او التنقل اليومي بين مكان العمل ومكان السكن).

الثاني/ اجتماعية : مثل تدفق (الطلاب، ومرضـى المسـتشـفيات، والقادمون بغرض الحصـول على خدمات الترفيه).

الثالث/ سياسية: وهذه خاصة بتدفق الاموال التي تخصصها الدولة (الحكومة)

الرابع/ معلومات (اتصـــالات): مثل (البرقيات والصـــحف ومكالمات هاتفية) [وفي المدة الأخيرة حزم الأنترنت التي تنتقل بين مزود الخدمة والأفراد أو المؤسسات المتلقية لتلك الخدمة] .

(1) علي احسان شوكت، اقتصاديات الأقاليم، مصدر سبق ذكره، ص244.

(2) Nijkamp, P & Poot, J, 1986, Op.Cit,P.2.

(*) قاعدة مرتبة – حجم : هو مفهوم لتوزيع المدن حسب أحجام (او اعداد سكانها)، إذ يكون حجم مدينة المرتبة الأولى (الأكبر في البلد) ضعف حجم المدينة الكبيرة الثانية وثلاث مرات حجم المدينة الكبيرة الثالثة.

(3) ثائر مطلق عياصرة، التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008،ص59-86.

تعمل التفاعلات المكانية داخل اقتصـــاد الإقليم(أو المكان) او بين الاقتصـــادات الإقليمية الأخرى على تحقيق حالة من الاندماج البنياني بين تلك الأجزاء، لكن بالمقابل هناك تباين في حالة الاندماج بين اقتصـــاد نام وآخر متقدم، وذلك تبعاً لعدة تفسيرات تتعلق بشروط (التكافؤ، والكفاءة، وآلية السوق، والتوازن)، وعند اخذ اقتصاد متقدم كحالة دراســـية ، إذ يتكون اقليم معين من ثلاث مناطق مركزية (حضـــرية) (Central Business District) ، و إن لكل منطقة مناطق شبه حضرية تحيط بها تتكون من منطقة طوق صناعي ثم منطقة طوق للســـكن، وطوق آخر يمثل الزراعة شـــبه الحضـــرية، وطوق أخير يمثل منطقة الزراعة الريفية، فإن هناك مجموعة شروط ترتبط بشرط التكافؤ يجب ان تتحقق لغرض حصول التكامل والاندماج بين المواقع المختلفة وكما يأتي :-

اولاً- شروط التكافؤ Equivalence Conditions: ويمكن بيان اهم شروط التكافؤ بما يأتي[1]:-

1- الانعكاسية Reflexive : من خلال انعكاس العلاقات القطاعية المكانية (الموقعية) لـــ CBD، لكل منطقة على حدة بين الخدمات والصـــناعة والزراعة في اتجاهين متقابلين، إذ توفر الزراعة الحاجات الغذائية للمستهلكين والمواد الخام للصناعة التحويلية وفي مقابل ذلك تجهز الصناعات المختلفة احتياجات الزراعة من الأسمدة والآلات الزراعيـــة، فـــي حين توفر الخدمات التسهيلات في مجال الطرق والاتصالات والخزن والتعليم والتدريب .

2- التماثلية Symmetric : بعد تحقق الانعكاســية في منطقتين حضـــريتين تتكامل قطاعات المنطقة a مع قطاعات المنطقة b، عن طريق الارتباطات الإنتاجية التي تزداد كثافة مع تماثل التأثيرات القادمة من احدى المنطقتين للمنطقة الأخرى.

3- الانتقالية Transitive : والتي تشير الى انتقال التأثيرات من المنطقة الاقتصادية a الى المنطقة الاقتصادية b عن طريق منطقة اقتصادية ثالثة c .

ولغرض تحقيق شـرط التكافؤ بعناصـره الثلاثة (الانعكاسـية، والتماثلية، والانتقالية) كما في الشـكل(1)، فإن ذلك يعتمد على العلاقات الهيكلية التي تربط عوامل الإنتاج وقطاعاته ومنشآته، فضلاً عن الكيفية التي يتم بها توزيع الدخل بين الاســـتهلاك والادخار(الاســـتثمار)، وبين الأجور وفوائض العمليات، علاوة على مركزية ودور كل من القطاع العام والخاص وكذلك دور القطاع الخارجي في الاقتصـــاد، إذ يُعبر التكامل بين تلك الجوانب عن تدفقات مكانية أكثر سلاسـة، كما تشـكل مرونة الجهاز الإنتاجي لكل القطاعات والمواقع عنصـر دعم في حال حصول زيادة في الطلب على الأشكال المختلفة للتدفقات .

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري مصدر سبق ذكره، ص161-166.

وبســـبب عدم تجانس العلاقات الموقعية لكل منطقة وضـــعف الارتباطات الإنتاجية فيما بين النشـــاطات (والمواقع) وتجزئة الأســـواق في المنطقة الحضـــرية الواحدة وغيرها، فإنه يلاحظ على الاقتصـــادات النامية صـعوبة أو عدم امكانية تطبيق شـروط التكافؤ، مما يزيد من التشـتت الإقليمي وتشـوه العلاقات الهيكلية، مما يســهم في جعل النشــاطات(والمواقع) الاكثر تطوراً مخزونات Stocks أو اصــول محصــورة في مجالاتها القطاعية أو المكانية المحدودة دون انتشـــار، كما تعمل زيادة الاختلالات المتأتية من الاقتصـــادات الســـوقية المسيطرة أو المتقدمة بسبب التقلبات الدورية، يحصل تقوقع بالنشاطات (والمواقع) التقليدية في الاقتصادات النامية ذات الاصول أو المخزونات الاستثمارية الأجنبية لغرض تعزيز تلك النشاطات الاستثمارية وزيادتها.

الشكل (1) تطبيق شروط التكافؤ في منطقة الأعمال المركزية(CBD) في اقليم افتراضي

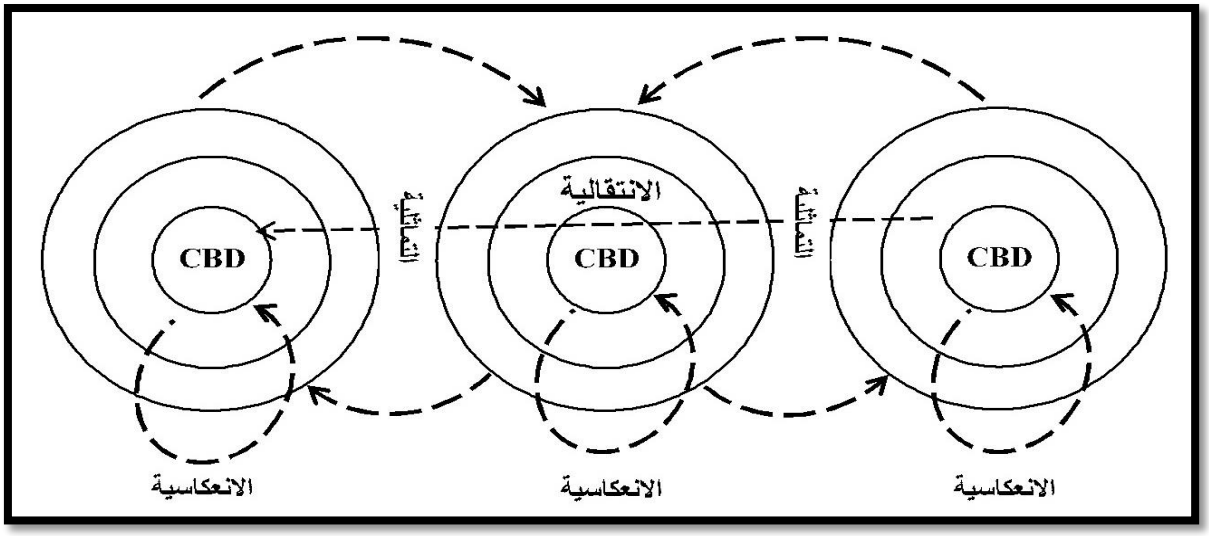

المصدر:هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص228

ثانياً- شروط الكفاءة Efficiency Condition: وهذه الأخرى فيها شروط فرعية يجب توافرها بالمناطق المختلفة وكما يأتي :

1- تطابق المعدل الحدي للتحول الإنتاجي (MRPT) لمناطق الدراسة Marginal Rate of Product Transformation: اي عندما يتساوى المعدل الحدي الذي يمكن استبدال عنصر إنتاجي في منطقة (او قطاع) ما لنعصر انتاجي في منطقة (أو قطاع) آخر بحيث يبقى مستوى الإنتاج ذاته[1].

$$MRPT_{a\ from\ b} = \frac{-\partial a}{\partial b} \ \Big| q=q0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

إذ إن:
MRPT= المعدل الحدي للتحول الإنتاجي
∂a= المنطقة الأولى (أو القطاع)
∂b= المنطقة الثانية (او القطاع) q = مستوى الإنتاج

(1)هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص165.

2- معيار باريتو V.Pareto : يقصد بالتخصيص الكفء للموارد الاقتصادية هو توزيع تلك الموارد بين الاستهلاك و الادخار(الاستثمار) وهو ما يسمى "التخصيص عبر الزمن"، والتوزيع بين الأنشطة والقطاعات أو ما يعرف بالتوزيع القطاعي فضلاً عن التوزيع بين المناطق المختلفة أي "التوزيع المكاني"، وكذلك "التوزيع الحكومي" وهو التوزيع بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتعد موارد المجتمع مخصصة بكفاءة اذا كان هناك عدم امكانية لتحقيق اي زيادة في مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام التخصيصات للموارد الاقتصادية نفسها، وللكفاءة معيار شائع يتعلق بكفاءة تخصيص الموارد (أو السلع والخدمات)، ويستعمل هذا المفهوم عادة كمعيار لتقييم درجة المرغوبية في نمط معين لتخصيص الموارد (السع او الخدمات) بين استعمالات مختلفة، ووفقاً لـــ V.Pareto "فإنه يكون وضعاً اقتصادياً معيناً كفأً اذا لم يمكن عن طريق تغييره تحسين المستوى الاقتصادي لـــ (فرد، مؤسسة، منطقة) دون أن يصاحبه انخفاض في المستوى الاقتصادي لـــ (الفرد، والمؤسسة، والمنطقة) آخر[1]. وعن طريق تطبيق هذا المعيار كأحد شروط الكفاءة يتم ضمان تحقق التكامل والاندماج البنياني بهدف حصول التجاذب الاقليمي أو التفاعل المكاني للمناطق المختلفة عبر تدفقات مختلفة سكانية، وسلعية، وخدمية ...الخ .

3- معيار الاثار الخارجية (الخارجينيات) Externalities : وتتضمن نوعين من الخارجينيات، الأول السلبية، وهي تكاليف تتحملها اطراف أخرى بخلاف البائعين والمشترين للسلعة بحيث لا تنعكس بسعر السوق، كالأضرار التي يلحقها التلوث الصناعي بالناس وممتلكاتهم، فعندما توجد خارجينيات السلبية، فإن التكلفة الاجتماعية الحدية للإنتاج تكون أعلى من التكلفة الحدية الخاص لسلعة ما ، مما يعني إن الضرر الذي يصيب المجتمع هو أعلى. أما الخارجينيات الإيجابية، فهي المنافع التي تعود على أطراف ثالثة بخلاف البائعين والمشترين لسلعة أو خدمة لا تنعكس في الأسعار، مثال ذلك شراء اجهزة الإنذار من الدخان ومواد مقاومة الحريق يفيد غير المشترين والبائعين عن طريق تقليل مخاطر انتشار الحريق، فعندما توجد خارجينيات إيجابية، فإن المنفعة الاجتماعية الحدية ستزيد على المنفعة الحدية الخاصة في كل مستوى من مستويات الإنتاج السنوي، أي إن منفعة المجتمع تكون أعلى. وبذلك فإن وجود الخارجينيات بنوعيها السلبية والإيجابية يعد خرق لشرط الكفاءة في الأسواق مما يستدعي من الحكومات ان تقوم بمعالجة أوجه القصور او عدم الكفاءة تلك، وذلك عن طريق عدة خطوات أو سياسات مباشرة وغير مباشرة، من قبيل تبني حلول لا مركزية كالمفاوضات بين الأطراف المتنازعة، أو قواعد المسؤولية القانونية، والسياسات التي تفرضها الحكومات مثل معايير انبعاثات التلوث او ضرائب الانبعاثات بالنسبة للخارجينيات السلبية، أما الخارجينيات الإيجابية فيتم اعطاء إعانات للبائعين أو المشترين بحيث تنخفض الأسعار وتزداد الكميات المطلوبة من السلعة أو الخدمة

(1) ميثم لعيبي، المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة "مدخل النظرية الجزئية" ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2015،ص51-115.

فضلاً عن زيادة الفائدة التي يحصل عليها غير البائعين والمشترين[1]، بهدف تحقيق شرط الكفاءة لحصول التفاعل المكاني.

4- المنافسة التامة: في ظل المنافسة التامة لا يوجد شركة او مستهلك يمكنه التأثير بمفرده على الأسعار، اما في حالة المنافسة غير التامة عندما يكون باستطاعة احد البائعين التأثير على سعر السلعة، كما في حالة احدى شركات الاتصالات الهاتفية او احدى النقابات العمالية الضخمة إذ يمكنهم التأثير على سعر الخدمة الهاتفية أو أجور العمال فعندئذ تسود درجة من المنافسة غير التامة، مما يستدعي ان تتدخل الدولة عن طريق تطبيق سياسات معينة كالتقنين او مكافحة الاحتكار. ونظراً لتطور مفهوم دولة الرفاه، فقد عملت الكثير من الحكومات على التدخل في الشأن الاقتصادي، مستخدمة ادوات مختلفة من انفاق وضرائب، وسياسات مختلفة تتعلق بقوانين التقنين ومكافحة الاحتكار[2]. كما إن وجود اقتصاد تنافسي كامل سيوفر وسائل فعالة لإنتاج السلع طبقاً لتفضيلات المستهلكين[3]، مما يعني ان وجود درجة من درجات المنافسة غير التامة يؤثر سلباً على حالة التكامل والاندماج الضرورية لتحقيق التفاعل المكاني.

5- معيار الربحية الاقتصادية الاجتماعية : من ضمن شروط الكفاءة التي تحدد الاندماج البنياني والتجاذب الإقليمي المعتمدة لمعرفة مقدار التدفقات الإقليمية بين المواقع العديدة تستخدم اساليب كمية بناءً على الحسابات الإقليمية لمواقع مختلفة فيما يتعلق بمعدلات العوائد والتكاليف وكذلك للوفورات الخارجية (الداخلة والخارجية)الصافية[4]، وهنا يجب التمييز في إطار تحليل التكلفة – العائد بين القطاع العام والقطاع الخاص فهناك جوانب يختلف فيها قياس صافي القيمة الحالية للمشروع(Net Present Value (NPV في القطاعين، منها:

1- اختلاف التكاليف C والمنافع B في القطاعين.
2- اختلاف مبادئ تقييم هذه التكاليف والمنافع في القطاعين.
3- اختلاف معدلات الخصم المطبقة في القطاعين.

مما يعني إن أسعار السوق ليست دائماً مناسبة لتقدير التكاليف والمنافع في القطاع العام، "إذ عادة ما يكون من الضروري تضمين قيم الاقتصاد في تحليل التكلفة -العائد بدلاً من القيم المحاسبية [5] "، فالكفاءة هي مقياس

(1) David N. Hyman, Public Finance A Contemporary Application of Theory to Policy, South-Western Cengage Learning, Tenth Edition ,2011,p100.

(2) ساموبلسون و ونورد هاوس، الاقتصاد، مصدر سبق ذكره، ص312-314.

(3) ميثم لعيبي، مصدر سبق ذكره، ص63.

(4) هوشيار معروف، تحل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص166.

(5) John Cullis & Philip Jones, public Finance and Public Choice – analytical Perspectives, Third Edition, Oxford University Press, 2009,pp 164-165.

معياري، أي إنها تعتمد على أحكام قيمية حول ما هو مرغوب فيه أو ما يجب القيام به لتحقيق النتيجة المرجوة، أو بعبارة أخرى هناك معايير محددة مسبقاً تستخدم لتوصيف السياسات التي تحقق تلك المعايير على أفضل وجه. فعلى سبيل المثال قد لا يرغب بعض المواطنين بالسماح بجميع المهن التي تحقق ارباحاً بالتبادل (نتيجة التفاعل المكاني) ويطالبون بإن تستخدم الحكومة سلطاتها لمنع التغييرات التي يرونها مرفوضة من الناحية الأخلاقية، إذ هناك وجهة نظر ترى بإن للحكومات سلطات أبوية على اختيارات مواطنيها، فمن الشائع ملاحظة قوانين حظر بيع المخدرات والقمار والدعارة وغيرها من الأنشطة التي قد يرغب بعض الأشخاص في الانخراط فيها ولكن يجدها آخرون غير مرغوب بها من الناحية الأخلاقية[1].

ثالثاً- آلية السوق The Market Mechanism :

تعتمد الوحدات الاقتصادية في أي نظام اقتصادي سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا على بعضها البعض في توفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية التي تحتاجها، وكذلك الموارد الإنتاجية الضرورية التي يتطلبها الإنتاج، فضلاً عن اسواق تصريف المنتجات (التدفقات بكافة اشكالها وصورها)، ولغرض التنسيق بين الوحدات الاقتصادية المختلفة يتطلب ذلك وجود آلية لتوفير ذلك التنسيق بهدف تلبية الاحتياجات الاساسية للأفراد أو المواطنين، وهذه الآلية تعرف بـــ (آلية السوق)، ففي النظام الرأسمالي يتم تطبيق مفاهيم آلية السوق الحر المستندة على اساس ان الوحدات الاقتصادية تتعامل مع بعضها البعض بصورة رئيسة عن طريق التبادل الطوعي للسلع والخدمات، أي إن آلية الأسعار تدار تلقائياً عن طريق آلية العرض والطلب . أما في النظام الاشتراكي فقد لا تعكس الأسعار تماماً تكلفة عوامل الإنتاج إذ لا يتم حساب الإيجار والفائدة بالضرورة ضمن التكاليف الكلية لعوامل الإنتاج المذكورة، لذلك فنظام الثمن (أو نظام الأسعار) لا يمكنه ان يقوم بتخصيص وتوزيع الموارد بشكل كفوء وعقلاني إلا إذا ما عكس نظام الأسعار بدقة تكاليف الموارد المستعملة لإشباع طلبات المنتجين والمستهلكين، اي قدرة نظام الاسعار على التعبير عن الندرة النسبية للموارد مقارنة بالطلب عليها، سيكون عندها نظام الاسعار كفوء. ورغم عدم اليقين أو الشكوك بقدرة النظام الاشتراكي على تحقيق الكفاءة في تخصيص وتوزيع الموارد إلا ان (اوسكار لانكة) الاقتصادي البولندي المعروف، يرى بإن الاقتصاد الاشتراكي يفوق الاقتصادي الرأسمالي إذ إنه يستطيع التوصل الى اسعار توازن صحيحة بين العرض والطلب عن طريق محاولات متتالية هي أقصر واقل كلفة مما هي عليه في ظل المنافسة ما دام مجلس التخطيط يملك معلومات هي أكثر بكثير مما يملك المشروع الحر من معلومات عن الاقتصاد[2].

ومن ثم فإن آلية السوق المُتبعة تعكس مقدار فاعلية تخصيص وتوزيع الموارد الذي ينعكس بدوره على انسيابية حركة التدفقات سواء كانت سلعاً أم خدمات، ومن ثم فإن تلك الانسيابية تؤدي الى خلق ديناميكية أو انجذاب وتفاعل مكاني الضروريين للوصول الى حالة من التكامل والاندماج البنياني.

(1) David N.Hyman,2011, Op.Cit , pp 55-59

(2) ميثم لعيبي، مصدر سبق ذكره، ص58-77.

رابعاً- شروط التوازن Equilibrium Condition

من بين الشروط الواجب توافرها لتحقق التكامل والاندماج أو التفاعل المكاني والتجاذب الإقليمي بين المناطق المختلفة، هو شرط التوازن . إذ يمكن أن يشير هذا الشرط إلى التوازن السوقي، اي وجود حالة استقرار في السوق من حيث العرض والطلب على سلعة ما خلال مدة زمنية معينة ويتحدد التوازن هندسياً عن طريق تقاطع منحنى الطلب السوقي مع منحنى العرض السوقي للسلعة، وهذا يؤدي إلى تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند مستوى معين يسمى السعر التوازني[1].

كما يمكن النظر الى التوازن الاقتصادي عن طرق التحليل الجزئي والكلي، فالتحليلان يتفقان على اعتماد ذات المؤشرات في التحليل كالأسعار والنواتج والحوافز والنفقات، علاوة على عدم تجزئة الوحدة الاقتصادية المعتمدة في التحليل كالأسرة أو المنشأة أو المكان فيما يخص الاقتصاد الجزئي، والناتج القومي والإنفاق الحكومي والاستهلاك القومي والاستثمار القومي في الاقتصاد الكلي. بينما تختلف عملية التحول Process نحو التوازن العام General Equilibrium، فإذا اعتمدت تلك العملية على تراكم توازنات الوحدات الجزئية في الاقتصاد الجزئي فإن مسار التوازن في الاقتصاد الكلي يعتمد على إلغاء الاختلالات الجزئية لبعضها البعض، فتؤخذ التصرفات الإجمالية لمجمل عناصر الطلب والعرض الكليين[2] . وهنا يمكن الإشارة إلى إن توازن العلاقات الهيكلية في الاقتصاد الحضري (أو المكاني) في إطار استمرار تدفق تيارات الموارد والخدمات والدخول والمعلومات (والسكان) عبر القطاعات والاماكن المختلفة يكفل أن تمتد التأثيرات والتحولات في الطلب أو الابتكار بين تلك القطاعات والأماكن بمعدلات مضاعفة عبر دورات تراكمية تعزز اتجاهات النمو والانتشار، وبفعل استمرارية تلك الميكانيكية من التدفقات واستدامة تأثيراتها الإيجابية واستقرار معدلات النمو والانتشار فإنها تعكس مدى الحفاظ على مستوى أمثل من السكان قادر على تعزيز استمرارية التفاعل المكاني المُولد بفعل تلك التدفقات [3].

(1)عامر المقري ومراد موسى، الاقتصاد الجزئي -النظرية والتطبيق، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، طرابلس، 1999، ص77.

(2)هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، مصدر سبق ذكره، ص62.

(3) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص209.

المبحث الثالث: النمو الشامل (المفهوم والأهمية ومؤشرات القياس)

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والنمو الشامل

يمكن ان يشار الى النمو الاقتصادي على انه ارتفاع قابلية مجتمع معين على زيادة الإنتاج بمعدلات اعلى من الزيادة بالسكان، فضلاً عن الزيادة في مستويات ومعدلات نمو الدخل الفردي الحقيقي، والتي يمكن ان نقيسها عن طريق التغير الكمي بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP)[1] . بيد ان النمو الذي يشير الى تلك الزيادة في الانتاج للاقتصاد المحلي قد لا يعني أو لا يقود بالضرورة الى تحسين أو تطوير مستويات المعيشة او نوعية الحياة، لكن بشكل عام فان النمو الاقتصادي قد استعمل كمقياس تقليدي لقياس الرفاه القومي[2].

ولغرض تفسير عملية النمو الاقتصادي يمكن استخدام أسلوب التحليل الجزئي، فعن طريق ملاحظة الشكل (2) يتضح ان النمو الاقتصادي ليس التحرك على المنحنى نفسه لحدود إمكانات الإنتاج (AB) من N الى Ṅ لان هذا التحرك هو تغير في تركيب الإنتاج الكلي على نفس المنحنى وليس تغييراً مطلقاً في حجم الإنتاج. فالنمو الاقتصادي يتحقق عن طريق انتقال منحنى إمكانات الإنتاج الى اعلى اليمين كما يتضح في منحنى (ĀḂ) إذ يمثل هذا المنحنى الجديد إمكانات أوسع للإنتاج، وكل نقطة على هذا المنحنى الجديد تمثل خليطاً معيناً من الإنتاج بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، وكل نقطة تقع اسفل هذا المنحنى تمثل مستوى من الإنتاج دون المستوى الكامل من استخدام الموارد الاقتصادية [3].

الشكل (2) منحنى حدود إمكانات الإنتاج

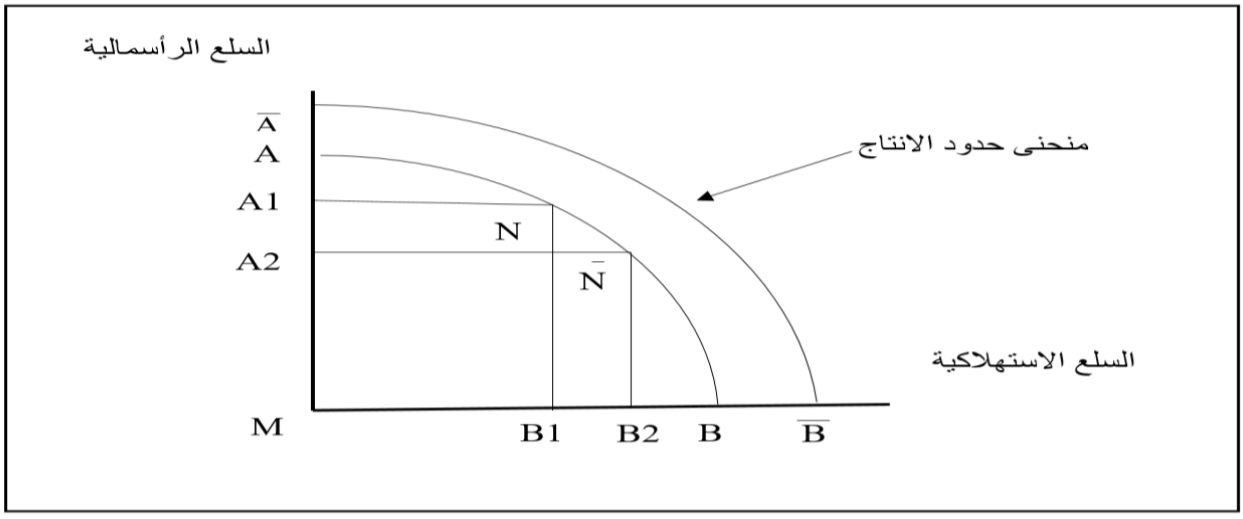

المصدر: عبد الرحمن اسماعيل حربي، محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دائر وائل للنشر والطبع، الأردن، 2004، ص277.

(1) يحيى غني النجار وامال عبد الامير شلاش، التنمية الاقتصادية نظريات، مشاكل، مبادئ، وسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص292.

(2) محمد صالح القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص40-41.

(3) عبد الوهاب الأمين وزكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد، ط2، دار المعرفة للطباعة، الكويت، 1987، ص255.

في الوقت الذي يشير فيه النمو الاقتصادي الى زيادة الناتج والدخل، والذي يعد وفقاً لذلك مفهوماً محدداً وضيقاً، فإن النمو الشامل يشير الى وتيرة النمو ونمطه، ويكون هذان المفهومان مترابطين، فهما ينظران في تحقيق سجل نمو مرتفع ومستدام، فضلاً عن الحد من الفقر، وهذه الفكرة تتفق مع النتائج الواردة في تقرير لجنة النمو والتنمية في البنك الدولي لعام 2008، إذ تلاحظ اللجنة إن الشمولية – هي مفهوم يشمل الانصاف وتكافؤ الفرص والحماية في إطار تحولات السوق والتوظيف، وهي عنصر أساسي في أي استراتيجية نمو ناجحة، فعدم التكافؤ في الفرص يعد غير مرغوباً به لأنه سيعرقل عملية النمو عن طريق القنوات السياسية أو الصراع، إذ إن تكافؤ الفرص ضرورية ملحة بالنسبة للأفراد والشركات من حيث الوصول الى الأسواق والموارد والبيئة التنظيمية غير المتحيزة [1].

ويميز البعض بين مفهوم النمو المنحاز للفقراء الذي يركز على زيادة دخل الفئات الفقيرة، والنمو الشامل الذي يعد الفقراء وغير الفقراء فضلاً عن الفئات متوسطة الدخل مشاركين في الاقتصاد، يحققون النمو ويشكلونه، وبشكل يتجاوز مجرد تقاسم منافع ذلك النمو، ومن ثم فأن النمو الشامل يشير الى " الكيفية التي يتحقق بها النمو في الاستثمار، الاعمال التجارية ، التشغيل، المؤسسات، والسياسات الاقتصادية"، أي انه يركز على جميع الفئات كبيرة ومتوسطة ومنخفضة الدخل، معتبراً تقليل أوجه انعدام المساوة هدفاً سياسياً ضرورياً مستقلاً بحد ذاته [2] . كما ان النمو الشامل هو اكثر من النمو واسع النطاق[*]، فهو مفهوم يركز على المجموعات الفرعية من حلقات النمو، فتلك الحلقات ليست شاملة إذ من الضروري معرفة أي منها يتحقق واي منها ليس كذلك[3].

النمو الشامل يتماشى مع التعريف المطلق وليس النسبي للنمو الداعم للفقراء، فبموجب التعريف المطلق، يعد النمو لصالح الفقراء طالما إن الفقراء يستفيدون من حيث القيمة المطلقة، وعلى النقيض من ذلك فالتعريف النسبي يشير الى إن النمو يكون لصالح الفقراء إذا وفقط إذا كان دخل الفقراء ينمو بوتيرة اسرع من دخل السكان ككل، وهذا يؤدي الى انخفاض مؤشر "عدم المساواة" التي ينظر اليها باهتمام متزايد حول العالم، فهناك جدل واسع حول أسبابها والعواقب وما يجب فعله حيالها، إذ يربط البعض "عدم المساواة" بالتغير التكنولوجي، والعمق المالي[**] وبعض جوانب العولمة، فعدم المساوة في أي مرحلة من تاريخ البشرية يهدد اسس النظام

(1) Ianchovichina, E. & Lundstrom, Inclusive growth analytics: Framework and application, World Bank Policy Research Working Paper 4851, 2009 ,p2 .

(2) UNDP, Growth That Works for All- Vietnam Human Development Report 2015 on Inclusive Growth, January, 2016, p10.

(*) النمو واسع النطاق broad-based growth: يشير الى النمو المتضمن مشاركة مدى واسع من القطاعات في الاقتصاد القومي.

(3) Klasen Stephan , Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions, Open Questions, and Some Constructive Proposals, ADB Sustainable Development, Working Paper Series, No. 12, 2010,p2.

(**) العمق المالي: هو قدرة المؤسسات المالية بشكل عام على تعبئة فعالة للموارد المالية من اجل التنمية، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال (الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

الاجتماعي، إذ يمتد تأثير ارتفاع عدم المساواة ابعد من التأثير على النمو واستقرار الاقتصاد الكلي الى اعتبارات الرفاهية الخاصة [1].

ويتضمن احد تعاريف النمو الشامل بإنه يتخطى التوزيع العادل للدخل الى مشاركة التقدم المحرز في الابعاد الأخرى للرفاهية غير المتعلقة بالدخل، وبذلك فالنمو الشامل يشير الى وتيرة النمو الاقتصادي وتوزيعه[2]. وتشمل جوهر استراتيجية أوربا لعام 2020 على فكرة النمو الشامل، فهو يفهم في سياقها على انه "تمكين الافراد من خلال مستويات مرتفعة من التشغيل، والاستثمار في المهارات ومكافحة الفقر، وتحديث اسواق العمل والتدريب ونظم الحماية الاجتماعية، وذلك من اجل مساعدتهم على التنبؤ بالتغيير وادارته، وعلى بناء مجتمع متماسك" [3].

وهناك مجموعة من الشروط يجب ان تنطبق على النمو لكي يوصف بإنه شامل، وكما يأتي :

1- المشاركة: يضمن بإن يشغل النمو الجزء الأكبر من القوى العاملة في اعمال منتجة وبالأخص أولئك المستبعدين وليس بالضرورة ان يكونوا فقراء وانما أي فئات أخرى كانت مستبعدة من عملية النمو[4] .

2- المساواة: ضرورة توافر ابعاد الرفاهية غير المتعلقة بالدخل والتي تعد مهمة لتعزيز الفرص الاقتصادية، بما تشمله من ابعاد تتعلق بـ (الصحة، التعليم، تغذية، تكامل اجتماعي) أي التركيز على نتائج النمو [5].

3- العدالة التوزيعية: وهو ان يتضمن النمو توزيعاً عادلاً للموارد يعود بالفائدة على كل القطاعات الاقتصادية[6] .

4- العمالة المنتجة: وهي أساس تحقيق نمو مستدام وشامل، وبالخصوص ان زيادة الإنتاجية تؤدي الى زيادة الأجور، ومن ثم يجب العمل على رفع إنتاجية العناصر المشاركة بعملية التنمية وبالأخص الفئات المهمشة عن طريق زيادة الاستثمارات في التعليم والصحة والبنية التحتية [7].

(1) Anand & et al, Op Cit, 2013, p4.

(2) UNDP, 2016, Op. Cit, p11.

(3) OECD , ,"Report on The OECD Framework for Inclusive Growth," Meeting of The OECD Council at Ministerial Level, Paris, 6-7May, 2014 ,P 9.

(**4**) طارق غلوش واخرون، مصدر سبق ذكره ،2022.

(5) OECD, Op.Cit, P10.

(**6**) سلوى محمد عبد العزيز، تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول،2018، ص355.

(7) Ianchovichina, E. & Lundstrom, S, Op. Cit, p7.

المطلب الثاني: أهمية النمو الشامل

يعد رفاه الانسان رفاها غير قابل للتجزئة، أي إن محاولة تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين عن طريق زيادة بمتوسط دخل الفرد من دون اصلاح مسبق للمؤسسات، والنظام السياسي الملائم، والعادات والقيم المتوارثة التي تعمل ضد العمل المنتج، ستكون نتيجتها غير مكتملة، الامر الذي ترتب عليه بإن تم استبدال مفهوم رفاهية الإنسان الى الرفاهية الاقتصادية، كون إن الإنسان كائن معقد لا تحكم تصرفاته الاعتبارات الاقتصادية وحدها بل التقليد وشراء السلع غير الضرورية في بعض الأحيان، مما يترتب عليه فشل العديد من المجتمعات في تحقيق التطور رغم توفر الأسباب الاقتصادية [1] .

وفي الوقت الذي يتزايد فيه تداول مفهوم الرفاهية نجد إن الفقراء يحصلون على اقل نصيب منها مقارنة بغير الفقراء، لأنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة لتلبية الحد الأدنى من الضروريات الأساسية للحياة، فضلاً عن إن عملية النمو التي تنتج عن قوى السوق تعود بالفائدة على الأغنياء بشكل نسبي أكثر من الفقراء، وذلك لأن الأغنياء لديهم مزايا متأصلة (مثل رأس المال البشري والمادي) في اقتصاد السوق. علاوة على ذلك وفي العديد من البلدان، تتبنى الحكومات عن علم أو عن غير قصد سياسات منحازة لصالح الأغنياء. ومن ثم، فإن الفجوة في الرفاه بين الفقراء والأغنياء تميل إلى أن تستمر، إن لم تكن تتسع بمرور الوقت، و لتعزيز الرفاه العام للمجتمع تحتاج الحكومات إلى اتباع سياسات من شأنها تقليص هذه الفجوة[2]. وهنا تكمن أهمية النمو الشامل الذي يسعى الى تقليص الفجوة عن طريق تقليل أوجه انعدام المساواة في المجتمع، ومن الجوانب التي يشكل فيها النمو الشامل أهمية كبيرة هي كما يأتي:

1-نمو الإنتاجية: ان نمو العمالة يولد وظائف ودخلاً جديداً للأفراد العماليين لحسابهم الخاص أو العماليين بأجر في حين ان العمالة المنتجة أو نمو الإنتاجية التي تعد الأداة الرئيسة للنمو الشامل لديها القدرة على رفع أجور الموظفين و العاملين لحسابهم الخاص، فالعديد من البلدان منخفضة الدخل لا تكمن المشكلة لديها في البطالة بل بالعمالة الناقصة، ومن ثم فإن النمو الشامل لا يتعلق فقط بنمو العمالة بل ايضاً بنمو الإنتاجية [3] .

2-إزالة التحيز المؤسسي والسياسي: تكمن أهمية النمو الشامل في انه يسعى الى تقليص مؤشر عدم المساواة، ومن ثم فإن اختيار الفرد للحياة والوظيفة التي تناسبه يرتبط بمبدأ الحرية الذي يستند الى قدرات الفرد الذاتية التي هي الأخرى يجب ان لا يحرم أي فرد من الحصول على الحد الأدنى منها لكي يستطيع ان يمارس عمله بشكل فعال ومنتج، فعلى سبيل المثال يجب ان يحصل كل شخص على تغذية كافية ، كما يجب عدم السماح بوفيات الأطفال، فضلاً عن حق الجميع بالتمتع بحياة طويلة وصحية، ووفقاً لذلك فإن التمييز على أساس

(1) احمد الكواز، لماذا لم تتحول اغلب البلدان النامية الى بلدان متقدمة تنموياً، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء، العدد44، الكويت، 2011، ص24.

(2) Pernia, E., & Kakwani, N , What is Pro-poor Growth?, Asian Development Review, Vol .18,Asian Development Bank, 2000, p3.

(3) Ianchovichina, E. & Lundstrom, S, Op.Cit, 2009,p7.

الجنس والعرق والدين يضر بالفقراء أكثر من الأغنياء، ويمكن قول الشيء نفسه عن الحواجز المصطنعة التي تحول دون دخول بعض الحرف والمهن في سوق العمل الرسمي، وبشكل عام تشمل السياسات الكلية التي من قبيل(أسعار الصرف المبالغ في تقديرها، سياسات المواقع الصناعية الكبيرة الموجهة نحو المدن، انحياز الإنفاق على البنية التحتية العامة نحو المناطق الحضرية دون المناطق الريفية). وبالمثل، هناك سياسات جزئية تعمل ضد رفاهية الفقراء، ومن الأمثلة على ذلك، السلطات الاحتكارية التي تتمتع بها بعض الشركات والتي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار[1] .

3-الحد من الفقر: ينحصر التعريف الضيق للفقر في فقر الدخل والانفاق، لكن سرعة تخفيض الفقر لا تعتمد بشكل أساسي على النمو الاقتصادي المتمثل بالزيادة في المؤشرين السابقين (نمو الإنتاجية، إزالة التحيز المؤسسي والسياسي)، بل تحتاج ايضاً الى مراعاة العدالة في توزيع ثمار ذلك النمو، أي كيفية تطور نصيب الفرد من الدخل أو تطور الانفاق الاستهلاكي[2]، وهذا ما يؤكده التعريف الواسع للفقر الذي يركز على سمات الفقر المتمثلة بالحرمان المزمن أو الدائم من الموارد، القدرات، الخيارات، الأمان والقوة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشي ملائم وكذلك بقية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمدنية[3].
كذلك نجد ان التحسن في مفهوم النمو الاقتصادي الى التنمية الاقتصادية التي بدورها غطت جوانب اكبر لتحسين رفاهية الانسان لم ينعكس بشكل كاف على رفاهية الافراد وظلت بعض الاجندة في ذلك الاطار لم تتحقق كما ظل الفقر في البلدان النامية مشكلة مستمرة وتتفاقم مما ينذر بمخاطر شديدة على شريحة واسعة من المجتمع في تلك المناطق المنكوبة، إذ ظلت تلك الشرائح مستبعدة من الاستفادة من التطور الاقتصادي، لذلك يعد النمو الشامل انموذجاً ملائما لتحسين رفاهية الانسان، عن طريق اشراك الشريحة المهملة المتمثلة بالفقراء والمحرومين بصنع القرار ومن ثم يجب سماعهم، فالجميع يمكن ان يضيفوا الى عملية النمو عن طريق مشاركتهم النشطة في صنع القرار وجني ثمار النمو العادلة التي تنعكس بشكل إيجابي على الفقراء وتحد من الفقر[4].

4-توحيد الهدف لمختلف الاقتصادات: هناك تباين في بعض المناطق في العالم بين سلوك النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، والتشغيل والبناء المؤسسي، والمتطلبات البيئية، وحرية النفاذ للخدمات الصحية والتعليمية، والنمو القطاعي، والتمايز حسب النوع الاجتماعي، هذه الاتجاهات المتباعدة في سلوك العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، استدعى بالضرورة الى بروز هدف موحد يشتمل على كل تلك المفاهيم في مفهوم موحد قادر على تحقيق كل تلك الأهداف بشكل آني في اطار هدف "النمو الشامل"، فضلاً عن ذلك

(1) Pernia, E., & Kakwani, N, Op.Cit,2000,p3.

(2) Ali, I.,Pro-poor to inclusive growth: Asian prescriptions. Economics and Research Department, ERD Policy Brief, series no 48,2007, p2.

(3) Catherine Barber, Notes on Poverty and Inequality, Oxfam International, 2008, P1

(4) Aslam, Aribah & Zulfiqar, Kalsoom, Op Cit ,2016, pp21-22.

نجد ان ذلك الهدف وحد البلدان المتقدمة المهتمة بالنمو والبلدان النامية التي ينصب اهتمامها على التنمية تجاه هدف واحد يتمثل بالنمو الشامل ، بسبب تنامي مشاكل النمو، والبطالة، والاضرار البيئية[1]. فضلاً عن أهمية النمو الشامل والجوانب المرتبطة به، فهناك أهمية للمؤسسات المسؤولة عن أداء مكونات هذا النمو بشكل كفوء، كون إن النمو الشامل يتصف بالاعتماد المتبادل، والتغذية الراجعة، وإن تباطؤ أو عدم تحقيق مكونات هذا النمو سوف ينعكس سلباً على تحقيق النمو الشامل، لذلك من الأهمية بمكان إعادة هيكلة اختيار متخذي القرارات المسؤولين عن المؤسسات، لما لذلك من أهمية في تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة التي تضمن تجانس عمل مكونات النمو الشامل[2]، ينظر الشكل (3).

الشكل (3) مكونات النمو الشامل

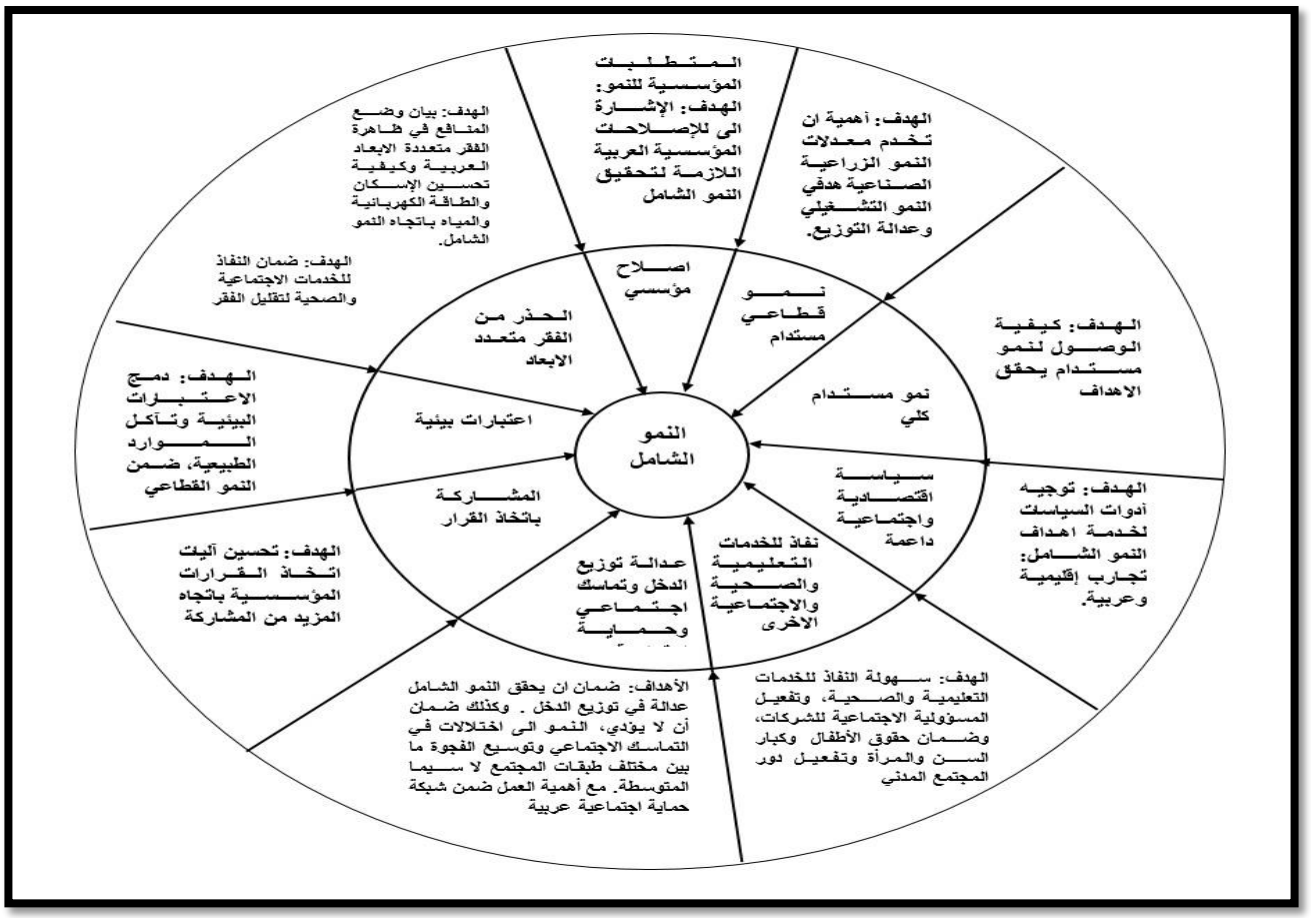

المصدر: احمد الكواز، النمو الشامل، سلسل جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد129، 2016 ، ص2.

المطلب الثالث: إطار النمو الشامل

وفقاً لوجهة نظر تيار الليبرالية المحدثة، هناك تقبل لتعمق وتطور اللامساواة والتفاوت بين الدول فيما بينها وفي داخل الدولة الواحدة، هذا النمط من الفكر نجد ما يبرره على مستوى التحليل الاقتصادي، إذ ينظر الليبراليون المحدثون لتلك اللامساواة القائمة والمتعمقة على انها لا تشكل أي ضرر، لا بل قد تكون محببة في

(1) احمد الكواز، النمو الشامل، سلسل جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد129، 2016، ص2.

(2) احمد الكواز، المصدر نفسه، 2016، ص3.

بعض الأحيان، فهي تمثل أرضية للمنافسة بكافة اشكالها، وربما تنعكس إيجاباً على الإنتاج كماً ونوعاً، مما يؤدي الى زيادة انتاج الثروة العالمية، ومن ثم فإن كل شخص سيستفيد، فهي ضرورية لتثوير الطاقات وبدونها لا يكون هناك مجال للمنافسة الاقتصادية والفكرية، لذلك فإن ذلك الاتجاه يعتقد ان أيديولوجيا الليبرالية المحدثة هي الطريق المناسب للنمو الاقتصادي ومن ثم التنمية لكل البشرية[1]

وعلى الرغم مما يتم تداوله من تلك الأفكار الليبرالية والتي تتأثر الى حد بعيد بالتيارات الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة، فإن هناك اتجاه يتبنى تحقيق النمو الاقتصادي بشكل عام والنمو الشامل على وجه الخصوص عن طريق متبنيات "دولة الرفاه" التي تتيح مجالاً واسعاً لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتقليص اللامساواة.

فقد أظهرت التجارب ان المساواة في عملية التنمية الاجتماعية المدعومة بتدخل الدولة في نطاق الخدمات الاجتماعية يوفر الحماية الاجتماعية الفعالة لكافة فئات المجتمع لا سيما الفقيرة منها علاوة على انها تشكل أهمية كبيرة بالنسبة الى اهداف الرفاه العام كهدف نهائي للسياسات الاقتصادية، فمؤشرات التنمية البشرية تكتسب أهمية بالغة ودلالة واضحة عند قياس عدم المساواة، إذ أن الغرض من تقليل التفاوت الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة يتم عن طريق تحسين الإنتاجية للقطاعات الاجتماعية ومن ثم تعزيز القدرات البشرية للمجتمع والذي سينعكس على مستويات النمو [2].

ويبدو ان مؤيدي المساواة على صواب، فمفهوم التنمية الحديثة يشتمل على التغيير الهيكلي، فضلاً عن توزيع ثمار النمو. ووفقاً لهذا المفهوم لا تتطلب التنمية ارتفاع نصيب الفرد من الإنتاج فقط ولكنها تهتم كذلك بزيادة إمكانية حصول الشطر الأعظم من عامة الناس على السلع الاستهلاكية، فهو مفهوم يتضمن النمو والتوزيع والتغيرات الهيكلية بهدف تطوير مستوى الحياة[3]، وهي تقترب كثيراً من مفهوم النمو الشامل.

ولغرض وضع إطار للعمل يتضمن الفاعلين الاقتصاديين والقطاعات المهمة، أو القيود التي ربما تشكل عائق امام مجال وتيرة ونمط النمو الشامل، أي بعبارة تحليل البيئة المحيطة، يتم تناول محورين:

المحور الأول: زيادة الدخل عن طريق العمالة المنتجة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، تم تحليل بيئة العمل للعاملين باجر أو العاملين لحسابهم الخاص وفقاً لطريقة (HRV) لتحليل النمو الشامل والتي اقترحها (Hausmann &Rodrik & Velasco) عام 2005، إذ يبين المخطط (3) الأسباب التي تعزز النمو الشامل أو تجعله يتدهور. والسؤال الرئيسي في هذا التحليل هو كيفية زيادة الاستثمارات وأنشطة ريادة الأعمال التي تحددها العلاقة بين العوائد الخاصة للأنشطة الاقتصادية وتكلفة التمويل. يتم تحديد العائدات الاقتصادية بدورها من خلال العوائد الاجتماعية، والتي تعتمد على عوامل أو مدخلات تكميلية لا يستطيع الأفراد توفيرها أو لديهم

(1) علي الطراح، وغسان سنو، العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص101.

(2) ميثم لعيبي، مصدر سبق ذكره، ص123-124.

(3) جيمس جوارتيني ، مصدر سبق ذكره ،ص581-582 .

حوافز منخفضة للغاية لتقديمها نتيجة لعدة أسباب مثل "المناطق(الجغرافية)الفقيرة، البنية التحتية المتخلفة او السيئة ورأس المال البشري المنخفض" ، كما تعكس الكفاءة الاقتصادية هنا حجم العائدات الخاصة وهـل هـي منخفضة ام عالية ومدى تأثرها سلبًا بفشل الحكومة و/ أو فشـل السوق(*)(1).

المخطط (3) إطار النمو الشامل عن طريق زيادة الدخل من خلال العمالة المنتجة

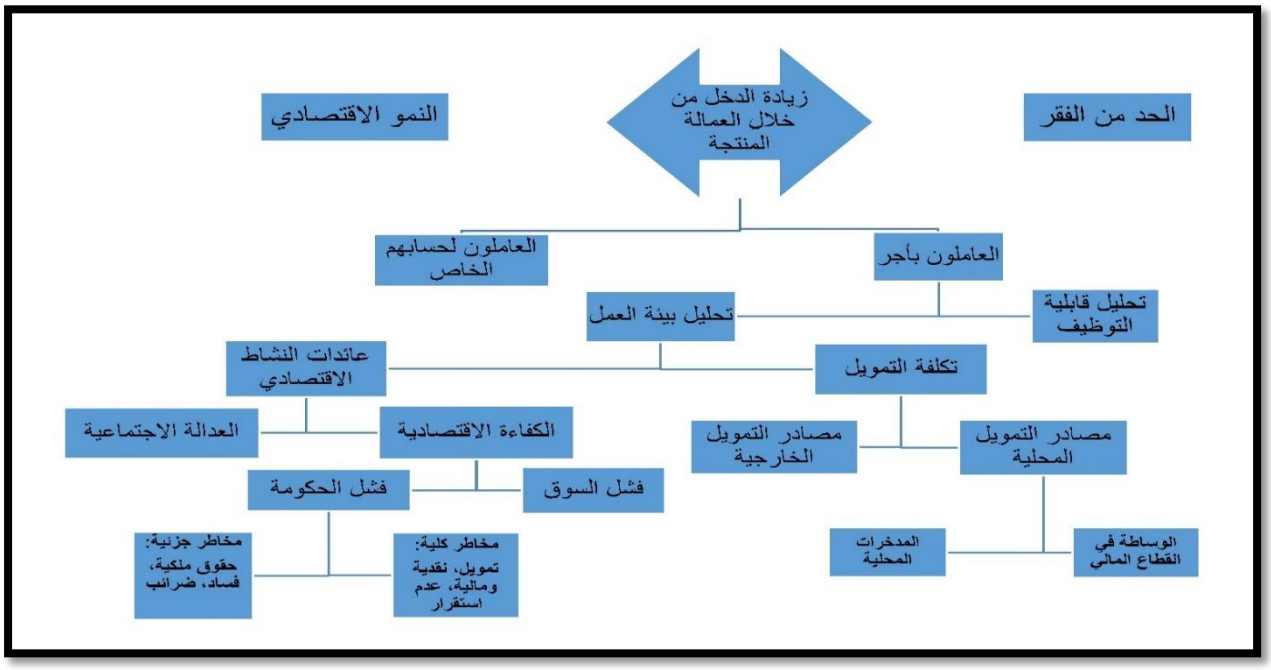

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) Hausmann, R.,& et, Growth Diagnostics. Cambridge, MAL John F. Kennedy School of Government, 2005,p27.

(2) Ianchovichina, E. & Lundstrom, S, Inclusive growth analytics: Framework and application. The World Bank, 2009, p8.

وفي هذا المجال ينظر الى زيادة الدخل للفئات الفقيرة والمحرومين مثل (الأقليات العرقية، والمناطق المتخلفة، والمناطق الريفية، والنساء) من ناحيتين، الأولى، هل يتم زيادة الدخل لتلك الفئات من خلال زيادة ساعات العمل(عامل/ساعة)، والثانية، هل تتم زيادة الدخل عن طريق زيادة عدد الأشخاص الذين يعملون. واذا ما كان اختيار احد الخيارين ربما يخلق مشكلة بين الفقراء او الفئات المحرومة، لذلك يمكن النظر إلى التوسع في فرص العمل وساعات العمل كليهما على أنه توسع حقيقي في فرص المشاركة في عملية النمو(2) .

(*) فشل الحكومة أو فشل السوق : يمكن ان يكون فشل الحكومة ناتج بسبب بعض الجوانب : مثل "مخاطر كلية" تتعلق بـ (التمويل، أسباب نقدية ومالية، عدم استقرار)، و "مخاطر جزئية" ترتبط بـ (حقوق الملكية، الفساد، الضرائب). من جهة أخرى فأن فشل السوق هو تعبير يراد منه وصف الحالة التي تعبر عن "انهيار المنافسة الكاملة" بسبب سياسات الاحتكار من بعض الشركات، و(وجود المؤثرات الخارجية) او ما يعرف بالخارجينيات أي وجود تكاليف سلبية او منافع إيجابية تتحملها او تحصل عليها جهات بخلاف البائعين والمشترين لسلعة ما . فضلاً عن "المعلومات القاصرة التي تتعمد بعض الشركات اخفائها عن المستهلكين في الاسوق .

(1) للاستزادة أكثر الاطلاع على:

- Ianchovichina, E. & Lundstrom, S, Op.Cit, 2009,p8.

- Hausmann, R.,& et, Growth Diagnostics. Cambridge, MAL John F.Kennedy School of Government, 2005,p15.

(2) Stephan .K, Op.Cit, 2010,p10.

المحور الثاني: توسعات ابعاد الرفاهية غير المتعلقة بالدخل، التعليم ؛ تحسين معدلات البقاء على قيد الحياة (معدلات الوفيات للأطفال دون سن 1 و 5 سنوات) ؛ تحسينات في الحالة التغذوية. والوصول إلى وسائل النقل والاتصالات والخدمات المنزلية (المياه النظيفة والكهرباء ورفع النفايات)[1] ، ومن خلال المخطط (4) نلاحظ ان تحقيق النمو الشامل عن طريق تعزيز خدمات البنية التحتية والفوقية يتم عن طريق جانبين، الأول هو تقليل الفوارق في توزيع خدمات البنية التحتية بين المدن على مستوى البلد، فضلاً عن تقليل التفاوت في توزيع تلك الخدمات بين المناطق في المدينة الواحدة، اما الجانب الثاني، فهو تقليص التفاوت بين الريف والحضر في توزيع الخدمات مما ينعكس على تخفيف حدة ثنائية التنمية بين المناطق الحضرية والريفية، فالمساهمة بتقليص الفجوة في توزيع تلك الخدمات على مستوى التوزيع الإداري (محافظات، اقضية، نواحي) أو التوزيع البيئي(حضر، ريف) يسهم في تحقيق التوازن التنموي أو (المساواة)، ولغرض تحقيق تلك المساواة يجب التحرك بعدة اتجاهات، الأول هو منح الصلاحيات الإدارية والمالية للوحدات الإدارية في الأقاليم أو المحافظات في اطار مبدأ اللامركزية، عن طريق نقل الصلاحيات ودعم المؤسسات الحكومية والمدنية في المناطق المختلفة للبلد (الأقاليم، والمحافظات ، والمدن)، لكن هذا قد يجابه بمشاكل عدم الاستقرار السياسي أو الأمني. أما الثاني، فهو التمويل والذي يكون في عدة جوانب منها ما يمول من قِبل الموازنة الحكومية، أو قد يكون ممول عن طريق عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص كعقود الـ (Build, Operate and Transfer) (BOT) ، وهناك أسلوب حديث اخر هو ان تمول تلك الخدمات عن طريق القطاع الخاص بواسطة الطرح العام أو الخاص لأسهم المشروع في البورصة، علاوة على تلك الأساليب هناك المساعدات والهبات الدولية الموجهة لمناطق او قطاعات بعينها. والثالث لتحقيق المساواة هو التشريعات القانونية التي تنظم العمل في البلديات فضلاً عن تلك التشريعات التي تنظم عمل القطاع الخاص وخلق بيئة استثمارية محفزة ويكون عن طريق تفعيل القوانين الموجودة أو تحديث او تشريع قوانين جديدة، فضلاً عن الاعفاءات الضريبية او الرسوم للاستثمارات في المناطق الأقل نمواً. أما الاتجاه الرابع فهو تطوير المخططات الأساسية للمدن واستحداث تصاميم أساسية للقرى في الريف.

(1) Ibid,p10.

المخطط (4) إطار النمو الشامل عن طريق تعزيز خدمات البنية التحتية والفوقية

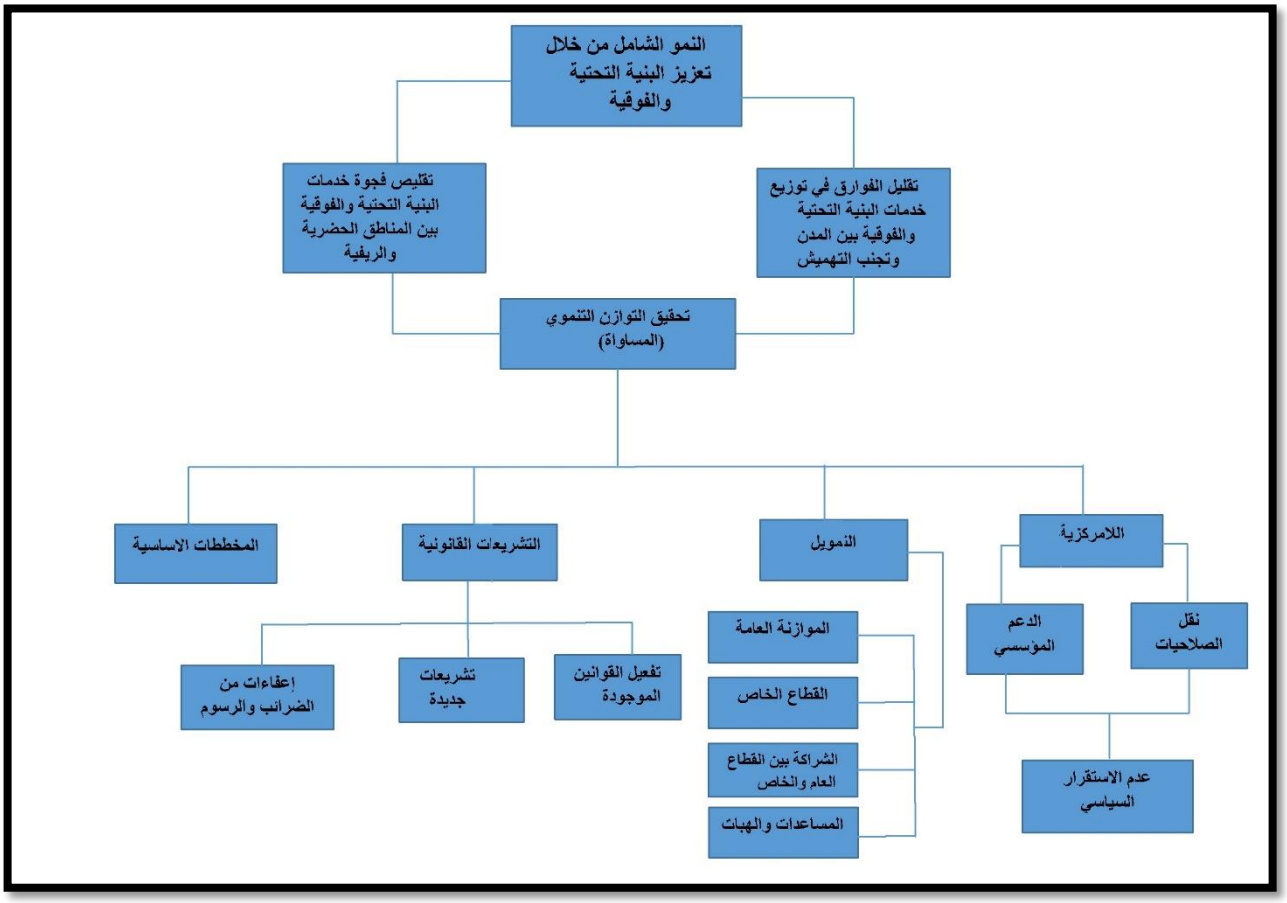

المصدر: اعداد الباحث

المطلب الرابع: مؤشرات النمو الشامل

هناك العديد من المؤشرات يمكن ان تساعد في قياس النمو الشامل، وقد تباينت الدراسات المختلفة في استخدام تلك المؤشرات، فمنها ما تناولت دالة الفرص الاجتماعية، وقد فسرت متغيرات تلك الدالة بمؤشرين، الأول متوسط الفرص المتاحة للسكان كالتعليم والصحة، والثاني كيفية تقاسم او توزيع تلك الفرص بين السكان، فكلما زادت تلك الفرص بالنسبة للفقراء أدى ذلك الى تحقيق النمو الشامل[1] . كما حاولت دراسات أخرى استخدام مؤشرات مثل النمو الاقتصادي معبراً عنه بـــ (الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل البطالة و مؤشر العدالة في توزيع الدخل والحد من الفقر، إذ انه كلما تحقق تطوراً ايجابياً في تلك المؤشرات دل ذلك على ان الدولة تسير بالاتجاه الصحيح نحو النمو الشامل والعادل[2].

وقد ينظر الى النمو الشامل من منظار مؤشر ديناميكية الاعمال والأسواق الشاملة وفقاً لمؤشرات تقرير التنافسية العالمي، ومعرفة ترتيب الدولة حسب تلك المؤشرات بالنسبة لبقية دول العالم والتي تتضمن (مهارة

(1) Ali, Ifzal, & Hyun Hwa Son,Op Cit, 2007, pp11–13.

(2) احمد خطاب، مصدر سبق ذكره، 2020.

قوة العمل، وجودة التدريب المهني، ومهارات خريجي العملية التعليمية، وكفاءة أســـواق العمل، وانفتاح الأســـواق، وأداء منظومة التعريفات الجمركية، وحجم التمويل المخصـــص للقطاع الخاص، وتمويل القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتكلفة بدء النشاط[1] .

ايضـاً يعد النمو شـاملاً إذا ما كانت تحويلات المسـاعدات الاجتماعية لمكافحة الفقر تقلل من عمالة الأطفال أو تزيد من التحاق هؤلاء الأطفال بالمدارس. علاوة على ذلك يمكن ان تســـاهم تلك التحويلات بإعادة توزيع العمالة القطاعية، فقد تؤدي الى إعادة تخصـيص المعروض من العمالة المنزلية لمن هم بسـن العمل الى زيادة انتاجيتهم، كما يمكن ان تعمل تحويلات المســـاعدة الاجتماعية على تعزيز قدرة هؤلاء على الاســـتثمار في الاعمال داخل وخارج المزرعة في القطاع الريفي اسـتجابة لتلك التحويلات، أو يمكنهم الاسـتثمار في اعمال اكثر إنتاجية. وايضـاً يعد مؤشـر الهجرة في هذا المجال مؤشـراً ذا دلالة كبيرة، فقد تقلل تحويلات الدخل من الهجرة، إذا ما تم اعتبار تحويلات المســـاعدة الاجتماعية من البدائل، إذ قد يبحث المهاجرون عن وظائف افضل وأكثر إنتاجية في الأماكن التي يهاجرون اليها[2].

كذلك لقياس النمو الشامل، يتم البحث فيما اذا كان النمو الاقتصادي عادلاً، أي ان جميع شرائح المجتمع تستفيد منه لا سيما الفقراء، عن طريق مؤشر شمولية رفاهية الاسرة، والرفاهية هنا يعبر عنها بـ (نسبة استهلاك الاسرة ، وخط الفقر)، أي يتم المقارنة فيما اذا كانت الاسر الفقيرة تستفيد بمرور الوقت من متوسط نمو رفاهية السكان أكثر من الأغنياء، وتعد الاسرة مستفيدة اذا كان استهلاكها اعلى من خط الفقر ومحرومة اذا كان عكس ذلك[3]، فيما عمدت بعض الدراسات الى تحليل العلاقة بين النمو الشامل ومحدداته، إذ تم التعبير عن النمو الشامل بـ (نسبة الفقراء تحت خط الفقر، ومعامل جيني) فيما كانت محددات النمو الشامل او العوامل المؤثر به هي (راس المال المادي ويعبر عنه بالنسبة المئوية لأجمالي تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي، وراس المال البشري والذي يعبر عنه بمعدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم للذكور والاناث، الانفاق الاستهلاكي الحكومي على "التعليم والصحة" كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الانفتاح التجاري ويعبر عنها بمجموع الصادرات و الواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، المعدل السنوي لنمو السكان، العمق المالي ويعبر عنه بالائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، صافي الاستثمار الاجنبي المباشر، واخيراً التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي)[4] .

(1) طارق غلوش واخرون، مصدر سبق ذكره، ص11.

(2) Armando . B & Daniele . M, Op Cit, 2020, pp37.

(3) Omar S.Noha, Op Cit, 2018,p146.

(4) اميرة عمارة ونجوى البحيري، مصدر سبق ذكره، ص38-41.

واذا كان النظر للنمو الشامل من جانب تقليل عدم المساواة، فإن بعض الدراسات تجد إن تطوير البنية التحتية هو احد الجوانب التي تسهم بتقليل عدم المساوة، بعبارة أخرى هناك تأثير لتطوير البنية التحتية المتمثلة بـ (وقت الانتظار لخطوط الهاتف الرئيسة، النسبة المئوية لخسائر النقل والتوزيع في إنتاج الكهرباء، وحصة الطرق المعبدة من إجمالي الطرق) في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل من خلال مؤشري (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP ، والدخل)، أي كلما زادت جودة البنية التحتية حصل هناك تطور ايجابي في النمو الاقتصادي ومن ثم ينخفض مؤشر عدم المساواة[1] .ويتبين مما سبق إن هناك تعبيرات مختلفة لمؤشرات قياس النمو الشامل بالاعتماد على جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية أو في بعض الأحيان جوانب تتعلق بالبنية التحتية الاجتماعية في التعليم والصحة او البنية الارتكازية الفنية .

وهذا يتسق مع الجهود الساعية لإيجاد انموذج أكثر شمولية واستدامة للنمو والتنمية يعكس مستويات معيشة مرتفعة للجميع، فالكثير من الاقتصادات الناشئة تتسم بالتقدم البطيء في مستويات المعيشة وعدم المساواة مما أدى الى زيادة الاستقطاب السياسي وتأكل التماسك الاجتماعي، إذ عادة ما تفشل الحكومات في مجال سياسات الاقتصاد الكلي ونوعية المؤسسات، التي تعد بشكل مشترك النظام الذي عن طريقه تقوم اقتصادات السوق الحديثة بتوزيع المكاسب في مستويات المعيشة بين الافراد ومن ثم تخفيض عدم المساواة. فمن المتعارف عليه إن المقياس السائد لأداء الاقتصاد الوطني هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يقيس القيمة الاجمالية للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد داخل حدود الدولة، بينما يقيم معظم الافراد التقدم الاقتصادي في بلدانهم ليس عن طريق الإحصاءات الرسمية لهذا المؤشر، بل عن طريق مستويات معيشة اسرهم وهي ظاهرة متعددة الابعاد تشمل الدخل، فرص العمل، الامن الاقتصادي، ونوعية الحياة، وعلى الرغم من أهمية مقياس (GDP) بالنسبة لصانعي السياسة الاقتصادية الذي يعد مقياس لا غنى عنه، إلا ان مقاييس الأداء المتعلقة بالنمو والتنمية الشاملين تعد مكملة لمقياس الـ (GDP) فهي تقيس بشكل مشترك مستوى ومعدل التحسن في التقدم الاقتصادي والاجتماعي[2]. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين النمو الشامل الذي يشير الى توزيع الزيادات بالـدخل – والتنمية الشاملة التي تشير الى توزيع التحسينات على امتداد الابعاد غيـر المتعلقة بالدخل، مثـل الصحة والتعليم [3].

قدم المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره عام 2017 انموذجاً يحتوي على سبعة ركائز (Pillars) للنمو الشامل تتضمن السياسات أو المؤشرات المؤسسية(Plls) على المستوى الجزئي – المؤسسة، كما في المخطط (5)، التي تعمل في نطاق توزيع الدخل الضمني وليس المباشر، إذ تعمل تلك الركائز على نشر معايير المعيشة التي

(1) Calderón & Servén,Op Cit, 2004, pp10-11.

(2) The World Economic Forum, The Inclusive Development Index 2018 Summary and Data Highlights, 2018, p 1.

(3) Ranieri, Rafael and Raquel Almeida Ramos, Inclusive Growth: Building up A Concept, International Policy Centre for Inclusive Growth, Working Paper No. 104, March, 2013, p8.

تدعم اقتصاد السوق الحديثة، ومن ثم فهي في حالة عملها أو تحققها بشكل صريح فإنها تعمل في دورة ذاتية التعزيز يغذي فيها النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي بعضهما البعض أي تعزيز مشاركة الجميع في عملية النمو فضلاً عن شمول الجميع في فوائد او نتائج ذلك النمو[1].

المخطط (5) المؤشرات المؤسسية للنمو والتنمية الشاملين

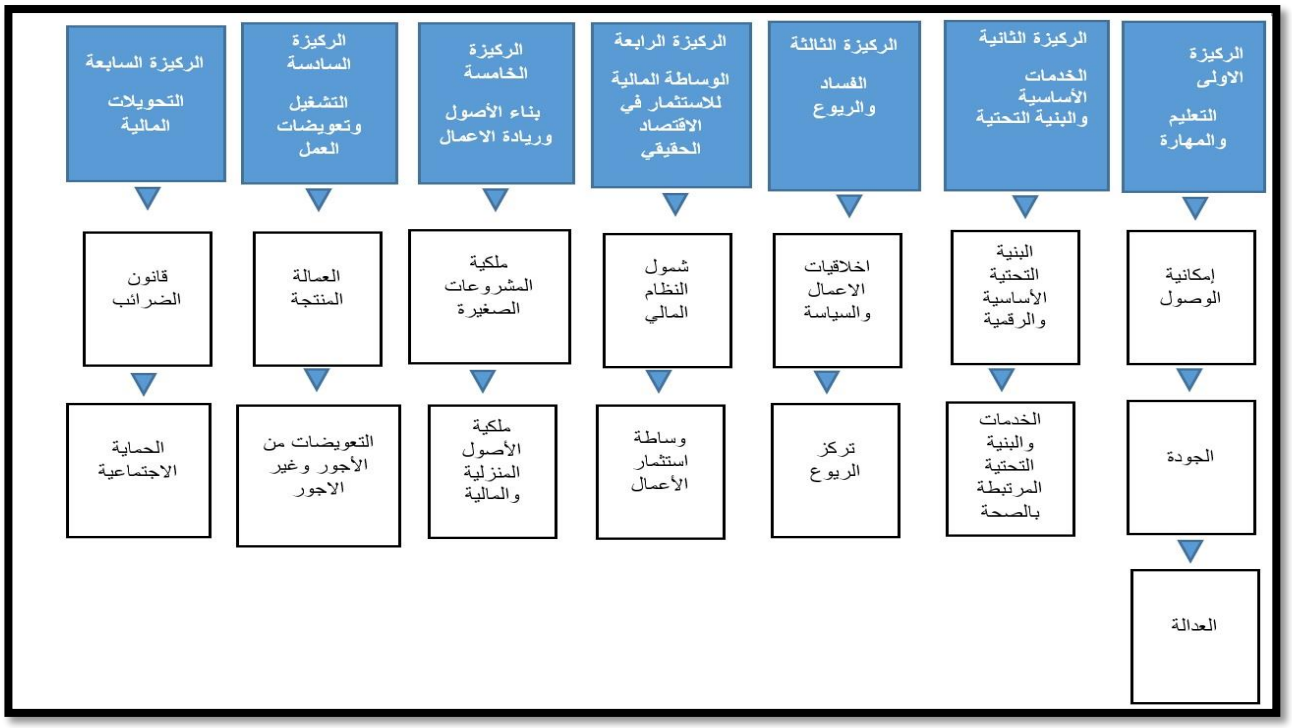

.Source: The World Economic Forum, The Inclusive Growth and Development Report, 2017, p. viii .

وهناك مجموعة أخرى من مؤشرات أو مقاييس الأداء الوطنية(National Key Performance Indicators (KPIs على المستوى الكلي – الاقتصاد الوطني، تساعد في إعطاء صورة اكثر وضوحاً للأداء الاقتصادي الوطني من تلك التي يوفرها الناتج المحلي الإجمالي لوحده ، لا سيما ان الهدف النهائي من التنمية هو التقدم المستدام والواسع النطاق في مستويات المعيشة بدلاً من زيادة انتاج السلع والخدمات بحد ذاتها ، والمخطط (6) يوضح مؤشرات الأداء الوطنية للنمو والتنمية الشاملين [2] . والتي تعتمد بشكل أساس على مؤشرات كلية تتفرع منها مؤشرات قابلة للقياس مثل (التشغيل و توقع الحياة و معدل الفقر و معامل جيني للثروة و الدين العام كنسبة من الناتج المحلي وكثافة الكربون في الناتج المحلي) يمكن ان تستخدم لقياس النمو الشامل على المستوى الكلي، فكلما تحسن أداء هذه المؤشرات دل ذلك على ارتفاع او تحسن في النمو الشامل.

(1) The World Economic Forum, The Inclusive Growth and Development Report, 2017, p. viii .

(2) Ibid,p. ix .

المخطط(6) مؤشرات الأداء الوطنية للنمو والتنمية الشاملين

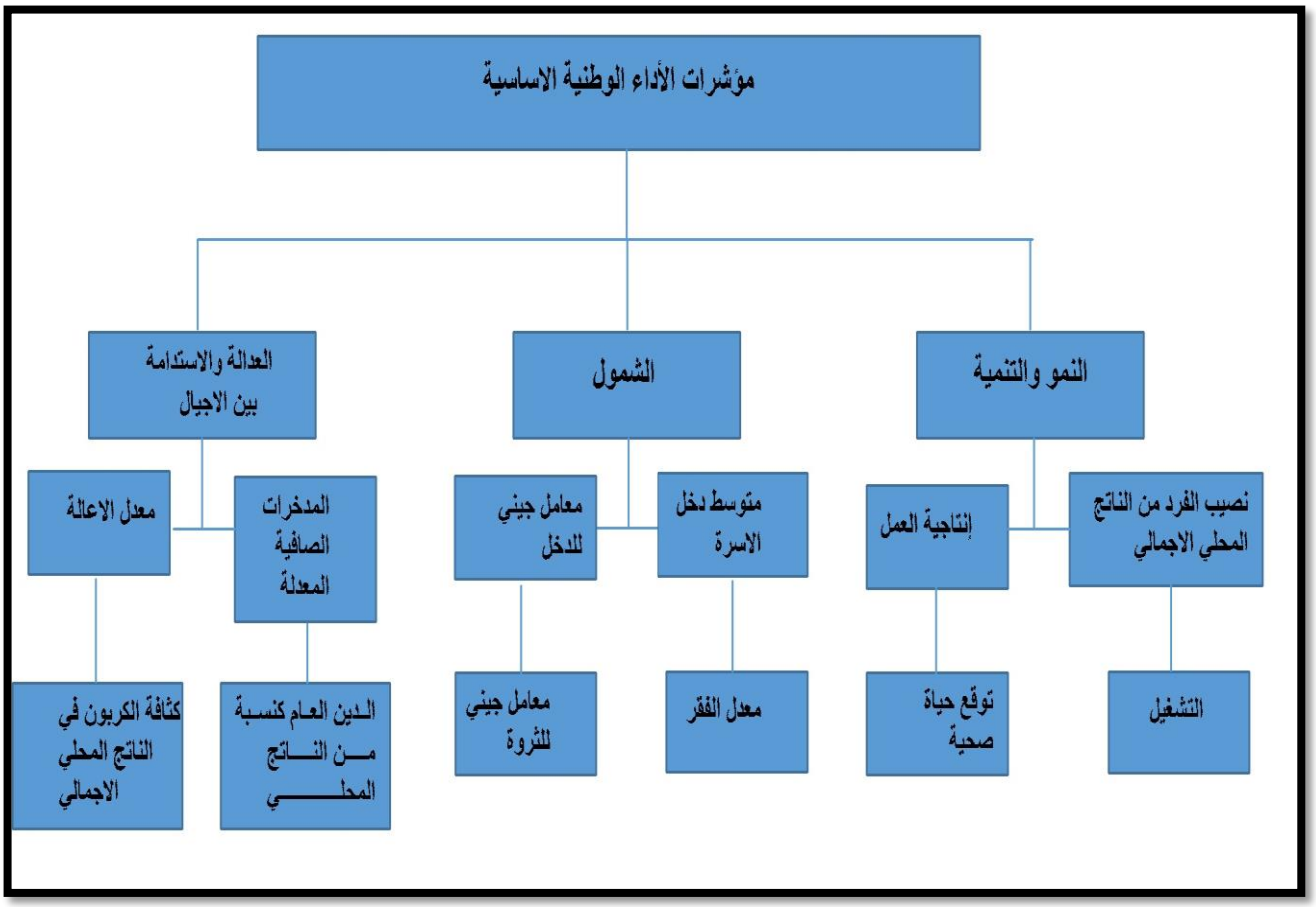

Source: The World Economic Forum, The Inclusive Growth and Development Report, 2017, p. ix.

المبحث الرابع: العلاقة النظرية بين الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية للنمو الشامل

المطلب الأول: الانفاق الاستثماري الحكومي وعلاقته بديناميكية النمو الشامل مكانياً

يعد الانفاق الاستثماري الحكومي أحد مصاديق تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، فعملية ضخ التخصيصات الاستثمارية الموجهة مكانياً وقطاعياً يسهم في تعزيز نشاط الدولة بالحياة الاقتصادية ومن ثم توجيه عملية النمو الاقتصادي بشكل عام والنمو الشامل بشكل خاص عن طريق ضمان توزيع الفرص على جميع الافراد بشكل أكثر عدالة ومساواة.

كما وتعد السياسة المالية مُعبراً عنها بـــ (الانفاق الاستثماري الحكومي) وسيلة لإعادة توزيع الدخل بين مجموعات الإفراد المختلفة بحيث تأخذ من الفئة المرتفعة الدخل على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة تفرض على السلع والخدمات التي تطلبها تلك الفئة ويعاد توزيعها للفئات الأخرى الأقل دخلاً على شكل مشاريع خدمية أو إعانات لرفع مستوى معيشة هذه الفئات، وبذلك فإن دور السياسة المالية ليس فقط هو إعادة توزيع الدخول، بل يمتد أيضاً الى توزيع الفرص مكانياً وعبر الأجيال المختلفة[1].

وانطلاقاً من أن النمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل، فإنه يجب الإشارة الى عدم اغفال الفرق بين النموGrowth والتنمية Development، ففي الدول النامية لا يكفي تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي لكي تحصل التنمية، بل يجب تحقيق العدالة الاقتصادية والمساواة والقضاء على الجوع والمرض وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من قيود التبعية الاقتصادية للخارج فضلاً عن حصول التوسع في الحريات السياسية والديمقراطية[2]. وبذلك فالنمو الشامل يكون اقرب للتنمية منه للنمو الاقتصادي بمفهومه العام الذي يشير للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، ومع ذلك فإن عملية خلق العدالة والمساوة تتطلب تدخل الدولة عن طريق سياستها المالية (الانفاق الحكومي مثلاً) ولا سيما الاستثماري منه فهو احد الأدوات المهمة لتلك السياسة، وفي المحصلة فإن مراعاة التوزيع العادل للاستثمارات الحكومية من خدمات البنية التحتية والفوقية مكانياً هو تحقيق للعدالة والمساوة ومن ثم فهو شكل من اشكال النمو الشامل في الابعاد غير المتعلقة بالدخل .

كما يمكن ان ينظر الى الديناميكية المكانية عن طريق التنمية المكانية بوصفها المنظور الذي يمكن عن طريقه تحقيق التنمية المتوازنة ومن ثم التطور الاقتصادي للمناطق والاقاليم المختلفة للبلد الواحد في إطار العدالة

(1) احمد خطاب، مصدر سبق ذكره، ص 723 .

(2) عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دراسات تنموية، العدد 73، الكويت، 2021، ص1-2.

والكفاءة الاقتصادية. فقد عرف ككلونسكي التنمية المكانية، على انها "بلوغ الهيكل المكاني للاقتصاد، في اي مكان وفي اي وقت محدد، مستوً ملائماً لتعزيز ودعم عملية النمو الاقتصادي بشكل كفؤ"[1].

ولغرض مناقشة اشكال وأساليب تحقيق النمو الشامل مكانياً نتطرق الى نظريات التنمية ذات الصلة:-

اولاً:- نظرية التنمية المكانية المتوازنة :

تعود في أصولها العملية إلى انموذج (G.Cassel) في عام 1918، واسهم في تطورها فيما بعد عدد من المفكرين كان من أبرزهم Rosentein – Rodan وR.Nurkse و W.Scitowsky [2] . إذ يرى R.Nurkse، أن سبب مشاكل الدول النامية التي تجعل اقتصاداتها تدور في حلقات من الفقر ومن ثم تتوازن عند مستوى من الركود والتخلف هو انخفاض التراكم الرأسمالي في تلك الدول، وهذا ناتج عن سلسلة من الأسباب من ناحية العرض والطلب التي تتفاعل مع بعضها مما يؤدي إلى تلك النتيجة، فنقص التراكم الرأسمالي كما يذكر R.Nurkse يرجع إلى نقص الادخار الناتج عن انخفاض الدخل بسبب ضعف الإنتاجية المتولدة عن انخفاض التراكم الرأسمالي، هذا من ناحية العرض أما من ناحية الطلب، فإن ضعف التراكم الرأسمالي فيرجع إلى ضعف الحافز على الاستثمار الذي يعود إلى ضيق نطاق السوق (ضعف القدرة الشرائية للأفراد) الناتجة عن انخفاض مستوى الدخول الحقيقية المترتبة على انخفاض القدرة الإنتاجية التي هي نتيجة لضآلة كمية رأس المال المستخدم بالإنتاج. ولرفع مستوى التراكم الرأسمالي لا بد من استثمارات صناعية متكاملة ومتزامنة لغرض توسيع نطاق السوق، إذ تخلق كل صناعة سوقاً لمنتجات الصناعة الأخرى، كذلك تؤدي تلك الصناعات إلى خلق وفورات خارجية جديدة تتمثل في استمرار توسع حجم السوق كلما استمرت الغلة بالتزايد واستمر التقدم الاقتصادي [3].

وتؤكد هذه النظرية على ضرورة التوزيع المكاني للاستثمارات لا سيما الصناعية منها ضمن الإقليم وعدم حصرها في مناطق أو مراكز محددة، أي عدم تركز مشاريع التنمية وفي مقدمتها المشاريع الصناعية في مكان محدد، إذ إن لتحقق موازنة في التنمية يستوجب لذلك التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في عدة أماكن وتوزيع الدخول وتقليل الفوارق الإقليمية في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بين الأقاليم أو المناطق المختلفة داخل الإقليم الواحد، وتكون فاعلية هذا الانموذج ضعيفة في المراحل الأولى بسبب ضعف إمكانية حشد الوفورات الاقتصادية والتكاليف العالية لتطوير البني الأساسية، وتكون قدرتها على تحقيق معدلات تنمية اقتصادية عالية في المراحل اللاحقة[4].

(1) Kuklinski, A, Regional polices in Niegeria , India, and Barazil, Hangary , Mouton,The Hague, 1978, p55.

(2)هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص85 .

(3) محمد سعيد بسيوني، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، 2015،ص232.

(4) حسن الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافي العربي، العددان 3و 2، 1995، ص 232.

ثانياً:- نظرية التنمية المكانية غير المتوازنة :

فكرة اقطاب النمو تبلورت بدايةً لدى الاقتصادي الفرنسي بيرو F. Perraux عام 1955 حين اقترح ما يعرف بالحيز الاقتصادي المجرد، والذي على أساسه ميز بين ثلاثة أشكال لذلك الحيز المجرد للمشروع وهي، حيز خطة المشروع Planspace وهو الحيز الذي تجسده مجموعة من العلاقات بين الباعة Sellevs والمشترين Buyers ويتم تحليل هذه العلاقة وفقاً لعلاقات التشابك الاقتصادي باستخدام جدول المدخلات والمخرجات Input Output analysis . والحيز الاخر هو حيز قوى المشروع Field of Forces والذي يقصد به مجال تأثير المشروع سواء من ناحية قوى الجذب التي تعمل على جذب المواد والعوامل الإنتاجية للمشروع أو من ناحية قوى الطرد التي تعمل على دفع الأنشطة للمناطق المجاورة أو منعها من التطور. أما الحيز الثالث فهو الحيز المتجانس Homogeneous space والذي يبين العلاقة بين التكاليف والمسافة أو النقل للمشروع مع مشاريع أخرى متشابهة أو منافسة له من جانب السعر، فإذا تساوت كلفة الإنتاج والنقل الى السوق من مشروعين فهذا يعني انهما يقعان في حيز اقتصادي متجانس[1]. لذلك فأقطاب النمو هي مواقع تنبثق منها قوة الطرد المركزية وتنجذب اليها قوى الجذب المركزية فيصبح كل موقع بناءً على ذلك مركز طرد وجذب ولكن بدرجات متفاوتة وهو ما يستمر حتى تبقى عملية النمو غير متوازنة في مسارها العام[2]، ويشتمل هذا الوصف لأقطاب النمو على التمييز بين قطب النمو الذي يوضح المفهوم الأصلي لبيرو F. Perraux المجرد من البعد الجغرافي(المكاني)، ومركز النمو او نقطة النمو التي تشير الى البعد المكاني، كما يعد البعض إن اقطاب النمو تكون على المستوى الوطني في حين مراكز النمو فانها تتواجد على المستوى الإقليمي[3]. أما بودفيل (Boudeville) ففي الستينيات من القرن العشرين أضاف بعداً تحليلياً آخر، إذ ركز على الأبعاد المكانية (الإقليمية) للحيز الاقتصادي ودورها في إحداث التنمية، إذ يعتقد أن قطب النمو الإقليمي عبارة عن عدد من الصناعات في المناطق الحضرية التي تحفز التطور والتنمية في المناطق التابعة لها [4].

ويرى انموذج قطب النمو، أن تنمية المناطق المتخلفة يتطلب خلق مراكز نمو تمتلك قدرة عالية على إشعاع النمو، أي انه لا بد من خلق وتركيز مجموعة من الأنشطة في شكل قطب من بين الأنشطة التي يصطلح على تسميتها "الأنشطة الدافعة" وهي عبارة عن مجموعة من الأنشطة الأساسية ذات المضاعف الإقليمي الكبير، وبرفع معدل نمو بعض المراكز القائمة والتي تستطيع أن تستقطب بعض المناطق الأخرى فتساعد على نموها [5] .

(1) محمد جاسم العاني، مصدر سبق ذكره، ص319-320.

(2) عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 1999، ص157-158.

(3) توفيق عباس عبد عون و صفاء عبد الجبار الموسوي، قياس وتحليل التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق باستخدام بيانات عام 2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 18، المجلد7، 2011، ص132.

(4) Boudeville,"Problems of Regional Economic Planning", Edinburgh University, Press U.K,1966, pp11-12.

(5) سامي عفيفي، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص1967 .

ولفهم آلية عمل اقطاب النمو، يمكن تعريفها "أنها مواقع Spaces تنبثق منها قوى طرد مركزية Centrifugal وتندفع نحوها قوى جذب مركزية Centripetal، وبذلك فإن كل موقع يصبح مركز جذب وطرد ولكن بدرجات متفاوتة، وهو ما يستمر إذ تبقى عملية النمو غير متوازنة في مسارها العام" . وكما عبر بيرو(F.Perroux) فإن أقطاب النمو التي هي عبارة عن صناعات او منشآت قيادية Leading محفزة Propulsive تتسم بالخصائص الآتية:

أ- القدرات العالية على جذب الصناعات الأخرى لما تتميز به من تفوق بالكفاءة والتنافسية.
ب- امتلاكها قدرات متميزة من السيطرة على الموارد الاقتصادية والتكنولوجية.
ت- السعات الكبيرة للإنتاج القادرة على خلق وفورات (خارجية وداخلية) ومن ثم فهي تمتلك المرونة والقدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج الكلية، مما يعزز قدرتها على التحكم بالإنتاج والاسعار.

لكن هذه المنشآت (الصناعات) القيادية يصعب ظهورها بقدرات عالية وسعات كبيرة للإنتاج بحيث تحقق تلك الخصائص مرة واحدة، كونها لا تظهر في كافة المجالات بصورة آنية، بل أنها تظهر في نقاط مختلفة تتباين في كثافاتها الإنتاجية وتنتشر خلال قنوات متعددة ولكن بتأثيرات متفاوتة تمتد من العلاقات الهيكلية الاقتصادية إلى الأنظمة الاجتماعية والمؤسسية. ان ديناميكية عمل اقطاب النمو غير المتوازنة التي تنبثق منها قوى الجذب والطرد في ذات الوقت تكفل استمرارية الموجات الضمنية المتلاحقة للابتكارات، إذ يتم التحكم بهذه الموجات بواسطة آلية التغذية العكسية Feedback-Mechanism ذات الخاصية غير الخطية عن طريق ديناميكية تراكم الابتكارات وتدفقاتها المرتدة على مصادرها بالتغذية حتى تبلغ حد الاستنزاف فتقابل التغذية الموجبة تغذية خلفية سالبة[1] . ولنظرية أقطاب النمو في عملية التنمية ثلاثة عناصر رئيسة تحدث ضمن الحيز المكاني للمناطق المتخلفة وهي تتمثل بـ :

1- الصناعات القائدة Leading industries :

يعتقد (F.Perroux) أن النمو الاقتصادي يرتبط بصورة قوية بالصناعات الكبيرة ذات معدلات النمو العالية، والتي تسمى الصناعات الرائدة أو القائدة، إذ يرى بأن الحافز الأولي للتغييرات الهيكلية ينشأ من عدم التوازن، بسبب توطن هذه الصناعة في منطقة أو أكثر تتمتع بمميزات جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية مما يجعلها محوراً للنمو. هذا التوطن يؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، كما أنه يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد العلاقات بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل أدائها الوظيفي كقطب للنمو الصناعي [2]. وهذه الصناعات القائدة تمتلك عدد من الخصائص[3] :

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص84-86 .

(2) كامل الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، مصدر سبق ذكره، ص33 .

(3) ثائر مطلق عياصرة، مصدر سبق ذكره، ص230-231.

أ- ديناميكية وجديدة نسبياً وتستخدم تقنية متقدمة تساعد على خفض كلف الإنتاج .

ب- تتمتع منتجاتها بطلب واسع، أي ان سلعها تمتلك مرونة طلب دخلية عالية وتباع في الأسواق الإقليمية والوطنية.

ت- لديها ارتباطات امامية وخلفية، فتكون تلك الارتباطات نحو الامام اذا كانت للصناعة (القائدة) نسبة عالية من مبيعات الصناعة الوسطية من مجموع المبيعات، أي انها تساهم بتوريد سلعاً وسيطة تستخدمها صناعات أخرى في انتاجها، وارتباطات نحو الخلف عندما يكون لتلك الصناعة (القائدة) نسبة عالية من المدخلات الوسيطة تستخدمها كمدخلات في انتاجها من صناعات أخرى.

2- الاستقطابPolarization :

يعبر مفهوم الاستقطاب كما أوضحه بيرو عن انجذاب عوامل الإنتاج والتجارة إلى منطقة معينة، إذ إن النمو السريع للصناعات القائدة يشجع على تمركز الوحدات الاقتصادية الأخرى في قطب النمو كمجموعة واحدة، وتشكل هذه العملية تمحور للنشاطات الاقتصادية بفعل الوفورات الاقتصادية الداخلية والخارجية لهذه الصناعة، وإن هذا الاستقطاب الاقتصادي يؤدي إلى استقطاب مكاني بسبب تدفق الموارد وتركز النشاطات الاقتصادية في عدد محدود من المراكز داخل الإقليم، بالأخص في المناطق الملائمة التي تحتوي إمكانات الجذب الصناعي المتبادل الذي ينتج عنه خفض التكاليف إلى أدنى حد[1] . ففي المراحل الأولى لتوطن الأنشطة القائدة تحصل عملية الاستقطاب، ومن ثم تحصل تغيرات في مستويات الدخل والعمل والإنتاج، ان عملية الاستقطاب تلك يمكن وصفها بإنها عملية تركز حركة رؤوس الأموال والخدمات بأنواعها وهجرة القوى العاملة وعوامل الإنتاج في موقع الأنشطة القائدة (قطب النمو) على حساب مناطق الأطراف[2] .

3- الانتشار Spread :

إن سبب الانتشار هو تأثير عملية التراكم في المراكز، فنتيجة زيادة الطلب على منتجات المناطق المحيطة (الزراعية والخدمات والسلع الوسيطة) وكذلك الأيدي العاملة من قبل قطب النمو (المناطق الصناعية الرئيسة) يؤدي ذلك إلى ارتفاع دخول سكان مناطق الأطراف، ثم ينعكس ذلك بزيادة الطلب على السلع والخدمات في المناطق الرئيسة والمناطق المحيطة وهكذا تستمر تلك الدورة بشكل متزايد، مما يؤدي إلى تقليص الفجوة بين المراكز والأطراف وتنتشر التنمية الصناعية إلى المناطق المجاورة الأقل تطوراً [3] .

لكن ومع كل ذلك الذي تم عرضه أعلاه، يعتقد ميردال أن تأثيرات الانتشار سوف تتعادل دائماً بتأثيرات عكسية، فقد لا يتحقق الطلب المتزايد على سلع المدن المحيطة إذا كانت تلك السلع ذات مرونات طلب دخليه منخفضة كالسلع الزراعية، فضلاً عن الهجرة الخارجية الانتقائية لرأس المال والعمالة الماهرة من المناطق المحيطة

(1) كامل الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، مصدر سبق ذكره، ص40-41 .

(2) علي كريم العمار، مدخل في العلم الإقليمي المتقدم، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2020، ص266.

(3) محمد جاسم العاني، مصدر سبق ذكره، ص333 .

الفقيرة إلى مناطــق المركز الغنية، الذي بدوره قد يضر أكثر مما ينفع مما يقلل من قدرة المناطق المحيطة الفقيرة على المنافسة[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو استخدام نظرية قطب النمو في عدة بلدان متقدمة، مثل بريطانيا و ايطاليا وفرنسا، وعلى حد سواء استخدمت هذه النظرية في البلدان النامية مثل البرازيل وفنزويلا، عن طريق الاعتماد على نشاطاً ما ليخلق قطباً تنموياً [2]، على أن يكون هذا النشاط يحمل ابتكاراً جديداً يتجاوز في اندفاعه الذاتي ما تحقق من تحولات سابقة آخذين بنظر الاهتمام تراكم التحولات المادية والمعرفية عبر الزمن، بما يضمن أن ينتج عن ذلك تغيير هيكلي في النظام الاجتماعي التقليدي، ولتحقيق ذلك ينبغي التمييز هنا بين الاقتصاد الصناعي المتقدم والاقتصاد النامي (والأقل تقدماً)، وذلك من حيث مصدر الابتكار الجديد، فإذا كان المنظرون لأقطاب النمو لا يشترطون في كون مصدر هذا الابتكار في الاقتصاد المتقدم داخلياً، فإن الشرط الضروري لقاعدة الابتكار المعني في الاقتصاد النامي هو انبثاقه من الداخل، وان كان ذلك محفزاً أو ممهداً بابتكارات خارجية، سيما إذا ما علمنا ما لوسائل الاتصال الحديثة وبرامج التعليم والتدريب وغيرها من دور فاعل ومباشر في تدفق الابتكارات وتتابعها[3].

ثالثاً:- نظرية فشل التنسيق

قد يؤدي الركون الى آلية السوق كمحرك للتنمية عن طريق الاستثمارات الخاصة لوحدها التي يعد توقع الربح هدفها الرئيس الى عدم بلوغ الحجم الأمثل لتلك الاستثمارات، إذ لا تستفيد مؤسسات الاستثمار الخاصة من الاقتصادات الخارجية (الخارجينيات) التي تحتوي على العديد من فرص الاستثمار المربحة فليس هناك حافز لدى المؤسسات الخاصة لتحقيق استثمارات مربحة من حيث "صافي الناتج الاجتماعي الحدي[*]" "social marginal net product" فهي لا تبدو مربحة من حيث "صافي الناتج الحدي الخاص" إذ يشير Rosenstein Rodan في إطار بحثه حول " مشاكل التصنيع في شرق وجنوب شرق اوربا " الى إن إنتاج الطاقة الكهربائية ، قد يخلق فرصًا استثمارية جديدة وأرباحًا في أماكن أخرى، على سبيل المثال ، في صناعة المعدات الكهربائية. إذا أنشأنا وحدة استثمارية كبيرة بما يكفي عن طريق تضمين جميع الصناعات الجديدة في المنطقة، عندها ستصبح الاقتصادات الخارجية او الخارجينيات (المنافع الاقتصادية) أرباحًا داخلية يمكن دفع أرباح الأسهم منها بسهولة، أي ان انشاء تلك الوحدة الاستثمارية قد عاد بالنفع على المنشآت الصناعية في

(1) Glasson, J & Marshall, T, Regional Planning , First published, Routledge ,taylor & Francis Group , London & New York, 2007, p77.

(2) جون كلايسون، مدخل الى التخطيط الاقليمي المفاهيم النظرية والتطبيق، ترجمة اميل جميل، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، 1988، ص232.

(3) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص87-88 .

(*) الناتج الصافي الاجتماعي الحدي هو إجمالي الناتج الصافي للأشياء المادية أو الخدمات الموضوعية الناتجة عن الزيادة الحدية للموارد في أي استخدام أو مكان معين. المصدر:

- Arthur Cecil Pigou, The Economics of Welfare, 1st Edition, eBook ISBN 9781351304368, 2002,p5.

المنطقة مما أتاح لها ان تحقق ارباحاً اعلى للمساهمين في تلك الصناعة، (أي بعبارة أخرى إن انشاء تلك الوحدة الكهربائية قد جنب المنشآت الصناعية الجديدة في المنطقة دفع تكاليف نصب وحدات خاصة لتوليد الكهرباء). إن معرفة رائد الأعمال الفردي بالسوق المعتمدة على تجاربه السابقة تكون غير كافية في هذه الحالة لأنه لا يمكنه الحصول على جميع البيانات التي ستكون متاحة لمجلس التخطيط، فلا بد أن يكون تقديره الشخصي للمخاطر أعلى بكثير من المخاطر الموضوعية ومن ثم فعملية التصنيع تكون بطيئة ومعدل الاستثمار أصغر والدخل القومي اقل. لذلك يجب ان تكون هناك رؤية عامة للهيكل الاقتصادي المستقبلي، فهذا ضروري لمعرفة مكان بناء البنية التحتية، ومقدارها، ولأي غرض، والتي تعد مهمة لقيام أي صناعة، علاوة على ذلك، لا تقتصر جودة الصناعات "الأساسية" على بعض المرافق العامة. فالتكامل بين الصناعات مهم لبلوغ هدف التنمية[1] .

ابان عقد التسعينيات من القرن العشرين ظهرت بعض التوجهات التي تنظر الى التنمية بوصفها عملية تغيير تنظيمي process of organizational change و تعاون انمائي development cooperation، و حوكمة governance، وليس كما هو معتاد ان ينظر الى التنمية على انها عملية تراكم راس المال بالمقام الأول، فتأخر الدول النامية ليس بسبب عدم وجود تراكم رأسمالي سواء المادي او البشري كما هو في الدول المتقدمة، على الرغم من أهمية عملية تراكم راس المال بالنسبة للدول النامية، إلا إنه قد لا يؤثر ايجاباً على النمو الاقتصادي، فضلاً عن أهمية المساعدات التي تقدم لتلك الدول في ظل حكومات لا توجه تلك المساعدات نحو جوانب كفؤة [2].

ان جوهر نظرية فشل التنسيق يركز على أهمية وجود التكاملات، فأي نشاط يقوم به الفاعلين الاقتصاديين من افراد او حكومات او منظمات يقوم بتحفيز الوحدات الأخرى للعمل او تقديم نشاط اخر مماثل فمعظم الأنشطة الاقتصادية تستفيد من الارتباطات الامامية والخلفية، إذ تعتمد استثمارات معينة عـلى استثمارات أخرى تجري مـن قبل الآخرين. كما تُعد الحكومات حجر الزاوية في عملية التنسيق وخلق التكاملية، فوجود شركة تستعمل مهارات متخصصة يتطلب توافر عمال يمتلكون تلك المهارات، لكن عدم وجود عمال يمتلكون تلك المواصفات من المهارة قد لا يشجع الشركة على التموقع او التموضع في تلك المنطقة او المكان، في حين لا يمكن للعمال ان يكتسبوا المهارات المطلوبة في حال عدم وجود شركات توظفهم او تستخدمهم. إن مشكلة التنسيق هذه يمكنها ان تترك اقتصاداً وطنياً يعلق او يتوقف عند توازن سيء (بمعنى عند متوسط دخل منخفض او معدل نمو منخفض او مع طبقة من الافراد قد احتجزوا عند فقر متطرف) وحتى ان كانت الوكالات او الوحدات او الوكلاء في وضع افضل إذا اكتسب العمال المهارات العالية، فليس من الممكن الحصول على هذا التوازن المطلوب

(1) Rosenstein-Rodan, P. M. Problems of industrialization of Eastern and South-Eastern Europe. Economic Journal, 53(210), 1943, pp 206-208.

(2) World Bank Policy, Assessing Aid: What Works, What Doesn't, and Why, New York: Oxford University Press, 1998, P.ix-x .

دون مساعدة الحكومة، فالسياسات الحكومية لها الدور الرئيس في تنسيق الاستثمارات المشتركة بين أصحاب المصلحة من شركات او وكالات وعمال[1].

المطلب الثاني: فاعلية الإنفاق الاستثماري الحكومي في المتغيرات الاقتصادية للنمو الشامل

مع تعاظم دور الحكومات بالشأن الاقتصادي صار النقاش بفاعلية ذلك الدور ذو أهمية متصاعدة، فالحكومة فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري تنفق على الاستثمار من جهة بهدف تحقيق منافع اقتصادية مباشرة عن طريق الاستثمار في قطاعات الصناعة والزراعة، علاوة على دورها بتهيئة الظروف المناسبة والبيئة المواتية للاستثمارات الخاصة من جهة آخرى عن طريق الأنفاق في مجال انشاء البنية التحتية التي تعد القاعدة الأساس والمشجع لاستثمارات القطاع الخاص .

كان الراي الكلاسيكي يرى ان هناك اثرا سلبيا للإنفاق الحكومي (لا سيما الاستثماري منه) بفعل اثر المزاحمة، فقد تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، هذا ممكن نتيجة للمنافسة بين القطاع العام الأقل كفاءة والقطاع الخاص في سوق الائتمان والتي قد تزيد من معدل الفائدة ومن ثم إساءة تخصيص الاستثمار الخاص وتقليل نمو الإنتاج في نهاية المطاف. في حين يرى كينز ان هناك آثارا إيجابية للإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي، إذ تزداد الإنتاجية بفعل تراكم راس المال نتيجة الاستثمارات العامة. فالإنفاق الاستثماري الحكومي يؤدي الى زيادة العمالة والربحية والاستثمار عن طريق تأثيرات المضاعف على إجمالي الطلب. نتيجة لذلك يزيد الإنفاق الحكومي إجمالي الطلب، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج اعتماداً على مضاعف الإنفاق [2]. ويمكن ان نورد جملة من التأثيرات المترتبة على تلك الاستثمارات سواء كانت في القطاعات الإنتاجية أم الخدمية في البنية التحتية والفوقية، أو بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة بمتغيرات النمو الشامل وكما يأتي:

اولاً:- فاعلية الانفاق الاستثماري الحكومي في تطور معدل النمو السكاني

السكان كأحد عناصر المكان تمثل الجانب الرئيس الذي تتمحور حوله ومن خلاله الكثير من العلوم في شتى المجالات سواء كانت علوم إنسانية ام تطبيقية. كما يشكل حجم السكان العنصر الرئيسي في العلم التخطيطي، وفي مجال التفاعل المكاني أو الديناميكية المكانية كونه من يقرر العلاقات التفاعلية بين مختلف المستقرات البشرية واقاليمها والاقاليم الأخرى مما يجعل السكان وسيلة تقرر تحقيق تفاعل باقي مكونات المكان من أنشطة وفعاليات. وتمثل الحركة السكانية الاطار الذي ينظر الى تفاعل الظواهر الحيوية التي تغير من حجم وشكل

(1) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مصدر سبق ذكره، 163-167.

(2) David,Waweru, Op. Cit, p 30 .

وتوزيع السكان القائم في أي منطقة من المناطق فضلاً عن الظواهر غير الحيوية والمعروفة بانتقال السكان من مكان الى اخر[1] ويمكن حصر العوامل المؤثرة في حساب معدل النمو السكاني بـ [2]:

1- الخصوبة: وهم المواليد الجدد في مجتمع معين وفي مدة زمنية معينة، ويمكن حسابهم عن طريق المعادلة التالية:

معدل المواليد الخام[*] = (عدد المواليد الاحياء خلال السنة / عدد السكان في منتصف السنة)* 1000 (نسمة من السكان)

2- الوفيات: وهي ثاني اهم العناصر التي تؤثر في معدل النمو السكاني، فالزيادة الطبيعية تأتي عن طريق المواليد الجدد ونقصان السكان الطبيعي بالوفاة، ويمكن حسابها بالمعادلة التالية:

معدل الوفيات الخام = (عدد الوفيات في سنة معينة / اجمالي عدد السكان في منتصف السنة) * 1000 (نسمة من السكان)

3- الهجرة: هي تغير أو انتقال أو تحول في محل الإقامة فرد او جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها الى منطقة ثانية داخل حدود البلد ويطلق عليها الهجرة الداخلية، اما اذا كان محل الإقامة الجديد خارج البلد يسمى الهجرة الخارجية، ويمكن حسابها عن طريق المعادلة التالية:

معدل صافي الهجرة = صافي الهجرة خلال سنة / اجمالي عدد السكان في منتصف السنة)* 1000(نسمة من السكان)

صافي الهجرة = (عدد المهاجرين الى البلد – عدد المهاجرين منه)

معدل الهجرة المغادرة = (عدد المهاجرين من منطقة / عدد السكان في هذه المنطقة) *1000 (نسمة من السكان)

إن معدلات النمو السكاني تسهم بأدوار مختلفة في العملية التنموية، وقد تكون هذه الأدوار متناقضة، فمن جهة تساهم الزيادة في معدل النمو السكاني بدور إيجابي في التنمية انطلاقاً من حقيقة ان الزيادة في حجم السكان تعني زيادة الحاجات ومن ثم زيادة الطلب الذي يحفز الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل لعناصر الإنتاج المساهمة في

(1) محمد جاسم العاني، مصدر سبق ذكره، ص85، 86، 97، 98.

(2) Nugent, R. and Seligman, B, Demographics and Development in the 21st Century Initiative Technical Background Paper, How Demographic Change Affects Development, The Center for Global Development, 2010, p3-6.

(*) تصنف معدلات الولادات الى: أ-مرتفعة إذا تجاوزت القيمة (35) بالألف. ب-متوسطة إذا تراوحت القيمة بين (20-35) بالألف. ج-منخفضة إذا سجلت ما قيمته (20) بالألف. المصدر:

- Eduardo, Presentation, Population Analysis With Microcomputers, Volumel, Presentation of technigues , united Nations , New York , 1994, P186-187.

العملية الإنتاجية، ونظراً لأن التنمية تعتمد على المعطيات السكانية والموارد البشرية فإنها تكون دافع ضروري لعملية التنمية. ومن جانب اخر فان النمو السكاني الكبير قد يؤدي دوراً سلبياً في العملية التنموية عن طريق الضغط السكاني، لاسيما في المجتمعات الفقيرة التي تعجز نظمها السياسية عن توفير الحاجات الأساسية لهذا الكم الكبير من السكان(1). وعلى جانب ذي أهمية بالغة في توزيع السكان وما يتبعه من نمو سكاني في منطقة ما فإن الخطط والبرامج والسياسات التنموية التي تتبناها الدول تؤدي دوراً رئيساً في توزيع هؤلاء السكان على الرقعة الجغرافية للبلد ومن ثم فإن تركز السكان في تلك الرقعة الجغرافية يسهم في خلق حالة استقطاب وتركيز النشاط الاقتصادي في تلك المنطقة كون ان السكان هم اهم مكونات المكان والمحفز الرئيس للتفاعلات المكانية. فقد تساهم بعض السياسات المالية المشوهة عن طريق تركيز التخصيصات الاستثمارية قطاعياً ومكانياً في منطقة ما الى زيادة الحجم السكاني لتلك المنطقة سواء الزيادة الطبيعية او عن طريق الهجرة، ومن ثم يزداد تعميق حدة الاختلالات البنيوية وتركز ثمار التنمية في مناطق محددة دون أخرى، مما يتبع زيادة حدة التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية (2).

ثانياً:- فاعلية الأنفاق الاستثماري الحكومي في تطوير البنية الارتكازية

ربما يكون هناك فهم غير دقيق فيما يخص انشاء البنية التحتية، إذ قد يرى البعض ان هذه الخدمات هي التنمية في حد ذاتها وان إنشـــاء وتطوير البنية الارتكازية هو الغاية، غير ان واقع الامر هو غير ذلك، فالبنية الارتكازية هي ليســـت الغاية بحد ذاتها بل هي الوســـيلة لبلوغ التنمية. وهذا ما بينه Rosenstein Rodan حينما أشـــار الى أهمية إنشـــاء المرافق العامة كخطوة لبلوغ التقدم الاقتصـــادي "دعونا نبني الســـكك الحديدية والطرق والقنوات ومحطات الطاقة الكهرومائية، والباقي ســـيتبع تلقائياً، إذ إن الافتقار إلى المرافق العامة تلك يشكل عقبة صعبة أمام التقدم الاقتصادي" (3).

يرتبط مفهوم البنية الارتكازية في الدول النامية بالجهد الذي تقدمه الحكومة، كونها هي المســـؤولة عن تقديم تلك الخدمات التي يضـعف اندفاع القطاع الخاص للاسـتثمار بها لكبر حجم تخصـيصـاتها وانخفاض مردودها أو عائدها المالي، مما يدفع بالحكومات الى تخصـيص مبالغ ضـخمة في موازناتها الاسـتثمارية لإنشـاء تلك المرافق العامة(4). فضـلاً عن ذلك تأتي أهمية تقديم الدولة للسـلع العامة من منطلق الطبيعة غير التنافسـية لتلك السـلع، فهي تختلف عن السـلع الخاصـة التي تتميز بإمكانية الانتقاص أو درجة التنافس في الاسـتهلاك تكون مرتفعة، إذ ان اسـتهلاك المتاح منها من قبل أي مسـتهلك يؤدي الى انقاص المتاح للآخرين، في حين نجد في

(1) فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، 2011، ص157.

(2) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012– التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الأهداف الإنمائية للألفية ، بغداد، 2012، ص 38 .

(3) Rosenstein-Rodan, Op. Cit, p207-208 .

(4) دريد كامل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوردي، عمان 2009، ص31 .

السلع العامة، تتميز بعدم وجود انخفاض في درجة الاستهلاك التنافسي وثم إمكانية الانتقاص، إذ ان استهلاك فرد ما لا يترتب عليه انتقاص المتاح منها للآخرين، ويكون استهلاك السلع غير تنافسي عندما تكون تكلفتها الحدية الناتجة عن إضافة مستهلك اخر مساوية للصفر وهنا تكون السلعة غير قابلة للتقسيم ومنافعها متاحة للجميع[1].

ونتيجة لزيادة الانفاق الاستثماري فإنه تحصل زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري عن طريق المكافآت والأجور التي تتحصل عليها عناصر الإنتاج المشاركة بالعملية الإنتاجية، علاوة على زيادة في إنتاجية الدولة[2]، ومن ثم فإن تلك الزيادة سوف تحفز الزيادة في الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والتسلية والترفيه مما ينعكس على زيادة حجم قطاع الخدمات[3]، من جانب آخر فإن الحكومات في إطار سعيها نحو تحقيق النمو الاقتصادي، فإنها تعمل على زيادة انفاقها على البنية التحتية كجزء من حزمة التحفيزات المصححة لدعم النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ورفع إنتاجية الاقتصاد وزيادة قدرته على النمو، ويتحقق ذلك بشكلين الأول مباشر على أساس ان الاستثمار في البنية التحتية عنصر إضافي من عناصر الإنتاج، او بشكل غير مباشر عن طريق الزيادة في الإنتاجية الحدية لراس المال الخاص وعناصر الإنتاج الأخرى وحفز الاستثمار الخاص وتخفيض تكاليف المعاملات وتكاليف التجارة وزيادة التنافسية علاوة على توفير فرص العمل وتشغيل الموارد في حال كانت معطلة جزئياً[4].

إن أهمية إنشاء البنية التحتية يأتي في إطار تقليص التفاوت الإقليمي بين مناطق البلد سواء داخل المحافظة الواحدة أو بين المحافظات أو الأقاليم المختلفة، وهذا التفاوت يشير الى وجود مناطق داخل البلد الواحد تتمتع بمستوى تطور اقتصادي واجتماعي وعمراني مرتفع ومناطق أخرى غالباً ما توصف بإنها متخلفة أو أن مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي فيها متراجع او منخفض[5]، ويرجع هذا التفاوت في مستويات التطور تلك الى عدة أسباب، منها أسباب طبيعية، كان تكون الثروات الطبيعية متركزة في مناطق معينة دون أخرى، أو ان تكون بعض المناطق نائية وبعيدة عن مراكز المدن مما يشكل صعوبة في شمولها بالخدمات، وايضاً تساهم الفجوات و المساحات او المناطق الخالية بين المناطق الاقتصادية والأقاليم عائق امام حدوث التطور الاقتصادي، إذ تعمل الشبكات المكثفة للبنية التحتية على خلق تداخل للمواقع الاقتصادية، لاسيما بالنسبة

(1) ميثم لعيبي، مصدر سبق ذكره، ص15-16

(2) محمود جمام، محاضرات في مقياس المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي، 2013، ص26-27.

(3) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مصدر سبق ذكره، ص74.

(4) اسراء عادل حسيني، هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص19.

(5) توفيق عباس عبد عون وصفاء عبد الجبار الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص128-129.

للمناطق المتاخمة (للمحاورCores والمراكزCenters والنقاط Points)(*) مما يقلل التفاوت بين تلك المناطق [1]. أو ان تكون الاسباب اقتصادية تتعلق بتركز الخدمات الحكومية ورأس المال بنوعيه الخاص والعام في العواصم والمدن الكبيرة، كذلك فإن اعتماد الدولة على أسلوب النمو غير المتوازن المستند الى استراتيجية الصناعات القائدة يعمل على خلق تفاوت في مستويات التطور، علاوة على هجرة السكان وتخلف شبكات النقل والاتصالات وضعف الارتباطات الإنتاجية بين الأقاليم يزيد من حدة ذلك التفاوت، ومن جهة أخرى فإن تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية مثل العواصم والموانئ يسهم بشكل كبير في تعزيز حدة التفاوت[2].

ثالثاً:- فاعلية الانفاق الاستثماري الحكومي في تقليل الفقر

"ينظر الى الفقر على انه أكثر من مجرد الافتقار الى الدخل أو الموارد او ضمان مصدر ايراد مستدام، إذ إن مصادره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية فضلاً عن التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات [3]" ويعرف الفقر ايضاً بإنه ، " الحرمان من القدرات الأساسية وليس مجرد انخفاض في الدخل "، ووجهة النظر تلك التي تضمنها التعريفين لا تنطوي على أي إنكار بإن الدخل المنخفض هو أحد الأسباب الرئيسة للفقر إذ أن نقص الدخل يمكن أن يكون سبب رئيسي لحرمان الشخص من القدرة والامكانات[4] .

يتعلق الحد من الفقر بتحسين رفاهية الإنسان، كما يرتبط مفهوم الرفاه بنوعية الحياة التي يعيشها الناس، أي ما يمكنهم فعله وما لا يمكنهم فعله، وبعبارة أخرى ترتبط الرفاهية بالعمل والقدرة، إذ يشير العمل الى الانجاز الذي يقوم به الفرد، بينما القدرات تخص قابلية الفرد على تحقيق ذلك الانجاز. كما يرتبط العمل ارتباطاً مباشراً بالحياة التي يعيشها الناس بالفعل، في حين ترتبط القدرات بالحرية التي يتمتع بها الأشخاص في اختيارهم للحياة ونوعية العمل،[أي ان النمو الشامل يشير بشكل أساس الى المساواة أي تكافؤ الفرص والتي تعد ضرورية في المجتمع، ومن ثم فإن تجاوزها يعني خلق مشاكل اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، في الوقت الذي يعني توافرها تعزيز الفرص للجميع، أي اتاحة الفرصة للأفراد لتطوير قدراتهم ومن ثم تمكنهم من الحصول على فرصة عمل تلائم قدراتهم تلك ليكونوا قادرين على تحقيق الإنجاز، وهنا تبرز لدينا القدرة والانجاز كمفهومين ضروريين يجب تحققهما للأفراد بهدف الوصول للنمو الشامل بشرط توافر مبدأ "تكافؤ

(*) المراكز Centers هي عبارة عن مناطق تنموية تقع دون القطب التنموي الذي تمثله المدن الكبرى، كأن تكون مراكز المحافظات غير العاصمة والمركز الحضرية الكبيرة، اما النقاط Points فهي مناطق تنموية تقع دون تلك المركز تمثلها المدن الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بكونها تمثل عقدة نمو كالمدن الحدودية على سبيل المثال. اما المحاور Cores فهي تمثل كل من المراكز والنقاط.

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره ص252-258.

(2) توفيق عباس عبد عون و صفاء عبد الجبار الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص129- 130.

(3) الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة : https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty

(4) Sen, A.K., Development as Freedom; Oxford University Press, 1999, p87.

الفرص" التي تتكلل بتحقيق النمو الشامل] وفي الوقت الذي يشير فيه النمو الشامل الى الحرية وعدم حرمان الأشخاص من الحد الأدنى من القدرات الأساسية، فإنه يتطلب ان تقوم الحكومة بأتباع سياسات مباشرة لتقليل الفقر او مناصرة الفقراء، كأن تقوم بالإنفاق الملائم (الانفاق الاستثماري مثلاً) على التعليم الأساسي، وخدمات الصحة وتنظيم الأسرة، وتحسين فرص الحصول على الائتمان ، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فضلاً عن النظام الضريبي التصاعدي الذي يتم إدارته جيدًا هو أيضًا مناصر للفقراء أي اعتماداً أكبر على ضرائب الدخل الشخصي، والتي تعد تصاعدية، بدلاً من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، والتي تعد تنازلية، والتي غالباً ما يعتمد توليد الإيرادات في العديد من البلدان النامية عليها أكثر من اعتمادها على الضرائب المباشرة [1].

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين قد اسهمت بتخليص الكثير من البشر حول العالم من براثن الفقر، فقد حققت الكثير من البلدان النامية نمواً مرتفعاً بفعل العولمة التي اسهمت بتحفيز النمو الاقتصادي المدفوع بالابتكار التكنولوجي المقترن بظهور نماذج اعمال جديدة تدعمها ديناميكية الأسواق المالية. وبالرغم من ذلك التقدم والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة إلا انه يلاحظ ان هناك تفاوتا كبيرا داخل الدول (نامية كانت ام متقدمة) في مؤشرات متوسط الدخل والناتج المحلي الإجمالي. ان السبب وراء تلك النتائج غير العادلة للنمو ترجع الى مخرجات السوق والقوى الفاعلة المرتبطة بالتكنولوجيا التي اسهمت الى حدٍ ما بتقليل الطلب على الوظائف التقليدية. ولمعالجة تلك الإخفاقات في مجال العدالة وتكافؤ الفرص فقد يكون التدخل بشكل مباشر لحماية المجتمعات اسراً وافراد بدلاً من محاولة حمايتهم عن طريق حماية الوظائف والشركات والقطاعات. وهناك العديد من المداخل لتعزيز حماية الافراد بشكل مباشر منها توفير الخدمات الأساسية الاجتماعية (التعليم والتدريب على المهارات، الرعاية الصحية في مجال رعاية الطفولة المبكرة)، الحد الأدنى للأجور، الضرائب التصاعدية على الدخل، الضرائب العقارية، حماية الصناعات من المنافسة الخارجية، وأسعار الصرف [2]. وهنا ايضاً تبرز أهمية الأشكال غير المستثمرة من الضرائب التصاعدية والتي تعد أحد اهم مصادر الإنفاق غير الريعية (الضرائب العقارية، الضرائب الصحية، ضرائب الكربون) عن طريق رفع كفاءة تحصيلها، فضلاً عن أهمية الانفاق الاستثماري في مجالات الخدمات الأساسية لتعزيز وضع الافراد المعيشي اقتصادياً واجتماعياً وحمايتهم من الفقر.

(1) Pernia, E., & Kakwani, N, Op.Cit,2000,pp3-4.

(2) world Economic Forum, Global Agenda Council on New Growth Models,2014, p8.

رابعاً:- فاعلية الانفاق الاستثماري الحكومي في زيادة الدخل

إن ضخ تخصيصات استثمارية على البرامج والمشروعات العامة يؤدي الى زيادة الدخل بمقدار مضاعف للزيادة الاصلية في الانفاق، فزيادة النفقات الاستثمارية الحكومية تعمل على إخراج الاقتصاد من حالة الكساد بفعل تلك الزيادة الحاصلة بالدخل[1] . قدم كينز فكرة المضاعف التي تستخدم لشرح العلاقة بين الزيادة في الانفاق والزيادات المتتالية التي تترتب على الدخل. فالزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي الى زيادة الدخل القومي بكميات مضاعفة، وهذه العلاقة بين الانفاق والدخل قد تستمر بشكل متتالي ومتتابع مما يتسبب في ارتفاع الدخل بأضعاف الزيادة الاصلية في الإنفاق، وإذ أن الاستثمار هو احد مكونات الطلب الكلي فإن إقامة مشروع استثماري من قبل الحكومة سوف يزيد الطلب بشكل مباشر على السلع الرأسمالية ومن ثم فإن زيادة الإنتاج المترتبة على تلك الزيادة في الطلب على السلع الرأسمالية سوف تؤدي الى زيادة دخول منتجيها، وبالمقابل فإن أصحاب تلك الدخول سوف يقوموا بزيادة استهلاكهم الجاري، إذ يشترون قدر اكبر من الطعام والكساء وادوات كمالية ورعاية طبية والأف من الاشياء الأخرى، ومن ثم فان الذين يقدمون تلك السلع الاستهلاكية بالمقابل سوف تنموا دخولهم ايضاً، وبعد ادخار نسبة من هذه الدخول الإضافية، فإن هؤلاء الأشخاص سوف يقومون ايضاً بإنفاق جزء من هذه الدخول على الاستهلاك الجاري، وهذا الانفاق الاستهلاكي سوف يخلق دخولاً إضافية كذلك لإفراد آخرين من أصحاب السلع والخدمات. كذلك ان حجم مضاعف الإنفاق يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك (MPC) فكلما كان الميل الحدي للاستهلاك اكبر فان هذا يعني إن من يتلقون دخولاً سوف ينفقون قدراً اكبر من الدخول الإضافية على الاستهلاك، وبناءً على ذلك فإن الدخل الإضافي المتولد في كل دورة سيكون أكبر، ومن ثم يزداد حجم المضاعف [2].

فيما يخص المضاعف في الاقتصاد النفطي فإنه وبالرغم من أن الاقتصاد عادة ما يتكيف مع مستوى انفاق حكومي مرتفع باضطراد مما يجعل لانخفاضه اثار سلبية في الدخل العائلي والناتج غير النفطي الذي اعتاد على التحفيز المستمر من الطلب المستقل عن الدخل الذي يتولد من داخل نظامه، ورغم الفرق بين الاقتصاد النفطي والاقتصاد الاعتيادي من ناحية التفاوت بين الايراد الفعلي والانفاق المطلوب اللذين يتحددان داخلياً في الاقتصاد الاعتيادي، فإن مضاعف الانفاق الحكومي يمكن ان يعمل في الاقتصاد النفطي لكن تقديره يتطلب معاودة الحساب بين مدة وأخرى. كما إنه في الاقتصادات النفطية تظهر مشاكل الإدارة المالية، فزيادة أسعار النفط ترفع منحنى الإنفاق الحكومي إلى الأعلى سواء بدلالة الزمن أو بالعلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي. وعندما ينخفض سعر النفط يتعذر إنزال المنحنى إلى الأسفل مما يستدعي التحفظ والسيطرة على الانفاق الحكومي عندما تزداد أسعار النفط، فسياسة توجيه حصة كبيرة للتخصيصات الاستثمارية دون الجارية من

(1) سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص467.

(2) جيمس جوارتيني وريجارد استروب، مصدر سبق ذكره، ص276-279.

مقومات الاستقرار لأن خفض النفقات الاستثمارية أسهل سياسياً واجتماعياً من تقليص الإنفاق الجاري ذو الصلة المباشرة بالقطاع الاسري ومستوى المعيشة [1].

خامساً:- فاعلية الإنفاق الاستثماري الحكومي في تقليل مستويات البطالة

تناولت العديد من النظريات بدءاً من الكلاسيكية مروراً بـــ النيوكلاسيكية وحتى النظريات الحديثة مشكلة البطالة، لكن ابرز تلك النظريات التي تناولت هذا الموضوع المهم من ناحية التحليل والتفسير هي النظرية الكينزية، والتي تنسب للاقتصادي الكبير جون مينارد كينز Keyens والذي يعد الاب المؤسس لأفكار هذه المدرسة، عن طريق افكاره التي بينها في كتابه الشهير الذي أُصدر عام 1936 "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود"، رفض كينز قانون ساي، وبذلك يمكن القول ان الفرضية الكلاسيكية تنقلب الى ضدها لدى كينز ويصبح الاستهلاك هو من يقرر الإنتاج والطلب هو الذي يخلق العرض، لذلك فإن المشكلة الاقتصادية عند كينز هي النقص الحاصل بالاستهلاك والذي يؤدي الى عدم التوازن الاقتصادي بين (الاستهلاك والإنتاج) ، فالميل السيكولوجي لدى الانسان او ما يسمى الميل للاستهلاك (Propensity to Consumption)، هو ما يسبب فجوة استهلاكية (الفرق بين العرض الكلي والطلب الكلي) ولملء هذه الفجوة يكون أمام النظام الاقتصادي اما ان يصحح آليته بنفسه أو بواسطة تدخل الحكومة في حال عجز النظام عن ذلك، لذلك هاجم كينز مبادئ الكلاسيك التي ترى ان ارتفاع الأجور هو العامل الأساسي في حدوث البطالة ورأى ان المشكلة هي وجود فجوة الاستهلاك تلك التي يجب ان تملأ عن طريق خلق طلب إضافي تقوم به الدولة الى جانب الطلب الخاص. كما اكد كينز على ضرورة تدخل الدولة لغرض خلق التوازنات لمعالجة الفجوة الاستثمارية (بين الادخار والاستثمار) فعندما يكون الادخار اكبر من الاستثمار يعني ذلك انخفاض الإنتاج ومن ثم تزداد البطالة وينخفض الدخل ، وهذا يعني نسبة الاستهلاك تنخفض وعندئذ ينخفض الادخار، وهكذا تتقلص الفجوة لكن على حساب توازن اقل من المستوى السابق او ما يسميه كينز (التوازن في حالة نقص العمالة)، ورغم إمكانية حصول توازن دون مستوى العمالة الكاملة فإن الدولة يمكنها ان تخلق توازناً لا يقوم على نقص العمالة عن طريق الانفاق الاستثماري [2]. فضلاً عن ذلك فقد اكد كينز ان على الدولة زيادة الانفاق في مجال الخدمات والاشغال العامة، الامر الذي من شأنه ان يزيد حجم الدخل والانفاق ومن ثم زيادة الطلب على العمل، فالدولة هي الجهاز الوحيد القادر على احداث التأثيرات المطلوبة، وعلاوة على ذلك اقترح جملة من السياسات في مجال الائتمان والمالية العامة لزيادة حقن الاقتصاد القومي بجرعات

(1) احمد ابريهي العلي، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، ط2، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص124-126.

(2) جواد البكري، التحليل الكينزي وتطور النظام الرأسمالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2012 .

https://repository.uobabylon.edu.iq/papers/publication.aspx?Pubid=1121 .

مذشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، فضلاً عن دعوته لتخفيض سعر الفائدة حتى تنخفض تكاليف الإنتاج مما يحفز زيادة الطلب على العمل من قبل المنتجين [1].

وللتخفيف من حدة البطالة ركزت العديد من الدول على استراتيجيات صناعية تستهدف استخدام كثافة عنصر العمل، ففي ماليزيا على سبيل المثال اعتمدت التنمية بشكل كبير على دور القطاع العام إذ دعمت البرامج الاستثمارية الحكومية استراتيجية التصنيع من اجل التصدير وركزت على صناعات المكونات الإلكترونية كثيفة العمالة مما أسهم في زيادة الطلب على الايدي العاملة وتخفيض معدل البطالة، مما انعكس على تحسن دخول الافراد [2]. كذلك في كوريا الجنوبية فقد تبنت برامجها الاستثمارية الحكومية في بداية مسيرتها التنموية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين على سياسات تصنيعية كثيفة العمل تدعم إحلال الواردات مثل صناعة الملابس والنسيج وصناعات الأحذية والجلود وصناعة الأغذية [3].

واجمالاً فإن علاقة الانفاق الاستثماري الحكومي بالنمو الشامل يمكن توضيحها بالشكل(4) ادناه:

(1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص303 .

(2) صباح العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص54.

(3) Bueno de Mesquita, Bruce, & George W. Downs, Development and democracy. Foreign Affairs. 84 ,2005,p13.

الشكل (4) العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والنمو الشامل

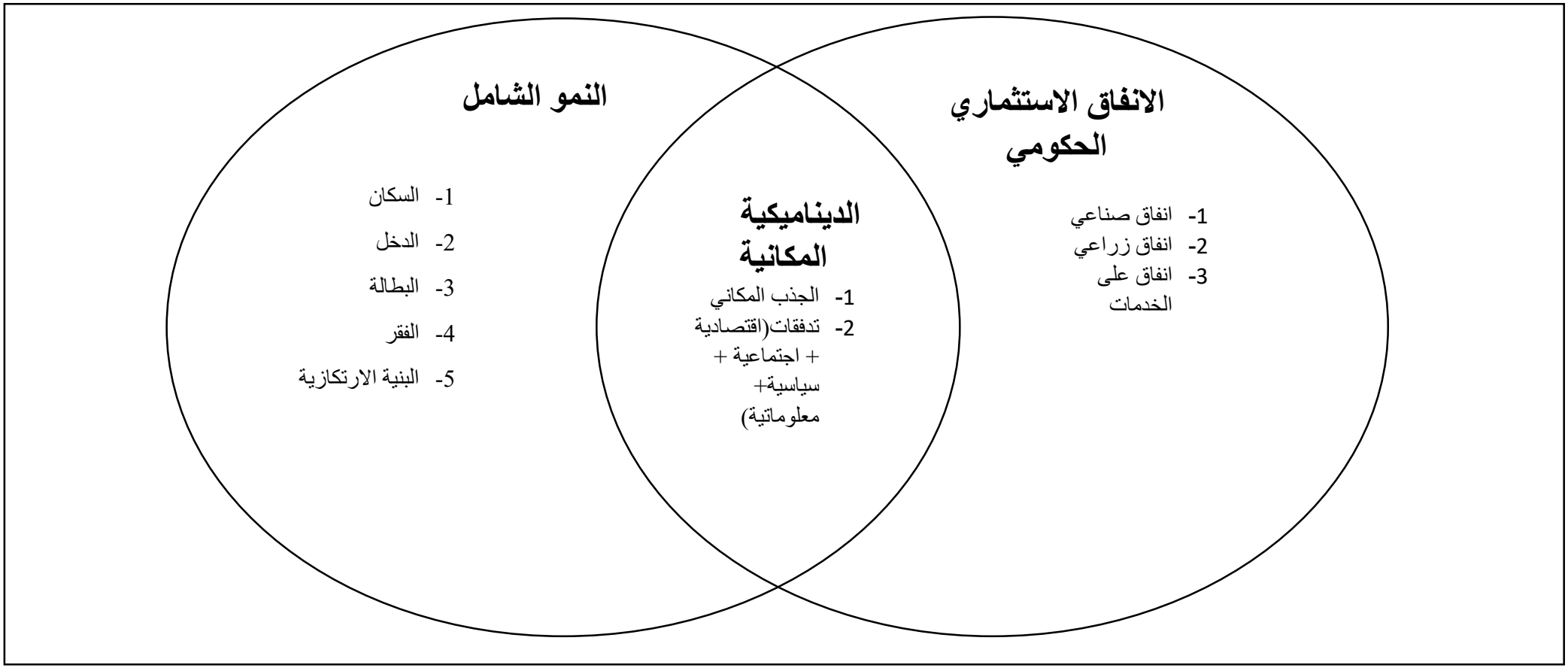

المصدر: الباحث بالاعتماد على التحليل السابق من مصادر الفصل الأول.

الفصل الثاني: تحليل دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق

المبحث الاول: تحليل واقع الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق للمدة 2004-2021

المبحث الثاني: تحليل واقع مؤشرات النمو الشامل (مؤشرات الأداء الوطنية (الكلية)، مؤشرات الاداء المؤسسية) في العراق للمدة 2004-2021

المبحث الثالث: تحليل فاعلية الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمؤشرات النمو الشامل في العراق

تمهيد

تعد أدوات السياسة المالية لاسيما الانفاق الاستثماري الحكومي أداة ضرورية في تحقيق كثير من الأهداف المهمة من بينها النمو الاقتصادي وضمان العدالة والمساواة بين مختلف فئات المجتمع سواء بمستويات الدخل او الجوانب الأخرى غير المتعلقة بالدخل، يأتي ذلك عن طريق انفاق الحكومة بشكل مباشر بهدف إقامة المشاريع الإنتاجية في القطاعات المختلفة في الصناعة، الزراعة، السياحة.. الخ. أو بشكل غير مباشر عن طريق الانفاق على انشاء البنى الارتكازية التي تسهم بتهيئة البيئة المناسبة الجاذبة لإقامة الاستثمارات العامة والخاصة في مختلف تلك القطاعات، وعادة ما تتبنى الحكومات استراتيجيات مختلفة في توزيع الاستثمارات بالأخص فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية كأن تتبنى استراتيجية النمو المتوازن عن طريق نشر الاستثمارات في مناطق مختلفة من البلد وعدم حصرها في إقليم معين، أو ان يتم استخدام استراتيجية النمو غير المتوازن او ما يعرف بقطب النمو والصناعة القائدة. كما ان من واجب الحكومة تقليل التفاوت الحضاري بين المحافظات والاقاليم او بين الريف والحضر فيما يخص انشاء البنى الارتكازية في مجال الماء والكهرباء وانشاء الطرق والخدمات الاجتماعية.

ووفقاً لما تقدم فأنه سيتم في هذا الفصل تحليل دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق. وذلك عن طريق تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول تحليل واقع الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق للمدة 2004-2021 ، اما المبحث الثاني فأنه يناقش بالتحليل واقع مؤشرات النمو الشامل في العراق للمدة 2004-2021 ، واخيراً في المبحث الثالث سيتم تناول تحليل فاعلية الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمؤشرات النمو الشامل في العراق.

المبحث الأول: تحليل واقع الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق للمدة 2004-2021

المطلب الأول: تطور الأداء التنموي القطاعي والمكاني للإنفاق الاستثماري الحكومي:

مر الاقتصاد العراقي بمنعطفات مهمة اسهمت الى حدٍ بعيد في بلورة صورة الاقتصاد الوطني الحالية، فقد ساهم الاخذ بأسلوب التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية في خمسينيات القرن العشرين وتخصيص عائدات النفط التي بدأت تتزايد باطراد إلى تشجيع الحكومة آنذاك نحو تأسيس مجلس الاعمار عام 1950 لتعهد اليه رسم الخطط الاقتصادية وتحديد مسارات التنمية في البلد، اما المنعطف الثاني فهو صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958، بعد التغيير السياسي في 14تموز 1958، الذي انهى حقبة طويلة من النظام الاقطاعي او شبه الاقطاعي الذي كان سائداً في العراق، واخيراً شكل قرار تأميم شركات النفط الأجنبية عام 1972 تغييراً كبيراً وجذرياً في التركيب الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد الوطني، إذ اسهمت عوائد النفط الكبيرة آنذاك بتعزيز دور القطاع العام في التصنيع والتنمية الاقتصادية بشكل كبير[1]. ويمكن تتبع تطور الأداء التنموي للإنفاق الاستثماري الحكومي في العراق عبر اتجاهين رئيسين:

اولاً-الاتجاه القطاعي: منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ولغاية عام 1958 ورغم عدم وجود نص صريح يشير الى المذهب الاقتصادي الذي تتبانه الدولة فإنه في دستور 1922 والتعديلات اللاحقة له منذ عام 1925 – 1944، فإن الصفة الغالبة على السياسة الاقتصادية أبان تلك المدة هي سياسة الحرية وعدم التدخل المباشر في الشأن الاقتصادي إلا فيما يخص حفظ الأمن وصيانة الملكية الفردية، ويمكن ان يطلق على الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت بإنه اقتصاد حر او اقتصاد سوق[2]. ولكن بغية استثمار عوائد النفط المتزايدة بالشكل الأفضل وأَلأكْفَاء تم تأسيس مجلس الاعمار بموجب القرار رقم (7) لسنة 1950 وتعديلاته في السنوات اللاحقة، وكان توجه المجلس حينها نحو المشاريع الانمائية التي تخص البنية التحتية وخصصت على أثر ذلك كل عائدات النفط الى المجلس في بداية التأسيس، ثم خفضت الى 70% ثم الى 50% مع تزايد العوائد النفطية[3]. وفي تحليل هيكل الاقتصاد الوطني لتلك المرحلة يمكن ان نؤشر الخصائص الآتية:

1- في بداية الخمسينيات كان القطاع الزراعي هو القطاع الرئيس الذي يسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ يسهم بـ (29.3%) من ذلك الناتج في عام 1953 [4].

(1) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950 – 1970- الجزء 1، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1970، ص15-16.

(2) كامل الكناني، الخصخصة؛ المفهوم وإمكانيات التطبيق في العراق: نظرة في التحليل الاستراتيجي للإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007، ص105-106 .

(3) علي حسين، مستقبل تمويل الصناعة النفطية في العراق، ط1، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، 2006، ص53 .

(4) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، الجزء2، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1970، ص2.

2- معظم القوى العاملة تتركز في القطاع الريفي، إذ يشير إحصاء عام 1947 إلى أن سكان العراق يتكونون من (64%) ريف، و (36%) حضر [1].

3- محدودية القطاع الصناعي الحديث والمتطور، إذ تتميز معظم الصناعات بأنها حرفية بسيطة، فيما تتركز المصانع الحديثة والمحدودة في مراكز المدن الرئيسة كـ (بغداد، الموصل، والبصرة) [2].

في عقد الستينيات من القرن العشرين وبعد قيام النظام الجمهوري في العراق عقب 14/تموز/ 1958 اعطيت الأولوية للقطاع الصناعي[3]، وكذلك عقد السبعينيات من ذلك القرن وضعت العديد من الخطط الخمسية، ووزعت الاستثمارات على معظم القطاعات بشكل متقارب نوعاً ما مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي[4]. وفي عقد الثمانينيات من القرن العشرين، كانت الظروف استثنائية، فقد اندلعت في عام 1980 حرب الخليج الأولى التي استمرت ثمان سنوات (1980-1988)، إذ سخرت جميع الإمكانيات للمجهود الحربي [5]، فقد بلغت نسبة الانفاق العسكري للمدة (1980-1990) ما بين (55%- 79%) من اجمالي الدخل القومي لتلك المدة، وتزامنت هذه الزيادة مع انخفاض عائدات النفط في منتصف الثمانينيات من ذلك القرن [6]. ففي النصف الأول من ذلك العقد ركزت الأولويات على قطاعي (الصناعة، المباني والخدمات) [7] وكذلك الحال في النصف الثاني منه[8]، كما يؤشر في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، إن نسبة كبيرة من استثمارات القطاع الصناعي ذهبت نحو استثمارات مجهولة تحت بند "استثمارات خاصة" مما يعكس عدم الشفافية والغموض في وضع الخطط الاقتصادية لتلك المدة، فقد بلغت حصة بند الاستثمارات الخاصة نسبة (33.9%) من اجمالي تخصيصات القطاع الصناعي للمدة المذكورة [9].

اما عقد التسعينيات من القرن العشرين، فقد شهد البلد ظروف استثنائية جديدة تمثلت بالتداعيات التي صاحبت حرب الخليج الثانية من حصار اقتصادي وقرارات مجلس الأمن الدولي التي قيدت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العراق، فلم تكن حينها خطط اقتصادية بل تخصيصات سنوية. وتم تركيز الأولويات على

(1) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، الجزء2، مصدر سبق ذكره، ص8 .

(2) سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، النجف الاشرف ، 1977، ص97.

(3) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، الجزء2، مصدر سبق ذكره، ص265.

(4) كامل الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل -نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى بغداد، 2013،ص537.

(5)المصدر نفسه، ص39.

(6) حسن شاكر الشمري، فاعلية السياسة المالية والنقدية والتوجهات المستقبلية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2006، ص64.

(7) وزارة التخطيط العراقية، هيئة التخطيط الإقليمي، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم(382) ملاحق الدراسة، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لمجمل استثمارات خطة التنمية القومية(1981-1985)، 1986، ص1-5.

(8) وزارة التخطيط العراقية، هيئة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لاستثمارات الخطط السنوية(1986-1990)، 1990، ص4.

(9) المصدر نفسه، ص36 .

قطاعي (الصناعة، الزراعة) للنصف الأول من ذلك العقد [1]، كما يتبين استمرار النهج السابق من حيث عدم الشفافية والغموض في توزيع التخصيصات، إذ ارتفعت نسبة بند "نفقات استثمارية خاصة" الى (42.2%) من اجمالي تخصيصات القطاع الصناعي [2]. اما في النصف الثاني من هذا العقد ولغاية عام 2002 ومع استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من قبل مجلس الامن الدولي فضلاً عن القرارات اللاحقة والتي فرضت عدم السماح للعراق التصرف بموارده النفطية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (1284) لعام 1999، والذي تأسس بموجبه "صندوق تنمية العراق" الذي فرض أوضاع قسرية منها عدم السماح للعراق التصرف بموارده النفطية، علاوة على الاشراف المباشر من قبل مجلس الامن على توجيه هذه الموارد من خلال هذا الصندوق [3]، فقد كانت الأولويات القطاعية للمدة المذكورة تركز على قطاعي (الصناعة، المباني والخدمات). إذ ارتفعت التخصيصات لهذين القطاعين بسبب استمرار عمليات إعادة اعمار ما دمرته الحرب من منشآت مدنية وعسكرية [4].

ثانياً-الاتجاه المكاني: ان السمة الغالبة على معظم الخطط الاقتصادية في العراق هو تركز الاستثمارات في محافظات (او اقطاب) محددة دون أخرى، أي عدم الاهتمام بالبعد المكاني في توزيع استثمارات الخطة، مما انعكس على خلق عدم توازن في نشر ثمار التنمية على عموم محافظات البلد نتيجة الاستقطاب المتولد بفعل تركز الاستثمارات مكانياً. إذ ان هناك تركز في التخصيصات الاستثمارية في محافظتي بغداد والبصرة، ففي الخطة الاقتصادية (1965-1969) استحوذت محافظة بغداد على حوالي (30.7%) فيما كان نسبة محافظة البصرة (13.4%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية في العراق لتلك المدة على التوالي ، وكانت النسبة في باقي المحافظات بين (1,3% - 9%)، و يؤشر على السياسة الاستثمارية خلال هذه المدة هو تركيزها على مبدأ الكفاءة لاقتصادية عن طريق تركيز الانشطة الاقتصادية في مواقع معينة تتمتع بالوفورات الاقتصادية الخارجية كمراكز المدن الكبرى، على حساب العدالة في توزيع ثمار التنمية بين محافظات البلد[5].

في عقد السبعينيات من القرن العشرين برز الاهتمام بالبعد المكاني في توزيع الاستثمارات نتيجة التفاوت الواضح في مستويات التنمية بين المحافظات العراقية، مما انعكس على مضمون الأهداف والسياسات المكانية في خطط التنمية القومية آنذاك، فمثلاً اكدت الخطة الخمسية (1970-1974) على ضرورة مراعاة التوزيع

(1) هيئة التخطيط العراقية، دائرة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لاستثمارات الخطط السنوية (1991-1995)، 1995، ص10.

(2)المصدر نفسه، ص44 .

(3) كامل الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل -نظرة في التحليل الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص57.

(4)المصدر نفسه، ص538.

(5) وزارة التخطيط العراقية ، هيئة التخطيط الإقليمي، التباين في مستويات التنمية المكانية في القطر وطرق قياسها، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم(509)، 1987، ص15.

المكاني لاستثمارات الخطة وذلك في ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والفنية بغية تغيير التركيب المكاني للاقتصاد العراقي وبصورة تؤدي الى تقليل الفوارق بين المناطق المتطورة والمناطق المتخلفة، لكن في واقع الحال بقيت محافظتي بغداد والبصرة تتصدر جدول التخصيصات الاستثمارية إذ بلغت نسبة التخصيصات في تلك الخطة (23.9%) و (14.8%) على التوالي من اجمالي التخصيصات الاستثمارية للخطة، فيما تراوحت النسبة في بقية المحافظات بين (1,4% - 6,7%)[1].

وكذلك الحال في الخطة الخمسية (1976-1980) إذ تم التأكيد على ضرورة تحقيق موازنة في ثمار التنمية عن طريق نشر الاستثمارات مكانياً، فبلغت نسبة التخصيصات الاستثمارية التي رصدت لمحافظة البصرة (21.2%) ولمحافظة بغداد حوالي (20.7%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية، أي بتفوق نسبي قليل لمحافظة البصرة على العاصمة بغداد، كما يؤشر ارتفاع في تخصيصات محافظة الانبار إذ بلغت نسبة التخصيصات حوالي (9.9%)، فيما تراوحت النسبة في باقي المحافظات بين (1.1% - 6.2%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية. ان جميع تلك الخطط كانت تفتقر الى الأساليب والوسائل التي تعمل على تحقيقها، فهي عمومية غير مستندة الى صيغة عملية قابلة للتطبيق على ارض الواقع. فالأهداف كان ينقصها وجود معايير واسس اقتصادية واجتماعية استراتيجية واضحة تسهل تطبيق تلك الأهداف المرسومة. ذلك الغياب للأسس والمعايير التفصيلية انعكس على واقع النمط المكاني لتوزيع استثمارات الخطط اللاحقة، إذ وعلى الرغم من تقليل الاتجاه نحو التمركز في عملية نشر الاستثمارات مكانياً تجاه المحافظات المتطورة تقليدياً، إلا انه بقي التوجه في نشر الاستثمارات نحو المحافظات الأقل تطوراً ضعيفاً ولا يشجع على تنمية أكثر توازناً في البلد [2].

استمر التباين المكاني لخطط التنمية من ناحية تركيز الاستثمارات في ذات الأقطاب السابقة، ففي المدة (1981-1985)، بلغت نسبة التخصيصات الاستثمارية لمحافظة بغداد (37.5%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية، فيما انخفضت في محافظة البصرة الى نحو (10.1%) من اجمالي تلك التخصيصات بسبب ظروف حرب الخليج الأولى التي تأثرت بها هذه المحافظة بشكل كبير، وبلغت نسبة التخصيصات في محافظة الانبار حوالي (10.2%) كما شهدت هذه الخطة زيادة في نسبة تخصيصات محافظة نينوى إذ بلغت (9.3%) وتراوحت النسبة في المحافظات الأخرى بين (1% - 6,9%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية[3].

(1) وزارة التخطيط العراقية ، دائرة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني للاستثمارات، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم (206)، 1984، ص92.

(2) علي احسان شوكت، واقع واتجاهات تطور التخطيط الإقليمي في العراق، "مذكرة تدريسية"، وزارة التخطيط العراقية، المعهد القومي للتخطيط، 1985، ص15-18.

(3) وزارة التخطيط العراقية، دائرة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني لمجمل استثمارات المدة (1981-1985)، 1986، ص8 .

اما في المدة (1986-1990) فقد استمر تقدم محافظة بغداد في اجمالي التخصيصات الاستثمارية إذ بلغت (21.7%) من اجمالي التخصيصات وهذا نتيجة لمشاريع النقل والمواصلات والمباني والخدمات فضلاً عن مشاريع التعليم والبحث العلمي في العاصمة التي خصصت الدولة لها استثمارات كبيرة في تلك المدة. اما محافظة البصرة فقد بلغت النسبة فيها (16.5%) من اجمالي التخصيصات بفعل التخصيصات الاستثمارية في قطاع النقل والمواصلات وقطاع المباني والخدمات اللذين رفعا حصة المحافظة من التخصيصات الاستثمارية بشكل عام، كما بلغت نسبة التخصيصات في محافظة الانبار ونينوى (13.9%) و(12%) على التوالي من اجمالي التخصيصات الاستثمارية وتراوحت النسبة في المحافظات الأخرى بين (0.8% - 7.6%) من اجمالي التخصيصات[1]. وكذلك الحال في المدة (1991- 1995) استمر تفوق محافظتي بغداد والبصرة بحجم التخصيصات الاستثمارية وبنسبة (20.6%) و (7.2%) على التوالي من حجم التخصيصات الاستثمارية .فيما ظهر تبويب جديد وهو عموم المحافظات والذي يشير الى المشاريع التي تخدم اكثر من محافظة إذ بلغت تلك التخصيصات ما نسبته(45.1%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية، وبلغت النسبة في بقية المحافظات بين(0.03% - 5.5%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية[2].

نستنتج من ذلك ان توزيع التخصيصات يتأثر بجملة عوامل قد تكون بعضها ديموغرافية مثل ارتفاع عدد السكان، مما يستوجب رفع مستوى التخصيصات لسد الحاجات المتزايدة لهؤلاء السكان، فتركز معظم السكان في العاصمة بغداد يحتم على صانع القرار التخطيطي ان يضع ذلك في الحسبان عند رسم الخطط التنموية، أو قد تكون هناك عوامل أمنية كالتي رافقت (حرب الخليج الأولى والثانية) وتعذر انشاء المشاريع في المحافظات الحدودية لاسيما خلال حرب الخليج الأولى، مما القى بظلاله على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما تؤدي الأسباب القطاعية دورا مهما في ذلك التباين في مستوى التوزيع، والذي تقع مسؤوليته على الدوائر القطاعية المختصة، فتوزيع الاستثمارات على المحافظات تندرج تحت مسؤولياتها، فقد يؤشر مشروع معين في احد المحافظات لكن في حقيقة الامر ان هذا المشروع يخدم اكثر من محافظة، كمشاريع النقل والمواصلات او مشاريع الري .. الخ من المشاريع التي تنعكس اثاراها الايجابية على مجمل مناطق البلد مما ينعكس بشكل صوري في الاطار العام للتخصيصات برفع نسبة محافظة معينة وخفضها في المحافظات الأخرى [3].

(1) وزارة التخطيط العراقية، هيئة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لاستثمارات الخطط السنوية(1986-1990)، مصدر سبق ذكره، ص6-15 .

(2) هيئة التخطيط، دائرة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لاستثمارات الخطط السنوية (1991-1995)، مصدر سبق ذكره، ص21 .

(3) علي كريم العمار، اسس احتساب العلاقات الإقتصادية المكانية بين المحافظات، مصدر سبق ذكره، ص103.

المطلب الثاني: الموازنة الاستثمارية الحكومية وآلية اعدادها

تعد النفقات الاستثمارية الحكومية وفقاً لقانون الموازنة المالية للدولة رقم6 لعام 2019، " المبالغ التي تخصص لغرض انشاء المشاريع والبرامج أو الحصول على الخدمات الاستثمارية والموجودات الثابتة أو تطويرها وبناء القدرات التي ترد ضمن جداول المشاريع الاستثمارية المعدة من دوائر الدولة والمقرة من وزارة التخطيط المعتمدة ضمن المنهاج الاستثماري لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية أو الاستيعابية او إطالة العمر الإنتاجي للموجود الثابت " فيما تختلف النفقات الرأسمالية عن النفقات الاستثمارية التي سبق ذكرها وفقاً لهذا القانون بوصفها "المبالغ المخصصة لشراء أو تطوير الموجودات الرأسمالية التي لا تدخل ضمن المشروع الاستثماري وترد ضمن تبويب النفقات الجارية "[1].

تعمل وزارة التخطيط على وضع ملامح البرنامج الاستثماري الحكومي بالتنسيق والتعاون مع وزارة المالية وبقية الوزارات والمحافظات، كما تعمل على اعداد تعليمات وصلاحيات تنفيذ المشاريع الاستثمارية بالتنسيق مع الدوائر المعنية . وتعتمد في وضع الحدود العليا المتعلقة بتخصيصات برامج الاستثمار الحكومي للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بناءً على قدرة الانفاق وضرورات المرحلة والاولويات التخطيطية التي تقرها خطة التنمية الوطنية، اما الحدود العليا لبرنامج تنمية الإقليم فتكون في ضوء النسب السكانية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء، علاوة على ذلك فإن وزارة التخطيط هي المعنية بالبت في التغييرات التي تطرأ على الموازنة الاستثمارية والمخطط (7) [2] يوضح آلية اعداد واعتماد الموازنة العامة والنفقات الاستثمارية. إذ تبدأ المناقشات في شهر اذار بين وزارتي التخطيط والمالية ولجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء وبقية وحدات الانفاق للجهات المستفيدة، الى ان تنتهي بمصادقة مجلس الوزراء عليها في شهر تشرين الأول وترسل الى مجلس النواب ليتم اقرارها وبعدها ترسل الى رئاسة الجمهورية للمصادقة النهائية خلال 15 يوما.

(1) وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم(6) لسنة 2019، العدد 4550، السنة الواحدة والستون، بغداد، 2019 ص2 .

(2) وزارة التخطيط العراقية ، دائرة-البرامج-الاستثمارية-الحكومة-https://mop.gov.iq/2 ، تأريخ الزيارة 2023/6/30

المخطط (7) آلية اعداد المنهاج الاستثماري الحكومي

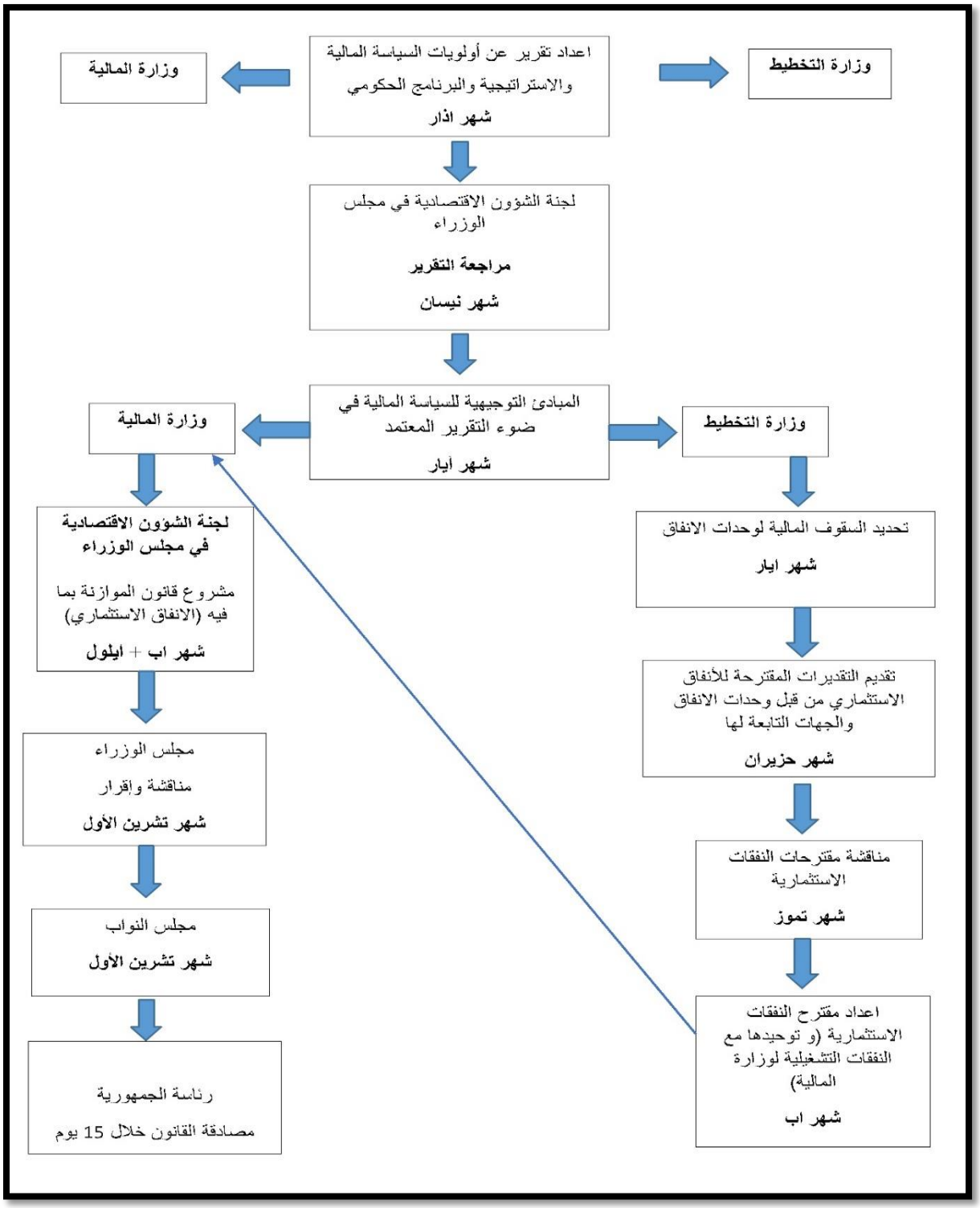

المصـــدر: عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية ، قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم(6) لســـنة 2019، العدد 4550، الســـنة الواحدة والستون، بغداد، 2019،ص1-32.

ومن ملاحظة الجدول (1) والشكل (5) يتبين ان مجموع ما تم تخصيصه خلال المدة (2004-2021) لبرامج الاستثمار الحكومية (المنهاج الاستثماري وتنمية الأقاليم)، قد بلغ بالقيم المطلقة حوالي (477.05) ترليون دينار اما ما تم انفاقه فقد بلغ (294.49) ترليون دينار أي ما نسبته (61.7%) من اجمالي التخصيصات للمدة محل البحث. وقد بلغ اجمالي تخصيصات المنهاج الاستثماري (تخصيصات الوزارات) للمدة نفسها حوالي (394.8) ترليون دينار اما المنفق منها (المصروف) فقد بلغ (250.6) ترليون دينار وبنسبة صرف وصلت الى (63.5%) من اجمالي قيمة التخصيصات للبرنامج المذكور. اما برنامج تنمية الأقاليم (تخصيصات المحافظات) فقد بلغ اجمالي التخصيصات للمدة ذاتها حوالي (82.3) ترليون دينار، وقد بلغت قيمة المنفق منها لهذا البرنامج حوالي (43.9) ترليون دينار وبنسبة صرف بلغت (53.4%) من اجمالي تخصيصات البرنامج المذكور.

الجدول (1) التخصيصات والنفقات الاستثمارية ونسبة الصرف لبرامج الاستثمار الحكومي في العراق للمدة 2004-2021

(ترليون دينار)

البرنامج الاستثماري	التخصيصات(1)	النفقات(2)	نسبة الصرف(3) (1)/(2)=(3)
المنهاج الاستثماري	394.8	250.6	63.5
برنامج تنمية الأقاليم (2006-2021)	82.3	43.9	53.4
المجموع	477.05	294.49	61.7

المصد: عمل الباحث بالاعتماد على ملحق (1) + (2)+ (3)

الشكل (5) التوزيع النسبي للتخصيصات والنفقات الاستثمارية للبرنامج الاستثماري الحكومي في العراق للمدة 2004-2021

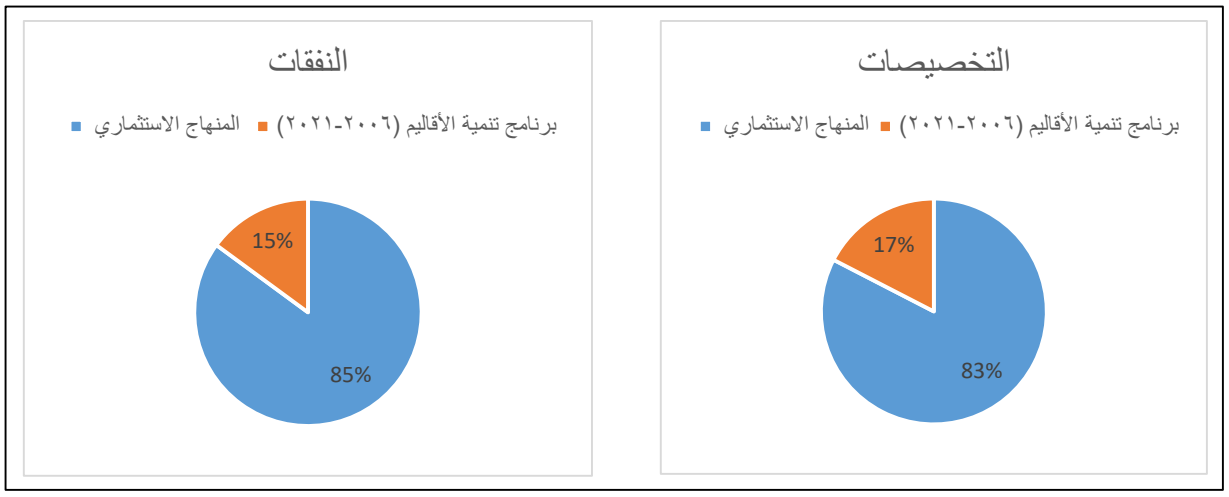

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول(1)

المطلب الثالث: المنهاج الاستثماري (الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة)

سيتم تناول المنهاج الاستثماري في عموم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة عن طريق تحليل الاتجاهات الاجمالية والقطاعية (صناعي و زراعي و نقل واتصالات و مباني وخدمات و التربية والتعليم) للاستثمارات سنوياً، وذلك عن طريق استعراض قيمة التخصيصات لكل قطاع ونسبة التغير السنوي (*) ومعدل النمو المركب(**) المتحقق لكل سنة والانفاق الاستثماري(المصروف السنوي)، ولمدتين زمنيتين، الأولى (2004-2013) وهي المدة التي تلت الاحتلال الأمريكي عام 2003 ولغاية عام 2013، اما المدة الثانية (2014-2021) التي تخللتها ازمة مركبة منها التحديات المالية لانخفاض أسعار النفط واحتلال العصابات الإرهابية أجزاء واسعة من العراق والازمة الصحية (COVID-19) .

أولاً- تحليل الاتجاهات الاجمالية لتطور التخصيصات والإنفاق الاستثماري في العراق

1- المدة الأولى (2004-2013)

تعد هذه المدة الزمنية من المدد الصعبة التي عانى الاقتصاد العراقي منها بشكل كبير، نظراً للظروف التي صاحبت احداث عام 2003 وما تلاها من احتلال اجنبي وأوضاع امنية غير مستقرة القت بظلالها على مجمل الظروف الاقتصادية والعمرانية مما استدعى معه ان تتناسب قيمة التخصيصات الاستثمارية مع حجم الاضرار التي لحقت بالبنية الارتكازية والقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني. فنجد من الجدول (2) ان التخصيصات الاستثمارية السنوية قد ازدادت سنوياً وبشكل مضطرد للأعوام (2004 و 2008) بالأرقام المطلقة من (5.752) ترليون دينار الى (18.012) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوية للسنوات (2005 و 2008) بلغت (6.6%) الى (41.6%) على التوالي، فيما شهد عام 2009 انخفاض في قيمة تلك التخصيصات بالقيمة المطلقة فقد بلغت (10.130) ترليون دينار ونسبة تغير سنوية (-43.3%) متأثرة بالأزمة المالية (ازمة الرهن العقاري) التي سببت انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، فالموازنة العامة بالعراق تعتمد بشكل اساس على الإيرادات النفطية كممول رئيس للنفقات العامة. ثم عاودت التخصيصات الاستثمارية للارتفاع في الأعوام اللاحقة بعدما تعافت أسعار النفط في الأسواق العالمية، ووصلت أقصاها عام 2013 إذ بلغت بالقيم المطلقة ما قيمته (42.867) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوية (15.4%) عن عام 2012، وقد بلغ معدل النمو المركب للمدة الأولى نحو (22.24%) والذي يشير الى متوسط نمو التخصيصات السنوية للمدة المذكورة.

ومن بيانات نفس الجدول (2) التي يعبر عنها الشكل (6)، وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري الحكومي (المصروف الفعلي) فكما يتضح انه لا يعكس الرؤية الخاصة بالسياسة الاستثمارية بدلالة انخفاض نسب

(*) تم احتساب نسبة التغير السنوي وفقاً للصيغة الآتية: نسبة التغير السنوي = قيمة السنة الحالية – قيمة السنة السابقة/ قيمة السنة السابقة * 100.

(**) تم احتساب معدل النمو المركب وفقاً للصيغة الآتية: معدل النمو المركب = (قيمة نهاية المدة/ قيمة بداية المدة) (1/ ن) -1 *100 .

الانفاق الفعلية عن التخصيص السنوي، كما يتبين ان هناك تزايدا مصحوباً بتذبذب في القيم المطلقة للإنفاق الاستثماري الحكومي ونسب الصرف لمعظم الاعوام خلال هذه المدة. فقد بلغ الانفاق الاستثماري لعام 2004 بالقيم المطلقة حوالي (3) ترليون دينار وبنسبة صرف بلغت (52.1%) من قيمة التخصيصات السنوية لذلك العام، ثم ارتفع عام 2005 ليصل بالقيم المطلقة الى (4.46) ترليون دينار وبنسبة صرف بلغت (72.8%) من قيمة التخصيصات الكلية لهذا العام. وتزايد في الأعوام اللاحقة بالقيم المطلقة بينما انخفضت نسب الصرف مقارنة بالأعوام السابقة، حتى عام 2009 فقد انخفضت قيمة الانفاق الاستثماري بالقيم المطلقة مقارنة بعام 2008 إذ بلغت ما قيمته حوالي (8.70) ترليون دينار، في حين سجلت نسب الصرف ما نسبته (85.9) من قيمة التخصيصات السنوية لهذا العام وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالأعوام منذ 2004، بينما في الواقع لا تعكس هذه الزيادة في نسب الصرف أي تحسن في الانفاق الفعلي بدلالة انخفاض القيمة المطلقة للإنفاق لذلك العام مقارنة بالعام السابق له والذي ترافق مع تراجع قيمة التخصيصات السنوية لعام 2009 الذي نتج عن الازمة المالية العالمية التي القت بظلالها على مجمل أداء الاقتصاد العراقي سيما تخصيصات الموازنة الاستثمارية المعتمدة بشكل كبير على إيرادات بيع النفط في السوق العالمية، بعدها عادت قيمة الانفاق لترتفع بالقيم المطلقة عام بعد اخر، بالتوازي مع الزيادات الحاصلة بقيمة التخصيصات الاستثمارية الناتجة عن تعافي أسواق النفط وانتعاش الإيرادات النفطية، والتي انعكست على رفع قيم التخصيصات لكل سنة فضلاً عن المبالغ المدورة من الاعوام السابقة. مما ساهم بزيادة القيم المطلقة للإنفاق الاستثماري، حتى بلغ في عام 2013 حوالي (21.27) ترليون، في حين استمرت نسب الصرف بالتذبذب مصحوباً بانخفاض خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق 2012 حتى بلغ (49.6%) من قيمة التخصيصات لعام 2013.

الجدول(2) التخصيصات الاستثمارية ومقدار الصرف الفعلي لبرنامج المنهاج الاستثماري في العراق للمدة 2004-2019 (تريليون دينار)

المدة	السنة	التخصيص الكلي	نسبة التغير السنوي	معدل النمو المركب	المصروف الفعلي	نسبة الصرف
المدة الأولى	2004	5.752		22.24	3.00	52.1
	2005	6.132	6.6		4.46	72.8
	2006	12.178	98.6		7.98	65.5
	2007	12.724	4.5		7.72	60.7
	2008	18.012	41.6		13.16	73.1
	2009	10.130	43.8-		8.70	85.9
	2010	18.463	82.3		13.91	75.3
	2011	27.104	46.8		19.12	70.5
	2012	37.141	37.0		21.35	57.5
	2013	42.867	15.4		21.27	49.6
المدة الثانية	2014	48.512	13.2	10.69-	31.52	65.0
	2015	30.882	36.3-		21.62	70.0
	2016	19.920	35.5-		15.62	78.4
	2017	23.798	19.5		15.09	63.4
	2018	23.518	1.2-		16.22	69.0
	2019	33.791	43.7		14.57	43.1
	2020	4.204	87.6-		1.78	42.4
	2021	19.64	367.2		13.47	68.6

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

2- المدة الثانية (2014-2021):

شهدت هذه المدة ازمة أخرى تعرض لها العراق في منتصف عام 2014 جراء احتلال العصابات الإرهابية لأجزاء واسعة من اراضيه، مما دفع الحكومة الى تحويل جزء كبير من الموارد نحو الانفاق العسكري على حساب اهداف التنمية، فضلاً عن ذلك حصل ان انخفضت أسعار النفط العالمية، علاوة على الأحداث التي رافقت الحراك الشعبي في تشرين من عام 2019 والازمة الصحية (Covid-19). فقد شهدت المرحلة تقليص النفقات غير الضرورية وتطبيق مبدأ السقوف العليا للنفقات، فضلاً عن رفع مساهمة الموارد غير النفطية جراء الأسعار التحوطية للنفط في تلك المدة، مما انعكس الى حدٍ ما بالسيطرة على العجز في الموازنة دون تصفيره عن طريق بعض الإجراءات [1]:

أ- زيادة الإيرادات الضريبية عام 2017 بنحو (200%) عن ما كانت عليه عام 2013.

ب- التطوير النسبي للجهاز الضريبي وتقليص حجم الإعفاءات بشكل كبير مع التركيز على الشركات الاستثمارية الكبرى لا سيما شركات النفط والاتصالات.

ت- تقليص الدعم وبشكل تدريجي على أسعار الخدمات والدفع نحو تطوير كفاءة التحصيل والجباية للمستحقات الحكومية.

(1) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، بغداد، 2018، ص25 .

ث- تحسين النظام الجمركي عن طريق تفعيل أدوات المراقبة والتطبيق النسبي لقانون التعرفة الجمركية وصولاً لتقليص الفئات الجمركية لتبسيط الإجراءات ومنع الفساد، مما انعكس على زيادة الإيرادات الجمركية لعام 2017 الى (200%) مقارنة بعام 2013 .

ج- أتمتة نظام المحاسبة وتطوير قدرات العاملين بالإدارة المالية والتوجه نحو اخذ إجراءات واضحة بالإدارة المالية اللامركزية، وذلك عن طريق التعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين.

ومن بيانات نفس الجدول (2) يظهر قيمة التخصيصات الاستثمارية لعام (2014) قد بلغت ما قيمته (48.512) ترليون دينار وهي اعلا قيمة تخصيصات استثمارية خلال المدتين، وبنسبة تغير سنوي حوالي (13.2%) عن العام 2013. وهذا يتبين بوضوح من ملاحظة الشكل (6)، إلا ان بوادر الازمة بدأت بالظهور في عام 2015 إذ انخفضت التخصيصات الاستثمارية الى (30.882) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوي (-36.3%)، تلاها انخفاض اخر عام 2016 فبلغت بالقيم المطلقة (19.920) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوي (-35.5%) جراء التحديات الأمنية والاقتصادية المتعلقة بتكريس جزء كبير من التخصيصات للإنفاق العسكري لطرد العصابات الإرهابية من العراق، علاوة على انخفاض أسعار النفط من (102.3) دولار للبرميل عام 2013 الى حوالي (44.7) دولار للبرميل عام 2015 ثم الى (36) دولار للبرميل الواحد عام 2016، مما دفع الحكومة الى التركيز على النفقات الضرورية[1].

شهد عام 2017 انفراجه نسبية في الأزمة إذ ارتفعت التخصيصات الاستثمارية بالقيم المطلقة حتى وصلت الى (23.798) ترليون دينار وبنسبة تغير بلغت (19.5%) عن عام 2016، تلاها انخفاض نسبي بسيط بنحو (1.2%) عام 2018، ما لبث ان ازدادت بعده تلك التخصيصات في عام 2019 حتى بلغت (33.791) ترليون دينار وبنسبة تغير وصلت الى (43.7%) عن عام 2018، انخفضت بعده التخصيصات الاستثمارية لعام 2020 حتى وصلت الى مستويات متدنية جداً إذ بلغت (4.204) ترليون دينار وبنسبة تغير(انخفاض) بلغت (-87.6)، ونتيجة لاعتماد العراق على الصادرات النفطية لتمويل موازنته فيمكن ان يكون سبب هذا الانخفاض في التخصيصات الاستثمارية لهذا العام الى الازمة المزدوجة بفعل تداعيات انخفاض أسعار النفط والازمة الصحية التي صاحب انتشار فايروس كورونا، فصادرات العراق النفطية انخفضت بنسبة (55.4%) فيما انخفضت العوائد بنسبة(46.8%) نتيجة انخفاض أسعار النفط بنسبة (37.1%)، في الوقت الذي تأثر فيه الناتج المحلي الاجمالي ايضاً، إذ كان الاثر الاكبر بالنسبة للناتج النفطي الذي انخفض في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة (71%) مقارنة بالربع الأول من العام نفسه في حين انخفضت الأنشطة غير النفطية بنسبة(16%) في الربعين المشار اليهما[2]. تلاها ارتفاع في قيمة التخصيصات الاستثمارية في عام 2021

(1)وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، مصدر سبق ذكره، ص25 .

(2) وزارة التخطيط العراقية، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021، بغداد، 2021، ص21-22.

حتى وصلت الى (19.64) ترليون دينار وبنسبة تغير بلغت (367.2%) مقارنة بعام 2020. وقد سجلت هذه المدة معدل نمو سنوي مركب بلغ (-10.69%).

ومن بيانات نفس الجدول (2) الذي يعبر عنه الشكل(6) وفيما يخص الانفاق الاستثماري (المصروف الفعلي) فهو الاخر قد شهد تبايناً خلال هذه المدة ايضاً، ولم يختلف كثيراً عن المدة السابقة، وكذلك فيما يخص نسب الصرف هي الأخرى شهدت تذبذبا خلال هذه المدة. فقد بلغ الانفاق الاستثماري لعام 2014 حوالي (31.25) ترليون دينار وهو اعلى قيمة صرف بلغها الانفاق الاستثماري خلال المدتين محل الدراسة، وارتفعت نسب الصرف لنفس العام مقارنة بالعام 2013 إذ بلغت حوالي (65%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2014. بعدها اخذ الانفاق الاستثماري يتراجع بالقيم المطلقة لمعظم الاعوام تقريباً بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية التي سبقت الإشارة اليها حتى بلغ عام 2020 حوالي (1.78) ترليون دينار، وهي مستويات انخفاض قياسية مقارنة بالأعوام السابقة لها منذ عام 2004، فيما بلغت نسبة الصرف لعام 2020 حوالي (42.4%) من اجمالي التخصيصات لذلك العام. ثم عادت قيم الانفاق الاستثماري للتعافي مجدداً عام 2021 فقد بلغت بالقيم المطلقة نحو (13.47) ترليون دينار، وبنسب صرف بلغت (68.6%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2021، ويمكن ان يُعلل التذبذب في نسب الانفاق (المصروف) للمدتين الى جملة أسباب[1]:

أ- طول مدة المصادقة على تخصيصات الموازنة الاستثمارية.

ب- التأخر في اجراء الإعلان والاحالة للمشاريع.

ج- عدم كفاءة مؤسسات البناء والتشييد (المقاولين) مما انعكس على التلكؤ في تنفيذ المشاريع المستمرة وعدم انجاز الكثير من المشاريع الحيوية والضرورية.

الشكل (6)التخصيصات الاستثمارية ومقدار الصرف الفعلي لبرنامج المنهاج الاستثماري في العراق للمدة 2004-2021

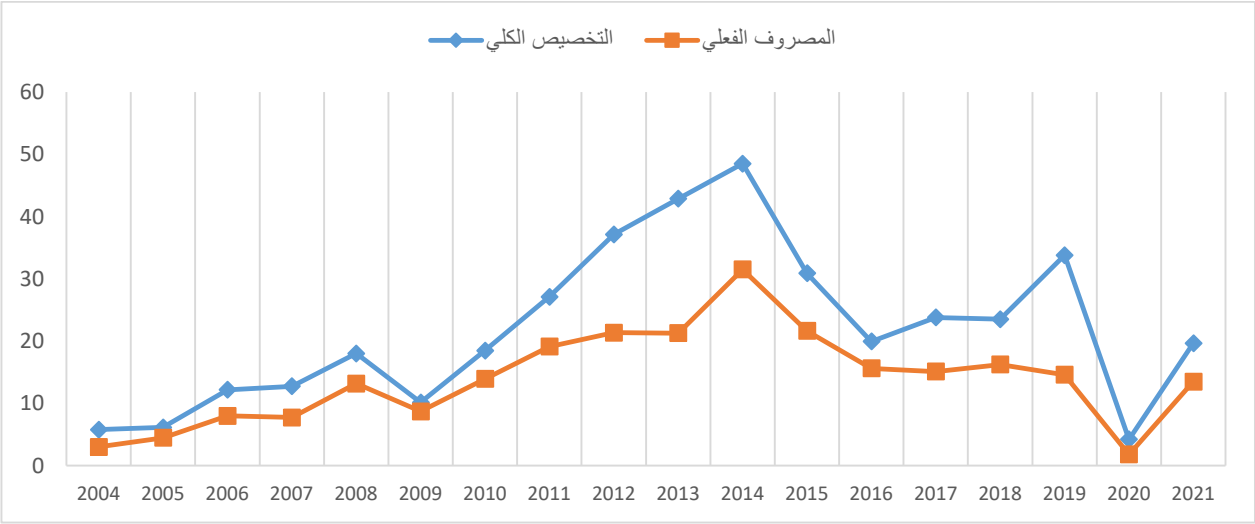

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، 2021، ص38 .

ثانياً- تحليل الاتجاهات القطاعية لتطور التخصيصات والإنفاق الاستثماري الحكومي(*):

يبين التحليل القطاعي سياسة الحكومة وتوجهاتها نحو قطاع معين، كون ان القطاعات الاقتصادية تعد أحد الركائز الاساسية للتنمية بشكلها العام، ومن ثم فان تركيز الجهود الحكومية نحو قطاع معين من حيث إعطائه الأولوية عن طريق التخصيصات الاستثمارية انما يعكس رؤية الحكومة وخططها المستقبلية. ويمكن تحليل الأهمية النسبية في توزيع تلك التخصيصات والانفاق الفعلي على القطاعات الاقتصادية للمدة 2004-2019 لعدم توفر البيانات على مستوى القطاعات للسنوات 2020 و 2021 وكما في الجدول (3) والشكل (7):-

الجدول(3) الأهمية النسبية لتوزيع التخصيصات الاستثمارية ونسب الانفاق الاستثماري للقطاعات الاقتصادية في البرامج السنوية في العراق للمدة 2004-2019

السنة	التخصيصات الاستثمارية				الانفاق الاستثماري(المصروف الفعلي)				
	%الصناعي	الزراعي%	النقل والاتصالات%	مباني وخدمات%	تربية وتعليم%	صناعي%	زراعي%	نقل واتصالات%	مباني وخدمات%	تربية وتعليم%
2004	49.1	4.7	12.2	31.1	2.9	40.4	66.7	60.9	60.3	100.0
2005	59.8	4.6	11.5	21.7	2.4	58.7	70.4	104.0	93.2	93.3
2006	61.9	5.8	7.3	20.5	4.5	54.6	96.8	53.6	86.6	100.0
2007	59.5	4.9	6.6	20.3	8.7	65.8	100.0	52.9	57.2	17.7
2008	51.4	8.4	7.0	27.7	5.5	94.6	41.1	37.0	47.8	93.8
2009	44.8	10.8	10.6	28.0	5.0	96.9	83.5	73.2	75.8	76.0
2010	44.4	8.6	8.1	34.1	3.7	93.5	52.8	43.1	69.3	35.7
2011	50.2	8.5	6.8	28.5	5.2	83.7	62.7	48.8	59.1	47.9
2012	59.8	6.3	7.7	21.4	4.4	50.2	60.0	69.0	77.5	36.3
2013	63.2	5.0	9.0	20.5	2.3	50.7	45.4	37.2	51.5	61.8
متوسط المدة	54.4	6.8	8.7	25.4	4.5	68.9	67.9	58.0	67.8	66.3
2014	45.9	2.0	4.8	46.3	1.0	68.1	85.0	70.1	60.5	61.8
2015	55.9	1.5	4.7	37.1	0.7	111.2	56.1	28.8	14.4	33.8
2016	80.1	0.9	1.9	15.9	1.2	84.8	61.5	26.3	59.1	7.0
2017	75.6	2.2	2.1	19.9	0.3	71.5	50.2	59.5	34.6	35.5
2018	73.9	1.4	2.6	21.3	0.8	84.1	50.5	57.9	34.5	18.6
2019	79.6	2.2	5.7	11.4	1.1	52.1	49.7	25.0	12.9	32.2
متوسط المدة	68.5	1.7	3.6	25.2	0.8	78.6	58.8	40.9	36.0	31.5

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1).

(*) تم استبعاد تخصيصات برنامج (إنعاش الاهوار) من التحليل للأعوام (2009، 2010، 2011، 2012، 2013)، لضآلة حصتها للأعوام المذكورة والبالغة (0.8)، (1.1)، (0.8)، (0.4)، (0.5) على التوالي، فضلاً عن انها لم تستمر للسنوات اللاحقة.

الشكل (7) مستوى التخصيصات الاستثمارية والانفاق الاستثماري لبرامج الاستثمار الحكومي في العراق حسب القطاع للمدة 2004-2019

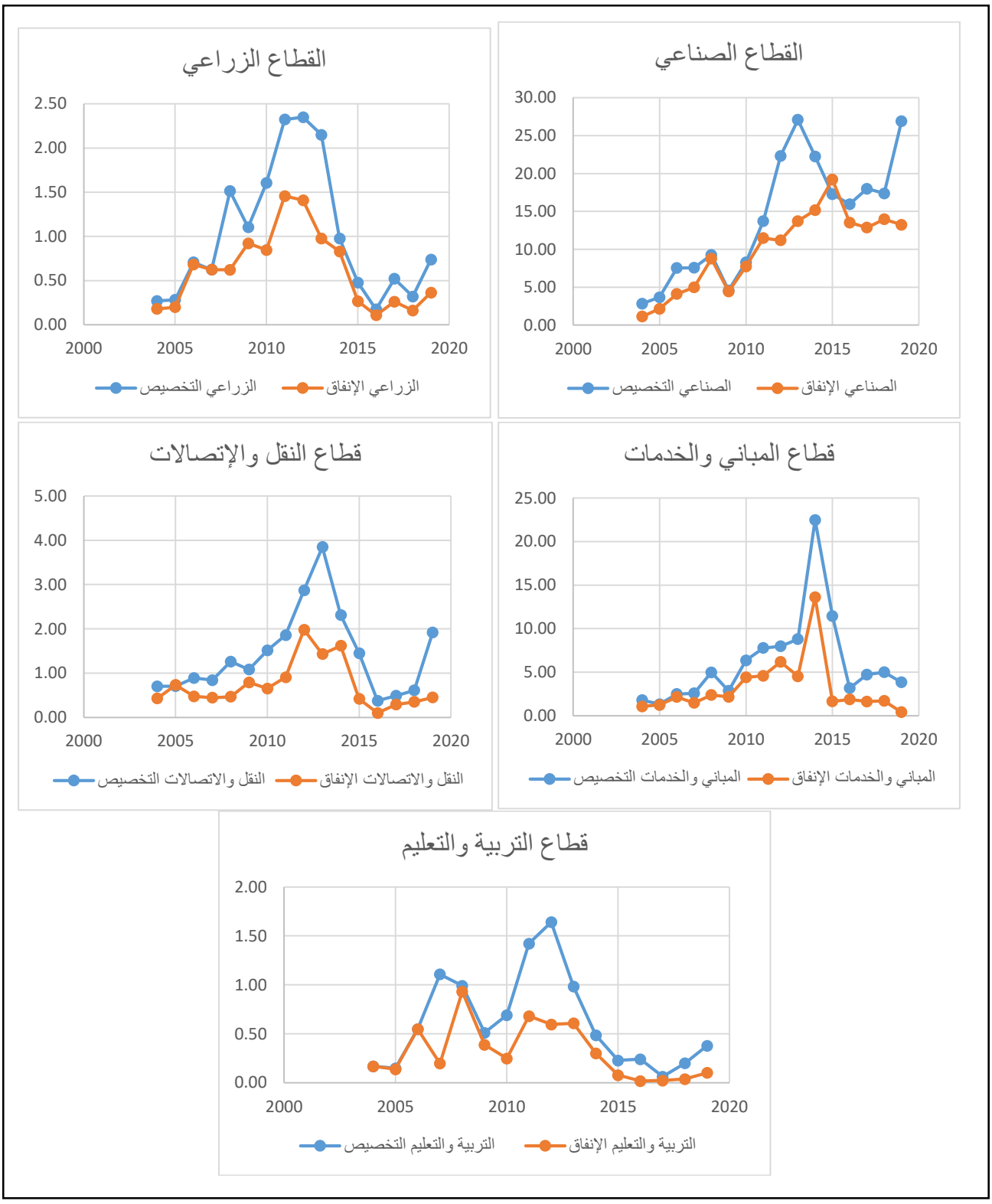

المصدر/ اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

1- القطاع الصناعي

المدة الأولى(2004-2013): إن حصة القطاع الصناعي الذي يشمل أنشطة (النفط، والكهرباء، والصناعات التحويلية) كانت مرتفعة بشكل عام خلال المدة الاولى إذ سجل متوسط التخصيص للمدة المذكورة ما نسبته (54.4%)، وتراوحت نسبة تخصيصات هذا القطاع بين (44.4%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2010 كحد ادنى، و(63.2%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2013 كحد اعلى. اما فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري للقطاع الصناعي (المصروف الفعلي)، فيظهر ان متوسط حجم الانفاق الاستثماري (المصروف الفعلي) للمدة الأولى قد بلغ (68.9%)، في الوقت الذي بلغ الحد الأدنى لنسب الانفاق الفعلية (40.4%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2004، في حين بلغ الحد الأعلى لنسب الانفاق الفعلي حوالي (96.9%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع في 2009 .

وتبين هذه النسب الاهتمام والتركيز الكبير على هذا القطاع فهو يحتل الأولوية الأولى في سلم ترتيب أولويات خطط الاستثمار الحكومي بعد عام 2003، كونه المحرك الأساس للتنمية في البلد، فالنشاط النفطي يعد الممول الرئيس للموازنة العامة، فضلاً عن أهمية نشاط الكهرباء الذي يعاني من مشاكل كبيرة تستدعي ان يتم منحه المزيد من الاهتمام كونه يعد ضرورة لتطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى. انعكست تلك الأهمية للقطاع الصناعي بالخطط والاستراتيجيات التي أعدتها الحكومة بعد 2003، إذ نجد في الاستراتيجية الوطنية (2007-2010) كانت الدعوة الى تحقيق نمو بمعدل (13%) في القطاع النفطي و (37%) للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية، كما نجد ان مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2004 قد بلغت (60.6%) وفي عام 2008 انخفضت نسبياً الى نحو (58.3%) ولكن على الرغم من ذلك وعند متابعة تطور اسهام النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 مقارنة بعام 2004 نجد ارتفاع اسهامه بنسبة تطور بلغت (178.6%) بالأسعار الجارية وبنسبة (16.6%) بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1988[1].

المدة الثانية(2014-2019): يمكننا ان نجد ان حجم التخصيصات للقطاع الصناعي ارتفعت مقارنة بمتوسط المدة السابقة، فقد بلغت حوالي (68.5%)، فيما سجل عام 2014 أدنى نسبة لتلك التخصيصات وبواقع (45.9%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لجميع القطاعات، في حين سجلت اعلى نسبة عام 2016 إذ بلغت حوالي (80.1%) من اجمالي التخصيصات لجميع القطاعات. اما الانفاق الاستثماري (المصروف الفعلي) للقطاع الصناعي لهذه المدة وعن طريق المقارنة بمتوسط المدة السابقة فيتبين ان هناك ارتفاعا بمتوسط حجم الانفاق الاستثماري (المصروف الفعلي) للمدة الثانية فقد بلغ (78.6%)، وقد بلغت الحدود الدنيا لنسبة الإنفاق حوالي (52.1%) من اجمالي التخصيصات الاستثماري لهذا القطاع عام 2019، اما الحدود

(1) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، الجزء الأول –وثيقة الخطة، 2009، ص76 .

العليا فقد بلغت حوالي (111.2%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2015، مما يشير الى ان هناك أموالا صرفت تفوق ما قد تم تخصيصه لهذا القطاع خلال هذا العام.

لقد حظي القطاع الصناعي بتلك الاهمية المتزايدة في مجمل خطط التنمية الوطنية، وبالأخص أنشطة النفط والغاز المتعلقة بالإنتاج والتصفية والتخزين، كونها تعد ممولاً رئيساً لبقية القطاعات وتسهم بدرجة كبيرة عن طريق ارتباطاتها الامامية والخلفية مع القطاعات الأخرى بتحفيز النمو القطاعي، إذ تم اعتبار أنشطة الطاقة قطباً تنموياً في الخطة الوطنية الخمسية (2013-2017). فقد ارتفع انتاج العراق من النفط الخام من (3.11) مليون برميل يومياً عام 2013 الى نحو (4.164) مليون برميل يوميا عام 2016 وبمعدل نمو بلغ الى حوالي (15.7%) بفضل عقود التراخيص للشركات الأجنبية والجهد الوطني في الحفر واستصلاح الابار. علاوة على ذلك فقد اكدت تلك الخطة على أهمية وضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية للمنظومة الكهربائية، إذ ازدادت الطاقة الكهربائية المنتجة من (8062) ميكا واط في 2013 لتصل الى (17000) ميكا واط عام 2017[1]، في حين لم تحظى أنشطة الصناعات التحويلية بالاهتمام اللازم، إذ انخفضت نسبة الإنتاج لنشاط الصناعات التحويلية من (4.2%) عام 2012 الى حوالي (3.6%) عام 2017 ثم الى (3.4%) عام 2019 من اجمالي انتاج الأنشطة الاقتصادية لتلك الاعوام على التوالي، كما انخفضت نسبة اسهام الصناعات التحويلية بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام(2007) من (1.5%) عام 2013 الى حوالي (1%) عام 2017 و كذلك عام 2019 من اجمالي انتاج الأنشطة لكل عام على التوالي، بالمقابل ازدادت مساهمة النفط الخام بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2007) من (49%) عام 2013 الى (62.6%) عام 2017 ثم (59%) عام 2019 من اجمالي انتاج الأنشطة لكل عام على التوالي[2] .

2- <u>القطاع الزراعي</u>

المدة الأولى (2004-2013): عند مراجعة تخصيصات القطاع الزراعي يبدو ان هذا القطاع لم ينل نصيبه الوافر من التخصيصات الاستثمارية، فنجد ان متوسط نسبة التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع خلال المدة(2004-2013) قد بلغت (6.8%)، فيما سجلت الحدود الدنيا للتخصيصات الاستثمارية (4.6%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2005، اما الحدود العليا فقد بلغت (10.8%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2009. وفيما يخص الإنفاق الاستثماري (المصروف الفعلي) للقطاع الزراعي لهذه المدة، فقد سجل متوسطاً نسبته (67.9%)، في حين سجلت الحدود الدنيا لنسبة النفقات الاستثمارية حوالي (41.1%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي لعام 2008، اما الحدود العليا لنسبة النفقات الاستثمارية فقد بلغت (100%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2007.

(1) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، مصدر سبق ذكره، ص31-32 .

(2) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، جدول (14/ 6) و(14/ 9) .

تشـير تلك النتائج وبشـكل واضـح الى عدم الاهتمام بهذا القطاع الحيوي فهو يحتل الأولوية الرابعة في سـلم أولويات خطط الاسـتثمارات الحكومية بعد عام 2003 بالرغم من ان قطاع الزراعة يمثل الدعامة الوطنية لتحقيق الامن الغذائي الوطني فضـلاً عن الدور الذي يمكن ان يؤديه في خلق فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصـادرات وتقليل الاستيرادات من السلع والمنتجات النباتية او الحيوانية. مما كان يستدعي مع ذلك ان يتم منحه مزيداً من الاهتمام لاسيما بعد الاضـرار الجسـيمة التي اصـابت بناه الارتكازية، من ازدياد ملوحة التربة وتردي نوعية الأراضـي الصـالحة للزراعة وشـحة المياه. ان معظم الخطط الوطنية في العراق، اكدت جميعها على الاهتمام بالنشـاط الزراعي وتطوير خطة تمويل تشـمل مصـادر التمويل في القطاع العام والخاص لدعم هذا القطاع مؤسـسـيا وفنياً نظراً لدوره الكبير في (الامن الغذائي ، وتنويع قاعدة الاقتصـاد الوطني، وتنمية الريف، وتوفير فرص العمل، و حماية وتحسـين البيئة، والحفاظ على الموارد المتاحة وحمايتها واسـتثمارها بشـكل آمن)[1]، إلا ان ذلك لم ينعكس بشـكل واقعي على تنمية القطاع الزراعي بدلالة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2007) الذي بلغ (4.5%) عام 2011، في الوقت الذي سجل ما نسبته (2.1%) من اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية لذات العام [2].

المدة الثانية (2014-2019): في هذه المدة ومقارنة بمتوسـط المدة السـابقة فقد انخفض متوسـط نسـبة التخصيصات الاستثمارية المرصودة للقطاع الزراعي الى (1.7%)، في الوقت الذي كانت فيه الحدود الدنيا لتلك التخصيصات قد بلغت ما نسبته (0.9%) من اجمالي التخصيصات للقطاعات الاقتصادية لعام 2016، اما الحدود العليا لنسبة التخصيصات فقد بلغت (2.2%) من اجمالي التخصصات للسنوات 2019 و2017. وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري (المصروف الفعلي) للقطاع الزراعي في هذه المدة فقد شهد متوسط الانفاق انخفاضاً مقارنة بمتوسط المدة السابقة إذ بلغ (58.8%)، اما الحدود الدنيا للإنفاق الاستثماري فقد بلغ ما نسبته (49.7%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2019، في حين بلغت الحدود العليا للإنفاق الاستثماري ما نسبته (85%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2014.

ان هذا الإهمال المتزايد للقطاع الزراعي قد يكون سـبباً ونتيجة في ذات الوقت لما آلت اليه مؤشـرات هذا القطاع من تراجع وتردي في مختلف أنشطته، إذ انخفضت نسبة مساحة الأراضي المزروعة من (27.9%) الى (14.4%) من اجمالي المساحات الصالحة للزراعة للسنوات (2014) و(2015) على التوالي كما لم يتم استصلاح سوى (100) ألف دونم من أصل (2500) ألف دونم طوال المدة (2013-2017) [3]. ناهيك عن

(1) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، مصدر سبق ذكره، ص56 .

(2) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2021، مصدر سبق ذكره، جدول (5/14)ج ، (13/14) .

(3) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية الخمسية 2018-2022، مصدر سبق ذكره، ص30

تواضع قيمة الإنتاج لأنشطة الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك إذ بلغت عام 2013 ما نسبته (5%) من اجمالي انتاج الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية لتلك السنة، ثم تلاها انخفاض اخر عام 2017 إذ بلغت (3.4%) ثم ارتفعت قليلاً عام 2019 لتصل الى (4.2%) من اجمالي قيمة انتاج الأنشطة الاقتصادية للسنوات المذكورة [1]. ومن ثم فإن استمرار تدهور القطاع الزراعي نتيجة الإهمال الحكومي المتعلق بضعف الدعم المالي وعدم حماية المنتوج المحلي من منافسة المنتجات الأجنبية المستورد بفعل اتباع سياسة الانفتاح التجاري، ناهيك عن المشاكل الفنية المتعلقة بالتصحر والتملح وتمدد الكثبان الرملية وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تخلف طرق الزراعة وعدم استخدام الأساليب الحديثة في الري، فضلاً عن تراجع كميات المياه الواردة للعراق من دول الجوار، كل ذلك أدى بشكل او آخر الى عدم تحقيق أي من اهداف خطط التنمية الوطنية [2].

3- قطاع النقل والاتصالات والخزن:

المدة الأولى(2004-2013): يشمل قطاع النقل والاتصالات والخزن في العراق أنشطة متعددة، وهي(نشاط الموانئ، والنقل البحري، والطيران، وسكك الحديد، ونقل الركاب، والنقل البري للبضائع، والطرق والجسور، والاتصالات ، والبريد، والأنترنت، والخزن) وتأتي أهمية وتعاظم أهمية هذا القطاع في الاقتصاد على المستويات المحلية والوطنية والدولية من كونه يعد حلقة الوصل بين النشاط والمكان والزمان، فهو قطاع خدمي يعمل على توثيق العلاقات التشابكية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية مع بعضها البعض كما يعمل على تعزيز مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر الزمن، فتطور قطاع النقل يعمل على زيادة تفاعل القطاعات المختلفة مع بعضها وزيادة التواصل بين المناطق الحضرية مع بعضها، وتعظيم تواصل تلك المناطق مع المناطق الريفية ومن ثم زيادة التفاعل المكاني. وبالنظر الى التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع في العراق للمدة الأولى نجد ان متوسط نسبة حجم التخصيصات المرصودة لهذا القطاع قد بلغت (8.7%)، في الوقت الذي بلغت الحدود الدنيا لحجم تلك التخصيصات ما نسبته (6.6%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2007، فيما بلغت الحدود العليا ما نسبته (12.2%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2004. اما النفقات الاستثمارية (المصروف الفعلي) للمدة الأولى فقد بلغ متوسط هذه المدة ما نسبته (58%)، اما الحدود الدنيا للنفقات الاستثمارية فقد بلغت (37%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2008، في حين بلغت الحدود العليا لتلك النفقات ما نسبته (104%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2005، مما يبين ان هناك أموال صرفت تفوق ما تم تخصيصه بالموازنة الاستثمارية لهذا القطاع.

(1) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2021، مصدر سبق ذكره، جدول (14 /9).

(2) وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، استراتيجية التنمية المكانية في العراق 2021-2030، بغداد، 2020، ص38.

ان معظم هذه النسب تعكس تواضع الاهتمام بهذا القطاع الحيوي للاقتصاد الوطني، فهو يمثل الأولوية الثالثة لخطط الاستثمار الحكومي بعد 2003، ويمكن ان نلاحظ ذلك التواضع بحجم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني عن طريق مؤشر مساهمة قطاع النقل والاتصالات والخزن في الناتج المحلي الإجمالي للبلد فقد بلغ ما نسبته (5.3%) من اجمالي مساهمة الأنشطة الاقتصادية بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2011، فضلاً عن ذلك فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل والاتصالات والخزن في قيمة الإنتاج حسب الأنشطة الاقتصادية حوالي (8.3%) من مجموع قيمة الإنتاج لعام 2011[1].

المدة الثانية (2013-2019): خلال هذه المدة نجد انخفاضا في التخصيصات الاستثمارية المرصودة لقطاع النقل والاتصالات فقد بلغ متوسط نسبة ما تم تخصيصه لهذا القطاع في هذه المدة حوالي (3.6%)، كما ظهر ان الحدود الدنيا للتخصيصات قد بلغت (1.9%) من اجمالي التخصيصات السنوية لعام 2016، في حين بلغت الحدود العليا حوالي (5.7%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2019. من جهة أخرى لازالت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة ولم تختلف كثيراً عن معدلاتها السابقة خلال المدة الأولى، فقد بلغت (7.2%) و (7.8)[2] من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام(2007) للأعوام 2013 و2017. اما النفقات الاستثمارية (المصروف الفعلي) لقطاع النقل والاتصالات والخزن للمدة الثانية فقد انخفض متوسط هذه المدة مقارنة بمتوسط المدة الأولى حتى بلغ ما نسبته (40.9%)، في الوقت الذي سجلت الحدود الدنيا للنفقات الاستثمارية لهذا القطاع خلال هذه المدة ما نسبته (26.4%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2016، اما الحدود العليا فقد سجلت ما نسبته (70.1%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2014.

4- قطاع المباني والخدمات:

المدة الأولى (2004-2013): في إطار الموازنة الاستثمارية للعراق يشمل هذا القطاع كل من أنشطة (الماء والصرف الصحي، والإسكان، الصحة، والثقافة والسياحة والاثار). ويحتل هذا القطاع المرتبة الثانية في سلم أولويات خطط الاستثمار الحكومي بعد 2003، ويمكن ملاحظة ذلك من الاطلاع على نسب التخصيصات الممنوحة له. إذ نجد ان متوسط نسبة التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع خلال هذه المدة قد بلغت حوالي (25.4%)، اما الحدود الدنيا لتلك التخصيصات فقد بلغت ما نسبته (20.3%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2007، في حين بلغت الحدود العليا ما نسبته (34.1%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2010. كما بلغ متوسط الانفاق الاستثماري (المصروف الفعلي) لهذا القطاع خلال المدة الأولى ما نسبته (67.8%). وبلغت الحدود الدنيا لنسبة النفقات الاستثمارية لقطاع المباني والخدمات خلال

(1) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2020-2021، مصدر سبق ذكره، جدول (14/ 6)، (14-9).
(2) المصدر نفسه، جدول (14/ 6).

المدة الاولى ما نسبته (47.8%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2008، في حين بلغت الحدود العليا لتلك النفقات خلال نفس المدة ما نسبته (93.2%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2005.

المدة الثانية (2014-2019): ومن مقارنة متوسط هذه المدة بمتوسط نسبة التخصيصات للمدة الأولى نجد ان هناك ثباتا في تلك النسبة تقريبا فقد بلغ متوسط نسبة التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع خلال المدة الثانية حوالي (25.2%)، فيما بلغت الحدود الدنيا ما نسبته (11.4%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2019، في حين بلغت الحدود العليا لتلك التخصيصات ما نسبته (46.3%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2014. ويأتي اهتمام الحكومة بهذا القطاع من كونه مرتبطا بنوعية الأنشطة الممولة، فهي في معظمها ترتبط ارتباطاً مباشراً بحياة المواطن اليومية كخدمات (الماء والصرف الصحي، الإسكان، والصحة) لكن وبالرغم من الدعم الكبير المقدم في تخصيصات الموازنة الاستثمارية الحكومية لهذه الانشطة، فأنها تشهد تراجعا وتخلفا كبيرا، ففي مجال المياه الصالحة للشرب هناك مشكلات مرتبطة بتقادم الشبكات وتذبذب التيار الكهربائي اللازم لتشغيل محطات الضخ علاوة على الهدر والتبذير في امدادات مياه الشرب، فضلاً عن ذلك فإن انخفاض أسعار وحدات الماء (الجباية) التي لا تغطي اكثر من (5%) من كلف التشغيل التي تشهد هي الأخرى ارتفاعاً متزايداً ساهم الى حدٍ ما في عدم تحفيز المواطن على ترشيد الاستهلاك، لكنه حرم هذا النشاط المهم من الأموال الضرورية لديمومة الخدمة بشكل كامل وشامل وبنوعية عالية الجودة لجميع المناطق في العراق[1]. ومقارنة بمتوسط الانفاق الاستثماري (المصروف الفعلي) للمدة الأولى فقد انخفض ذلك المتوسط للمدة الثانية إذ بلغ (36%). كما بلغت الحدود الدنيا للنفقات الاستثمارية لقطاع المباني والخدمات خلال المدة الثانية ما نسبته (12.9%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2019. في حين بلغت الحدود العليا لتلك النفقات خلال نفس المدة ما نسبته (60.5%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2014.

5- قطاع التربية والتعليم

المدة الأولى (2004-2013): يمكن ملاحظة متوسط نسبة التخصيصات الاستثمارية لقطاع التربية والتعليم للمدة الاولى والبالغة (4.5%)، كما بلغت أدنى نسبة للتخصيصات الاستثمارية (2.3%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2013، في حين بلغت اعلى نسبة لهذه التخصيصات حوالي (8.7%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2007. وفيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية (المصروف الفعلي) لقطاع التربية والتعليم خلال المدة الأولى فقد بلغ المتوسط (66.3%)، اما الحدود الدنيا للنفقات الاستثمارية لهذا القطاع ولنفس المدة فقد بلغت (17.7%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لقطاع التربية والتعليم لعام

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، 2019، ص124.

2007، في حين بلغت الحدود العليا لتلك النفقات ما نسبته (100%) من اجمالي النفقات الاستثمارية لقطاع التربية والتعليم لعام 2004.

المدة الثانية (2014-2019): مقارنة بمتوسط نسبة التخصيصات الاستثمارية للمدة الأولى انخفض تلك النسبة للمدة الثانية حتى بلغت (0.8%) ، كما بلغت الحدود الدنيا لنسبة التخصيصات الاستثمارية لهذه المدة حوالي (0.3%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2017 ، فيما سجلت الحدود العليا ما نسبته (1.2%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام 2016. وفيما يخص النفقات الاستثمارية (المصروف الفعلي) ومن المقارنة بمتوسط المدة السابقة فقد انخفضت الى النصف تقريباً فقد بلغت (31.5%)، في الوقت الذي سجلت الحدود الدنيا للنفقات الاستثمارية لهذا القطاع ما نسبته (7%)من اجمالي النفقات الاستثمارية لهذا القطاع لعام 2016 ، في حين سجلت الحدود العليا لتلك النفقات ما نسبته (61.8%) من اجمالي النفقات الاستثمارية لعام 2014 .

ويلاحظ بشكل عام ان قطاع التربية والتعليم يتذيل ترتيب أولويات خطط الاستثمار الحكومي بعد 2003، في حين كان هذا القطاع محل اهتمام ويتم تخصيص أموال كبيرة له خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، فعلى سبيل المثال تم تخصيص ما نسبته (20.3%) من اجمالي استثمارات الخطة الوطنية (1976-1980) لقطاع التربية والتعليم العالي[1]. لقد تعرض هذا القطاع للتدهور منذ تسعينيات القرن العشرين إذ اخذ التخلف ينخر في بنيته المادية والفنية، في حين كان العراق يمتلك نظاما تعليميا يعد من أفضل الأنظمة في الشرق الأوسط، فقد بلغت موازنة التعليم عام 1989 حوالي (2.5) مليار دولار وهي تمثل (6% من الناتج القومي الإجمالي) بحيث كان نصيب التلميذ من الانفاق ما قيمته (620) دولار، في حين في المدة 1993-2002 انخفض الانفاق على كل تلميذا الى نحو (47) دولار والذي يأتي معظمه من برامج النفط مقابل الغذاء [2].

(1) كامل الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل -نظرة في التحليل الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص537.

(2) الأمم المتحدة – البنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، التقرير المشترك 41969 ، 2003، ص18.

المطلب الرابع: برنامج تنمية الأقاليم (التخصيصات والنفقات الاستثمارية للمحافظات)

اولاً- نمط التوزيع المكاني للتخصيصات والنفقات الاستثمارية:

ان الاهتمام بالبعد المكاني للتنمية ليس جديداً في العراق، إذ بدأت بوادر ذلك التوجه منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين. وبعد عام 2003 ظهرت توجهات اكثر صراحة في منح المحافظات والاقاليم صلاحيات أوسع في إدارة عملية التنمية، تم تضمينها في مواد الدستور الدائم لجمهورية العراق لعام 2005، فقد تم التأكيد على مبدأ اللامركزية في إدارة الدولة، إذ ورد في المادة (116) من ذلك الدستور " يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية" كما ورد في المادة (122) الفقرة ثانيا " تمنح المحافظات التي لم تنتظم في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، وينظم ذلك بقانون" وقد صدر فيما بعد قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل الذي ينظم صلاحيات المحافظات .

تم استحداث برنامج تنمية الأقاليم عام 2006 عن طريق إعطاء الصلاحيات للمحافظات (مجلس المحافظة، المحافظ) في اعداد موازنة استثمارية سنوية للمحافظة، وذلك وفقاً لمسار التخطيط القائم من الأسفل الى الاعلى، يجري ذلك بناءً على عدة إجراءات او مسارات تتخذها عملية اعداد تلك الموازنة بالتعاون مع وزارة التخطيط الاتحادية الى ان تكون الموازنة الخاصة بكل محافظة مقرة وجاهزة للتنفيذ. ومن ثم فإن تلك الإجراءات انما تعكس ضرورة اعتماد خطوات استراتيجية ممنهجة لتحقيق التنمية وفقاً لنظام عمل تخطيطي تعمل عليه السلطات المحلية يمكن ان يترتب عليه مزايا في المستقبل من تعزيز مهارة وخبرات تلك الجهات المحلية في إدارة عملية التنمية في المحافظات [1].

ورغم الجهود الساعية لتحقيق التوازن التنموي عن طريق اتباع منهج اكثر توازناً في توزيع التخصيصات الاستثمارية على المحافظات فضلاً عن المساعي التي تكللت بمنح المحافظات مزيداً من الصلاحيات في اطار الدستور الجديد والقوانين النافذة، يبرز التحدي الأساس في مدى قدرة المحافظات على تنفيذ خطط التوزيع المكاني للإنفاق الاستثماري الحكومي وبما يصب في تعزيز النمو الشامل عن طريق العلاقة الديناميكية مكانياً وقطاعياً ذات التشابكات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة. ويمكن تحليل التخصيصات الاستثمارية والانفاق الاستثماري لـ (برنامج تنمية الأقاليم) عدا إقليم كردستان للمدة (2006-2021) عن طريق الجدول (4) و(5) والشكل(8) و(9):

(1) كامل الكناني و صبيح لفتة، السلطات المحلية والتنمية، تحليل في اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية مع إشارة خاصة الى التجربة العراقية، ط1 اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص272-273 .

الجدول (4) اجمالي التخصيصات الاستثمارية والانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم للمحافظات في العراق عدا إقليم كردستان للمدة(2006-2021) (ترليون دينار)

السنة	اجمالي التخصيصات الاستثمارية	نسبة التغير	اجمالي الأنفاق الاستثماري	نسبة الصرف
2006	2.750		0.6	22.5
2007	2.783	1.2	1.3	47.4
2008	7.551	171.3	3.7	49.5
2009	2.562	-66.1	2.4	92.0
2010	3.257	27.1	2.2	67.1
2011	6.527	100.4	3.7	56.6
2012	13.911	113.1	8.2	59.1
2013	11.826	-15	5.7	48.0
2014	5.749	-51.4	4.6	79.3
2015	4.339	-24.5	1.5	34.6
2016	1.818	-58.1	0.3	18.5
2017	1.031	-43.3	0.8	80.9
2018	2.040	98	0.9	42.5
2019	6.369	212.1	3.3	52.1
2020	3.417	-46.3	2.1	62.3
2021	6.357	86	2.6	40.6

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)، (3)

الشكل (8) اجمالي التخصيصات الاستثمارية والانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم للمحافظات في العراق عدا اقليم كردستان للمدة(2006-2021) (ترليون دينار)

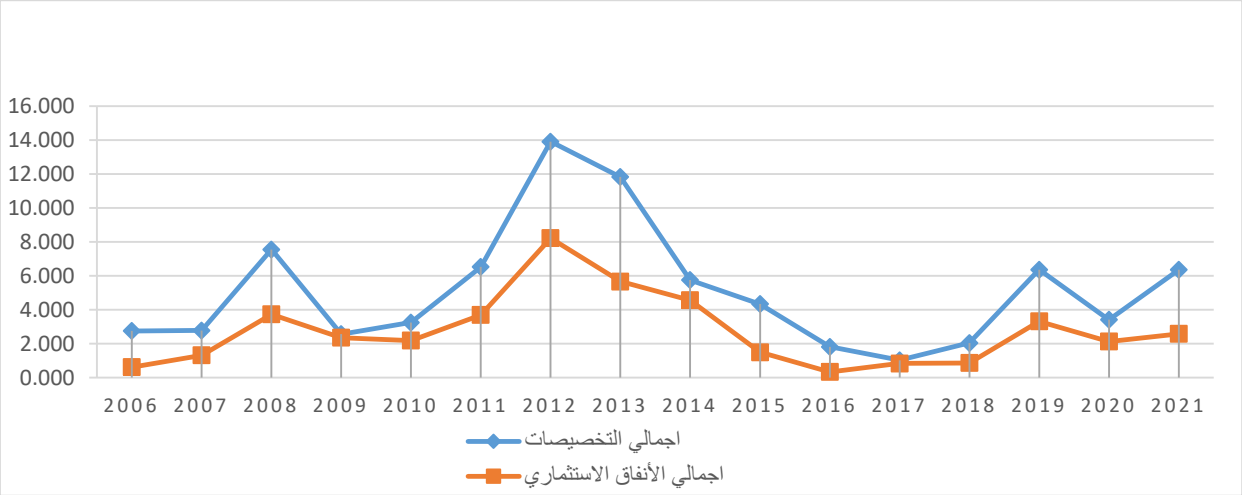

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4)

المدة الأولى (2006-2013): عن طريق الجدول (4) والشكل (8)، يتبين ان قيمة التخصيصات الاستثمارية (لبرنامج تنمية الأقاليم) عدا إقليم كردستان لعام 2006 وبالقيم المطلقة بلغت حوالي (2.750) ترليون دينار، اما في عام 2007 فلم تتغير سوى تغير طفيف إذ بلغت حوالي (2.783) ترليون دينار وبنسبة تغير بلغت (1.2%). واصلت تلك القيم التذبذب في الاعوام اللاحقة حتى بلغت اقصى حد لها خلال المدتين الأولى والثانية عام 2012 ما قيمته (13.911) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوية بلغت (113.1%)، وترجع هذه الزيادات بقيمة التخصيصات السنوية منذ عام 2010 الى تعافي أسعار النفط العالمية بعدما بدأت الازمة المالية العالمية بالزوال خلال هذه الاعوام، مما انعكس على انتعاش إيرادات العراق ومن ثم تعافي قيمة

التخصيصات الاستثمارية سيما التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم، ثم عادت قيمة التخصيصات لتنخفض قليلاً عام 2013 لتصل بالقيم المطلقة الى حوالي (11.826) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوية بلغت (-15%).

اما فيما يخص اجمالي المدة الأولى وكما تظهر من بيانات الجدول(5) والشـــكل(9) فقد بلغ اجمالي المبالغ المرصـــودة لهذه المدة تقدر حوالي (51.167) ترليون دينار، اما على مســتوى المحافظات فقد كانت حصـــة محافظات (بغداد، البصـــرة، نينوى) من تلك الأموال هي الاكبر قيمةً إذ بلغت بالأرقام المطلقة (10.64)، (9.02)،(7.9) ترليون دينار، بما نسـبته حوالي (20.5%)، (17.6%)، (15.6%) على التوالي من اجمالي التخصـيصـات الاسـتثمارية لبرنامج تنمية الإقليم للمدة المذكورة، مما يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة لهذه المحافظات لاعتبارات قد يكون حجم الســكان هو أهمها، إذ يشــكل حجم الســكان لهذه المحافظات عام 2013 حوالي (24.8%)، (8.9%)، (11.4%) على التوالي. فيما حصـــلت محافظات (المثنى، كربلاء المقدسـة) على اقل حصـة من التخصـيصـات، فقد بلغت بالقيم المطلقة (1.027)، (1.2) ترليون دينار، وبما نسبته (2%)، (2.5%)، على التوالي من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم للمدة ذاتها. وقد حصـلت باقي المحافظات على حصـص تتراوح بين (1.6 الى 2.7) ترليون دينار وبما يعادل ما نسـبته (3.3% الى 5.3%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الإقليم للمدة الأولى.

ومن بيانات ذات الجدول (4) الذي يعبر عنه الشكل (8) وفيما يخص الانفاق الاستثماري لـــ (برنامج تنمية الأقاليم) عدا إقليم كردستان، فقد بلغ عام 2006 حوالي (0.6) ترليون دينار وبنسبة صرف بلغت (22.5%) من اجمالي التخصـــيصـــات لهذا العام. بعدها اخذت كلتا القيميتين بالتزايد بفعل التزايد الحاصـــل بقيمة التخصـــيصـــات، حتى بلغت قيمة الانفاق عام 2008 ما قيمته (3.7) ترليون دينار، وبنســبة صــرف بلغت (49.5%) من اجمالي التخصـيصـات لهذا العام. ثم بدأت بالتراجع عام 2009 مع ظهور انعكاسـات الازمة العالمية إذ بلغت قيمة الانفاق الاستثماري للبرنامج المذكور حوالي (2.4) ترليون دينار، إلا ان نسبة الصرف خلال هذا العام سـجلت ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالأعوام السـابقة إذ بلغت (92%) من اجمالي التخصـيصـات السـنوية لهذا العام. ثم تذبذبت قيمة الانفاق الاسـتثماري لهذا البرنامج خلال السـنوات اللاحقة حتى بلغت عام 2013 بالقيم المطلقة (5.7) ترليون دينار وبنسـبة صـرف بلغت (48%) من قيمة التخصـيصـات لهذا العام. ويلاحظ نوعما ان قيمة الانفاق الاسـتثماري ترتبط بعلاقة شـبه طردية بقيمة التخصـيصـات فما ان ترتفع قيمة التخصيصات حتى ترتفع هي الأخرى مما يشير الى الأداء الاستثماري الهش في المحافظات والذي يتأثر الى حدٍ ما بقيمة التخصـــيصـــات. وفيما يخص اجمالي المدة الأولى وعن طريق الجدول (5) الذي يعبر عنه الشكل(9)، فقد بلغ اجمالي الإنفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (عدا إقليم كردستان) للمدة الأولى حوالي

(27.806) ترليون دينار، اما كفاءة الصرف(*) فقد سجلت ما نسبته (54.3%) من اجمالي المبالغ المخصصة في هذه المدة والبالغة (51.167) ترليون دينار. وعلى مستوى المحافظات فنجد ان محافظات (الانبار، صلاح الدين، ميسان، النجف الاشرف، كربلاء المقدسة، المثنى) حققت اعلى كفاءة صرف وبنسب بلغت (82.2%، 81.4%، 79%، 78.3%، 72.9%، 70.6%) على التوالي من اجمالي المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية الإقليم لكل محافظة خلال هذه المدة، فيما سجلت محافظات (ديالى، نينوى، البصرة، ديوانية، كركوك) اقل كفاءة صرف وبنسب بلغت (27.5%، 29.5%، 41.7%، 45%، 52%) على التوالي من اجمالي المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية الإقليم لهذه المدة لكل محافظة. اما بقية المحافظات فقد تراوحت النسب بين (60.5% الى 68.2%) من اجمالي المبالغ المخصصة لهذه المدة في البرنامج المذكور لكل محافظة.

الجدول(5) التخصيصات الاستثمارية والمصروف الفعلي لبرنامج تنمية الأقاليم للمحافظات في العراق عدا إقليم كردستان للمدتين(2006-2013) و (2014- 2021)

المحافظة	التخصيصات الاستثمارية				الانفاق الاستثماري (المصروف الفعلي)			
	المدة الأولى(2006-2013) تريليون	التوزيع النسبي للمدة الأولى	المدة الثانية(2014-2021)	التوزيع النسبي للمدة الثانية	المدة الأولى(2006-2013) تريليون	كفاءة الصرف للمدة الأولى	المدة الثانية(2014-2021) تريليون	كفاءة الصرف للمدة الثانية
بغداد	10.467	20.5	5.9561	19.1	6.6899	63.9	2.25783	37.9
البصرة	9.027	17.6	5.8733	18.9	3.7684	41.7	3.61175	61.5
نينوى	7.999	15.6	2.8142	9.0	2.3623	29.5	0.87551	31.1
بابل	2.555	5.0	1.7531	5.6	1.5469	60.5	0.67406	38.5
واسط	1.753	3.4	1.3443	4.3	1.1958	68.2	0.61397	45.7
ذي قار	2.428	4.7	2.0262	6.5	1.6158	66.6	1.00518	49.6
ديالى	2.667	5.2	1.0715	3.4	0.7335	27.5	0.62196	58.0
كركوك	2.730	5.3	1.515	4.9	1.4193	52.0	0.75113	49.6
ديوانية	1.689	3.3	0.9549	3.1	0.7601	45.0	0.38643	40.5
المثنى	1.027	2.0	0.7178	2.3	0.7248	70.6	0.36189	50.4
صلاح الدين	2.114	4.1	1.6267	5.2	1.7206	81.4	0.93427	57.4
النجف الاشرف	1.854	3.6	1.2626	4.1	1.4523	78.3	1.19441	94.6
كربلاء المقدسة	1.25791	2.5	0.9576	3.1	0.9176	72.9	0.70204	73.3
ميسان	1.83682	3.6	1.2961	4.2	1.451	79.0	0.54913	42.4
الانبار	1.762	3.4	1.9499	6.3	1.448	82.2	1.58158	81.1
الاجمالي	51.167	100	31.119	100	27.806	54.3	16.1211	51.8

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2+3)

(*) كفاءة الصرف: هي تعبير عن النسبة المئوية لـ (قيمة الانفاق الفعلي/ قيمة التخصيصات* 100)

الشكل (9) التخصيصات والنفقات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم في العراق عدا إقليم كردستان للمدة 2006-2021 (ترليون دينار)

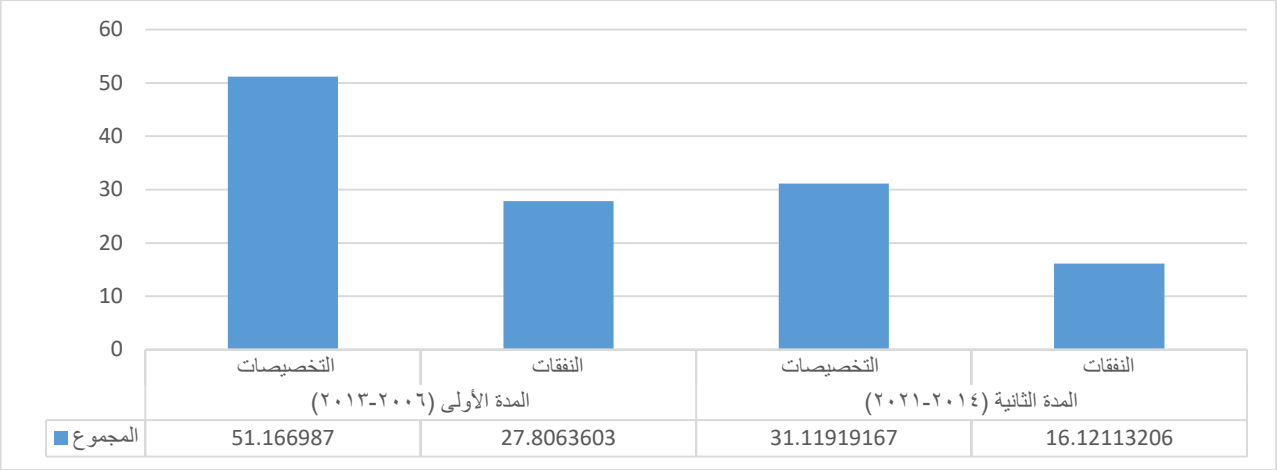

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول(5)

المدة الثانية(2014-2021): ومن ملاحظة بيانات الجدول (4) التي يعبر عنها الشكل (8) نجد استمرار التراجع بقيمة التخصيصات الاستثمارية لعام 2014 مقارنة بالأعوام السابقة منذ عام 2012 لكن هذه المرة كان الانخفاض أكبر، بفعل الازمة التي تعرض لها العراق خلال هذه السنة والسنوات اللاحقة من احتلال المجاميع الارهابية لأجزاء واسعة من أراضيه، وانخفاض أسعار النفط، والتي اثرت بشكل مباشر على قيمة هذه التخصيصات. إذ بلغت بالقيم المطلقة حوالي (5.749) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوية بلغت (51.4- %). كما يتضح ان اقصى تراجع وصلته قيمة التخصيصات الاستثمارية لهذا البرنامج هو في عام 2017 حيث بلغت (1.031) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوية بلغت (43.3- %)، وواضح ان الازمة الأمنية والاقتصادية التي تعرض لها العراق لازالت اثاراها لم تنجل بشكل كبير بحيث تؤدي الى التعافي التام الذي ينعكس على رفع قيمة التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم. وما لبثت قيمة التخصيصات الاستثمارية لهذا البرنامج بالارتفاع حتى عادت للانخفاض في عام 2020 متأثرة بالأزمة المركبة التي تعرض لها العراق نتيجة الأوضاع السياسية غير المستقرة عام 2019 ومن ثم الازمة الاقتصادية بفعل انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ومن ثم الازمة الصحية (كورونا)عام 2020. وقد بلغت قيمة التخصيصات الاستثمارية لعام 2020 بالقيم المطلقة حوالي (3.417) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوية بلغت (46.3-%). وعادت بعدها قيمة التخصيصات للانتعاش من جديد عام 2021 لتصل بالقيم المطلقة الى (6.357) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوية بلغت (86%).

ومن الجدول (5) الذي يعبر عنه الشكل(9) فقد بلغ اجمالي الأموال المرصودة لهذا البرنامج خلال هذه المدة حوالي (31.119) ترليون دينار. اما على مستوى المحافظات فقد كانت حصة محافظات (بغداد والبصرة، نينوى) هي الأعلى بين المحافظات إذ بلغت لكل محافظة حوالي (5.95) و (5.87)، (2.81) ترليون دينار، وبالنسب المئوية فقد بلغت (19.1%) و (18.9%)، (9%)على التوالي من اجمالي التخصيصات الاستثماري

لبرنامج تنمية الأقاليم للمدة الثانية. فيما كانت حصة محافظات (المثنى، الديوانية، كربلاء المقدسة، ديالى) هي الأقل إذ بلغت لكل محافظة (0.718) و (0.955) و (0.958) (1.017) ترليون دينار وبما نسبته (2.3%) و(3.1%) و(3.1%) (3.4%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لذات البرنامج والمدة. وتراوحت حصص بقية المحافظات بين (1.26 الى 2.81) ترليون دينار، وبنسب تراوحت بين (4.2% الى 6.5%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية للبرنامج المذكور ولنفس المدة.

ومن ملاحظة ذات الجدول (4) الذي يعبر عنه الشكل(8) وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (عدا إقليم كردستان) فقد بلغ عام 2014 بالقيم المطلقة حوالي (4.6) ترليون دينار، وبنسبة صرف بلغت (79.3%) من اجمالي التخصيصات السنوية لهذا العام. استمر التراجع في السنوات الأربعة اللاحقة بقيمة الانفاق الاستثماري لهذا البرنامج مقارنة بالسنوات السابقة وللمدتين الأولى والثانية، في الوقت الذي تذبذبت فيه نسب الصرف، متأثراً بالتراجع الحاصل في قيمة التخصيصات والظروف الأمنية والاقتصادية التي عانى منها البلد. ليعود ليرتفع من جديد في عام 2019 بالقيم المطلقة ليصل الى حوالي (3.3) ترليون دينار، وما لبث بعدها إلا ان انخفض من جديد عام 2020 ليسجل ما قيمته (2.1) ترليون دينار وبنسبة صرف بلغت (62.3%) بفعل الأزمة المركبة التي تمت الإشارة اليها سابقاً. وعاد الانفاق الاستثماري لهذا البرنامج ليرتفع ارتفاعاً طفيفاً عام 2021 ليسجل ما قيمته (2.6) ترليون دينار وبنسبة صرف تقدر بـــ (40.6%) من اجمالي التخصيصات لهذا العام. اما اجمالي الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (عدا إقليم كردستان) للمدة الثانية ومن بيانات الجدول (5) الذي يعبر عنه الشكل (9) فقد بلغ حوالي (16.1211) ترليون دينار وبكفاءة صرف بلغت (51.8%) من اجمالي الأموال المرصودة في هذه المدة والبالغة حوالي (31.119) ترليون دينار. فيما سجلت محافظات (النجف الاشرف، الانبار، كربلاء المقدسة، البصرة) اعلى كفاءة صرف وبنسبة بلغ (94.6%، 81.1%، 73.3%، 61.5%) على التوالي من اجمالي المبالغ المخصصة لكل محافظة في برنامج تنمية الإقليم للمدة الثانية، في حين سجلت محافظات (نينوى، بغداد، بابل، الديوانية، ميسان، واسط) اقل نسب صرف إذ بلغت (31.1%، 37.9%، 38.5%، 40.5%، 42.4%، 45.7%) على التوالي من اجمالي المبالغ المخصصة لكل محافظة في البرنامج المذكور للمدة الثانية. وقد تراوحت نسب كفاءة الصرف لبقية المحافظات ما بين (49.6% الى 58%) من اجمالي المبالغ المخصصة لكل محافظة في ذات البرنامج للمدة نفسها. ويلاحظ انه بالرغم من حجم الأموال التي يتم رصدها للمحافظات في ظل هذا البرنامج، إلا ان هناك قيودا على ميزانية المحافظات، يمكن ان نعزوها الى محدودية مصادر التمويل في المحافظة المتأتية في اغلبها من:

أ- توزيع عائدات النفط في إطار الموازنة الاتحادية.

ب- تخصيصات (البترودولار) أي الأموال المرصودة مقابل كل برميل نفط منتج ومكرر في هذه المحافظة وكذلك لكل (150) م3 من الغاز المنتج فيها.

ج- التحويلات المخصصة للمحافظة والمقدرة بـــ (20) دولار على كل زائر أجنبي الى الأماكن المقدسة الى تخصيصات الميزانية مع اجراء تسوية نهائية بناءً على المراجعة الاتحادية.

د- الأموال المتأتية من فرض الضرائب والرسوم على المعاملات المحلية على ان لا تؤثر تلك الرسوم على المحافظات الأخرى.

فضلاً عما تم ذكره سابقاً فإن اعتماد واردات النفط كممول رئيس للموازنة الاتحادية يُعد مُحدِداً لا يمكن التغاضي عنه في وصف التلكؤ والتراجع في الأموال المرصودة والمنفقة في ظل برامج الاستثمار الحكومي كون هذا المصدر يتسم بالخضوع لتقلبات السوق النفطية العالمية، مما يجعل المحافظات تعمل في ظل قيود شديدة في موازنتها بشكل او بآخر [1]. ناهيك عن اعتماد معيار الحجم السكاني للمحافظة كأساس في توزيع تلك الأموال في إطار الموازنة الاتحادية [2]. وهنا لابد من الإشارة الى عدم كفاءة معيار السكان في ظل عدم وجود تعداد عام للسكان منذ عام 1997 وحدوث تغيرات كبيرة في حركة السكان بين المحافظات تؤثر بشكل كبير على الديناميكية المكانية للعلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي ومتغيرات النمو الشامل.

ثانياً- قياس التفاوت لحصة الفرد من الاستثمارات التنموية:

يعد قياس مدى التفاوت في حصص الافراد من الانفاق مؤشراً لعدالة الانفاق الاستثماري (المكاني) بين المحافظات من جهة، فضلاً عن كونه مؤشرا لكفاءة الإنفاق (الى حدٍ ما) من جهة أخرى، ومن ثم فإن أي تفاوت في ذلك الانفاق يعكس عدم التوازن وعدم الكفاءة بين المحافظات مما يتطلب مستقبلاً تصحيح مسار الانفاق بما يحقق مبادئ العدالة والتوازن والكفاءة في حدودها الموضوعية وبأقل نسبة تباين. وقد تم حساب حصص الافراد من الانفاق الاستثماري ومستوى التباين لبرنامج تنمية الأقاليم عن طريق اعتماد الصيغ الآتية [3].

$$\text{حصة الفرد من الاستثمارات لمحافظة(س)} = \frac{\text{استثمارات محافظة (س)}*1000}{\text{تقديرات سكان محافظة (س) للسنة الأخيرة}}$$

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الاطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق، 2018، ص22 .

(2) وزارة التخطيط العراقية، استراتيجية التنمية الوطنية ، (2007-2010)، ص145 .

(3) وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي للاستثمارات للمدة(2008-2009)، مصدر سبق ذكره، ص14.

$$\text{المتوسط القياسي لمحافظة (س)} = \frac{\text{حصة الفرد الواحد لمحافظة (س)}}{\text{حصة الفرد على المستوى الوطني}} * 100$$

الانحراف عن المتوسط القياسي لمحافظة (س) = المتوسط القياسي لمحافظة (س) – 100

وتم احتساب هذه المؤشرات حسب المحافظات وعلى مدتين وكما يأتي:-

المدة الأولى (2006-2013): من ملاحظة بيانات الجدول (6)، بلغ المعدل العام لحصة الفرد الواحد من اجمالي استثمارات برنامج تنمية الأقاليم على المستوى الوطني ما قيمته (920) ألف دينار/فرد. ويمكن تصنيف المحافظات الى ثلاثة مستويات مقارنة بالمعدل الوطني، الأول مستوى اعلى من المعدل الوطني، والثاني مقارب للمستوى الوطني، اما المستوى الثالث فهو اقل من المستوى الوطني. وقد حققت المستوى الأول في حصة الفرد من استثمارات تنمية الأقاليم للمدة الأولى مقارنة بالمعدل الوطني محافظات (ميسان، والبصرة، وصلاح الدين) إذ بلغت القيم حوالي (1417.4)، (1410.1)، (1166.6)، ألف دينار/فرد على التوالي، وبدرجة انحراف عن المتوسط القياسي بلغ (54.0)، (53.2)، (26.8)، على التوالي، اما محافظات المستوى الثاني فهي (النجف الاشرف، وكركوك، والمثنى، واسط) وبقيم بلغت (1072.4)، (965.3)، (962.6)، (940.3) ألف دينار/فرد وبدرجة انحراف عن المتوسط القياسي بلغت (16.5)، (4.9)، (4.6)، (2.2) على التوالي. فيما كانت محافظات المستوى الثالث التي سجلت معدل حصة فرد اقل من المعدل الوطني فهي (بغداد، والانبار، وذي قار، وكربلاء المقدسة، وبابل، ونينوى، والديوانية، وديالى) بقيم بلغت (897)، (884.6)، (836.9)، (817.6)، (810.6)، (687.1)، (638.1)، (484.9) ألف دينار/فرد وبدرجة انحراف عن المتوسط القياسي بلغ (2.5-)، (3.9-)، (9.1-)، (11.2-)، (11.9-)، (25.3-)، (30.7-)، (47.3-).

المدة الثانية(2014-2021): ومن بيانات نفس الجدول(6)، بلغ المعدل العام لحصة الفرد من اجمالي استثمارات برنامج تنمية الأقاليم على المستوى الوطني لهذه المدة ما قيمته (454.7) ألف دينار/فرد. وقد تباينت حصة الفرد في المحافظات من استثمارات برنامج تنمية الأقاليم للمدة المذكورة، حسب المستويات الثلاثة، فقد سجلت المستوى الأول بمعدل لحصة الفرد اعلى من المعدل الوطني محافظات (البصرة، الانبار، النجف الاشرف) بقيمته (1149.3)، (826.3)، (751.2)، ألف دينار/فرد وبدرجة انحراف عن المتوسط القياسي (152.8)، (81.7)، (65.2)على التوالي، فيما كانت محافظات المستوى الثاني التي حققت معدل حصة فرد مقاربة للمعدل الوطني هي (صلاح الدين، كربلاء المقدسة، ميسان) بقيمة بلغت (542.1)، (533.2)، (456.8) ألف دينار/فرد وبدرجة انحراف عن المتوسط القياسي بلغت (19.2)، (17.3)، (0.5) على التوالي، اما المحافظات التي حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وجاءت بالمستوى الثالث فهي

(ذي قار، كركوك، واســـط، المثنى ، ديالى، بابل، الديوانية، بغداد، نينوى) وبقيمة بلغت (444)، (435.1)، (412.2)، (411.3)، (351.6)، (302.1)، (277)، (257.1)، (217.2)، ألف دينار/فرد وبدرجة انحراف عن المتوسـط القياسـي بلغت (2.3-)، (4.3-)، (9.4-)، (9.5-)، (22.7-)، (33.6-)، (39.1-)، (43.4-) ، (52.2-). وبذلك يتبين ان هناك كثيرا من المحافظات وللمدتين محل الدراســـة تنحرف عن المعدل الوطني للإنفاق الاسـتثماري لبرنامج تنمية الأقاليم، مما يتطلب ان يكون معدل الانفاق الاسـتثمارية لهذا البرنامج أكثر مساوة لينسجم مع مبدا التوازن والكفاءة، ولتحقيق الغايات العليا فـي العدالة.

الجدول(6) قياس كفاءة توزيع الانفاق عن طريق معيار الانحراف عن المتوسط القياسي لاستثمارات برنامج تنمية الأقاليم للمحافظات في العراق (عدا إقليم كردستان) للمدة من (2006-2021) (حصة الفرد = 1000 دينار/ فرد)

المحافظة	المدة الأولى(2006-2013)					المدة الثانية (2014-2021)				
	السكان (1)		حصة الفرد من الانفاق(2)	الرقم القياسي	الانحراف	السكان (1)		حصة الفرد من الانفاق(2)	الرقم القياسي	الانحراف
	العدد	%				العدد	%			
بغداد	7457773	24.7	897.0	97.5	2.5-	257.1434	257.1	257.1	56.6	43.4-
البصرة	2672425	8.8	1410.1	153.2	53.2	1149.343	1149.3	1149.3	252.8	152.8
نينوى	3438194	11.4	687.1	74.7	25.3-	217.2485	217.2	217.2	47.8	52.2-
بابل	1908214	6.3	810.6	88.1	11.9-	302.1156	302.1	302.1	66.4	33.6-
واسط	1271706	4.2	940.3	102.2	2.2	412.163	412.2	412.2	90.6	9.4-
ذي قار	1930835	6.4	836.9	90.9	9.1-	444.0427	444.0	444.0	97.7	2.3-
ديالى	1512737	5.0	484.9	52.7	47.3-	351.6032	351.6	351.6	77.3	22.7-
كركوك	1470367	4.9	965.3	104.9	4.9	435.0794	435.1	435.1	95.7	4.3-
ديوانية	1191106	3.9	638.1	69.3	30.7-	277.031	277.0	277.0	60.9	39.1-
المثنى	753024	2.5	962.6	104.6	4.6	411.2975	411.3	411.3	90.5	9.5-
صلاح الدين	1474882	4.9	1166.6	126.8	26.8	542.0608	542.1	542.1	119.2	19.2
النجف الاشرف	1354180	4.5	1072.4	116.5	16.5	751.2175	751.2	751.2	165.2	65.2
كربلاء المقدسة	1122400	3.7	817.6	88.8	11.2-	533.1647	533.2	533.2	117.3	17.3
ميسان	1023690	3.4	1417.4	154.0	54.0	456.7804	456.8	456.8	100.5	0.5
الانبار	1636831	5.4	884.6	96.1	3.9-	826.2517	826.3	826.3	181.7	81.7
الاجمالي	30218364	100	920.2	100	0	454.7053	454.7053	454.7	100	0

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على :(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة. (2) ملحق رقم (3)

المطلب الخامس: تحديات برامج الاستثمار الحكومي

تنقسم برامج الاستثمار الحكومي في العراق بعد عام 2003 على برنامجين أساسيين، أولهما؛ برامج الاستثمار الحكومي التي تتبنى تنفيذها الوزارات، والثانية هي برامج تنمية الأقاليم التي تتولى المحافظات مَهمة تنفيذها، ومن المفترض ان يتكامل كِلا البرنامجين في إطار الخطط السنوية القطاعية والمكانية للموازنة العامة للدولة سواء كانت لعام واحد او اكثر، إلا ان هذه البرامج بمختلف مسمياتها تخضع لعدة تحديات ومشكلات تعيق تنفيذها من جهة، وتسهم بتأخير تحقيق الأهداف المرجوة منها من جهة اخرى، ويمكن ان تنقسم تلك التحديات على جانبين، الأول هي التحديات المرتبطة بطبيعة الاقتصاد العراقي والسياسات الاقتصادية للحكومة، والجانب الاخر يتعلق بالجوانب التفصيلية المرتبطة بالجهات الحكومية والشركات او الجهات المنفذة للمشاريع الاستثمارية، وكما يأتي:

1- اختلال بنية الموازنة: ان وجود النفط كأهم مورد من موارد الموازنة يسهم الى حدٍ بعيد بعرقلة الجهد التنموي بواسطة الاستثمار الحكومي المدفوع بإيرادات النفط بالدرجة الأساس، إذ شكلت الإيرادات النفطية نسبته (84.1%)، (89.7%)، (92.2%)، (86،2%)من اجمالي الإيرادات المقدرة للأعوام (2017، 2018، 2019، 2020) [1] على التوالي، مما يفرض واقع مالي خاضع لأسعار النفط العالمية كون ان إيرادات الموازنة تعتمد على مورد ريعي. ولمواجهة العجز بالموازنة في اقتصاد يعتمد تصدير السلع الأولية التي تتقلب أسعارها في السوق الدولية كالاقتصاد العراقي إذ تختلف عن اقتصاد اعتيادي يمول نفقاته العامة من الضرائب، فقد عمل العراق لمعالجة تلك المشكلة عن طريق تخفيض تخصيصات الموازنة الاستثمارية (مشاريع البنى التحتية والخدمات العامة) في سبيل استمرار تمويل الانفاق الحكومي الجاري [2].

2- تدني كفاءة المؤسسات الاستثمارية: ان استمرار حالة الانفصام بين برامج الاستثمار الحكومي وتخصيصات الموازنة العامة للدولة يعمق الاخفاق في اخضاع الإدارة الحكومية لمنطق الحساب الاقتصادي السليم لمبادئ التصرف الكفوء بالموارد العامة في إطار كلي [3]. كما ان اثقال الموازنة بكم كبير من المشاريع والالتزامات الاستثمارية يفوق قدرة التنفيذ لمدة خمس سنوات لاحقة يربك قدرة الموازنة (ومن ثم المؤسسات الاستثمارية) على المناورة في ظل ظروف متغيرة ترتبط بطبيعة الايرادات والنفقات مما يؤدي الى تدني الإنجاز بالمقارنة مع طول مدة التنفيذ ومن ثم يصبح الاستثمار تجميد للموارد بدل تثميرها [4]. فضلاً عن ما سبق فإن طول مدة المصادقة على تخصيصات الموازنة الاستثمارية والتأخر بإجراءات الإعلان والاحالة للمشاريع الاستثمارية من قبل الجهات الحكومية يربك ويؤخر الإنجاز بالوقت المناسب، ناهيك عن التلكؤ في

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقييم السياسات المالية في العراق، بغداد، 2022، ص25.

(2) احمد ابريهي العلي، مصدر سبق ذكره، ص103، 109.

(3) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، مصدر سبق ذكره، ص17.

(4) احمد ابريهي العلي، مصدر سبق ذكره، ص90.

تنفيذ المشـاريع الاسـتثمارية بسـبب احالتها الى شـركات ومقاولين غير كفؤين، مما انعكس على تأخير انجاز الكثير من المشاريع الضرورية في المحافظات، لاسيما في المناطق التي تحتاج إعادة الإعمار[1] .

3- ضـعف دراسـات الجدوى الفنية والاقتصـادية للمشـاريع: ان ضـعف الدراسـات والمخططات الفنية والتصـميمية لمعظم المشـاريع المدرجة في خطط (الوزارات والمحافظات) يؤدي الى حصـول تغييرات كثيرة في كلف تلك المشـاريع (أوامر الغيار)، لاسـيما إذا ما علمنا انه لا يمكن الشـروع بتنفيذ المشـروع دون انجاز أوامر الغيار تلك ، ومن ثم فإن اعداد دراسـات الجدوى والتقارير الفنية للمشـاريع الخدمية واعداد التصـاميم والمخططات المعمارية والتنفيذية للمشاريع بشكل تفصيلي ومقبول من لدن وزارة التخطيط هو من اهم ركائز تنفيذ المشروع ومن ثم تحقيق الهدف منه[2].

لكن الدمار الكبير الذي لحق بمشـاريع البنية التحتية في العراق وضـرورات اعادتها بأسـرع وقت فضـلاً عن المسـتلزمات المتعلقة بقلة الملاكات الفنية التي تُعِد دراسـات الجدوى وطول مدة اعداد تلك الدراسـات، دفع الجهات المسؤولة عن (الاسـتثمار الحكومي) الى التراخي بضـرورة تضـمين دراسـة جدوى للمشـاريع في الموازنة الاستثمارية، في حين ان هذا ليس مبرراً لاسيما ان خروج العراق بعد حرب عام 2003 في وضـع تنموي متدني جداً في كافة المجالات الاقتصـادية والاجتماعية وفي ظل مخلفات الدمار المادي والتفكك المؤسـسـي علاوة على أعباء المديونية الضـخمة وشـحة الإيرادات المالية يحتم على الإدارة السـياسـية والاقتصـادية الاهتمام اكثر بمسـألة دراسـات الجدوى للمشـاريع لتلافي الهدر وعدم جدوى الاسـتثمارات غير الضـرورية واستعمال الموارد الاستعمال الأمثل [3] . فكثير من المحافظات عملت على ادراج مشـاريع كثيرة في موازنتها تفوق قدراتها التمويلية دون مراعاة الجدوى المالية والاقتصادية لذلك، إذ من الضروري ان تأخذ المحافظات بمبدأ (الكلفة – المنفعة) والمخاطر المرتبطة باختيار كم ونوع المشـاريع الاستثمارية، علاوة على التقيد بالأولويات بعيداً عن التوجهات السياسية في وضع قوائم المشاريع [4].

4- المشـكلات القانونية والمادية: ترتبط هذا المشـكلات بقضـايا الاسـتملاكات والتعويضـات فضـلاً عن التعارضـات مع اعمال المشـروع التي يجب ان تزال وتدرج تكاليف ازالتها ضـمن الكشـوف التخمينية، مما يتطلب تحديث الدراسات (الخرائط، المخططات، موافقة الجهات المعنية) فضلاً عن ضرورة اجراء استملاك للموقع على ان يكون جاهزاً للعمل والمباشرة به وخالي من التجاوزات بما ينسجم مع التوقيتات الزمنية لخطة العمل.

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، 2019، مصدر سبق ذكره، ص38.

(2) وزارة التخطيط العراقية، دائرة الاستثمار الحكومي، التقرير السنوي الموحد للمتابعة المكتبية لتنفيذ مشاريع برنامج الاستثمار الحكومي لعام 2019، 2020، ص 125.

(3) صباح اسطيفان كجة جي، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد، 2008، ص225.

(4) وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الإطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق، مصدر سبق ذكره، ص23.

5- ضعف التنسيق بين الجهات المنفذة: ان عملية التعارض بين المشاريع تنشأ بسبب ادراج مشاريع غير مترابطة مكانياً ووظيفياً، مما يسبب حالات توقف كثيرة بسبب تعارض أحد المشاريع مع مشروع اخر، مثل انجاز مشروع اكساء الطرق قبل إتمام مشاريع البنية التحتية (كالماء والمجاري) مما يضطر بعد مدة الى إزالة الاعمال المنجزة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية تلك لذلك فإن من الضروري ان يكون هناك تنسيق مسبق بين كافة الجهات القطاعية قبل ادراج المشروع في موازنة الوزارات والمحافظات[1].

6- اعتماد أوطأ العطاءات: تعمل لجان تحليل العطاءات على اعتماد مبدأ إحالة المشروع الى الجهة او الشركة التي تقدم اقل سعراً لتلافي المسألة القانونية، دون الاخذ بنظر الاهتمام الكشوفات التخمينية للمشروع والامكانيات الفنية والمادية للشركات المنفذة مما يؤدي الى حدوث انحرافات في التنفيذ، ناهيك عن تردي مواصفات الاعمال المنفذة. إذ من الضروري ان يتم الالتزام بالضوابط رقم(1) الفقرة(هـ) من البند (اولاً) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 التي تنص على "تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات إذا كان على حساب المواصفات الفنية وشروط ومتطلبات التأهيل للتعاقدات"[2].

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة الاستثمار الحكومي، التقرير السنوي الموحد للمتابعة المكتبية لتنفيذ مشاريع برنامج الاستثمار الحكومي لعام 2019، مصدر سبق ذكره، ص 126

(2) المصدر نفسه، ص126.

المبحث الثاني: تحليل واقع مؤشرات النمو الشامل للمدة 2004-2021 في العراق

المطلب الأول: مؤشرات الأداء الوطنية (الكلية): النمو السكاني (الولادات والوفيات، الهجرة)، البطالة، الدخل .

في اطار النمو السكاني فإن العوامل المؤثرة بهذا الجانب هي معدل الولادات والوفيات فضلاً عن عامل الهجرة، اذ تسهم هذه العوامل برفع معدل النمو السكاني، الذي بدوره سجل في العراق ما نسبته(2.68) في المدة (1947-1957)، ثم ارتفع ليصل الى (3.2%) للمدة (1957-1977)، ثم انخفض بشكل طفيف للمدة (1977-1987) إذ بلغ حوالي (3.1)، وانخفض كذلك في المدة بين تعدادي (1987-1997) ليصل الى (3%)، واستقر على هذه النسبة البالغة (3%) بين تعداد 1997 وعمليات الحصر والترقيم عام 2009، كما بلغ عدد السكان في عام 2021 حوالي (41,190664) نسمة [1]. فيما بلغ معدل النمو السكاني للمدة من (2009-2021) حوالي (2.19%)[*]. ورغم انخفاض معدل النمو السكاني في العراق خلال الاعوام الماضية نتيجة تراجع معدلات الخصوبة نسبياً وتزايد معدلات الهجرة الصافية، فإن وتيرة الزيادة السنوية في حجم السكان آخذة بالارتفاع بشكل مضطرد. فبعد ان كان متوسط الزيادة السنوية بين تعدادي (1947-1957) (183) الف نسمة سنوياً فقد بلغ وفقاً لنتائج الحصر والترقيم لعام 2009 حوالي (800) الف نسمة سنوياً، أي ان سكان العراق يزدادون شخصاً واحداً كل (40) ثانية[2].

1- الولادات والوفيات

المدة الأولى(2004-2013):من بيانات الملحق (4) والشكل (10) يتبين فيما يتعلق بمؤشر الولادات انه كان مستقراً نوعاً ما خلال هذه المدة باستثناء بعض الاعوام التي شهدت زيادات ملحوظة، والتي يمكن ارجاعها الى عدة عوامل، منها فنية إدارية ترتبط بارتفاع نسبة تسجيل الولادات و مالية ترتبط بارتفاع تخصيصات ونفقات الموازنة التي تنعكس على تحسن الوضع المعيشي للأفراد. ففي العام 2004 بلغ المعدل الوطني على مستوى العراق حوالي (35.7) لكل 1000 نسمة من السكان وهو معدل مرتفع نسبيا (كما مر تفصيل ذلك في الجانب النظري، الفصل الأول-المبحث الرابع)، ويعزى سبب ارتفاع ذلك المعدل الى ارتفاع حالة تسجيل الولادات، إذ ان الاحصاءات الرسمية تشير الى ارتفاع نسب تسجيل الولادات، فقد بلغت خلال الاعوام 2006 و2011 (95.8% و99.1%) على التوالي[3]. ويمكن ان نقسم المحافظات على ثلاثة مستويات حسب القرب والبعد عن المعدل الوطني، فالمستوى الاول من المحافظات التي سجلت معدلات اعلى من المعدل الوطني هي (ميسان،

(1) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة.

(*) تم حساب معدل النمو من قبل الباحث وفقاً للمعادلة التالية: R=LN(pt/po)/t . إذ ان: R= نسبة التغير السنوي، LN= اللوغاريتم الطبيعي، pt= السنة اللاحقة، po= سنة الأساس، t= الزمن

(2) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(3) المصدر نفسه، ص42.

البصرة، بابل، ذي قار، كربلاء المقدسة، المثنى) وبمعدل بلغ (54.5)، (44.6)، (41.8)، (41.5)، (41.2)، (40.5) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. والمستوى الثاني من المحافظات فهي التي سجلت معدلات حول المعدل الوطني وهي (كركوك، النجف الاشرف، واسط، الديوانية) وبمعدل بلغ (37.1)، (36.9)، (36.8)، (35.7) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. اما المستوى الثالث من المحافظات فهي التي سجلت معدلات دون المستوى الوطني وهي (صلاح الدين، نينوى، بغداد، ديالى، الانبار) وقد بلغت (34.5)، (32.8)، (31.6)، (31.5)، (22.6) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. لم يشهد معدل الولادات على المستوى الوطني طفرات ملحوظة خلال المدة الأولى، وكذلك على مستوى المحافظات فهي الأخرى استمرت حول معدلاتها الطبيعية مع بعض التغيرات البسيطة باستثناء محافظة (ميسان) فقد سجلت معدلات كبيرة في الاعوام (2004 – 2007)، إذ تراوح المعدل فيها لهذه السنوات بين (51-57) لكل 1000 نسمة.

وفي العام 2013 حافظ المعدل الوطني للولادات على مستواه مقارنة بعام 2004 إذ بلغ (35.6) لكل 1000 نسمة من السكان. اما على مستوى المحافظات فنجد ان المستوى الأول من المحافظات الذي سجل معدلات اعلى من المعدل الوطني هي (نينوى، دهوك، المثنى، البصرة، واسط، أربيل، كربلاء المقدسة) وبمعدلات بلغت (43.4)، (43.6)، (41)، (38.2)، (37.8)، (37.4)، (37.2) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. والمستوى الثاني من المحافظات سجل معدلات حول المعدل الوطني وهي (الانبار، النجف الاشرف، ميسان، ديالى، بابل) وبمعدلات بلغت (36.5)، (36.4)، (36.4)، (35.4)، (34.2) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. في حين سجل المستوى الثالث من المحافظات معدلات اقل من المعدل الوطني وهي (السليمانية، الديوانية، كركوك، ذي قار، صلاح الدين، بغداد) وبمعدلات بلغت (28.7)، (32.8)، (32.6)، (32.6)، (32.5)، (32.2) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي.

وفيما يخص مؤشر الوفيات لعام 2004 ومن ملاحظة بيانات الملحق (5) والشكل (10) فقد بلغ المعدل الوطني على مستوى العراق (4.3) لكل 1000 نسمة من السكان، وهذا المعدل هو منخفض اذا ما تم مقارنته بالمعدلات المسجلة في اعوام سابقة فعلى سبيل المثال سجل خلال عام 1975 قدر معدل الوفيات بـ (14) لكل الف نسمة من السكان، كما سجل عام 1987 معدل بلغ (8) لكل الف نسمة من السكان، ان انخفاض معدلات الوفيات في الاعوام الأخيرة يمكن ارجاعه الى تحسن مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان [1]. ويمكن لنا ان نقسم المحافظات على ثلاث مستويات حسب القرب والبعد من المعدل الوطني. اذ سجل المستوى الأول من المحافظات معدلات اعلى من المعدل الوطني وهي (بغداد، كركوك، البصرة، واسط، كربلاء المقدسة) وبمعدلات بلغت (5.8)، (5.7)، (5.6)، (5.1)، (5) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. فيما سجل المستوى الثاني من المحافظات معدلات حول المستوى الوطني وهي (النجف الاشرف، بابل، الديوانية، المثنى،

(1) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سبق ذكره، ص 44.

ديالى، نينوى، ذي قار) وبمعدلات بلغت (4.5)، (4.2)، (4.1)، (4.1)، (3.6)، (3.4)، (3.3) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. اما المستوى الثالث من المحافظات فقد سجل معدلات اقل من المستوى الوطني وهي (ميسان، صلاح الدين، الانبار) وبمعدلات بلغت (1.7)، (1.5)، (1.4)، لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. في الأعوام اللاحقة شهدت معظم الاعوام استقراراً ملحوظاً في معدل الوفيات على المستوى الوطني وكذلك على مستوى المحافظات باستثناء عام 2006 فقد شهد ارتفاعاً في المعدل الوطني الذي بلغ حينها (8.5) لكل 1000 نسمة من السكان، اما على مستوى المحافظات فقد كان المعدل مرتفع مقارنة ببقية الاعوام خلال المدة الأولى وسجلت محافظة بغداد اعلى معدل بلغ (12.2) لكل 1000 الف نسمة من السكان، ويمكن ارجاع سبب ارتفاع معدلات الوفيات في هذا العام الى موجة العنف التي اجتاحت البلاد حينها وعدم الاستقرار الأمني والسياسي مما خلف اوضاعاً غير مستقرة للسكان سيما مؤشر الوفيات. في عام 2013 انخفض المعدل الوطني للوفيات على مستوى العراق بشكل نسبي مقارنة بعام 2004 إذ بلغ (3.9) لكل 1000 من السكان. وقد سجل المستوى الأول من المحافظات معدلات اعلى من المعدل الوطني وهي (بغداد، ديالى، النجف الاشرف، دهوك، كربلاء المقدسة، واسط، البصرة، اربيل) وبمعدلات بلغت (4.9)، (4.4)، (4.4)، (4.3)، (4.2)، (4.1)، (4.1)،(4.1) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. فيما سجلت المستوى الثاني من المحافظات مستويات حول المعدل الوطني وهي (بابل، كركوك، المثنى، نينوى، الديوانية، ميسان، ذي قار) وبمعدلات بلغت (3.8)، (3.7)، (3.7)، (3.6)، (3.6)، (3.6)، (3.3) لكل 1000 نسمة من السكان. اما المستوى الثالث من المحافظات والذي سجل معدلات دون المستوى الوطني فهي (السليمانية، الانبار، صلاح الدين) وبمعدلات بلغت (2.5)، (2.4)، (2.4) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي.

المدة الثانية (2014-2021): فيما يتعلق بمؤشر الولادات لهذه المدة فإنه يؤشر ان هناك تراجع مقارنة بالمدة الاولى، وذلك جراء الأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المستقرة منذ عام 2014. ففي العام 2014 ومن بيانات الملحق(4) والشكل (10)، انخفض المعدل الوطني على مستوى العراق عما كان عليه في عام 2013 إذ بلغ حوالي (31.2) لكل 1000 ألف نسمة وهذه النسبة تصنف ضمن الفئة المتوسطة لمعدلات الولادات. فيما سجل المستوى الأولى من المحافظات معدلات اعلى من المعدل الوطني وهي (أربيل، البصرة، كربلاء المقدسة، المثنى، واسط، النجف الاشرف، نينوى) وبمعدلات بلغت (40.9)، (38.9)، (38.2)، (37.5)، (37.4)، (37.3)، (37.2) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. اما المستوى الثاني من المحافظات فقد سجل معدلات حول المعدل الوطني وهي (بابل، ميسان، ذي قار، الديوانية، بغداد) وبمعدلات بلغت (35.3)، (35.3)، (34.9)، (32.3)، (31.1) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. فيما سجل المستوى الثالث من المحافظات معدلات دون المعدل الوطني وهي (السليمانية، كركوك، ديالى، الانبار، صلاح الدين) وبمعدلات بلغت (28.8)، (28.3)، (24.9)، (17.5)، (12.2) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. في الأعوام

اللاحقة واصل معدل الولادات الانخفاض التدريجي على المستوى الوطني وكذلك على مستوى المحافظات ولمعظم السنوات تقريباً.

ورغم ان معدل الولادات بقي ضمن الفئة المتوسطة أي دون (35) واعلى من (20) لكل 1000 نسمة من السكان إلا ان هذا الانخفاض منذ عام 2014 يمكن ان يرجع الى عدة أسباب منها، الظروف الاستثنائية التي مرت على البلد من احتلال العصابات الاجرامية لأجزاء واسعة من العراق وما رافقها من ظروف عدم الاستقرار وتهجير للسكان في محافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار) وأجزاء من محافظات (بغداد، بابل، ديالى، كركوك) فضلاً عن الازمة المركبة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وجائحة كورونا وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي العام للأفراد. ففي عام 2021 يلاحظ ان معدل الولادات على المستوى الوطني انخفض مقارنة بما كان عليه في الأعوام السابقة منذ عام 2004 إذ بلغ (26.1) لكل 1000 نسمة من السكان. كما سجل المستوى الأول من المحافظات معدلات اعلى من المعدل الوطني وهي (كربلاء المقدسة، دهوك، المثنى، النجف الاشرف، البصرة، واسط) وبمعدلات بلغت (33.1)، (32.8)، (32.2)، (31.1)، (30.2)، (29.5) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. فيما سجل المستوى الثاني من المحافظات معدلات مقاربة للمعدل الوطني وهي (بغداد، ميسان، الانبار، الديوانية، بابل، ذي قار، أربيل، ديالى) وبمعدلات بلغت (27.8)، (26.7)، (26.6)، (26.5)، (26.4)، (26.3)، (25.9)، (24.6) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي . اما المستوى الثالث من المحافظات فقد سجل مستويات دون المعدل الوطني وهي (كركوك، صلاح الدين، السليمانية، نينوى) وبمعدلات بلغت (18.6)، (16.8)، (16.8)، (15.4) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي.

وفيما يخص مؤشر الوفيات ومن بيانات الملحق (5) والشكل (10)، فقد بلغ المعدل الوطني على مستوى العراق لعام 2014 حوالي (3.8) لكل 1000 نسمة من السكان وهو اقل من المعدلات في الاعوام السابقة منذ عام 2004 . فيما كان المستوى الأول من المحافظات التي سجلت مستويات اعلى من المعدل الوطني هي (دهوك، بغداد، كربلاء المقدسة، النجف الاشرف، بابل، ، البصرة) وبمعدلات بلغت (5.3)، (5.3)، (4.3)، (4.2)، (4.1)، (4) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. في حين سجلت محافظات المستوى الثاني معدلات حول المعدل الوطني وهي (ديالى، الديوانية، ذي قار، أربيل، كركوك، نينوى، واسط، المثنى، السليمانية) وبمعدلات بلغت (3.7)، (3.7)، (3.6)، (3.6)، (3.5)، (3.4)، (3.4)، (3.4)، (3.1) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. اما المستوى الثالث من المحافظات فقد سجلت معدلات دون المعدل الوطني وهي (ميسان، الانبار) وبمعدلات بلغت (2.8)، (1.3) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي. في الأعوام اللاحقة كان معدل الوفيات شبه مستقر ولكنه يتجه للانخفاض على المستوى الوطني وكذلك على مستوى المحافظات رغم التباين الواضح بين محافظة وأخرى إذ سجلت محافظتي (الانبار، وصلاح الدين) مستويات اقل مقارنة ببقية

المحافظات في المدة الثانية فقد تراوحت النسب بين (1.3-2.7) و (1.2-2.9) على التوالي. ففي عام 2021 انخفض معدل الوفيات عن المستوى الوطني مقارنة بالأعوام السابقة منذ 2004 إذ بلغ (3.3) لكل 1000 نسمة من السكان. فيما سجل المستوى الأول من المحافظات معدلات اعلى من المعدل الوطني وهي (بغداد، النجف الاشرف، كربلاء المقدسة) وبمعدلات بلغت (4.5)، (4.5)، (4.2) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي، اما المستوى الثاني من المحافظات فقد سجل معدلات حول المعدل الوطني وهي (ذي قار، ديالى، البصرة، دهوك، المثنى، بابل، الديوانية، ميسان، واسط، اربيل) وبمعدلات بلغت (3.7)، (3.6)، (3.6)، (3.6)، (3.5)، (3.4)، (3.4)، (3.3)، (3)، (3) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي . فيما سجل المستوى الثالث من المحافظات معدلات دون المعدل الوطني وهي (كركوك، السليمانية، نينوى، صلاح الدين، الانبار) وبمعدلات بلغت (2.5)، (2.4)، (2.3)، (1.9)، (1.7) لكل 1000 نسمة من السكان على التوالي.

الشكل(10) معدل الولادات والوفيات على مستوى العراق للمدة 2004-2021

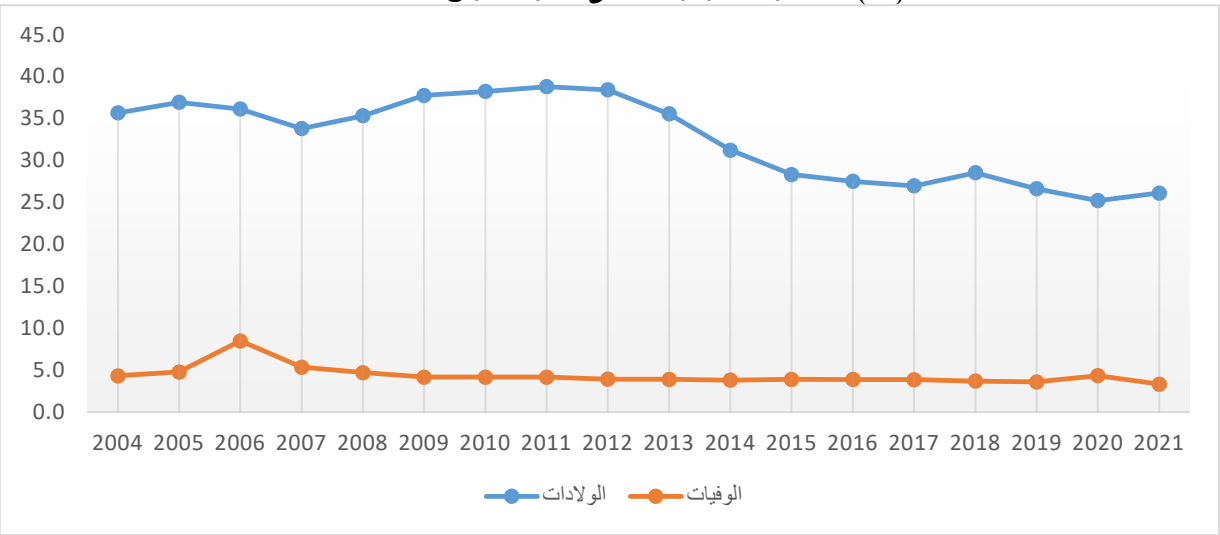

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (4) و(5).

2- الهجرة

تعد الهجرة ثالث العوامل المؤثرة بالنمو السكاني بعد عاملي الولادات الوفيات، إذ تساهم الهجرة عبر حركة السكان بالتأثير بحجم السكان زيادة او نقصاناً، عن طريق إعادة توزيعهم بين مناطق البلد المختلفة، وقد تكون الهجرة من الريف الى الحضر او من الحضر الى الحضر. وفي العراق تعد الهجرة من الريف الى الحضر من اهم اشكال الهجرة الداخلية والتي اخذت بالتصاعد منذ النصف الثاني من القرن العشرين، إذ تساهم قوتان بتشجيع السكان على الهجرة، احدهما قوة طاردة من الريف لا سيما القادرين منهم على العمل نحو الهجرة الى المدينة، وقوة جاذبة في المدينة تجذبهم متمثلة بالحصول على عمل ذي مردود اقتصادي اعلى او لما تمتلكه

المدينة من مظاهر البهجة ومستوى الخدمات المرتفعة إذ تركز الخدمات التعليمية والصحية والمصانع والمؤسسات الحكومية في المراكز الحضرية [1] .

وتشير التقديرات السكانية لعام 2004 ان سكان العراق بلغ (27.139.585) نسمة، يعيش حوالي (67.1%) منهم في الحضر، بينما (32.9%) منهم يعيشون في الريف. في حين بلغ سكان العراق وفقاً للتقديرات السكانية لعام 2021 حوالي (41.190.664) نسمة، يعيش ما نسبته (70%) في الحضر، و(30%) في الريف.

وبالنظر الى بيانات الجدول(7) التي يعبر عنها الشكل(11) الذي يبين صافي الهجرة الداخلية لعام 2013. نجد ان هناك محافظات جاذبة للسكان وأخرى طاردة للسكان بموجب تبويب (صافي الهجرة حسب محل الميلاد)، وتتصدر المحافظات الجاذبة محافظة (دهوك) تليها محافظة (كربلاء المقدسة)، ثم باقي المحافظات (صلاح الدين، النجف الاشرف، السليمانية، أربيل، البصرة، بابل). فيما تصدرت المحافظات الطاردة للسكان محافظة ميسان تليها محافظة نينوى ثم بقية المحافظات (ذي قار، ديالى، الديوانية، كركوك، واسط، الانبار، المثنى، بغداد).

اما بموجب تبويب (صافي الهجرة حسب محل الإقامة السابق الى الحالي) فقد تصدرت المحافظات الجاذبة للسكان محافظة (دهوك) ومن ثم محافظة (صلاح الدين)، وتليها بقية المحافظات (كربلاء المقدسة، النجف الاشرف، البصرة، السليمانية، بابل، أربيل، المثنى، كركوك)، في حين تصدرت المحافظات الطاردة للسكان محافظة (ذي قار) ثم محافظة (نينوى)، وتليها بقية المحافظات (ميسان، الديوانية، ديالى، الانبار، واسط، بغداد).

ويمكن ان يرجع سبب جاذبية بعض المحافظات للسكان الى كونها تتمتع بظروف اقتصادية افضل نسبياً من المحافظات الأخرى لا سيما محافظات كربلاء المقدسة والنجف الاشرف التي تمتلك ميزة نسبية في نشاط السياحة الدينية، او محافظات البصرة وكركوك التي يتركز بها نشاط النفط والغاز ومن ثم تعد مراكز اقتصادية جاذبة للسكان الباحثين عن فرص عمل في تلك القطاعات، او محافظات دهوك واربيل والسليمانية التي تمتلك مصايف تشجع على جذب السياح ومن ثم النشاط الاقتصادي المرتبط بذلك، فضلاً عن استقرار الأوضاع الأمنية في تلك المحافظات.

كما ان ظهور محافظات كمحافظة بغداد طاردة للسكان وفقاً لهذا المؤشر (الهجرة) وبمقارنة الزيادة في القيمة المطلقة في عدد سكان بغداد خلال مدة البحث (ينظر ملحق 11) يرجح عدم دقة معيار الهجرة لوصف التغير

(1) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سبق ذكره، ص 86.

السكاني، لا سيما اذا ما علمنا ان هناك شحة بالبيانات المتعلقة بالهجرة الداخلية والخارجية التي عادةً ما تظهر في تعداد السكان العام، والذي لم يجرِ في العراق منذ عام 1997.

الجدول(7) صافي الهجرة في العراق حسب المحافظة لسنة 2013

المحافظة	صافي الهجرة حسب محل الإقامة السابق	صافي الهجرة حسب محل الميلاد	المحافظة	صافي الهجرة حسب محل الإقامة السابق	صافي الهجرة حسب محل الميلاد
نينوى	67.7-	8.6-	النجف الاشرف	132	7
كركوك	9.5	2.9-	الديوانية	58.5-	4.9-
ديالى	45.7-	6.4-	المثنى	11.5	0.2-
الانبار	39.7-	1.5-	ذي قار	88.1-	8.5-
بغداد	12.3-	0.1-	ميسان	63.8-	14-
بابل	27.6	1.2	البصرة	99.1	1.3
كربلاء المقدسة	181.5	13.4	أربيل	21.2	3.2
واسط	32.4-	2.6-	دهوك	495.6	18.5
صلاح الدين	288.9	9.6	السليمانية	82.6	5.9

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خلاصة نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات، 2013، ص15-16

الشكل (11) صافي الهجرة في العراق حسب المحافظة لسنة 2013

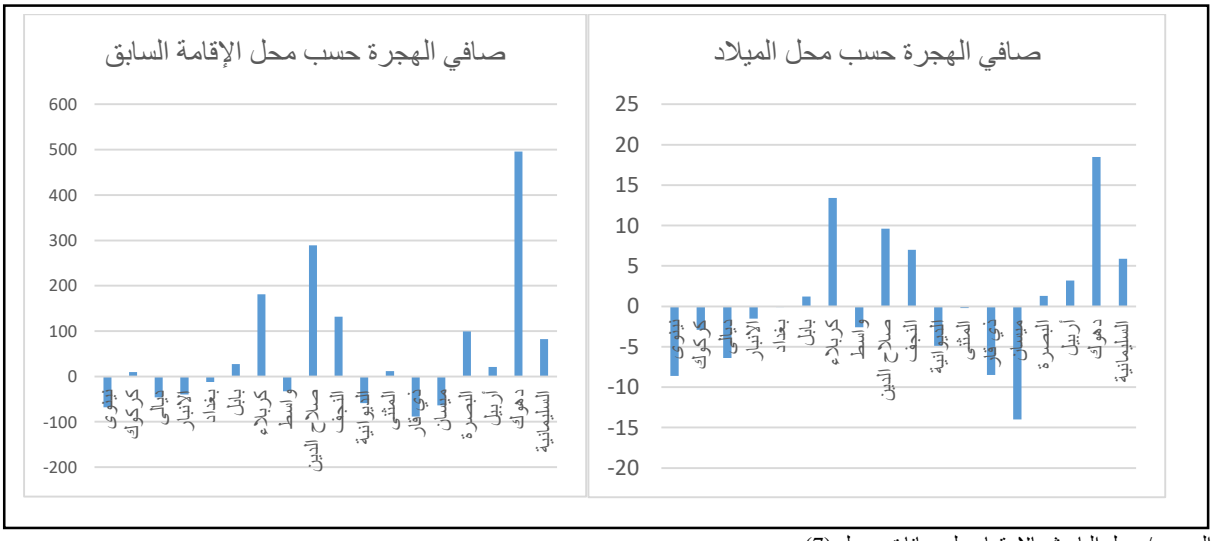

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (7)

ثانياً: البطالة

في العراق كما هو الحال في بقية انحاء العالم يعد ارتفاع مشاركة السكان ممن هم في سن العمل بالنشاط الاقتصادي له دور إيجابي برفع كفاءة الاقتصاد في توليد فرص العمل. لكن الواقع يشير الى ان العراق يعاني من صعوبات عديدة تمتد بين ارث الماضي ومشكلات الحاضر افرزت الكثير من التحديات التي انعكس بشكل ملحوظ على فاعلية السياسات والبرامج التي تستهدف النهوض بواقع الاقتصاد وتعزيز قدرته على توليد فرص العمل [1]. فللبطالة جذور تمتد الى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، عندما انتهت حرب الخليج الأولى، وبدأت الحكومة في حينها تواجه مشكلة إيجاد فرص عمل لمليون فرد بعد ان انتهت تلك الحرب عام 1988، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي تلا حرب الخليج الثانية عام 1991 الذي فاقم الازمة بشكل كبير وافرز نتائج وخيمة كبلت الاقتصاد والمجتمع والدولة على السواء، مما انعكس على انتشار الفقر والبطالة وتدهور معدلات التنمية [2].

المدة الأولى(2004-2013): نلحظ بيانات جدول (8) وشكل(12)، ان معدل البطالة على المستوى الوطني لعام 2004 بلغ (26.8%) لفئة السكان بعمر 15 - 65 سنة، ويرجع هذا الى عدة عوامل منها، تسريح منتسبي الجيش والشرطة والعاملين في منشآت التصنيع العسكري ودوائر أخرى فضلاً عن زيادة الداخلين لسوق العمل علاوة على المشكلات الاقتصادية والامنية التي افضت الى محدودية خلق فرص عمل جديدة[3]. اما على مستوى المحافظات فقد كانت اعلى معدلات للبطالة في محافظات (ذي قار، نينوى، الديوانية، ديالى، كركوك) إذ بلغت حوالي (46.9%)، (36.2%)، (35.2%)، (34.7%)، (31.3%). اما اقل معدلات للبطالة فقد كان في محافظات (البصرة، كربلاء المقدسة، بابل، صلاح الدين، واسط، النجف الاشرف) وبمعدلات بلغت (10.5%)، (13%)، (13.5%)، (16.9%)، (17.1%)، (21.6%). وتراوحت النسبة في بقية المحافظات بين (24.6%) و (28.5%). اما السبب في كون ان معدل البطالة في محافظات مثل (ذي قار) كان مرتفع جداً فهذا يعود الى طبيعة اقتصاد المحافظة الذي يرتكز بشكل كبير على الزراعة والرعي فضلاً عن محدودية النشاط الخاص فيها، وهو ما ينطبق على محافظة المثنى الى حدٍ ما. في حين أسهم تردي الوضع الأمني في محافظات نينوى والانبار وديالى بارتفاع معدلات البطالة فيها. كما ان الاستقرار الأمني في محافظة (البصرة) وطبيعة اقتصاد المحافظة الكبير ووجود الشركات النفطية والموانئ. أو الاستقرار الأمني ووجود المنافذ الحدودية في محافظة (واسط) أسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة في هذه

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، قسم التخطيط المحلي، فجوات التنمية المكانية في العراق، 2022، ص5.

(2) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(3) عقيل حميد جابر الحلو، الاستثمار بالموارد البشرية وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد 2008، ص 142.

المحافظات. في الوقت الذي كان لاقتصاد محافظتي (كربلاء المقدسة والنجف الاشرف) القائم على السياحة الدينية دور مهم في انخفاض معدلات البطالة فيهما [1].

اخذت معدلات البطالة على المستوى الوطني وكذلك على مستوى المحافظات بالتذبذب خلال الاعوام بعد عام 2004 لكن السمة الغالبة عليها هي الانخفاض ففي عام 2013، انخفضت معدلات البطالة مقارنة بعام 2004، إذ بلغت على مستوى العراق (15.4%) لفئة السكان بعمر 15 الى 65 سنة. ويمكن ان يرجع سبب هذا الانخفاض الى استيعاب اعداد كبيرة من الشباب ممن هم في سن العمل في سلك الجيش وقوى الامن الداخلي. اما على مستوى المحافظات فقد كانت اعلى المعدلات في محافظات (ذي قار، المثنى، نينوى، ميسان، الديوانية، ديالى) وبنسب بلغت (27.1%)، (20.2%)، (19.2%)، (18.6%)، (18.5%)، (18.2%)، للفئة العمرية 15 سنة فأكثر. اما اقل المعدلات فقد كانت في محافظات (أربيل، دهوك، بابل، واسط، كركوك، السليمانية، البصرة) إذ بلغت (8.1%)، (10.4%)، (10.8%)، (10.8%)، (10.9%)، (11%)، (11.9%) لذات الفئة العمرية، وتراوحت النسب لبقية المحافظات بين (13.5%) و(15.7%) للفئة نفسها.

المدة الثانية (2014-2021): ومن بيانات نفس الجدول(8) والشـــكل(12) يتبين ان معدلات البطالة قد انخفضت عام 2014 مقارنة بعام 2013 فقد بلغ المعدل الوطني على مستوى العراق حوالي (10.6%) للفئة 15 الى 65 ســـنة، اما على مســـتوى المحافظات فقد كانت اعلى المعدلات في محافظات (الانبار، ذي قار، ميسان، بغداد، الديوانية، البصرة) وبنسب بلغت (19.6%)، (17.4%)، (16.5%)، (13.3%)، (13.2%)، (12.2%) لذات الفئة، في حين سـجلت اقل المعدلات في محافظات (كركوك، السـليمانية، كربلاء المقدسـة، واســط) وبنســب بلغت (2.9%)، (5.7%)، (6.7%)، (7.2%)، وتراوحت النســب لبقية المحافظات بين (8%) و (9.5%). في الأعوام اللاحقة ارتفعت معدلات البطالة على المسـتوى الوطني وكذلك على مسـتوى معظم المحافظات مقارنة بعام 2014، ففي عام 2021 بلغ المعدل الوطني للبطالة على مستوى العراق حوالي (16.5%) للفئة 15 سـنة فأكثر، وهذا يرجع الى الريعية التي تعد متلازمة في الاقتصـاد العراقي، الامر الذي أدى الى خلق مشـكلات اقتصـادية من ضـمنها ارتفاع معدلات البطالة لا سـيما ان القطاع الريعي يعد ذا قوى عمل منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى. إن استمرار تلك المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي نتاج سلسلة متغيرات منذ تراجع الوضع الأمني عام 2014، فضلاً عن مخاطر انخفاض أسعار النفط العالمية التي اثرت على العراق بشـــكل كبير نتيجة اعتماد موازنة الدولة على الموارد النفطية مما يجعل الاقتصـــاد الوطني عرضـة لمخاطر كثيرة على المستوى الكلي [2]. اما على مستوى المحافظات فقد بلغت اعلى معدلات البطالة في محافظات (نينوى، المثنى، ذي قار، دهوك، البصـــرة) وبنســـب بلغت (32.8%)، (27%)،

(1) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سبق ذكره، ص 125.

(2) وزارة التخطيط العراقية، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص 62.

(25.8%)، (24%)، (21.8%) للفئة العمرية من 15 سنة فأكثر. اما اقل المعدلات فقد كانت في محافظات (بابل، ديالى، كربلاء المقدسة، صلاح الدين، الديوانية، السليمانية، النجف الاشرف) وبمعدلات بلغت (5.5%)، (6.9%)، (8.3%)، (11.1%)، (11.9%)، (11.9%)، (12.1%)، لذات الفئة، وتراوحت النسبة لبقية المحافظات بين (13.5%) و (18.2%) للفئة العمرية نفسها.

الجدول(8) معدل البطالة للسكان بعمر 15 سنة فأكثر في العراق حسب المحافظة للمدة من 2004-2021

المحافظة	2004	2005	2006	2007	2008	2011	2012	2013	2014	2016	2021
نينوى	36.2	18.2	27.5	14.8	21.9	7.3	14.6	19.2	8.2	0.0	32.8
كركوك	31.3	17.9	7.9	7.4	12.6	2.5	4.9	10.9	2.9	9.9	15.7
ديالى	34.7	17.8	18.5	20.4	14.6	15.0	12.9	18.2	8.8	5.7	6.9
الانبار	25.0	0.0	0.0	7.9	13.8	18.1	10.7	14.5	19.6	0.0	18.2
بغداد	28.5	16.8	15.7	11.9	11.8	9.7	15.0	14.8	13.3	9.8	13.5
بابل	13.5	11.0	14.1	7.9	12.3	9.5	8.4	10.8	9.5	7.3	5.5
كربلاء المقدسة	13.0	17.5	18.5	12.3	14.2	9.6	7.4	13.5	6.7	7.1	8.3
واسط	17.1	7.3	8.8	10.3	12.7	9.7	13.1	10.8	7.2	10.8	14.9
صلاح الدين	16.9	20.1	18.4	7.6	18.0	12.4	8.7	14.5	8.2	10.8	11.1
النجف الاشرف	21.6	23.7	18.9	10.7	14.5	10.4	11.1	15.7	8.3	9.5	12.1
الديوانية	35.2	26.0	19.9	12.9	14.8	13.7	13.3	18.5	13.2	11.9	11.9
المثنى	29.9	27.8	22.9	14.3	24.9	14.5	9.8	20.2	8.0	14.5	27.3
ذي قار	46.9	33.2	27.8	20.9	30.8	19.4	18.1	27.1	17.4	14.9	25.8
ميسان	24.6	21.8	18.7	19.6	16.6	15.4	15.3	18.6	16.5	17.1	13.6
البصرة	10.5	7.9	12.5	12.3	15.5	10.3	14.7	11.9	12.2	12.4	21.8
دهوك	0.0	0.0	0.0	8.4	16.9	9.0	9.0	10.4	8.8	16.6	24.1
أربيل	0.0	0.0	0.0	5.9	13.2	7.3	7.6	8.1	8.4	13.6	17.7
السليمانية	0.0	12.8	13.8	5.2	11.9	15.0	6.6	11.0	5.7	10.2	11.9
العراق	26.8	18.0	17.5	11.7	15.3	11.1	11.9	15.4	10.6	10.8	16.5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

الشكل(12) معدلات البطالة للفئة 15 سنة فاكثر في العراق حسب المحافظة للسنوات 2004،2013،2014،2021

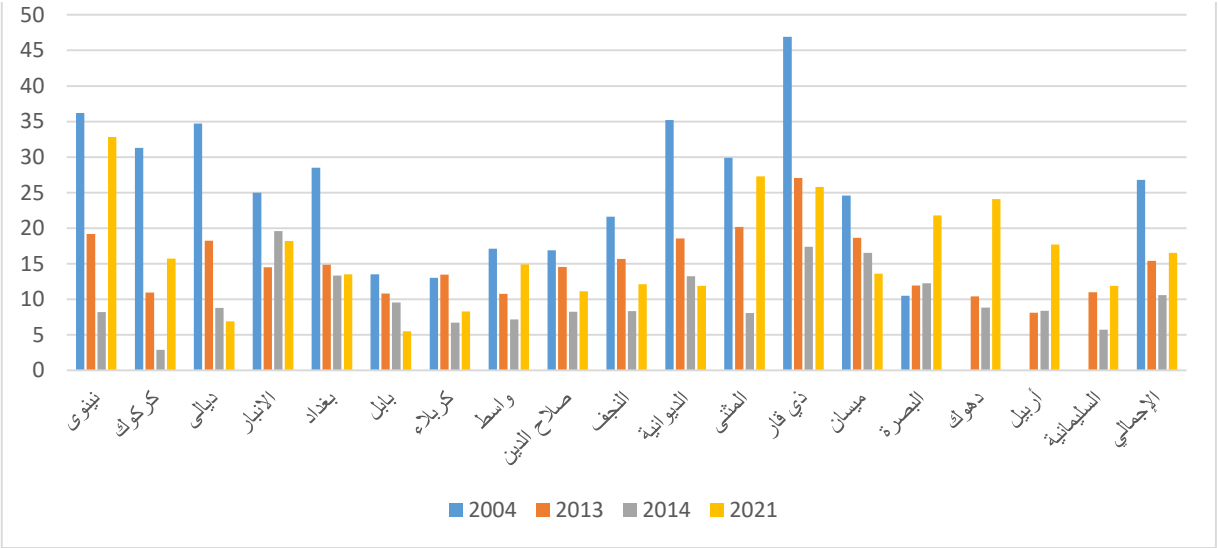

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(8)

ثالثا: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

المدة الأولى (2004-2013): يعد الدخل القومي من الجوانب المهمة التي اعتمدت عليها نظرية المضاعف في السياسة المالية، وقد تم بيان ذلك مسبقاً، إذ ان كل زيادة في النفقات الاستثمارية الحكومية وفقاً لنظرية المضاعف تؤدي الى زيادة الدخل القومي زيادات متتالية. في العراق شهد الدخل القومي زيادات كبيرة خلال مدة الدراسة، تلك الزيادة في مستويات الدخل القومي متأتية من زيادة عوائد النفط المترتبة على زيادة الإنتاج النفطي[1]، إذ بلغت صادرات العراق من النفط الخام عام 2004 حوالي (1.5) مليون برميل يومياً، في حين وصلت قيمة تلك الصادرات عام 2021 الى حوالي (3.3) مليون برميل يومياً[2]. وبالنظر الى بيانات الجدول (9) التي يعبر عنها الشكل(13)، يتبين ان معدل النمو المركب للمدة الأولى (2004-2013) قد بلغ (16.2%)، كما ان متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي بلغ (1540190) دينار بالأسعار الجارية لعام 2004، ثم اخذ بالزيادة المطردة حتى وصل (3803294.1) دينار بالأسعار الجارية لعام 2009، وبمعدل نمو سنوي بلغ (21.2-%) عن مستوياته في عام 2008، وسبب ذلك الانخفاض ناتج عن تداعيات الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري). عاود بعدها متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصل الى (6938689.3) دينار بالأسعار الجارية لعام 2013، وبمعدل نمو سنوي بلغ (4.5%) عن مستوياته في عام 2012.

المدة الثانية(2014-2021): ومن بيانات نفس الجدول (9) والشكل(13)، يتبين ان معدل النمو المركب لهذه المدة قد بلــغ (1.8-%)، في الوقت الذي سجل فيه متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي بالأسعار الجارية لعام 2014 ما قيمته (6798185) دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (2-%) عن مستوياته في عام 2013. استمر التراجع بمتوسط دخل الفرد السنوي في الاعوام اللاحقة نتيجة الظروف التي مرت على البلد بسبب سيطرة العصابات الاجرامية على أجزاء واسعة من العراق وحرب التحرير التي أعقبت ذلك فضلاً عن انخفاض أسعار النفط العالمية. في عام 2017 انتعش متوسط دخل الفرد السنوي من جديد ليصل الى (4939110) دينار بالأسعار الجارية لعام 2017 وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.9%) عن مستوياته في عام 2016 ، ثم عاود عام 2020 لينخفض من جديد بسبب الازمات المتتالية (الحراك الشعبي، جائحة كورونا، انخفاض أسعار النفط)،حتى بلغ (45425578) دينار بالأسعار الجارية لعام 2020 وبمعدل نمو سنو بلغ (20.7-%) عن مستوياته عام 2019. ثم ارتفع الى نحو (5856626) دينار بالأسعار الجارية لعام 2021 وبمعدل نمو سنوي بلغ (28.9%) عن مستوياته لعام 2020.

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، مصدر سبق ذكره، 2021، ص5.

(2) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

الجدول(9) متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2004-2021

المدة الأولى				المدة الثانية			
السنة	متوسط نصيب الفرد	معدل التغير السنوي	معدل النمو المركب	السنة	متوسط نصيب الفرد	معدل التغير السنوي	معدل النمو المركب
2004	1540190		16.24	2014	6798185	-2.0	-1.8
2005	2030547.9	31.8		2015	4621626	-32.0	
2006	2926339	44.1		2016	4579442	-0.9	
2007	3372433	15.2		2017	4939110	7.9	
2008	4828348.9	43.2		2018	5711700	15.6	
2009	3803294.1	-21.2		2019	5728963	0.3	
2010	4507651.4	18.5		2020	4542558	-20.7	
2011	5766173.9	27.9		2021	5856626	28.9	
2012	6642506	15.2					
2013	6938689.3	4.5					

المصدر/عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة.

الشكل (13) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2004 - 2021

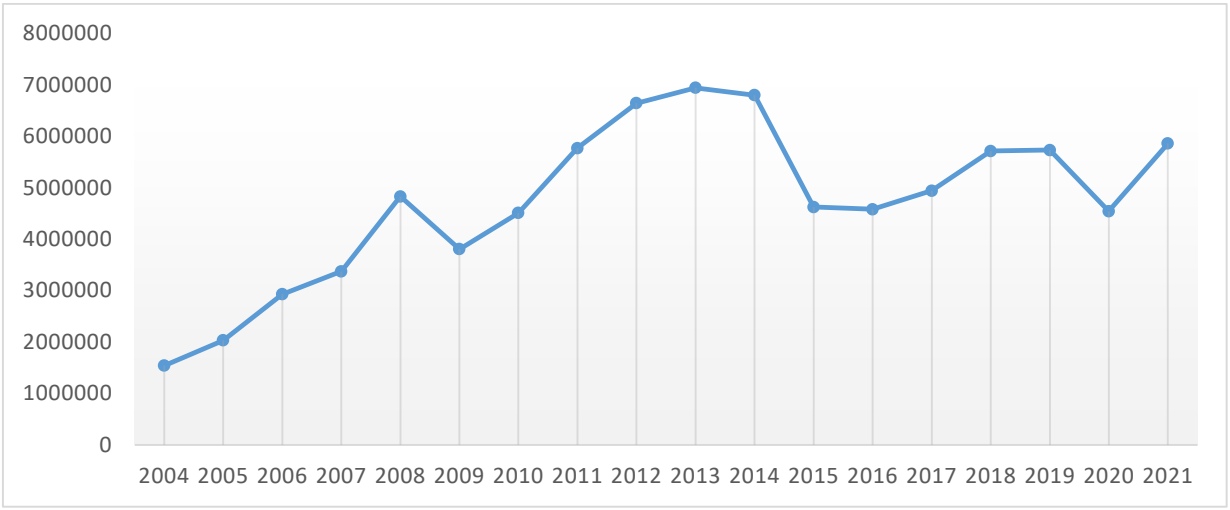

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على جدول(9)

المطلب الثاني مؤشرات الاداء المؤسسية (خدمات التعليم، خدمات الصحة، خدمات شبكة الطرق البرية)

اولاً: خدمات التعليم

يعد التعليم أحد اهم الجوانب المؤسسية في إطار مفهوم تحقيق النمو الشامل، فهو يعكس استثمار المجتمع في راس المال البشري. في العراق بدأت بوادر التراجع في هذا المفصل المهم مع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين مع بداية حرب الخليج الأولى، واستمر التراجع لاحقاً مع سنوات الحصار الاقتصادي الذي أعقب حرب الخليج الثانية، فتدهورت نوعية التعليم، من شحة التخصص وهجرة الاختصاصين، مع جمود مؤسسات النظام التعليمي فتراجعت البنية المادية للمؤسسات التعليمية فضلاً عن تدني قدرات هيئات التدريس ونوعيتها

فانخفضت الأجور وقلت الاستثمارات في مجال التدريب والاعتماد على معلمين غير اكفاء. وتشير البيانات الى انه في العام الدراسي 2007-2008 كان هناك دوام مزدوج بنسبة (35%) للمرحلة الابتدائية، و(42.1%) للمرحلة الثانوية، فضلاً عن ذلك فهناك دوم ثلاثي بنسبة (4.5%) للابتدائي، و(3.4%) للثانوي، كما ان بنية المدارس الموجود متهالكة، ففي الأعوام الدراسية (2005-2006)، (2006-2007) و (2007-2008) بلغ عدد الأبنية المدرسية الآيلة للسقوط على مستوى العراق حوالي (1925)، (1898)، (1878) على التوالي [1]. ولغرض الوقوف على واقع هذا القطاع نستعرض بالتحليل مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي ولمؤشرات (تلميذا/معلم)، (تلميذا/مدرسة)، (طالبا/مدرس)، (طالبا/مدرسة) على التوالي، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.

المدة الأولى(2004-2013): فيما يتعلق بمرحلة التعليم الابتدائي وعن طريق بيانات الملحق(6) والشكل (14)، يلاحظ تواضع مؤشرات التعليم لهذه المرحلة التعليمية نتيجة ضعف الدعم والاهتمام الحكومي المالي او بسبب الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في البلد خلال هذه المدة. ففي العام الدراسي (2004-2005) فلقد بلغ المعدل الوطني (20) تلميذا/معلم و (339) تلميذا/مدرسة. اما على مستوى المحافظات وبالمقارنة مع المعدلات الوطنية وعلى أساس ان الارتفاع عن المعدل الوطني يمثل حالة من عدم الكفاءة في تقديم هذه الخدمة والعكس صحيح، ولمؤشر تلميذا/معلم فإن محافظات (صلاح الدين، واسط، ميسان، كركوك، ديالى، الانبار، بابل، كربلاء المقدسة، الديوانية، ذي قار) حققت مستويات اقل من المعدل الوطني، وقد بلغت (13، 16، 16، 17، 17، 17، 17، 17، 17،17) تلميذا/معلم، في حين ان محافظات (نينوى، بغداد، النجف الاشرف، المثنى، البصرة) سجلت مستويات اعلى من المعدل الوطني في ذات المؤشر وبمعدلات بلغت (36، 22، 22، 22، 23) تلميذا/معلم. وفيما يخص مؤشر تلميذا/مدرسة، فإن محافظات (صلاح الدين، كركوك، ذي قار، ميسان، واسط، الديوانية، الانبار، ديالى، المثنى، بابل، كربلاء المقدسة) حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (201، 205، 254، 258، 271، 296، 297، 303، 320، 321، 332) تلميذا/مدرسة، في حين سجلت محافظات (بغداد، البصرة، النجف الاشرف، نينوى) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (554، 391، 387، 351) تلميذا/مدرسة.

في الاعوام اللاحقة ومن بيانات ذات الملحق(6) والشكل (14)، نجد استمرار التذبذب في كلا المؤشرين على المستوى الوطني وكذلك على مستوى معظم المحافظات. ففي العام الدراسي (2013-2014) بلغ المعدل الوطني (19) تلميذا/معلم، (352) تلميذا/مدرس ومقارنة بالعام الدراسي (2004-2005) فان هناك تحسن طفيف في المؤشر الأول وتراجع بالثاني. اما على مستوى المحافظات وبالمقارنة مع المعدلات الوطنية ولذات العام الدراسي ولمؤشر تلميذا/معلم، فإن محافظات (ديالى، ميسان، الديوانية، كركوك، واسط، ذي قار، كربلاء

(1) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سبق ذكره، ص 142-143.

المقدسة، الانبار، المثنى) حققت مستويات اقل من المستوى الوطني وبمعدلات بلغت (14، 15، 16، 17، 17، 18، 18، 18، 18) تلميذا/معلم، فيما سجلت محافظات (نينوى، البصرة، النجف الاشرف، بابل) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (28، 24، 21، 20) تلميذا/معلم. في الوقت الذي سجلت محافظتي (بغداد، صلاح الدين) نفس المعدل الوطني . اما مؤشر تلميذا/مدرسة فقد حققت محافظات (كركوك، صلاح الدين، الانبار، واسط، ديالى، المثنى، ذي قار، ميسان، الديوانية، نينوى) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (191، 239، 279، 283، 287، 289، 295، 309، 320، 322) تلميذا/مدرسة. فيما سجلت محافظات (بغداد، البصرة، النجف الاشرف، كربلاء المقدسة، بابل) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (548، 444، 431، 425، 414) تلميذا/مدرسة.

اما فيما يخص مرحلة التعليم الثانوي خلال هذه المدة فمن بيانات الملحق(7) والشكل(14)، لم تكن افضل حالاً بشكل كبير عن مرحلة التعليم الابتدائي بفعل انخفاض الدعم للتعليم بشكل عام والأوضاع غير المستقرة امنياً وسياسياً للبلد، ففي العام الدراسي (2004-2005) بلغ المعدل الوطني على مستوى العراق (19) طالبا/مدرس، (402) طالبا/مدرسة، اما على مستوى المحافظات وبالمقارنة مع المعدلات الوطنية وعلى أساس ان الارتفاع عن المعدل الوطني يمثل حالة من عدم الكفاءة في تقديم هذه الخدمة والعكس صحيح، ولمؤشر طالبا/مدرس نجد ان محافظات (بابل، كربلاء المقدسة، صلاح الدين، كركوك، ديالى، واسط، النجف الاشرف، الانبار، البصرة) حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (14، 15، 15، 16، 17، 17، 17، 18، 18) طالبا/مدرس، فيما سجلت محافظات (نينوى، بغداد، الديوانية، المثنى) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (23، 23، 20، 20) طالبا/مدرس، في حين سجلت محافظات (ذي قار، ميسان) نفس المعدل الوطني. اما مؤشر طالبا/ مدرسة، فقد حققت محافظات (صلاح الدين، الانبار، كركوك، ذي قار، المثنى، ديالى، واسط، ميسان، البصرة، كربلاء المقدسة، نينوى، النجف الاشرف) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (228، 285، 272، 303، 308، 313، 360، 363، 372، 377، 389، 397) طالبا/مدرسة، فيما سجلت محافظات (بغداد، بابل، الديوانية) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (622، 401،453) طالبا/مدرسة.

في الاعوام اللاحقة وعن طريق بيانات ذات الملحق(7) والشكل(14)، نلاحظ تذبذبت المعدلات سواء على المستوى الوطني أم على مستوى المحافظات في كلا المؤشرين. ففي العام الدراسي (2013-2014) بلغ المعدل الوطني (16) طالبا/مدرس و (357) طالبا/مدرسة، وبالمقارنة مع العام الدراسي (2004-2005) فإن هناك تحسن في أداء هذين المؤشرين. اما على مستوى المحافظات ففي مؤشر طالبا/مدرس، قد حققت المحافظات (ديالى، الديوانية، كربلاء المقدسة، بابل، واسط، ذي قار، البصرة) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (12، 13، 15، 15، 15، 15) طالبا/مدرس، في حين سجلت محافظات (المثنى، صلاح الدين، كركوك، ميسان، نينوى) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (23، 20، 20، 18، 17)

طالبا/مدرس، اما محافظات (الانبار، بغداد، النجف الاشرف) فقد سجلت المعدل الوطني نفسه. وفيما يخص مؤشر طالبا/مدرسة، فقد سجلت محافظات (كركوك، ديالى، صلاح الدين، الانبار، ذي قار، واسط، نينوى) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (245، 262، 265، 278، 301، 321، 335) طالبا/مدرسة، في الوقت الذي سجلت فيه محافظات (بغداد، بابل، كربلاء المقدسة، المثنى، النجف الاشرف، ميسان، الديوانية، البصرة) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (482، 433، 422، 422، 402، 383، 369، 359) طالبا/مدرسة.

المدة الثانية (2014-2021): ومن بيانات الملحق(6) والشكل (14)، يمكننا ان نلاحظ ان هناك تذبذب في أداء مؤشرات مرحلة التعليم الابتدائي، جراء حالة عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية للبلد خلال هذه المدة، ففي العام الدراسي (2014-2015) نجد ان المعدل الوطني على مستوى العراق بلغ (19) تلميذا/معلم، (397) تلميذا/مدرسة. وبالمقارنة مع معدلات العام الدراسي (2013-2014) نجد ان هناك ثباتا في المؤشر الأول وتدهور في الثاني على التوالي. كما يمكننا ان نلاحظ ومن ذات الجدول المشار اليه ان محافظات (نينوى، كركوك، الانبار، صلاح الدين) خالية من البيانات، وذلك يعود الى الأزمة التي شهدها العراق في تلك المدة من احتلال العصابات الإرهابية لهذه المحافظات ومن ثم خروجها عن سيطرة الحكومة، مما انعكس على عدم دقة المؤشر في هذا العام الدراسي فضلاً عن تدهوره في الأعوام اللاحقة. اما على مستوى المحافظات الباقية ولمؤشر تلميذا/معلم، فإن محافظات (ديالى، ميسان، الديوانية، كربلاء المقدسة، واسط، ذي قار) حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (13، 16، 17، 18، 18، 18) تلميذا/معلم، في حين سجلت محافظات (البصرة، النجف الاشرف، بابل، بغداد، المثنى) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (25، 22، 20، 20، 20) تلميذا/معلم. اما فيما يتعلق بمؤشر تلميذا/مدرسة، ولذات العام الدراسي فإن محافظات (ديالى، واسط، المثنى، ذي قار، ميسان، الديوانية) حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (257، 291، 297، 300، 311، 325) تلميذا/مدرسة، كما سجلت محافظات (بغداد، البصرة، النجف الاشرف، كربلاء المقدسة، بابل) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (554، 443، 438، 437، 412) تلميذا/مدرسة.

وفي العام الدراسي (2020-2021) ولمرحلة التعليم الابتدائي، ومن ملاحظة بيانات الملحق (6) والشكل(14)، نجد ان المعدل الوطني على مستوى العراق بلغ (22) تلميذا/معلم، (351) تلميذا/مدرسة. وبالمقارنة مع معدلات العام الدراسي (2014-2015) نجد ان هناك تدهورا في المؤشر الأول وتحسن في الثاني على التوالي. اما على مستوى المحافظات، ولمؤشر تلميذا/معلم نجد ان محافظات (ميسان، ديالى، الديوانية، ذي قار، كربلاء المقدسة، واسط) قد حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (9، 18، 19، 19، 20، 21) تلميذا/معلم، في حين سجلت محافظات (نينوى، البصرة، كركوك، بغداد، صلاح الدين) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (35، 26، 25، 23، 24) تلميذا/معلم، في الوقت الذي سجلت فيه محافظات (المثنى، النجف

الاشرف، بابل، الانبار) مستويات مساوية للمعدل الوطني. اما على مستوى المحافظات ولمؤشر تلميذا/مدرسة، فنجد ان محافظات (ميسان، صلاح الدين، كركوك، واسط، ذي قار، ديالى، الانبار، المثنى، الديوانية) قد حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (162، 248، 236، 292، 294، 300، 317، 316) تلميذا/مدرسة، في حين سجلت محافظات (بغداد، كربلاء المقدسة، بابل، البصرة، النجف الاشرف، نينوى) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (513، 420، 407، 401، 377، 359) تلميذا/مدرسة.

وفيما يخص التعليم الثانوي فهو الاخر شهد تذبذباً خلال هذه المدة لذات الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية غير المستقرة منذ عام 2014. ففي العام الدراسي (2014-2015)، ومن بيانات ذات الملحق (7) والشكل(14)، نلاحظ ان المعدل الوطني قد بلغ (16) طالبا/مدرس، و(410) طالبا/مدرسة، وبالمقارنة مع معدلات العام الدراسي السابق له نجد ان هناك ثبات في المؤشر الأول وتدهور في الثاني على التوالي. كما يمكننا ان نجد ان محافظات (نينوى، كركوك، الانبار، صلاح الدين) خالية من البيانات، مما انعكس على عدم دقة المؤشرات خلال هذا العام. وهذا يرجع كما في مرحلة التعليم الابتدائي الى خروج تلك المحافظات عن سيطرة الحكومة نتيجة احتلال العصابات الاجرامية لها. اما على مستوى المحافظات الأخرى ولمؤشر طالبا/مدرس، فنجد ان محافظات (ديالى، الديوانية، واسط، كربلاء المقدسة، بابل) قد حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (12، 14، 15، 15، 15) طالبا/مدرس. في الوقت الذي سجلت محافظات (المثنى، ميسان، بغداد) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (24، 17، 17) طالبا/مدرس. في حين سجلت محافظات (البصرة، ذي قار، النجف الاشرف) نفس المعدل الوطني. وفي مؤشر طالبا/مدرسة، نجد ان محافظات (ديالى، ذي قار، واسط، البصرة، ميسان، الديوانية) حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (265، 307، 335، 367، 392، 394) طالبا/مدرسة، في الوقت الذي سجلت فيه محافظات (بغداد، بابل، كربلاء المقدسة، المثنى، النجف الاشرف) مستويات اعلى من المعـدل الوطنـي وبمعدلات بلغت (527، 459، 447، 445، 411) طالبا/مدرسة.

وفي العام الدراسي (2020-2021) للتعليم الثانوي ومن بيانات الملحق (7) والشكل(14)، نلاحظ ان المعدل الوطني على مستوى العراق قد بلغ (20) طالبا/مدرس، (401) طالبا/مدرسة. وبالمقارنة مع معدلات العام الدراسي (2014-2015) نجد ان هناك تدهورا في المؤشر الأول وتحسن نسبي في الثاني. اما على مستوى المحافظات ولمؤشر طالبا/مدرس، فقد تبين ان محافظات (الانبار، ديالى، الديوانية، ذي قار، البصرة، النجف الاشرف، بابل) قد حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (16، 17، 18، 18، 19، 19، 19) طالبا/مدرس، في حين سجلت محافظات (ميسان، المثنى، صلاح الدين، كركوك، نينوى، كربلاء المقدسة، واسط) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (32، 23، 23، 22، 21، 21، 21) طالبا/مدرس، في الوقت الذي سجلت فيه محافظة (بغداد) مستوى مساوي للمعدل الوطني. وعلى مستوى المحافظات ولمؤشر طالبا/مدرسة، فتبين ان محافظات (صلاح الدين، الانبار، كركوك، ذي قار، ديالى، المثنى، واسط، نينوى،

البصرة) قد حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (246، 271، 291، 318، 322، 378، 379، 384، 386) طالبا/مدرسة، في حين سجلت محافظات (ميسان، كربلاء المقدسة، بغداد، بابل، النجف الاشرف، الديوانية) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (710، 542، 526، 505، 435، 410) طالبا/مدرسة.

الشكل (14) المؤشرات التقييمية للخدمات التعليمية في العراق حسب المحافظة عدا إقليم كردستان للسنوات (2004-2005، 2013-2014، 2014-2015، 2020-2021)

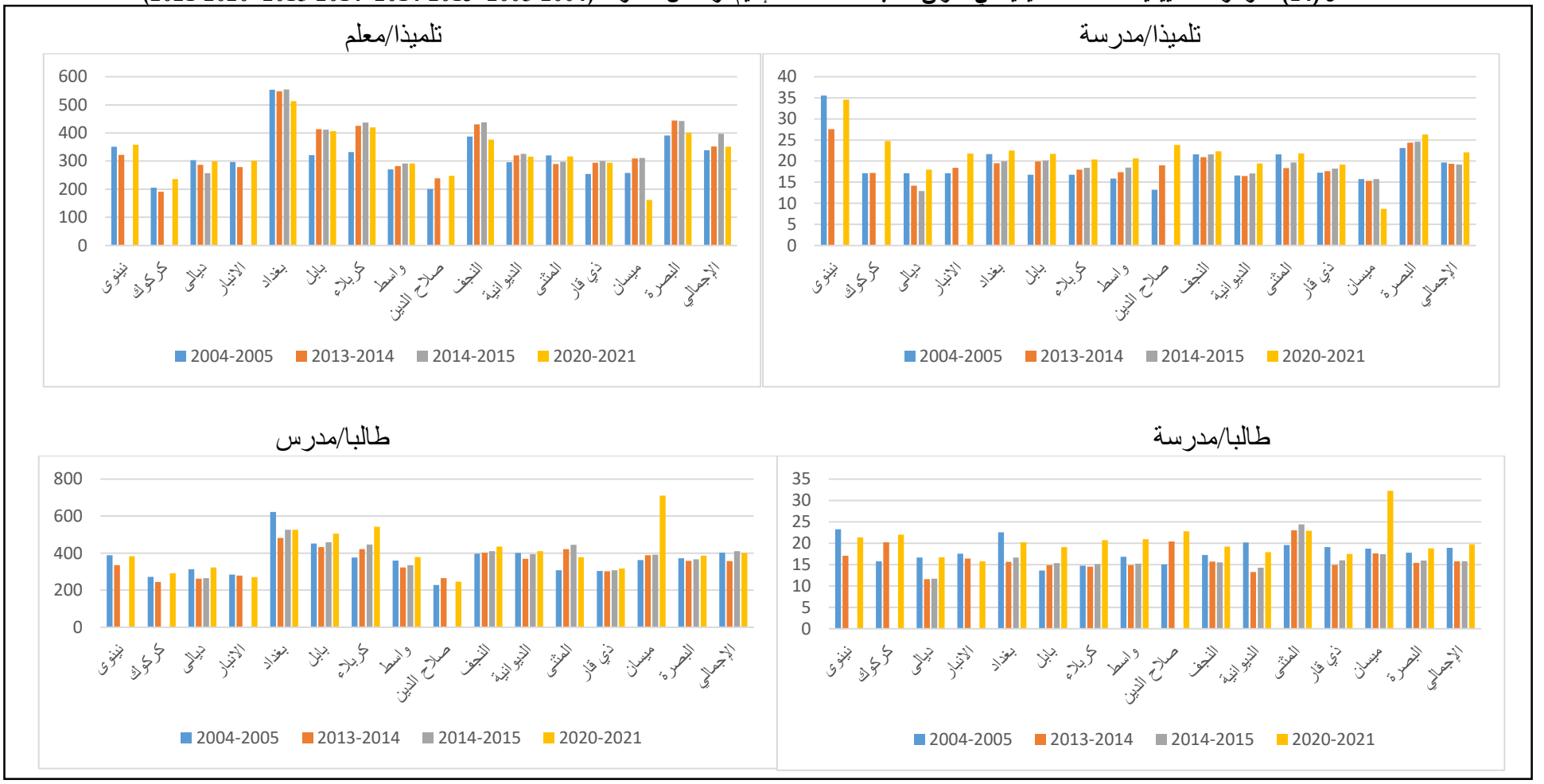

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (6)+(7)

ثانيا: الخدمات الصحية

إن قطاع الصحة من القطاعات ذات المساس المباشر بحياة الافراد، كما يعد من اهم مؤشرات التنمية البشرية، فتمتع الانسان بصحة جيدة من الحقوق الأساسية المتعلقة بالرفاهية، وتمثل الخدمات الصحية أحد المؤشرات المهمة التي تعكس ما وصل اليه المستوى الحضاري في أي بلد او منطقة ما، فارتفاع مستوى تلك الخدمات يؤدي الى انخفاض الإصابة بمختلف الامراض مما ينعكس على رفع مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع إنتاجية الفرد وانخفاض الوفيات. في العراق وبعد عام 2003 مر العراق بظروف حرجة، من احتلال اجنبي وعدم استقرار امني وسياسي انعكس على تراجع الوضع الصحي العام، فهناك العديد من التحديات التي تواجه هذا القطاع لا سيما محدودية كفاءة النظام الصحي وتقادم البنى التحتية للمؤسسات الصحية والكثير من المشكلات الأخرى[1]. ولا يزال هناك تفاوتات كبيرة في الخدمات الصحية، فالنظام الصحي في العراق غالباً ما يركز على الخدمات العلاجية بنسبة أكبر من الرعاية الوقائية الأولية، إذ قوضت الازمات التي مر بها العراق خلال العقدين الأخيرين من القرن الواحد والعشرين من قدرته على مواجهة مختلف المشكلات الصحية من انخفاض مستويات الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة الإنجابية والتلقيح مما أثر بشكل كبير على تعثر المسار التنموي للبلد لا سيما الصحي منه. كما فرضت جائحة كورونا في عامي 2020 و2021 ضغوطاً كبيرة على النظام الصحي نتيجة زيادة الطلب على الخدمات الصحية في الوقت الذي تعاني فيه المؤسسات الصحية بالعراق من تراجع في مواردها البشرية والمادية. فقد أظهرت الإحصاءات التي أجريت عام 2019 لرصد مدى توفر الادوية العلاجية والمنقذة للحياة لقائمة ضمت (531) مستحضر دوائي، ان هناك نسبة (12%) فقط من الادوية الأساسية تتوفر بشكل كامل في المؤسسات الصحية بما فيها الادوية المنقذة للحياة وتلك المستخدمة في الحالات الشائعة[2]. ولغرض الوقوف على واقع القطاع الصحي خلال مدة البحث نستعرض بالتحليل بعض المؤشرات الخاصة بالبنية التحتية للمؤسسات الصحية، نسمة/مستشفى، نسمة/سرير، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.

المدة الأولى (2004-2013): من ملاحظة بيانات الملحق(8) والشكل(15)، نلاحظ انه لم يكن هناك تحسن كبير في المؤشرات التقييمية لهذا المؤشر خلال هذه المدة، ويمكن ان يفسر ذلك الى عدم التركيز في الدعم المالي لقطاع البناء والتشييد (إذ يعد القطاع الصحي ضمن فصوله في الموازنة الاستثمارية)، والتركيز على منح التخصيصات ومن ثم النفقات الاستثمارية على قطاع الصناعة لا سيما أنشطة النفط والغاز التي تعد ممول رئيس للموازنة، فضلاً عن تذبذب الأوضاع الأمنية والاقتصادية للبلد خلال هذه المدة. فنجد انه ولعام 2004 بلغ المعدل الوطني على مستوى العراق (108072) نسمة/مستشفى، و (803) نسمة/سرير. اما على مستوى المحافظات وبالمقارنة مع المعدلات الوطنية وعلى أساس ان الارتفاع عن المعدل الوطني يمثل حالة من عدم

(1) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، مصدر سبق ذكره، 2018، ص127-128.

(2) وزارة التخطيط العراقية، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص44.

الكفاءة في تقديم هذه الخدمة والعكس صحيح، ولمؤشر نسمة/مستشفى، فإن محافظات (بغداد، واسط، المثنى، الديوانية، كركوك) حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (82964)، (97128)، (92499)، (101293)، (106809) نسمة/مستشفى. في حين سجلت محافظات (ذي قار، بابل، نينوى، النجف الاشرف، صلاح الدين، البصرة، كربلاء المقدسة، الانبار، ديالى، ميسان) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (184051)، (149372)، (141904)، (139771)، (124374)، (119355)، (112439)، (110731)، (109112)، (108982) نسمة/مستشفى. ولمؤشر نسمة/سرير، فقد حققت محافظات (بغداد، البصرة، ميسان، كركوك) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (631، 661، 679، 704) نسمة/سرير، في حين سجلت محافظات (النجف الاشرف، ذي قار، واسط، ديالى، بابل، الانبار، كربلاء المقدسة، المثنى، صلاح الدين، نينوى، الديوانية) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (1292، 1273، 1265، 1167، 1145، 1130، 916، 888، 880، 885، 815) نسمة/سرير.

في الاعوام اللاحقة تذبذب المؤشران سواء على المستوى الوطني ام على مستوى المحافظات، ففي عام 2013 بلغ المعدل الوطني (97760) نسمة/مستشفى و (779) نسمة/سرير، ومقارنة بعام 2004 فان هناك تحسن قليل بالمؤشرين. اما على مستوى المحافظات وللعام 2013 ولمؤشر نسمة/مستشفى، نجد ان محافظات (السليمانية، أربيل، دهوك، بغداد) قد حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (38922)، (40553)، (62587)، (88783) نسمة/مستشفى، في حين سجلت محافظات (نينوى، المثنى، ذي قار، ميسان، كركوك، واسط، البصرة، كربلاء المقدسة، الديوانية، ديالى، صلاح الدين، الانبار، النجف الاشرف، بابل) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (191011)، (188256)، (175530)، (170615)، (163374)، (158963)، (140654)، (140300)، (132345)، (126061)، (122907)، (109122)، (104168)، (100432) نسمة/مستشفى. ولمؤشر نسمة/سرير ولنفس العام، فقد حققت محافظات (أربيل، بغداد، السليمانية، دهوك، البصرة) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (527، 642، 661، 693، 724) نسمة/سرير، في حين سجلت محافظات (واسط، المثنى، صلاح الدين، كركوك، ذي قار، ديالى، ميسان، نينوى، بابل، الانبار، الديوانية، كربلاء المقدسة، النجف الاشرف) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (1600، 1233، 1149، 1096، 1052، 1020، 995، 934، 899، 894، 885، 853، 788) نسمة/سرير.

المدة الثانية (2014-2021): ومن بيانات الملحق(8) والشكل(15)، يمكننا ان نجد تذبذب في مؤشرات هذا القطاع، نتيجة عدم إعطائه أولوية كبيرة في الموازنة الاستثمارية خلال هذه المدة وإعطاء الأولوية لأنشطة النفط والغاز ضمن قطاع الصناعة فضلاً عن تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والصحية خلال هذه المدة. إذ نلاحظ وفي العام (2014) بلغ المعدل الوطني على مستوى العراق (98105) نسمة/مستشفى، (892) نسمة/سرير. وبالمقارنة مع معدلات عام 2013 نجد ان هناك تراجعا في كلا المؤشرين. كما يمكننا ان نلاحظ

ومن ذات الجدول المشار اليه ولمؤشر نسمة/مستشفى، ان محافظات (السليمانية، أربيل، دهوك، بغداد) قد حققت مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (37087)، (41665)، (55473)، (90180) نسمة/مستشفى، في حين سجلت محافظات (نينوى، المثنى، ذي قار، ميسان، كركوك، واسط، البصرة، كربلاء المقدسة، ديالى، صلاح الدين، الديوانية، الانبار، بابل، النجف الاشرف) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (195797)، (192619)، (179960)، (175097)، (167650)، (162892)، (144461)، (143894)، (129041)، (125763)، (122033)، (111707)، (108510)، (106888) نسمة/مستشفى. اما مؤشر نسمة/سرير، فقد حققت محافظات (أربيل، السليمانية، دهوك، بغداد، البصرة) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (554، 662، 670، 700، 724) نسمة/سرير، في حين سجلت محافظات (صلاح الدين، واسط، ديالى، الانبار، نينوى، ميسان، كركوك، ذي قار، المثنى، بابل، الديوانية، كربلاء المقدسة، النجف الاشرف) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (3197، 1408، 1393، 1327، 1265، 1261، 1256، 1218، 1118، 997، 997، 925، 903) نسمة/سرير.

في الاعوام اللاحقة تذبذب المؤشرين كليهما، لكن بالمجمل يتجهان نحو التحسن سواء على المستوى الوطني ام على مستوى معظم المحافظات. ففي عام 2021 بلغ المعدل الوطني (85458) نسمة/مستشفى و (799) نسمة/سرير، ومقارنة بعام 2014 نجد ان هناك تحسن في أداء المؤشرين كليهما. اما على مستوى المحافظات ولذات العام 2021 ولمؤشر نسمة/مستشفى، فقد حققت محافظات (السليمانية، أربيل، دهوك، النجف الاشرف، بغداد، كربلاء المقدسة) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (35397)، (38538)، (42318)، (61152)، (80554)، (82297) نسمة/مستشفى، في حين سجلت محافظات (نينوى، واسط، ذي قار، كركوك، المثنى، البصرة، ديالى، ميسان، الانبار، صلاح الدين، الديوانية، بابل) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمستويات بلغت (167917)، (165515)، (161692)، (156946)، (146647)، (136628)، (136071)، (120218)، (119635)، (101385)، (99635)، (97006) نسمة/مستشفى. اما مؤشر نسمة/سرير، فقد سجلت محافظات (السليمانية، أربيل، كربلاء المقدسة، النجف الاشرف، بغداد، بابل) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (393، 443، 586، 639، 651، 653) نسمة/سرير، في حين سجلت محافظات (نينوى، واسط، صلاح الدين، الانبار، ديالى، كركوك، ذي قار، الديوانية، المثنى، دهوك، ميسان، البصرة) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (2019، 1768، 1741، 1342، 1335، 1140، 1089، 1024، 1010، 1005، 956، 837) نسمة/سرير.

الشكل (15)المؤشرات التقييمية للخدمات التعليمية في العراق حسب المحافظة للسنوات 2004، 2013، 2014، 2021

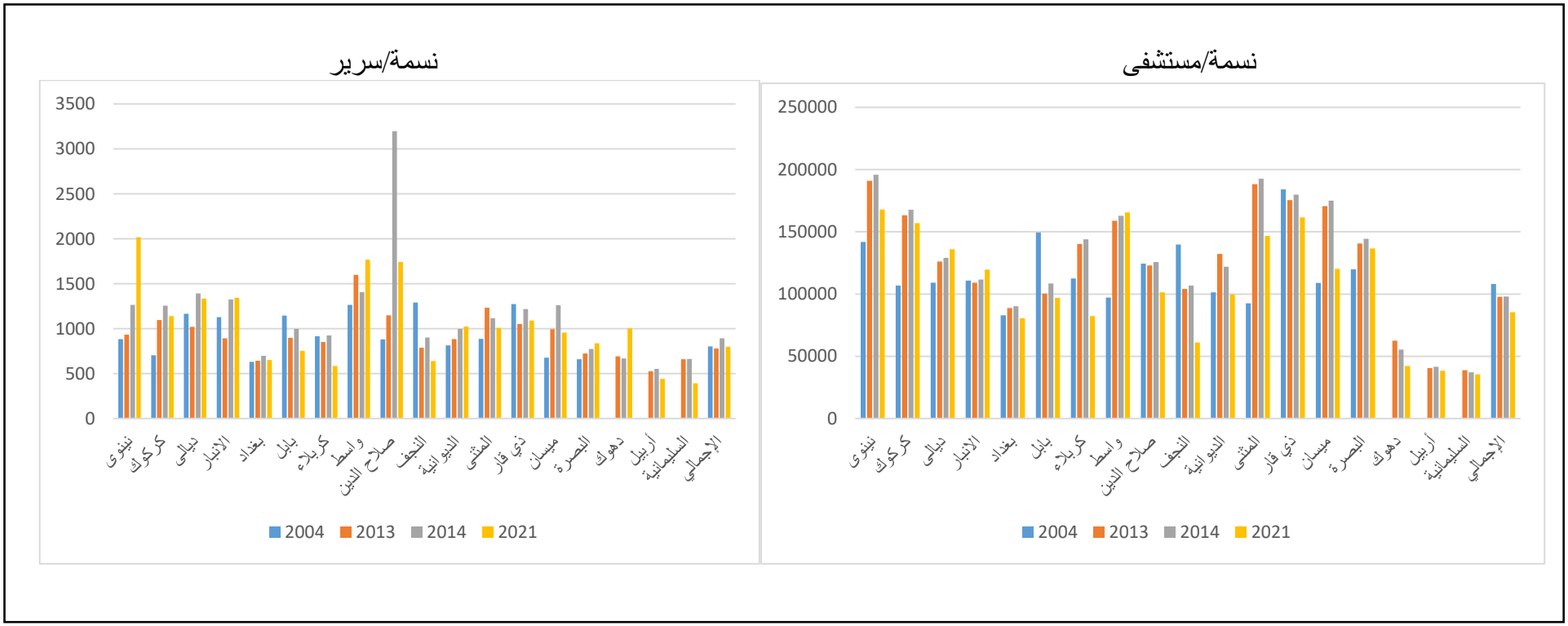

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على الملحق(8)

ثالثاً- النقل (شبكة الطرق البرية):

قد يبدو ان النمو الاقتصادي في العراق يستدعي مزيداً من زيادة التنقيب والإنتاج وتسويق النفط، لكن مع ارتفاع الفوائض النفطية وعدم استقرار الاسعار للنفط في الأسواق العالمية يستلزم تنويع الاقتصاد ووضعه كهدف استراتيجي تعمل عليه السلطات المحلية والمركزية، وفي هذا الاطار فان التركيز على تعزيز القدرات التنافسية للمراكز الحضرية الكبرى(بغداد، والبصرة، وأربيل، ونينوى، وكربلاء المقدسة) في العراق يعد احد تلك الأهداف الاستراتيجية، بوصفها بوابات للاقتصاد العالمي وأسواق راس المال الدولية ومداخل للاستثمار، ومن هذا المنطلق تظهر الحاجة الى زيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية للبلد كـوسيلة لزيادة وتعزيز التنويع الاقتصادي، الـذي يتطلب فـي الوقت نفسه اعادة هيكلة الاستراتيجية المكانية عن طريق بلورة صيغة جديدة للفضـاء[المكاني] وفقاً لعدة توجهات، منها انشاء شبكة طرق رابطة تركز على المحافظات التي لديها نطاق تأثير يشمل او يصل الى المدن الثانوية التي يعول عليها في ان تكون حلقة الوصل مع المدن الكبيرة في بقية انحاء العراق[1].

يعد نشاط الطرق والجسور احد أنشطة قطاع النقل المهمة والتي تعرضت على مر الاعوام للتدمير لا سيما مناطق العمليات العسكرية بعد عام 2014 التي رافقت طرد الجماعات الإرهابية من محافظات (نينوى، الانبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك، بغداد)، مما يستلزم مبالغ كبيرة لإعادة تأهيلها، كما ساهم غياب الصيانة الدورية لشبكة الطرق والجسور منذ سنوات عديدة الى تهالكها في معظم مناطق البلاد، فضلاً عن ذلك فإن كثرة التعارضات مع خدمات البنية التحتية (كهرباء، اتصالات، ماء، مجاري) وكثرة الاستملاكات والتجاوزات التي حدثت على مسارات شبكة الطرق يعمل على فرض تعقيدات كبيرة وكلف إضافية لتنفيذ شبكة النقل تلك، ناهيك عن غياب السيطرة المرورية والعمل على محطات الوزن أدى الى تزايد الاضرار بمنشآت الشبكة وطبقات التبليط[2]. بلغت اطوال الطرق البرية والتي تشمل شبكة الطرق خارج التصميم الاساس للمدن والمتضمنة (الطرق الرئيسة، الطرق الثانوية، الطرق الريفية) في عام 2021 (33795) كم، كما بلغ اجمالي طول الخط السريع الدولي (1195) كم، اما الطرق الحدودية فقد بلغ اجمالي اطوالها (11000) كم عدا إقليم كردستان[3]، ولغرض تحليل واقع قطاع النقل (نشاط الطرق البرية) خلال مدة البحث نستعرض بعض المؤشرات الخاصة بهذا النشاط ، كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة(كم/الف كم2)، وكثافة الشبكة بالنسبة للسكان (كم/100 الف نسمة)، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مصدر سبق ذكره، 2018، ص17.

(2) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022. مصدر سبق ذكره، ص168.

(3) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، "تقرير إحصاء سيارات القطاع الخاص المسجلة في مديرية المرور العامة لغاية 12/31/ 2021"، 2022، ص6.

المدة الأولى(2004-2013): من ملاحظة الملحق(10) والاشكال(16) المتعلق بالمؤشرات التقييمية لشبكة الطرق البرية حسب المحافظة للمدة 2004-2021، نلاحظ خلال المدة الأولى بشكل عام تراجع في المؤشرات التقييمية لهذا القطاع جراء عدم تركيز الأولويات الحكومية الاستثمارية في إعطاء أولوية كبيرة لهذا القطاع المهم وتركيز الأولويات على أنشطة النفط والغاز فضلاً عن تذبذب الأوضاع الأمنية والاقتصادية خلال هذه المدة وكما تم ايضاحه سابقاً. إذ نجد انه ولمؤشر كثافة شبكة الطرق بالنسبة للمساحة على مستوى العراق للعام 2004 قد بلغت (74.4 كم/1000كم^2)، وهذا المعدل هو اقل من المعيار الدولي القياسي البالغ (105 كم/1000كم^2) (1). اما فيما يتعلق بمؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان فقد بلغ المعدل الوطني على مستوى العراق ولنفس العام (124.9 كم/100 الف نسمة)، وهو اقل من قيمة المعيار القياسي الدولي البالغ (496 كم/100 الف نسمة) (2). اما على مستوى المحافظات وعلى أساس ان الانخفاض عن المعيار القياسي الوطني يمثل حالة من عدم الكفاءة والعكس صحيح. وبالنسبة لمؤشر كثافة شبكة الطرق بالنسبة للمساحة، نجد ان محافظات (بابل، كربلاء المقدسة، ميسان، واسط، كركوك، ذي قار، بغداد، ديالى، صلاح الدين، الديوانية) قد حققت مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (460.5، 264.2، 164.1، 159، 156.9، 156.3، 147.5، 127، 120.4، 113.1) كم/1000كم^2. فيما سجلت محافظات (النجف الاشرف، الانبار، المثنى، البصرة، نينوى) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (20.9، 29.3، 40.3، 43.5، 67.3) كم/1000كم^2. اما فيما يخص مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان فقد حققت محافظات (المثنى، ميسان، الانبار، واسط، صلاح الدين، كركوك، كربلاء المقدسة، ديالى، بابل، ذي قار) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (376، 345.8، 304.3، 280.8، 262.1، 177.8، 169، 158.4، 157.8، 136.9) كم/100 الف نسمة، فيما سجلت محافظات (بغداد، البصرة، النجف الاشرف، نينوى، الديوانية) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (10.3، 46.1، 61.5، 98.3، 101.2) كم/100 الف نسمة.

في الاعوام اللاحقة لم تطرأ أي تغيرات على المعدلات لمؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة سواء على المستوى الوطني ام على مستوى المحافظات كون انه لم تجر أي زيادة في اطوال الطرق الرابطة بين المحافظات او بين المدن داخل المحافظة الواحدة وكذلك الطرق الريفية فضلاً عن ثبات المساحة الكلية على مستوى المحافظات. غير انه كانت هناك مشاريع تمثل اعمال تأهيل وتحسين جودة الخدمات المقدمة في هذا النشاط مثل (صيانة، انشاء ممر ثاني، توسيع الممرات، تأثيث...الخ)(3). اما بالنسبة لمؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان لعام 2013 فقد بلغ المعدل الوطني (97كم/ 100 ألف نسمة) وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدل في عام 2004 كون ان عدد السكان قد ازداد عما كان عليه في سنة المقارنة، فضلاً عن عدم وجود زيادة في اطوال الطرق خلال هذه

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، استراتيجية التنمية المكانية (2021-2030)، مصدر سبق ذكره، ص46.

(2) المصدر نفسه، ص46.

(3) وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة العراقية، دائرة الطرق والجسور، لجنة الإحصاء، كتابهم المرقم 24700 في 2023/12/3.

المدة. كما يمكننا ملاحظة ولعام 2013 ولذات المؤشر (كثافة شبكة الطرق بالنسبة لعدد السكان) ان محافظات (المثنى، ميسان، الانبار، واسط، صلاح الدين، ديالى، بابل، كربلاء المقدسة، ذي قار، كركوك) قد حققت مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (277.1، 257.7، 247.1، 214.5، 198.9، 148.5، 123.5، 118.5، 104.4، 103.3) كم/100 ألف نسمة، في حين سجلت محافظات (بغداد، البصرة، النجف الاشرف، نينوى، الديوانية) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (9، 31، 44.5، 73، 77.4) كم/100 ألف نسمة.

المدة الثانية(2014-2021): من بيانات ذات الملحق(10) والشكل(16) يتبين ان المؤشرات التقييمية لهذا القطاع متواضعة نوعاً ما جراء الأوضاع الإقتصادية والسياسية والأمنية غير المستقرة في البلد، ناهيك عن عدم إعطاء أولوية في الموازنة الاستثمارية لقطاع النقل والاتصالات. ففي العام 2014 نجد ان مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات لم يتغير، متأثراً بالظروف التي حدثت في العام المشار اليه من احتلال العصابات الاجرامية لأجزاء واسعة من العراق فضلاً عن عدم المصادقة على الموازنة العامة للدولة مما انعكس على عدم تنفيذ معظم مشاريع الموازنة الاستثمارية. في الوقت الذي نلاحظ فيه انخفاض مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان لعام 2014 مقارنة بعام 2013 بفعل تزايد السكان وتأثير ذات الظروف الاستثنائية المشار اليها سابقاً. فقد بلغ المعدل على المستوى الوطني لعام 2014 (95 كم/100 ألف نسمة). اما على مستوى المحافظات وعلى أساس ان الانخفاض عن المعيار القياسي الوطني يمثل حالة من عدم الكفاءة والعكس صحيح، يمكننا ملاحظة ان محافظات (المثنى، ميسان، الانبار، واسط، صلاح الدين، ديالى، بابل، كربلاء المقدسة، ذي قار، كركوك) قد حققت مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (270.8، 251.1، 241.3، 209.3، 194.4، 145.1، 120.7، 115.5، 101.8، 100.7) كم/ 100 ألف نسمة، في حين سجلت محافظات (بغداد، البصرة، النجف الاشرف، الديوانية، نينوى) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (8.8، 30.2، 43.3، 75.6، 71.2) كم/100 الف نسمة. وفي الاعوام اللاحقة استمر الثبات بمؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة، والتذبذب في مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان لغاية عام 2017 الذي شهد انفراجه نسبية، فقد بلغ مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة على المستوى الوطني (85.6 كم/1000كم^2). اما مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان فقد بلغ على المستوى الوطني (105.9 كم/ 100 ألف نسمة). وعلى مستوى المحافظات وبالنسبة لمؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة فقد حققت محافظات (بابل، كربلاء المقدسة، ميسان، واسط، الديوانية، صلاح الدين، كركوك، بغداد، ديالى، ذي قار) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (460.2، 259.2، 230، 198.4، 193.8، 171، 165.9، 147.5، 135.5، 121.2) كم/1000كم^2، في حين سجلت محافظات (النجف الاشرف، الانبار، المثنى، البصرة، نينوى) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (18.9، 36، 40.3، 43.5، 71.8) كم/1000كم^2. اما فيما يخص مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان فقد حققت محافظات (ميسان، الانبار، صلاح الدين، المثنى، واسط،

ديالى، الديوانية، بابل، كربلاء المقدسة) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (341، 287.3، 268، 263.1، 253.4، 150.2، 125.6، 117.1، 109.9) كم/100 الف نسمة، في الوقت الذي سجلت فيه محافظات (بغداد، البصرة، النجف الاشرف، نينوى، ذي قار، كركوك) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (8.5، 29.3، 37.9، 73.7، 76.6، 103.2) كم/100 الف نسمة.

في الاعوام اللاحقة حافظ مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة على الثبات، في حين نلاحظ مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان اخذ بالتذبذب، وهذا يمكن ان يرجع بطبيعة الحال الى الازمة المركبة التي شهدتها البلاد بعد عام 2019 من عدم استقرار سياسي واقتصادي، بفعل الحراك الشعبي ابان احداث تشرين عام 2019 والازمة المالية التي رافقت انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن الازمة الصحية (جائحة كورونا) مما انعكس على الحيلولة دون حصول تقدم ملموس في الواقع الخدمي لا سيما نشاط خدمات الطرق البرية. فنجد انه في عام 2021 بلغ مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة على المستوى الوطني (85.5 كم/ 1000كم^2)، وهو ذات المعدل مقارنة بعام 2017. في حين بلغ مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان على المستوى الوطني (95.3 كم/100 ألف نسمة) وهو مؤشر منخفض مقارنة بعام 2017. اما على مستوى المحافظات وفيما يخص مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة فقد حققت محافظات (بابل، ميسان، واسط، الديوانية، صلاح الدين، كركوك، كربلاء المقدسة، بغداد، ذي قار، ديالى) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (459.9، 230، 193.3، 181.9، 176.9، 176.1، 171.8، 147.5، 143.7، 134.7) كم/1000كم^2، في حين سجلت محافظات (النجف الاشرف، الانبار، المثنى، البصرة، نينوى) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (19.6، 36، 40.1، 45.9، 72) كم/1000كم^2. اما فيما يخص مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان فقد حققت محافظات (ميسان، الانبار، صلاح الدين، المثنى، واسط، ديالى، الديوانية، بابل، كركوك) مستويات اعلى من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (307.4، 259.1، 250، 235.6، 222.5، 134.7، 106.3، 105.5، 98.7) كم/100 الف نسمة. في الوقت الذي سجلت فيه محافظات (بغداد، البصرة، النجف الاشرف، كربلاء المقدسة، نينوى، ذي قار) مستويات اقل من المعدل الوطني وبمعدلات بلغت (7.7، 27.8، 35.5، 65.7، 66.7، 81.9) كم/100 الف نسمة.

الشكل (16) المؤشرات التقييمية لخدمات شبكة الطرق البرية في العراق للمدة 2004-2021

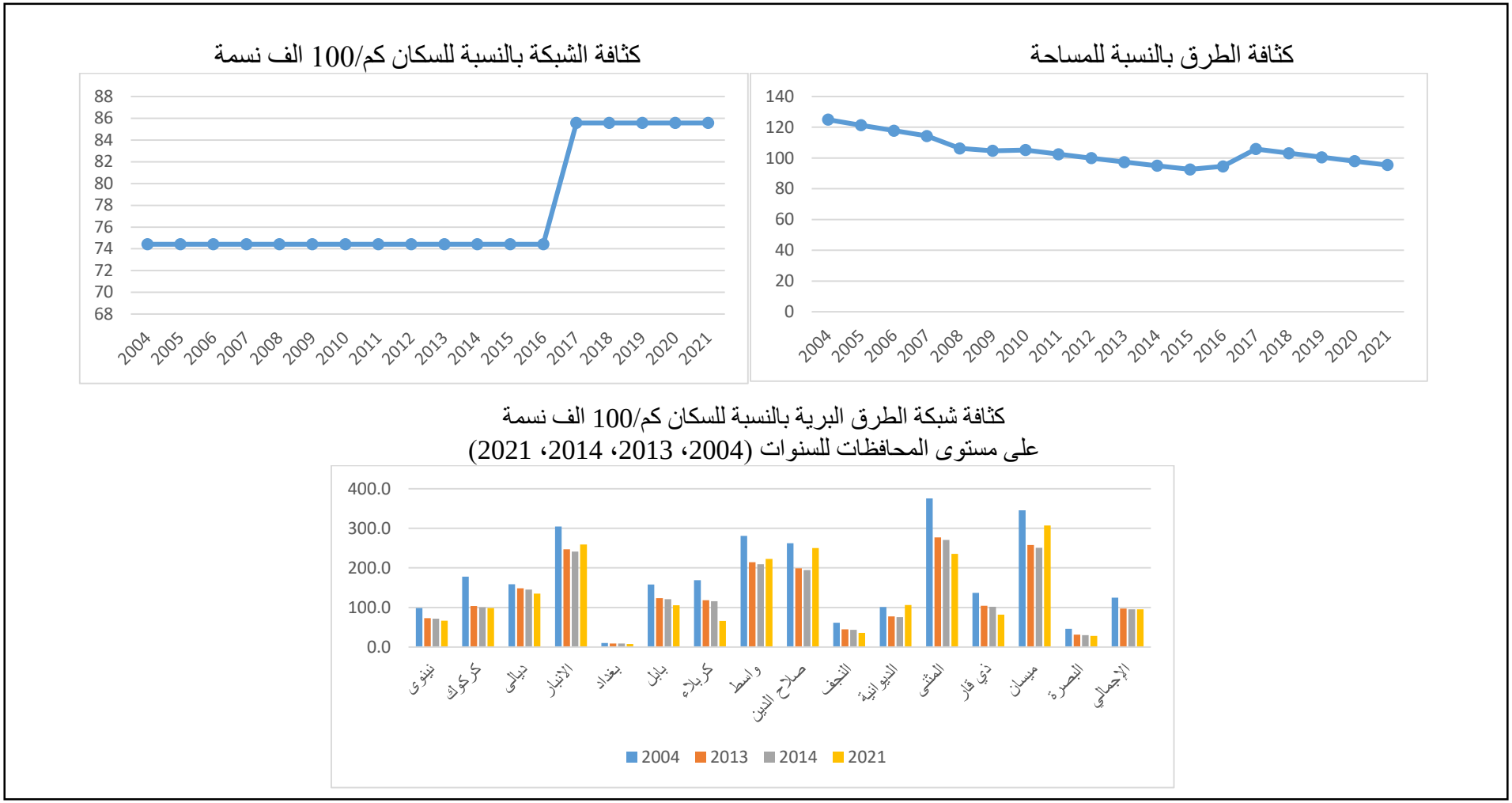

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على ملحق(10)

المبحث الثالث: تحليل فاعلية الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمؤشرات النمو الشامل في العراق

المطلب الأول: ديناميكية النمو الشامل وخصائص البنية المكانية في العراق

إن بنية المكان في العراق، اسهمت بتشكيلها السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي مارستها الحكومات المتعاقبة في العراق او اســـهمت بخلقها الظروف الطبيعية والجغرافية للمكان نفســـه، او طبيعة النشـــاط الاقتصادي ذاته. إذ افضت تلك السياسات والظروف الطبيعية والقطاعية الى خلق تحديات مختلفة، مرة في نطاق التفاوت الإقليمي والعدالة بتوزيع ثمار التنمية عن طريق تركيز الاســتثمارات ومن ثم فرص العمل في أماكن محددة وما يتبعها من تركز للســـكان، وأخرى تتعلق بالانفصـــام القطاعي والمكاني (الثنائية القطاعية والمكانية) الذي اوجدت قطاعين او مكانيين احدهما متطور والأخر تقليدي مما افضـــى الى وجود اختلالات في توزيع الثروة والدخل وخدمات البنية الاجتماعية والفنية المتعلقة بالصـــحة والتعليم ســـواء في الحضـــر والريف ام على مســتوى الجنس (ذكر، انثى)، ومن ثم فإن معالجة تلك الاختلالات التي تعكســـها خصـــائص البنية المكانية في العراق ســـيعمل على تعزيز دور الديناميكية المكانية للتدفقات المختلفة. وســـنناقش تلك الخصائص من خلال جملة مؤشرات، وكما يأتي:

اولاً- التفاوت الإقليمي (بين المحافظات)

لغرض قياس التفاوت النســبي في درجة تركز الســكان بين المحافظات والذي ينتج عن عوامل عديدة ســواء كانت طبيعية (الولادات الوفيات) او العوامل الديناميكية (تزايد السكان ونقصـانهم بفعل عامل الهجرة الداخلية والخارجية) يمكن ان نستخدم مؤشر التركز المكاني للسكان(*) (معامل هوفر) وفقاً للصيغة الآتية:

معامل تركز السكان[1] = 1/2 * Σ (X-Y).....(11)

إذ ان:

X= النسبة المئوية للسكان في المحافظة الى مجموع سكان البلد ، Y= النسبة المئوية لمساحة المحافظة الى مجموع مساحة البلد

(*) معامل التركز المكاني للسكان: يبين مدى ميل السكان الى التركز في منطقة معينة داخل حدود الدولة في محافظات او اقاليم معينة دون سواها او الانتشار والتبعثر في مناطق أخرى، ويعد مقياس لعلاقة توزيع السكان على وحدات الحيز المكاني. وباستخدام المعادلة الاتية يمكننا اثبات وجود تركز للسكان على مستوى البلد من عدمه: معدل التكافؤ المساحي للسكان = 2/1 مج (X-Y). إذ ان: X= نسبة مساحة المحافظة الى مساحة البلد، Y= نسبة سكان المحافظة الى سكان البلد، مج= الفرق الموجب بين هذه النسب، أي مجموع القيم دون النظر الى الإشارات . وتشير نسبة التركز (0%- اقل من 25%) متساوي التركيز، و (25%- اقل من50%) متساوي التركيز الى حدٍ ما ، (50%- اقل من75%) متوسط التركيز، (75%- 100%) شديد التركيز، فكلما اقتربت النتيجة من الصفر كلما كان التوزيع المكاني للسكان مثالياً وكلما ازداد دل على ان السكان يميلون الى التمركز لا التشتت. ينظر في ذلك (مصطفى عبد الله السويدي، تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظات الفرات الأوسط حسب تعداد 1987، دراسة سكانية كارتوكرافية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1996، ص164)

(1) Sami Mati Polous, Urban Growth Theories and the Urban Growth pattern for the Upper Euphrates region of Iraq, University of Sheffield, Unpublished PhD thesis,1982.

ومن ملاحظة الجدول (10) الذي يقارن تركز السكان والمساحة في (18) محافظة بين عامي (2004 و 2021) وبتطبيق المعادلة السابقة يتضح :

معامل تركز السكان لعام 2004 = 2/1 مج (85.0) = 42.5 معامل تركز السكان لعام 2021 = 2/1 مج (84.4) = 42.2

وعند مقارنة هاتين النسبتين مع معامل التركز المثالي او الافتراضي لعام 1977 والبالغ (43.2)[1] نجد ان النسب في عام 2004 و 2021، انخفضت نسبياً بشكل طفيف، ولكنها بقيت ضمن فئة (متساوي التركيز الى حدٍ ما)، مما يشير الى ضرورة اتباع سياسات اقتصادية اكثر صراحة تعمل على عدم تركيز السكان في الوحدة المساحية، كالتوزيع الأكثر عدالة للاستثمارات التي تعمل على نشر ثمار التنمية بشكل اكثر مساواة مما ينعكس على تثبيت السكان في أماكنهم وعدم تحركهم نحو في محافظات معينة دون أخرى. ومن الجدول (10) وعند النظر الى نتائج (X - Y) على مستوى المحافظات للعامين 2004و 2021، يتضح ان هناك إشارات موجبة لبعض المحافظات بينما في محافظات أخرى تكون الإشارات سالبة.

الجدول (10) نسبة تركز السكان والمساحة حسب معامل هوفر في العراق حسب المحافظة للسنوات 2004 و2021

المحافظة	2004			2021		
	السكان%X	المساحة%Y	التركز%(X-Y)	السكان% X	المساحة % Y	التركز%(X-Y)
نينوى	9.4	8.6	0.8	9.8	8.6	1.2
كركوك	3.1	2.2	0.9	4.2	2.2	2.0
ديالى	5.2	4.1	1.2	4.3	4.1	0.2
الانبار	4.9	31.7	-26.8	4.6	31.7	-27.1
بغداد	24.1	1.0	23.1	21.3	1.0	20.3
بابل	5.5	1.2	4.3	5.4	1.2	4.2
كربلاء المقدسة	2.9	1.2	1.7	3.2	1.2	2.0
واسط	3.6	4.0	-0.4	3.6	4.0	-0.3
صلاح الدين	4.1	5.6	-1.5	4.2	5.6	-1.4
النجف الاشرف	3.6	6.6	-3.0	3.9	6.6	-2.8
القادسية	3.4	1.9	1.5	3.4	1.9	1.5
المثنى	2.0	11.9	-9.9	2.1	11.9	-9.8
ذي قار	5.4	3.0	2.5	5.5	3.0	2.5
ميسان	2.8	3.7	-0.9	2.9	3.7	-0.8
البصرة	6.6	4.4	2.2	7.6	4.4	3.2
دهوك	1.7	1.5	0.2	3.4	1.5	1.9
أربيل	5.1	3.5	1.7	4.9	3.5	1.4
السليمانية	6.3	3.9	2.4	5.7	3.9	1.8
المجموع	100.0	100.0	85.0	100.0	100.0	84.4

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (11).

إذ تشير الإشارة الموجبة الى عدم عدالة توزيع السكان بالزيادة على الوحدة المساحية كمحافظات (نينوى، كركوك، ديالى، بغداد، بابل، كربلاء المقدسة، الديوانية، ذي قار، البصرة، دهوك، أربيل، السليمانية) ومن ثم فإن ناتج (X - Y) لكل محافظة يدل على نسبة السكان التي يجب ان تغادر المحافظة الى محافظات أخرى لتحقيق العدالة في التوزيع على الوحدة المساحية، ففي عام 2004 وفي محافظة بغداد لوحدها هناك زيادة

(1) وزارة التخطيط العراقية دائرة التخطيط الإقليمي، سكان المحافظات في عام 2000 بين النمو الطبيعي والنمو المخطط، 1988، ص48.

تقدر بـــ (23.1%) من السكان، انخفضت تلك النسبة في عام 2021 لتصل الى بـــ (20.3%) من السكان، إذ ان هناك عدم عدالة في التوزيع بالزيادة على الوحدة المساحية. في حين نجد ان هناك محافظات لاتزال طاقتها الاستيعابية مفتوحة لاستقبال مزيد من السكان وهي المحافظات ذات الإشارات السالبة (الانبار، واسط، صلاح الدين، النجف الاشـرف، المثنى، ميسـان) ففي عام 2004 وفي محافظة الانبار نجد ان لديها طاقة اسـتيعابية تقدر بـ (26.8%)، ارتفعت هذه النسبة عام 2021 لتصل الى (27.1%) .

ثانياً-الثنائية القطاعية والمكانية

من اهم خصـــائص البنية المكانية في العراق هو الثنائية القطاعية والمكانية أي وجود قطاعين او مكانين منفصـــلين عن بعضـــهما البعض، فهناك قطاع تقليدي يتســـم بالركود وغير مواكب للتطورات او التغيرات الحديثة كالقطاع الزراعي والخدمي ويشمل الجزء الأكبر من الاقتصـاد، وقطاع اخر يستم بالديناميكية ويتبنى الأســاليب الحديثة في التكنولوجيا والعمل ويعتمد الصــناعة والتكنولوجيا الحديثة وهو محدود صــغير، وهكذا بالنسبة للمكان فهناك عدم توازن وفجوة في التنمية بين المستقرات الحضرية والريفية وحتى بالنسبة للمناطق الحضـرية فهناك فروق وثغرات بين تلك المناطق داخل المحافظة الواحدة او بين المحافظات المختلفة. ويمكن تأشـير اختلال الاقتصـــاد المكاني عن طريق ملاحظة مؤشـــرات الاســـتقطاب المكاني بوجود مراكز محددة للتنمية لها ميزة نسبية متمثلة بـــ (الوفورات الحضرية، وفورات التوطن) والتي حققت افضلية في استقطاب الاســتثمارات، وعن طريق اســتخدام معيار معامل الموقع(*)، كما في الخارطة (1)، إذ أظهرت نتائج التحليل إن محافظة بغداد اســتقطبت المشــاريع الصــناعية في الأنشــطة الصــناعية كافة مما يعكس ظاهرة التركز الصــناعي لهذه المحافظة والتي تتمتع بمعاملات موقع مختلفة جذبت الصــناعات بفروعها المختلفة، في حين شهدت محافظات أخرى توطناً نسبياً لبعض الصناعات كما هو الحال بالنسبة لتوطن الصناعات الكيمياوية في محافظة البصـــرة وصـــلاح الدين وكركوك بحكم توفر الموارد النفطية او مرور البني الارتكازية لنقل تلك الموارد عن طريقها(1).

(*) معامل الموقع: (عبارة عن الحصة النسبية لأية منطقة ولفعالية صناعية معينة إلى الحصة النسبية للفعالية نفسها ولكن لمنطقة معيارية أخرى، يتم المقارنة على أساسها، وهي عادةً المستوى القومي) ويستخدم هذا المعيار لمعرفة الأهمية النسبية لنشاط معين في إقليم ما مقارنة مع الأهمية التي يحتلها ذلك الإقليم في الاستخدام على المستوى القومي. المصدر: كامل الكناني، أساليب قياس وتحليل البنية الصناعية الإقليمية "حالة دراسية العراق" مجلة المخطط والتنمية، العدد1، مركز التخطيط الحضري والإقليمية، جامعة بغداد، 1995: 36).

(1) وزارة التخطيط التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للسنوات(2013-2017)، 2013، ص142.

الخارطة (1) التباين المكاني في تحليل معامل الموقع للفروع الصناعية في العراق حسب المحافظة لعام 2010

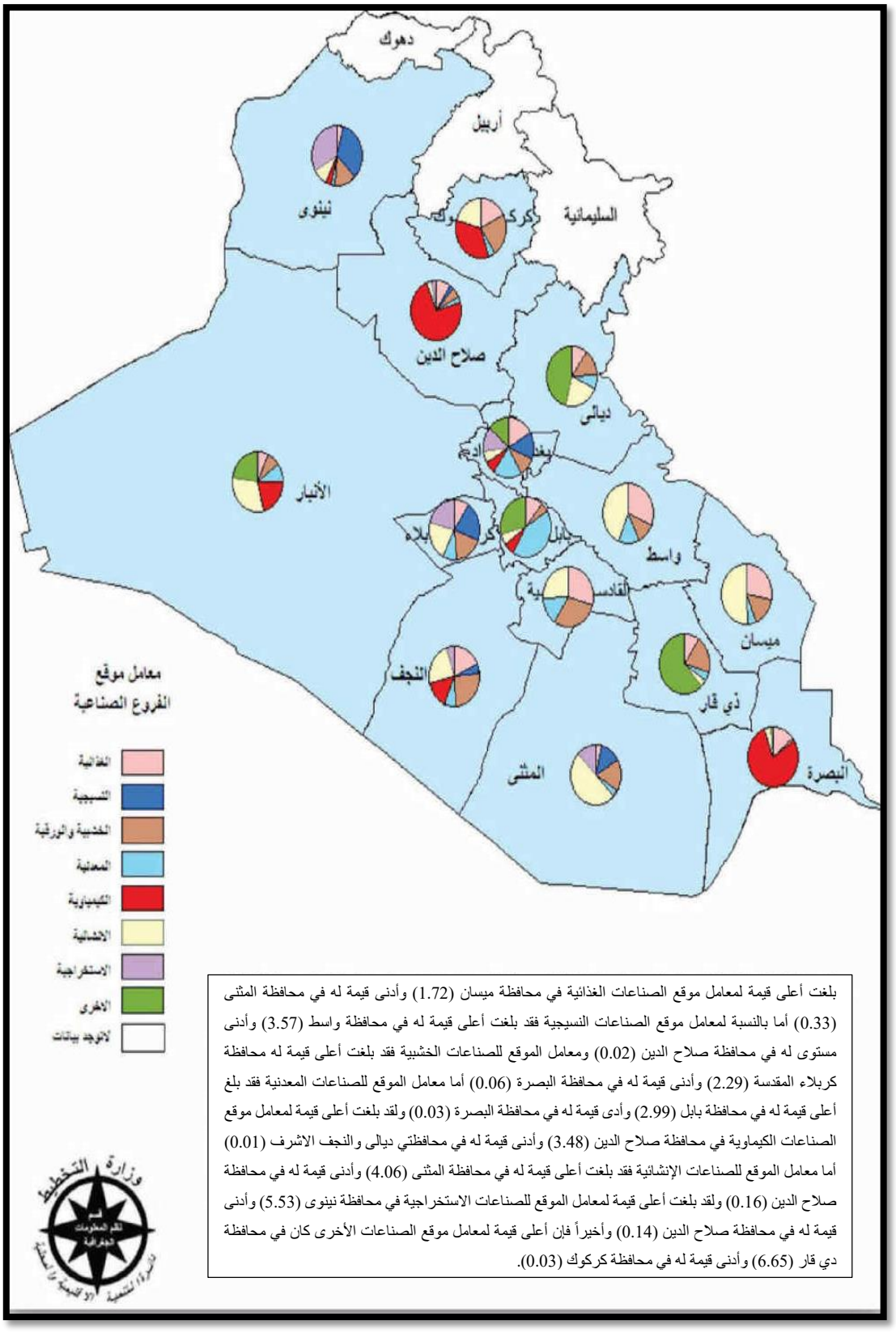

بلغت أعلى قيمة لمعامل موقع الصناعات الغذائية في محافظة ميسان (1.72) وأدنى قيمة له في محافظة المثنى (0.33) أما بالنسبة لمعامل موقع الصناعات النسيجية فقد بلغت أعلى قيمة له في محافظة واسط (3.57) وأدنى مستوى له في محافظة صلاح الدين (0.02) ومعامل الموقع للصناعات الخشبية فقد بلغت أعلى قيمة له محافظة كربلاء المقدسة (2.29) وأدنى قيمة له في محافظة البصرة (0.06) أما معامل الموقع للصناعات المعدنية فقد بلغ أعلى قيمة له في محافظة بابل (2.99) وأدى قيمة له في محافظة البصرة (0.03) ولقد بلغت أعلى قيمة لمعامل موقع الصناعات الكيماوية في محافظة صلاح الدين (3.48) وأدنى قيمة له في محافظتي ديالى والنجف الاشرف (0.01) أما معامل الموقع للصناعات الإنشائية فقد بلغت أعلى قيمة له في محافظة المثنى (4.06) وأدنى قيمة له في محافظة صلاح الدين (0.16) ولقد بلغت أعلى قيمة لمعامل الموقع للصناعات الاستخراجية في محافظة نينوى (5.53) وأدنى قيمة له في محافظة صلاح الدين (0.14) وأخيراً فإن أعلى قيمة لمعامل موقع الصناعات الأخرى كان في محافظة دي قار (6.65) وأدنى قيمة له في محافظة كركوك (0.03).

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية الخمسية للسنوات(2013-2017)، 2013، ص142.

ثالثاً- هيمنة المدن الكبرى

إن نطاق التأثير للمدينة يتحدد بحجم التدفقات من السلع والخدمات والسكان التي تبرز كحصيلة لقوى الجذب والطرد المركزيتين في العلاقات السائدة بين المراكز الحضرية المختلفة، كما ان أهمية تلك المركز الحضرية وهيمنتها بالنسبة للمدن الأخرى تنبع من وفورات الحجم(*) التي تتميز بها تلك المناطق حسب مستويات تأثير كل منها (1). وتأخذ الهيمنة ثلاث صيغ، الأولى المستوى المحلي؛ كما هو في العراق من هيمنة مراكز المحافظات على باقي الوحدات الإدارية لتلك المحافظة، المستوى الثاني؛ الهيمنة الإقليمية وهي هيمنة محافظة معينة في خصائصها بالنسبة للمحافظات الأخرى، مثل هيمنة محافظة البصرة في المنطقة الجنوبية لما تتمتع به من مزايا سكانية واقتصادية ترتبط بالنفط والموارد المائية والمنافذ والموانئ البحرية والبرية. والمستوى الثالث فهو الهيمنة الوطنية، كهيمنة العاصمة بغداد على المستوى الوطني لما تمتلكه من خصائص وميزات من توفر الخدمات وتركز النسبة الأكبر من السكان فيها فضلاً عن وجود الوزارات وكافة الخدمات الإدارية فيها (2).

في العراق ونتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية والتركيز في ضخ الاستثمارات للمناطق الحضرية الكبرى ارتفع معدل النمو السكاني في تلك المناطق بفعل عوامل الزيادة الطبيعية وعامل الهجرة ليبلغ في المدة (1947-1977) ما نسبته (6.3%) وهو اعلى من المعدل الوطني لنفس المدة البالغ (3% - 3.3%)، مقابل انخفاض معدل نمو سكان الريف الى حوالي (0.3%) خلال نفس المدة، واسهمت الهجرة بحوالي (40%) من النمو الحضري المتحقق خلال نفس المدة (3) .

وعند تطبيق قاعدة G.K.Zipf(4) (المرتبة – الحجم)(*) على مراكز المحافظات العراقية لعام 2020 جدول (11) التي يعبر عنها الشكل(17)، يتضح سيطرة مدينة بغداد على الهيكل المكاني للمدن في العراق، مما يؤشر توزيعاً غير متجانس للسكان بين المدن العراقية الرئيسة، إذ بلغت النسبة الحقيقية لحجم مدينة الموصل وهي المدينة الثانية بعد بغداد في إطار التسلسل الهرمي للمدن في العراق ما يعادل حوالي 4/1 من سكان

(*) وفورات الحجم: هي المزايا التي تتمتع بها مدينة معينة نتيجة توفر بنية تحتية كبيرة ومتطورة فيحدث ان تنجذ عناصر الإنتاج الى تلك المدينة مما يخلق ما يمكن ان يصطلح على تسميته قوى التكتل (Agglomeration Forces) تعمل على جذب مزيد من الفعاليات الاقتصادية نحوها.

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص192 .

(2) وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، استراتيجية التنمية المكانية في العراق 2021-2030، مصدر سبق ذكره، ص12 .

(3) سامي متي بولص و حمودي رياض الوزير، تجربة العراق في تنظيم الهجرة من الريف الى المدينة السياسات والنتائج ورقة مقدمة الى مؤتمر التنمية وتحديات القرن 21 ، المغرب ،1998،ص 3.

(4) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص191 .

(*) قاعدة زيف: تشير الى ترتيب احجام المدن حسب تدرج هرمي منتظم وفقاً لقاعدة (مرتبة – حجم) $P-q = P1/R$ إذ ان: P1 = حجم المدينة، R= مرتبة المدينة. المصدر: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص190-191.

مدينة بغداد في حين كان من المفترض ان تكون وفقاً لقاعدة زيف ما يعادل 2/1، وهذا يوضح سيطرة بغداد كمدينة رئيسة على مستوى العراق.

الجدول(11) حجم ونسبة السكان للمناطق الحضرية في العراق حسب قاعدة زيف لعام 2020

المحافظة	الرتبة	عدد السكان	النسبة الحقيقة لسكان المدن بالنسبة للمدينة الأولى	عدد السكان حسب قاعدة زيف	% زيف
بغداد	1	6665566	100	6665566	100
الموصل	2	1534811	23.03	3332783.00	50.00
البصرة	3	1288303	19.33	2221855.33	33.33
كركوك	4	1104128	16.56	1666391.50	25.00
أربيل	5	928051	13.92	1333113.20	20.00
سليمانية	6	849786	12.75	1110927.67	16.67
النجف الاشرف	7	806797	12.10	952223.71	14.29
الناصرية	8	593387	8.90	833195.75	12.50
العمارة	9	555505	8.33	740618.44	11.11
الحلة	10	531010	7.97	666556.60	10.00
كربلاء المقدسة	11	503651	7.56	605960.55	9.09
الكوت	12	446266	6.70	555463.83	8.33
الديوانية	13	425252	6.38	512735.85	7.69
بعقوبة	14	387591	5.81	476111.86	7.14
دهوك	15	376602	5.65	444371.07	6.67
الرمادي	16	240973	3.62	416597.88	6.25
السماوة	17	233528	3.50	392092.12	5.88
تكريت	18	114755	1.72	370309.22	5.56

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق(11)

الشكل (17) التراتب الهرمي لسكان المدن الرئيسة في العراق لعام 2020

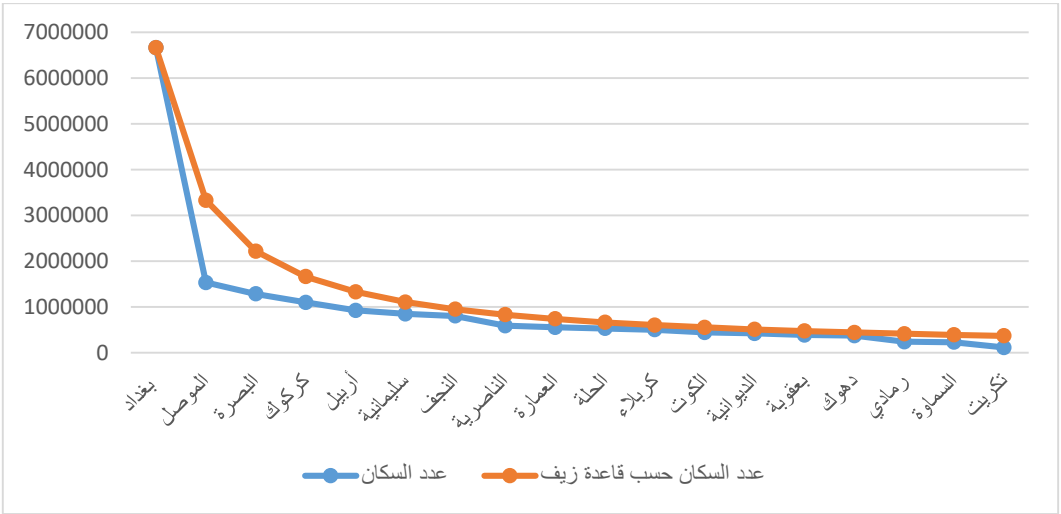

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على جدول (11)

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والمؤشرات (الكلية، المؤسسية) للنمو الشامل في المحافظات

تؤدي بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بمفهوم النمو الشامل دوراً بارزاً في ديناميكية ذلك النمو، كونها تساهم في صنع التفاعل الاقتصادي المكاني، فضلاً عن انها تعكس صورة ذلك التفاعل الحاصل نتيجة تكاملها مع بعضها بوصفها مكونات للمكان، فهي تمثل تدفقات للمكان ومنه. فتارة تكون هذه المكونات اجتماعية أو ديموغرافية كالسكان وتركزهم، معدل نموهم، فئاتهم العمرية، والفئات النشطة اقتصادياً منهم، وتارةً أخرى تكون اقتصادية كالدخل، الانفاق، التشغيل او البطالة، او انها تعبر عن نشاط الافراد كالتسوق والسفر أو تعكس بنية المكان ذاته كخدمات البنية التحتية الاجتماعية والفنية المتعلقة بالتعليم والصحة، الطرق والسكك الحديد والمطارات، كلها مجتمعة يمكن ان تتحفز بفعل الانفاق الاستثماري الحكومي على مستوى المكان (المحافظة) لتخلق اما تركز او انتشار بأحدها او جميعها.

اولاً-تحليل العلاقة بين الاستثمار الحكومي والمؤشرات الوطنية (الكلية) السكان (معدل الولادات)، البطالة، الدخل

1- تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي وحجم السكان (معدل الولادات)

فيما يتعلق بالمدة الأولى (2004-2013)، نجد ان اجمالي الانفاق الاستثماري الحكومي (المنهاج الاستثماري) اخذ يتزايد بوتيرة متصاعدة خلال هذه المدة، فقد بلغ عام 2004 حوالي (3) ترليون دينار، ووصل الى مستويات مرتفعة عام 2013 إذ بلغ (21.27) ترليون دينار ينظر الملحق (1). كذلك فيما يخص اجمالي الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (عدا إقليم كردستان) نلاحظ ورغم تذبذبه وانخفاض قيمته مقارنة بـ (المنهاج الاستثماري)، إلا ان مستواه عام 2013 أي في نهاية المدة قد بلغ (5.6) ترليون دينار وهو مستوى مرتفع عما كان عليه عام 2006 والذي بلغ حينها (0.6) ترليون دينار، ينظر الملحق (3). ذلك الارتفاع المشار اليه بحجم الانفاق الاستثماري بنوعيه، ناتج بطبيعة الحال عن تزايد الإيرادات النفطية والتي انعكست على شكل زيادة في النفقات الاستثمارية. مما يعني بواقع الحال ان هناك إمكانية لاستثمار الوفرة بالإيرادات المالية نحو تحقيق أغراض النمو الشامل لا سيما التأثير بحجم السكان (معدل الولادات)، وهذا الأخير على المستوى الوطني خلال المدة الأولى(2004-2013) شهد استقراراً نسبياً آخذاً اتجاهاً تصاعدياً في بعض الاعوام، كما يتبين بالملحق(4)، والذي يعبر عنه الشكل(18) ادناه، إذ بلغ عام 2004 حوالي (35.7) لكل 1000نسمة من السكان. اما في عام 2013 فقد بلغ حوالي (35.6) لكل 1000 نسمة من السكان.

ورغم الرأي القائل بإن زيادة حجم السكان قد يؤثر سلبياً على العملية التنموية بشكل عام عن طريق الضغط السكاني على خدمات البنية التحتية والفوقية، او حتى الضغط الاجتماعي بتوفير فرص العمل، ناهيك عن التلوث البيئي الذي ينتج عن اضرار الانسان بالبيئة. إلا انه يجب ان لا نغفل الاثار الإيجابية لأي زيادة سكانية قد تحفز الطلب الكلي والذي بدوره يحفز الإنتاج ومن ثم ارتفاع الدخل لعناصر الإنتاج الداخلة بالعملية

الإنتاجية، فالمورد السكاني هو مكون رئيس ومحوري يطلق عليه مكون بيني (Meso) يعمل على خلق التأثير و التفاعل (نتيجة فواعل الإنتاج ومدخلاته، والسوق وانشطته التجارية)، بين بقية مكونات المكان على المستوى الجزئي سواء للمنشأة او الاسرة مثل (مدخلات الإنتاج الأساسية او الوسيطة، المباني السكنية) او على المستوى الكلي (الدخل، الاستثمار، التشغيل، الاستهلاك) مما يشير الى إمكانية مساهمة تلك الزيادات المتتالية بالإنفاق الاستثماري الحكومي في زيادة حجم السكان(معدل الولادات) او على اقل تقدير الحفاظ على استقرار معدلاتها، وهذا ما حصل فعلاً خلال هذه المدة.

اما في المدة الثانية (2013- 2021) حصلت تذبذبات واضحة بالإنفاق الاستثماري (المنهاج الاستثماري) بسبب الازمات التي شهدها العراق خلال هذه المدة من احتلال العصابات الإرهابية لأجزاء واسعة من أراضيه فضلاً عن ازمة انخفاض أسعار النفط العالمية بعد عام 2014 والازمة السياسية وجائحة كورونا عامي 2020و 2021. فقد بلغ الانفاق الاستثماري للمنهاج المذكور عام 2014 حوالي (31.5) ترليون دينار، واستمر بالتذبذب حتى انخفض الى حوالي (20.4) ترليون دينار عام 2021، ينظر الملحق (1) مما يرجح ان الأداء الانفاقي المتذبذب لهذا البرنامج قد القى بظلاله على معدلات الولادات في البلد وعمل على انخفاضها خلال هذه المدة، فضلاً عن الانخفاض الذي حصل بالأنفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (المحافظات) عدا إقليم كردستان لذات المدة فقد شهد هو الاخر تذبذباً واضحاً متأثراً بالأزمات الاقتصادية والأمنية والصحية المشار اليها سلفاً، فقد بلغ في عام (2014) حوالي (4.5) ترليون دينار، وهو اقل من قيمته في عام 2013، ثم تذبذب بالسنوات اللاحقة حتى بلغ عام 2021 حوالي (2.5) ترليون دينار، ينظر الملحق (3)، مما انعكس على معدل الولادات الذي أخذ بالانخفاض، ففي الوقت الذي بلغ فيه ذلك المعدل عام 2014 حوالي (31.2) لكل 1000 نسمة من السكان، انخفض في عام 2021 الى نحو (26.1) لكل 1000 نسمة من السكان.

الشكل (18) معدل الولادات الخام على في العراق للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021)

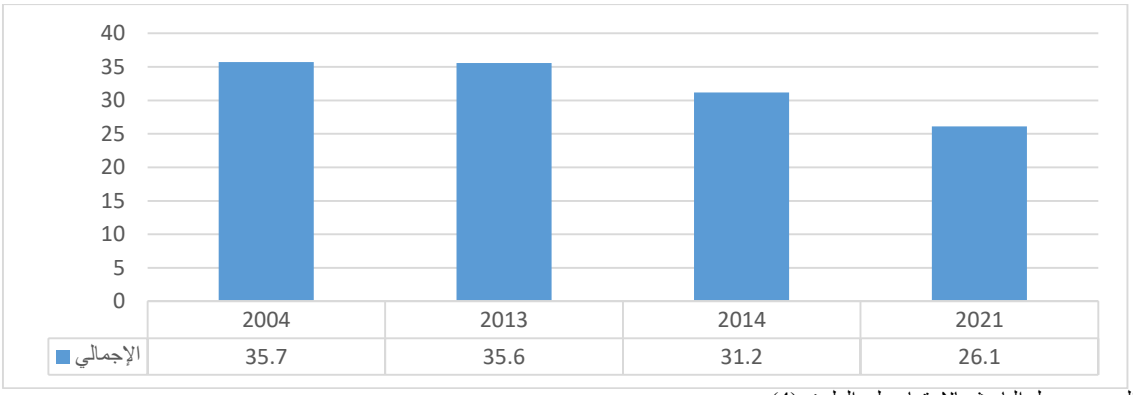

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (4)

ان تركز الاستثمارات في رقعة جغرافية معينة يؤدي الى خلق استقطاب مكاني سكاني واقتصادي، بعبارة أخرى قد ينتج عنه تركز للسكان حول الأنشطة الاقتصادية ومن ثم فإن هذا يفضي الى الإضرار بالعدالة

والمساواة بين المحافظات في نطاق مفهوم النمو الشامل. فمن الجدول (5) الذي يعبر عنه الشكل (19) وفيما يخص الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (المحافظات) عدا محافظات إقليم كردستان للمدة (2006-2021)، وعلى مستوى كل محافظة نجد انه وخلال المدة الأولى بلغ اجمالي الانفاق الاستثماري للبرنامج المذكور حوالي (27.806) ترليون دينار تركزت مجملها في محافظات (بغداد، البصرة، نينوى)، وكذلك الحال خلال المدة الثانية فقد بلغ اجمالي الانفاق الاستثماري لذات البرنامج حوالي (16.12) ترليون دينار، تركزت معظمها في محافظات (بغداد، البصرة).

الشكل(19) الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم في العراق للسنوات (2006، 2013، 2014، 2021) (ترليون دينار)

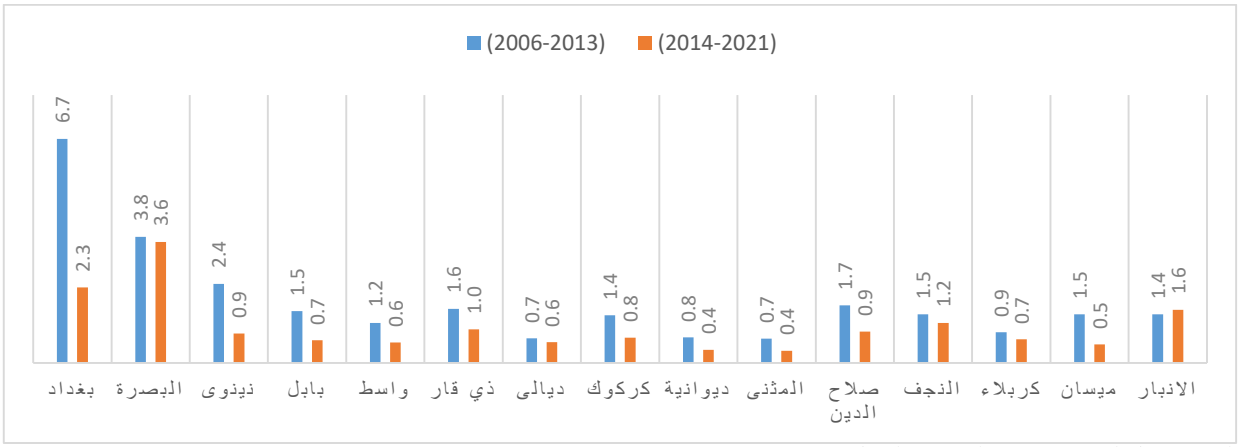

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

وبمقارنة ذلك التركيز في الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم خلال المدتين مع حجم السكان للمحافظات الـ 15 باستثناء محافظات إقليم كردستان التي يعبر عنها الشكل (20)، يتبين ان ذات المحافظات التي كان حجم السكان فيها مرتفعة وهي (بغداد، نينوى، البصرة) قد استحوذت على الحجم الأكبر من الانفاق الاستثماري الحكومي لـ (برنامج تنمية الأقاليم). ان سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة التي عملت على تركيز النشاطات الاقتصادية (الانفاق الاستثمار) في محافظات معينة انعكس في ظهور فوارق من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي في هذه المحافظات عن باقي ارجاء البلد. إذ ان تلك السياسة التي تعتمد تركيز الاستثمارات في اقطاب معينة عملت على رفع حجم السكان في تلك الأقطاب بفعل عوامل مختلفة كالخصوبة (الولادات) او الهجرة، مما ولد تبايناً لأبعاد التنمية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين محافظات البلد الواحد. وكان نتيجة تلك السياسات السلبية أن تكون مراكز الثقل السكاني تلك هي ذاتها مراكز النمو الاقتصادي، وإن استمرارية استقطابها لعناصر النمو من المناطق الأخرى متأتي من العلاقة الطردية بين مستوى التحضر والتنمية الاقتصادية [1].كما ان تلك السياسة الاستثمارية التي تعتمد تركيز الاستثمارات، سيكون لها علاقة تبادلية مع توزيع السكان، فتركيز الاستثمارات في المرحلة الأولى في

(1) محمد محسن السيد، البنية المكانية وسياسة التنمية والأعمار – دراسة تحليلية تخطيطية لتعزيز سياسات التنمية المكانية في العراق وفي محافظات مختارة "كربلاء المقدسة وصلاح الدين"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2011، ص122.

مناطق معينة، قد يخلق حافز لتركز السـكان في تلك المواقع (المحافظات) في المراحل اللاحقة ومن ثم فإن تركز هؤلاء السكان سيكون جاذباً للنشاط الاقتصادي المحفز اصلاً بتدفقات الاستثمارات الحكومية.

شكل (20) توزيع السكان في العراق حسب المحافظة للسنوات من 2013 و 2021

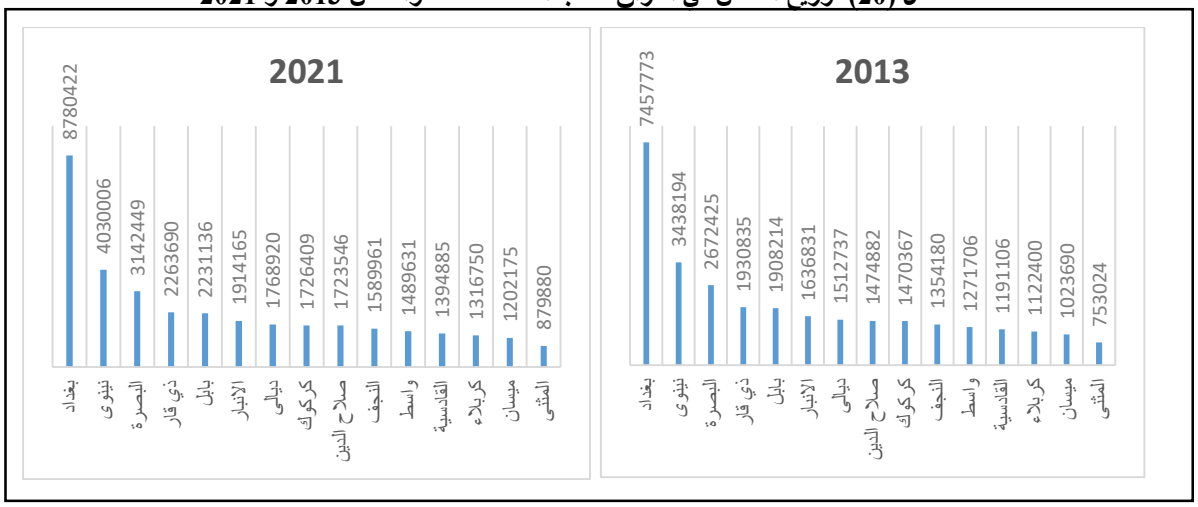

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على ملحق (11)

2- تحليل العلاقة بين حجم الاستثمارات الحكومية ومعدل البطالة

تعد البطالة مشكلة عالمية تعاني منها معظم المجتمعات حول العالم، لكن في العراق عادةً ما تركز السياسات المتبعة في حل هذه المشكلة الى توظيف العاطلين عن العمل في القطاع العام واهمال القطاع الخاص، مما ولد تضـخم في اعداد العاملين في القطاع الأول مع انخفاض انتاجيته. وعلى الرغم من ان كثيرا من البرامج والإجراءات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 لحل هذه المشكلة إلا ان دور القطاع الخاص بقي ضـعيفا وغير مولد لفرص العمل. فقد بلغت نسـبة العاملين بالقطاع العام في عام 2007 حوالي (34%) من اجمالي العاملين ضـمن فئة السـكان النشـطين اقتصـادياً، وتطورت هذه النسـبة لتصـبح عام 2014 حوالي (39%) من اجمالي ذات الفئة[1]، فضـلاً عن ذلك فقد بلغ اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص حوالي (13%) من اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق بالأسـعار الجارية لعام 2004، ثم تطورت هذه النسـبة لتصـبح (18%)، من اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق بالأسـعار الجارية لعام 2013[2]،هذه النسبة المتدنية تعكس ضعف دور القطاع الخاص بالاقتصاد العراقي.

وعن طريق الملحق (1) تبين ان حجم الانفاق الاسـتثماري (المنهاج الاسـتثماري) عام 2004 بلغ حوالي(3) ترليون دينار، ثم ارتفع في عام 2013 حتى وصل نحو (21.27) ترليون دينار. فضـلاً عن ذلك فإن مستوى الانفاق الاسـتثمار لبرنامج تنمية الأقاليم (المحافظات) عدا إقليم كردسـتان فقد بلغ على المسـتوى الوطني عام 2006 حوالي (0.61) ترليون دينار ، ثم تذبذبت في السـنوات اللاحقة حتى بلغت عام 2013 حوالي (5.6)

(1) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، مصدر سبق ذكره، ص51.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة.

ترليون دينار ملحق (3). هذه الصورة التي تجسد تصاعد قيمة النفقات الاستثمارية الحكومية بنوعيها (المنهاج الاستثماري، وتنمية الأقاليم) خلال المدة (2004- 2013)، اسهمت بتحسن أداء مؤشر (معدل البطالة) إلا ان ذلك التحسن لم يمثل علاجا حقيقيا وجذريا لمشكلة البطالة، فمعظم المتعطلين عن العمل تم استيعابهم ضمن صفوف (قوات الجيش وقوى الامن الداخلي) في الوقت الذي كان من الممكن ان يتم استثمار تلك الطاقات البشرية في اطار القطاعات الاقتصادية (الصناعة، والزراعة)، علاوة على سياسة التوظيف الحكومية المتبعة بعد عام 2003، كلها مجتمعة عملت على تعزيز البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام[1] . فعن طريق الجدول (8) الذي يعبر عنه الشكل (21) بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني لعام 2004 حوالي (26.8%). اما في عام 2013 فقد انخفض المعدل الوطني للبطالة مقارنة بعام 2004 حتى بلغ حوالي (15.4%).

اما في المدة الثانية (2014-2021) وفيما يخص الانفاق الاستثماري (المنهاج الاستثماري) وعن طريق الملحق (1)، فيلاحظ ان فيه تذبذبات واضحة بسبب الازمات الأمنية والاقتصادية التي تمت الإشارة اليها سابقاً خلال هذه المدة، إذ بلغ الانفاق الاستثماري (المنهاج الاستثماري) للبرنامج المذكور عام 2014 حوالي (31.5) ترليون دينار، واستمر بالتذبذب حتى انخفض الى حوالي (20.4) ترليون دينار عام 2021، وهذا يوكد مرة أخرى ان الأداء الانفاقي المتذبذب لهذا المنهاج قد اسهم بارتفاع معدلات البطالة عام 2021 مقارنة بعام 2014. وكذلك الحال بالنسبة للأنفاق الاستثماري لـ (برنامج تنمية الأقاليم) عدا إقليم كردستان لذات المدة الثانية وعن طريق الملحق (3) والذي يكون حجمه اقل مقارنة بالإنفاق الاستثماري (المنهاج الاستثماري)، فقد شهد هو الاخر تذبذباً واضحاً متأثراً بالأزمات الاقتصادية والأمنية والصحية المشار اليها سلفاً، فقد بلغ في عام (2014) حوالي (4.5) ترليون دينار، وهو اقل من قيمته في عام 2013، ثم تذبذب بالسنوات اللاحقة حتى بلغ عام 2021 حوالي (2.5) ترليون دينار، مما اسهم بتعزيز حالة ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه المدة. فمن الشكل (21) يمكن ملاحظة ان معدل البطالة على المستوى الوطني لعام 2014 قد بلغ (10.6%)، ثم ارتفع ذلك المعدل ليبلغ عام 2021 حوالي (16.5%).

وعند النظر للإنفاق الاستثماري الحكومي على انه عامل مهم في تحفيز الطلب على العمل، انطلاقاً من ان زيادة الانفاق الحكومي على الخدمات العامة والاشغال يعمل على زيادة الطلب على العمل ومن ثم زيادة الدخل والانفاق لعناصر الإنتاج الداخلة بالعملية الإنتاجية مما ينعكس على زيادة الطلب الكلي الفعال. فإن عملية نشر تلك الاستثمارات مكانياً سيكون له دور إيجابي في خلق توازن وتخفيف حدة الاستقطاب المكاني للنشاط الاقتصادي والسكان.

(1) نادية علي عايد، دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 36، 2014، ص165.

الشكل (21) معدل البطالة للسكان بعمر 15 سنة فأكثر في العراق للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021)

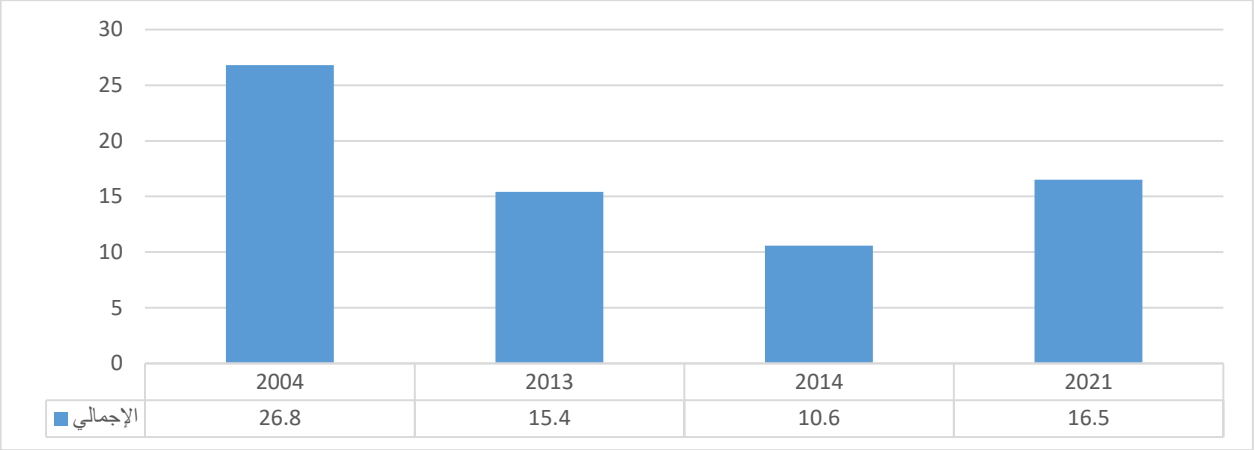

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (8)

وفيما يخص الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (المحافظات) عدا محافظات إقليم كردستان للمدة (2006-2021)، وعلى مستوى كل محافظة وكما تمت الإشارة اليه ان هناك تركزا للإنفاق الاستثماري خلال المدة الأولى (2006-2013) في محافظات (بغداد، البصرة، نينوى)، وكذلك الحال خلال المدة الثانية، إذ تركزت معظم الاستثمارات في المحافظات (بغداد، البصرة). وبمقارنة ذلك مع مستويات البطالة في هذه المحافظات للسنوات (2013 و 2021) المبينة بالجدول(8) والذي تم التعبير عنه بالشكل (22)، نجد ان تركيز الانفاق الاستثماري في المحافظات المشار اليها لم ينعكس بشكل واضح وكبير على تخفيض معدلات البطالة فيها بالمقارنة مع المعدل العام على مستوى العراق للعام 2013 وهو عام نهاية المدة الأولى إذ بلغ معدل البطالة في محافظات (بغداد، البصرة، نينوى) حوالي (14.8%)، (11.9%)، (19.2%)، في الوقت الذي بلغ المعدل الوطني (15.4%) للعام نفسه. اما في عام 2021 وهو عام نهاية المدة الثانية فنجد ان محافظات (بغداد، البصرة، نينوى) سجلت معدلات بطالة بلغت (13.5%)، (21.8%)، (32.8%)على التوالي، في حين بلغ المعدل الوطني حوالي (16.5%) للعام نفسه. وكما يلاحظ ليس هناك دور واضح لتركز الانفاق الاستثماري الحكومي في تخفيض معدلات البطالة في المحافظات التي تمت الإشارة اليها، وهذا يعود الى ظروف عدم الاستقرار والأزمات المتكررة خلال المدتين (امنية و سياسية واقتصادية و صحية)، والتي انعكست بشكل كبير على عدم استقرار السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية، لا سيما المتعبة منها لتخفيف حدة البطالة .

الشكل (22) معدل البطالة للسكان بعمر 15 سنة فأكثر في العراق حسب المحافظة للسنوات من 2013 و 2021

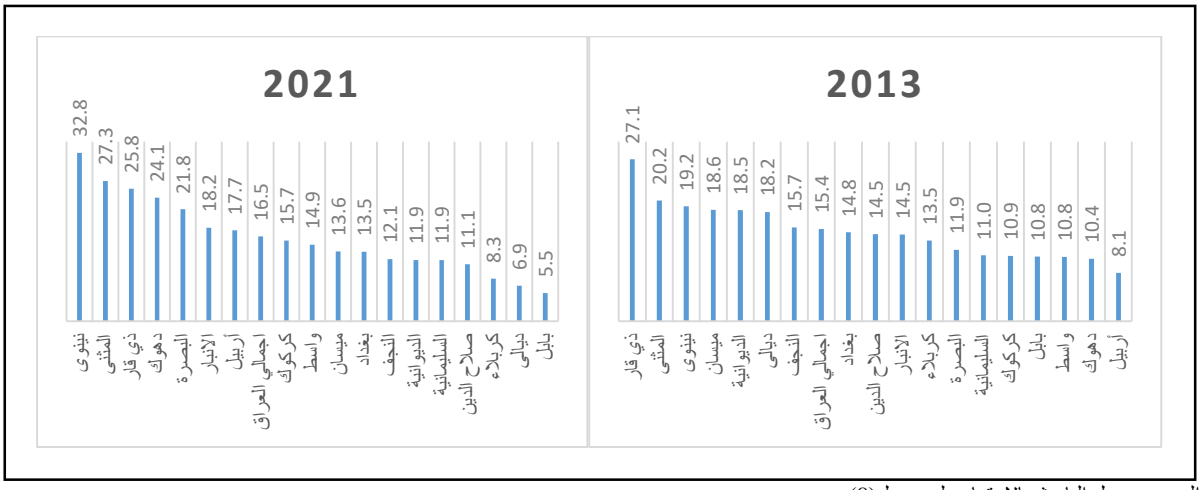

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول(8)

3- تحليل العلاقة بين حجم الاستثمارات الحكومية والدخل

بالرغم من ان معظم الافراد لا يقيمون مستوى رفاههم عن طريق متغيرات الاقتصاد الكلية التي تعتمد بشكل كبير على مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، او الناتج القومي الإجمالي (GNP) والذي يعد الدخل القومي احد اشكال قياسه، غير ان هذه المؤشرات ضرورية لمعرفة المستوى الاقتصادي للدولة لا سيما ان معظم المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعتمد بصورة كبيرة على هذه المؤشرات في تصنيف مستويات الدخول في معظم البلدان، فمستوى الدخل القومي او حتى نمط توزيع الدخل يرتبط بمستويات التنمية الاقتصادية، كما يرتبط في ذات الوقت بالطبيعة الاقتصادية ومستوى التحضر في أي بلد، إذ ان توفر الثروات الطبيعية (النفط) مثلاً قد ينعكس على ان يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مرتفع ومن ثم مستوى الدخل القومي يكون مرتفع ايضاً، مع الاخذ بعين الاهتمام ان هذا قد لا يعكس الى حدٍ بعيد متوسط الدخل الحقيقي للأفراد ما لم يرتبط بسياسة تراعي التوزان وعدم التفاوت في توزيع تلك الدخول. فضلاً عن مستوى التحضر الذي يرتبط بطبيعة اقتصاد الدولة من ناحية اعتماده على التصنيع والتقنيات الحديثة المرتبطة به، ام انه اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة والنشاط الريفي. ومن جانب اخر فإن ضخ استثمارات كبيرة على المشروعات العامة يعمل على خلق زيادات مضاعفة في الدخل وفقاً لنظرية المضاعف التي تمت الإشارة اليها في الجانب النظري للفصل الأول من هذه الدراسة.

في العراق وخلال المدة (2004-2013) وكما اتضح فإن الانفاق (المنهاج الاستثماري) اخذ بالتصاعد منذ عام 2004 كما يوضحه الملحق (1). وتذبذب على مستوى الانفاق الاستثماري لـ (برنامج تنمية الأقاليم) عدا إقليم كردستان كما يوضحه الملحق (3). فعن طريق الجدول (9) الذي يعبر عنه الشكل (23)، يتبين ان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على المستوى الوطني لعام 2004 قد بلغت حوالي (1540190)، ارتفع هذا المتوسط في عام 2013 حتى وصل الى (6938689.3)، و هذا يتوافق مع منطوق النظرية

الاقتصادية بإن ارتفاع الانفاق الاستثماري الحكومي يسهم بزيادة الدخل القومي الجاري عن طريق ارتفاع الطلب على عوائد عناصر الإنتاج (الأجور ، والمكافآت).

كذلك الحال في المدة الثانية (2014-2021)، فإن الانفاق (المنهاج الاستثماري) وعن طريق ذات الملحق(1)، فقد حصل فيه تذبذبات واضحة بسبب الازمات الأمنية والاقتصادية التي تمت الاشارة اليها خلال هذه المدة. وكذلك الحال بالنسبة للأنفاق الاستثماري لـ (برنامج تنمية الأقاليم) عدا إقليم كردستان وللمدة الثانية (2014-2021) وعن طريق الملحق (3)، فقد شهد هو الاخر تذبذباً واضحاً متأثراً بالأزمات الاقتصادية والأمنية والصحية المشار اليها سلفاً، لقد انعكست هذه الظروف الاستثنائية خلال هذه المدة على تخفيض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فعن طريق بيانات الجدول(9) الذي تم التعبير عنه بالشكل(23) يتبين ان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لعام 2014 قد بلغ (6798184.6) وهو معدل منخفض نسبياً مقارنة بالعام السابق 2013 والبالغ (6938689.3). استمر التراجع بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حتى بلغ في عام 2021 حوالي (5856625.8).

الشكل (23) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021 (دينار)

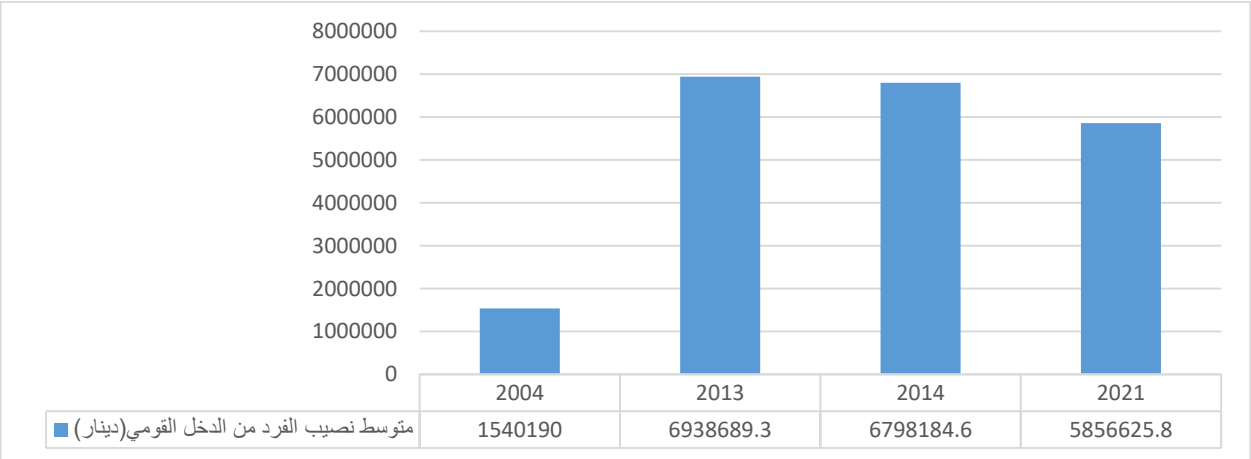

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (9)

وللكشف عن التباين الاقليمي بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (على مستوى المحافظات)، سيتم استخدام طريقة معامل بيرسون، على بيانات متوسط دخل الفرد الحقيقي بأسعار السوق المنشورة في (المسح الاجتماعي-الاقتصادي للأسرة في العراق 2007، والمسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر النصف سنوي لعام 2014) وليس متوسط الدخل القومي، كون ان الأخير يعد مؤشرا مضللا لا يمكن ان يبين مدى التفاوت الحقيقي لمستويات الدخل الحقيقية في المحافظات.

تختلف المؤشرات التي تقيس درجة التباين في مستوى التنمية الإقليمية بين (الأقاليم أو المحافظات) فقد تكون تلك المؤشرات ديمغرافية تتعلق بالسكان وتوزيعهم الجغرافي او العمري، أو قد تكون اقتصادية مثل البطالة والدخل أو قد تكون عمرانية كالاختلاف بمستويات البنية الارتكازية. اما فيما يتعلق بالتفاوت بمستويات الدخل الإقليمي فيعد من اهم مؤشرات تفاوت درجة التطور الاقتصادي بين الأقاليم او المحافظات. فمقياس معامل

الدخل الفردي الإقليمي (Coefficient Of Regional Income Disparity) المرجح بعدد السكان يمكن عده من اهم المقاييس التي تؤشر بشكل واضح الفوارق الإقليمية بين مناطق مختلفة كون ان هذا المعامل يقوم على مقارنة مستوى الدخل الفردي على المستوى القومي ومعدل الدخل الفردي في الاقليم (المحافظات) بعد ترجيحه بعدد سكان الإقليم (المحافظة) الى سكان البلد. ان هذا المؤشر يعكس مستوى التباين في مستويات دخول الافراد بين محافظات البلد الواحد، إذ كلما كبرت قيمة المعامل كلما كان التفاوت في الدخول اعلى بين تلك المحافظات كما ان العكس صحيح [1]. وباعتماد تلك الصيغة لقياس نمط التباين المكاني للدخل نستخدم أسلوب Williamson في تحديد معدل التباين الإقليمي بين المحافظات العراقية من خلال تطبيق معيار معامل بيرسون للاختلاف (الصيغة المرجحة للقانون) Pearson Coefficient Of Variation، وفقاً للمعادلة الآتية[2] :

$$Vw = \frac{\sqrt{\sum_i (Yi - \acute{Y})^2 \frac{Pi}{Pn}}}{\acute{Y}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

إذ إن:

Vw: معامل التباين المرجح

Yi: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الإقليم او المحافظة (i)

Ý: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (البلد)

Pi: سكان الإقليم او المحافظة (i)، Pn : سكان البلد

وباستخدام الصيغة المرجحة لمعامل Williamson الخاصة بالتباين الإقليمي على مخرجات الجدول(12) الخاص بمعامل التفاوت الإقليمي لمتوسط دخل الفرد لعامي 2007 و 2014على مستوى العراق، ، يتضح ان هناك ارتفاع في مؤشر التباين الإقليمي الخاص بمتوسط دخل الفرد الشهري إذ بلغ (2.38) و (3.01) على التوالي، مما يدل على ان هناك فجوة بين المحافظات بتوزيع الدخل، إذ ان مستوى التباين ارتفع بين العامين المذكورين .

$$Vw\ 2007 = \frac{\sqrt{109565.78}}{138.8} = 2.38 \quad , \quad Vw\ 2014 = \frac{\sqrt{989410.63}}{330.3} = 3.01$$

(1) وزارة التخطيط العراقية، هيئة التخطيط الإقليمي، مصدر سبق ذكره، 1986، ص49-50 .

(2) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مصدر سبق ذكره، ص274 .

الجدول (12) معامل التباين الإقليمي لمتوسط دخل الفرد في العراق حسب المحافظة للأعوام 2007 و2014

المحافظة	2007					2014						
	السكان pi	pi/pn	Yi الدخل (الف دينار/ شهر)	yi-y´	$(yi-y´)^2$	السكان pi	$(yi-y´)^2$* pi/pn	pi/pn	Yi الدخل (الف دينار/ شهر)	yi-y´	$(yi-y´)^2$	$(yi-y´)^2$* pi/pn
دهوك	505491	1.7	192.8	54	2916	1220396	4965.998698	3.4	402.1	71.8	5155.24	17473.99586
نينوى	2811091	9.5	101.7	37.1-	1376.41	3524348	13035.52053	9.8	218.8	111.5-	12432.25	121694.5374
سليمانية	1893617	6.4	184.4	45.6	2079.36	2039767	13265.61788	5.7	408.8	78.5	6162.25	34911.01208
كركوك	902019	3.0	145.8	7	49	1508854	148.9077905	4.2	372.7	42.4	1797.76	7533.928533
اربيل	1542421	5.2	236.3	97.5	9506.25	1749915	49398.96105	4.9	599.2	268.9	72307.21	351431.8533
ديالى	1560621	5.3	104.2	34.6-	1197.16	1548493	6294.413914	4.3	265.8	64.5-	4160.25	17892.50883
الانبار	1485985	5.0	119.4	19.4-	376.36	1675606	1884.184989	4.7	224.9	105.4-	11109.16	51700.61307
بغداد	7145470	24.1	142.6	3.8	14.44	7665292	347.6191134	21.3	426.8	96.5	9312.25	198255.7968
بابل	1651565	5.6	139.7	0.9	0.81	1953184	4.506987398	5.4	266.2	64.1-	4108.81	22289.57468
كربلاء المقدسة	887859	3.0	128	10.8-	116.64	1151152	348.8969448	3.2	309	21.3-	453.69	1450.555813
واسط	1064950	3.6	151.5	12.7	161.29	1303137	578.6851181	3.6	285.6	44.7-	1998.09	7231.821309
صلاح الدين	1191403	4.0	134.7	4.1-	16.81	1509153	67.47331641	4.2	269.5	60.8-	3696.64	15494.69366
النجف الاشرف	1081203	3.6	170.2	31.4	985.96	1389549	3591.46958	3.9	287.9	42.4-	1797.76	6938.221232
الديوانية	990483	3.3	120.9	17.9-	320.41	1220333	1069.199488	3.4	227	103.3-	10670.89	36167.75591
المثنى	614997	2.1	124	14.8-	219.04	770476	453.8392806	2.1	205.5	124.8-	15575.04	33329.65746
ذي قار	1616226	5.4	92.4	46.4-	2152.96	1979561	11723.13332	5.5	282.9	47.4-	2246.76	12352.87756
ميسان	824147	2.8	112.2	26.6-	707.56	1050580	1964.597601	2.9	285.7	44.6-	1989.16	5804.187195
البصرة	1912533	6.4	130.7	8.1-	65.61	2744758	422.7509861	7.6	251.4	78.9-	6225.21	47457.03821
اجمالي البلد	29682081	100	138.8	0	0	36004554	**109565.7766**	100	330.3	0	0	**989410.6289**

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

ثانياً- تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والمؤشرات المؤسسية (الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، خدمات شبكة الطرق البرية)

تندرج خدمات البنية الارتكازية ضمن مفاهيم النمو الشامل، إذ ان تقليل عدم المساواة بهذا المؤشر يعد احد الجوانب المهمة بتثبيت الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الاقتصادات الناشئة التي تفتقر الى جودة الخدمات المقدمة في هذا الاطار، كما ان جودة الخدمات هذه تعد سمة من سمات اقتصادات السوق المتقدمة لأنها تضمن التوزيع المتساوي للمكاسب المتحققة من اقتصاد السوق، فكما اتضح من الجانب النظري ان ارتفاع مستوى خدمات البنية الارتكازية انما يعكس مستوى متطورا ومتقدما ومرفه لمستوى معيشة للمجتمع، فهي تعكس التوزيع غير المباشر للدخل ومن ثم تعمل تلك الخدمات ذات الجودة العالية على تعزيز تغذية النمو الاقتصادي والتكامل الاجتماعي عن طريق ضمان مشاركة الجميع الشاملة في تحقيق واكتساب نتائج النمو. وعادة ما تأخذ الحكومة على عاتقها تقديم خدمات البنية التحتية عن طريق الانفاق الاستثماري الحكومي، كون ان الاستثمار في هذه القطاعات يتطلب أموالا ضخمة قد يحجم عنها الاستثمار الخاص، فضلاً عن ان الخدمة المقدمة في هذه القطاعات التي توصف بأنها سلع عامة، أي انها سلع غير تنافسية ومن ثم لا يرغب المستثمر الخاص بان يقدمها. فالسلع العامة تتميز بخاصية عدم الانتقاص وعدم التنافس أي ان استهلاك أحد الافراد لها لا يترتب عليه انتقاص المعروض منها ومن ثم فهي غير تنافسية ومنافعها متاحة للجميع. وبشكل عام فإن انفاق الحكومات على انشاء البنية الارتكازية يعزز الدخل القومي الجاري عن طريق الأجور والمكافآت التي تحصل عليها عناصر الإنتاج، ومن ثم فإن هذا سيحفز زيادة الطلب على تلك الخدمات، فضلاً عما سيسهم به تطوير البنية التحتية عن طريق الاستثمار الحكومي من زيادة النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على زيادة إنتاجية الاقتصاد بشكل مباشر عن طريق الأجور والمكافآت الممنوحة لعناصر الإنتاج، وبشكل غير مباشر عن طريق زيادة الإنتاجية الحدية لراس المال الخاص وتخفيض التكاليف للأنشطة الاقتصادية في المكان.

- فيما يخص الخدمات التعليمية في العراق وخلال المدة (2004-2013) وكما اتضح فإن اجمالي الانفاق (المنهاج الاستثماري) اخذ بالتصاعد منذ عام 2004 كما تم بيانه سابقاً، وكذلك الحال فيما يخص الانفاق الاستثماري (المنهاج الاستثماري) لقطاع التربية والتعليم فهو الاخر ورغم تذبذبه خلال هذه المدة فأنه قد اخذ اتجاهاً تصاعدياً فقد بلغ عام 2004 حوالي (0.17) ترليون دينار، ووصل في عام 2013 الى حوالي (0.61) ترليون دينار، كما في الملحق (1)، وبنسب بلغت (100%) و(61.8%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع للسنوات المذكورة على التوالي (ينظر جدول 3). كذلك على مستوى الانفاق الاستثمار لـ (برنامج تنمية الأقاليم) عدا إقليم كردستان الذي شهد زيادات متذبذبةً في السنوات 2006- 2013 كما في الملحق (3). إذ وبالرغم من هذه الزيادة في حجم الانفاق الاستثماري الحكومي بكافه اشكاله إلا انها لم تنعكس بشكل كبير

على الخدمات التعليمية لمؤشر (تلميذا/معلم)،فضلاً عن ذلك فإن هناك اهمال لهذا القطاع من ناحية التخصيصات الاستثمارية المرصودة له فقد كان اعلى تخصيص لقطاع التربية والتعليم خلال هذه المدة في عام 2012 إذ بلغ حوالي (1.64) ترليون دينار وبنسبة وصلت لحوالي (4.4%) ، من اجمالي تخصيصات المنهاج الاستثماري للعام المذكور(راجع جدول 3)، مما يشير الى تدني نسبة اهتمام الحكومة بهذا القطاع الذي يمثل اهم روافد تنمية الموارد البشرية التي تدعم تعزيز النمو الشامل. ومن ثم فقد انعكس ذلك على تواضع مؤشرات الخدمات التعليمية، فعن طريق بيانات الشكل (24)، وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي ومؤشر تلميذا/معلم، وللعام الدراسي (2004-2005) بلغ المعدل الوطني (20) تلميذا/معلم. اما في العام الدراسي (2013-2014) فقد سجل المؤشر الوطني نحو (19) تلميذا/معلم، أي ان هناك تحسنا نسبيا طفيفا لهذا المؤشر مقارنة بالعام الدراسي (2004-2005).

كذلك الحال في المدة الثانية (2014-2021)، فإن الانفاق (المنهاج الاستثماري) وعن طريق نفس الملحق (1)، فقد تبين انه تعرض لتذبذبات بسبب الازمات الأمنية والاقتصادية التي تمت الاشارة اليها خلال هذه المدة. وكذلك الحال فيما يخص الانفاق (المنهاج الاستثماري) لقطاع التربية والتعليم خلال هذه المدة فقد تراجع هو الاخر تراجعاً كبيراً إذ بلغ عام 2014 حوالي (0.30) ترليون دينار ثم انخفض عام 2019 حتى وصل الى حوالي (0.10) ترليون دينار. وبنسب بلغت (61%) و (32.2%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع للأعوام المذكورة على التوالي (ينظر جدول 3). وكذلك الحال بالنسبة للأنفاق الاستثماري لـ (برنامج تنمية الأقاليم) عدا إقليم كردستان وللمدة الثانية (2014-2021) وعن طريق الملحق (3)، وكما تبين من البحث انه شهد تذبذباً واضحاً متأثراً بالأزمات الاقتصادية والأمنية والصحية المشار اليها سلفاً. هذه التذبذبات التي صاحبها انخفاضات في الانفاق الاستثماري الحكومي بكافة اشكاله، فضلاً عن تواضع التخصيصات الاستثمارية لقطاع التربية والتعليم خلال هذه المدة التي سجلت اعلى مستوى لها عام 2014 إذ بلغت حوالي (0.49) ترليون دينار، وبنسبة بلغت (1%) من اجمالي التخصيصات لهذا العام (ينظر جدول 3)، اسهمت بانخفاض أداء مؤشر الخدمات التعليمية، فعن طريق بيانات الشكل (24)، وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي ومؤشر تلميذا/معلم، وللعام الدراسي (2014-2015) بلغ المعدل الوطني (19) تلميذا/معلم، وبالمقارنة مع معدلات العام الدراسي السابق (2013-2014) نجد ان هناك ثباتا في هذا المؤشر. اما في العام الدراسي (2020-2021) فقد تراجع المؤشر الوطني مقارنة بالعام الدراسي (2014-2015) مسجلاً معدل بلغ (22) تلميذا/معلم.

الشكل (24) مؤشر الخدمات التعليمية تلميذا/معلم في العراق للاعوام(2004- 2005، 2013- 2014، 2014- 2015، 2020- 2021)

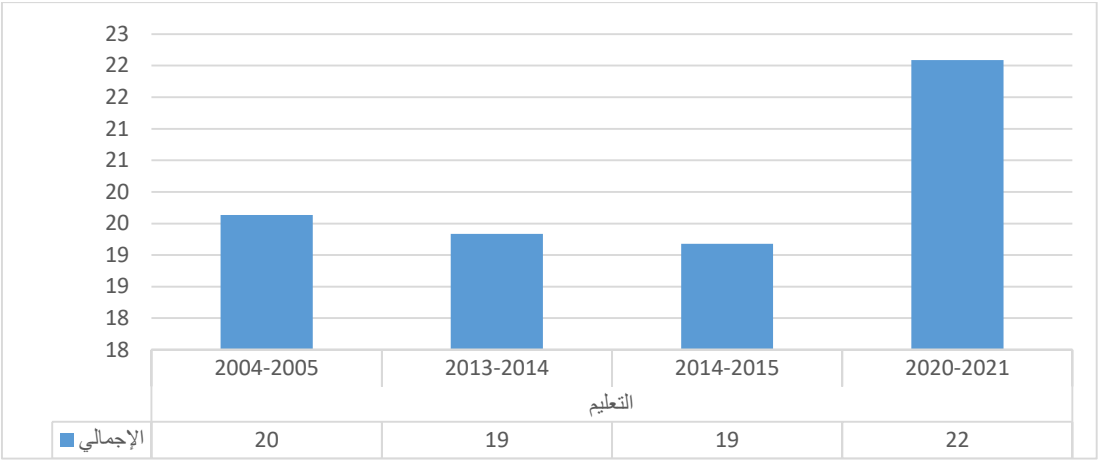

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على ملحق (6)

- اما الخدمات الصحية للمدة الأولى (2004-2013)، وعن طريق الملحق (1)، فنجد ان الانفاق الاستثماري لـــ (المنهاج الاستثماري) لقطاع المباني والخدمات قد بلغ عام 2004 حوالي (1.08) ترليون دينار، ثم تذبذب في السنوات اللاحقة متخذاً اتجاهاً تصاعدياً حتى وصل عام 2013 حوالي (4.54) ترليون دينار. وبنسب بلغت حوالي (60%) و(51.5%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع للأعوام المذكورة على التوالي (راجع جدول 3)، وعن طريق بيانات الشكل(25)، وفيما يتعلق بمؤشر نسمة/مستشفى، لعام 2004، بلغ المعدل الوطني (108072) نسمة/مستشفى، اما في 2013 فقد سجل المؤشر الوطني نحو (97760) نسمة/مستشفى أي ان هناك تحسن قليل لهذا المؤشر مقارنة بعام 2004. ان التحسن الضعيف في أداء هذا المؤشر على المستوى الوطني لم يكن بالمستوى الذي يدل على ان هناك تغيرا يتناسب مع مقدار الزيادة بالإنفاق الاستثماري الحكومي، وهذا يرجع الى انخفاض تخصيصات قطاع المباني والخدمات في هذه المدة، اذ سُجل اعلى تخصيص لها في عام 2013، بحوالي (8.80) ترليون دينار، وبنسبة بلغت (20.5%) من اجمالي التخصيصات لهذا العام، ينظر جدول(3).

وفي المدة الثانية (2014-2021)، فلقد بلغ الانفاق الاستثماري لقطاع المباني والخدمات عام 2014 حوالي (13.60) ترليون دينار، ثم انخفض عام 2019 الى حوالي (0.42) ترليون دينار (ينظر ملحق1)، وبنسبة بلغت (60.5%) و(12.9%) من اجمالي تخصيصات هذا القطاع للسنوات المذكورة على التوالي (ينظر جدول 3)، مما يؤشر انخفاض نسب الصرف. وعن طريق بيانات ذات الشكل (25)، وفيما يتعلق بمؤشر نسمة/مستشفى لعام 2014 بلغ المعدل الوطني (98105) نسمة/مستشفى، وبالمقارنة مع المعدل الوطني للعام السابق 2013 والذي بلغ (97760) نسمة/مستشفى نجد ان هناك تراجع طفيف في هذا المؤشر، اما في 2021 فيتبين ان هناك تحسنا ضعيفا في المعدل الوطني لهذا المؤشر مقارنة بعام 2014 إذ بلغ (85458) نسمة/مستشفى. وبذلك يلاحظ ان هناك تحسن ضعيف في هذا المؤشر خلال المدة الثانية مقارنة بالمدة الأولى

على المستوى الوطني، إذ انه وكما تبين فإن قيمة الانفاق الاستثماري الحكومي لهذه المدة قد أصابها كثيرا من التذبذب والانخفاض، فضلاً عن الانخفاض بقيمة التخصيصات الاستثمارية لقطاع المباني والخدمات التي سجلت مستويات متدنية، (ينظر جدول 3) بسبب الازمات الأمنية والاقتصادية والصحية التي تعرض لها البلد خلال هذه المدة، مما القى بظلاله على أداء هذا المؤشر.

الشكل(25) مؤشر الخدمات الصحية نسمة/مستشفى في العراق للاعوام(2004، 2013، 2014، 2021)

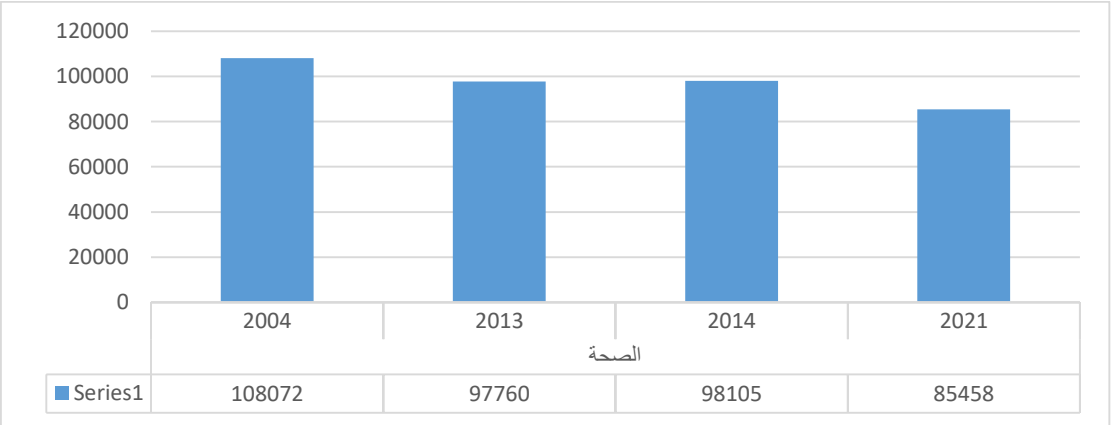

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على ملحق (8)

• وفيما يخص خدمات شبكة الطرق البرية للمدة الأولى (2004-2013)، فقد بلغ الانفاق لـــ (المنهاج الاستثماري) لقطاع النقل والاتصالات عام 2004 حوالي (0.43) ترليون دينار ثم تذبذب متخذاً اتجاهاً تصاعدياً نوعاً ما في السنوات اللاحقة حتى بلغ عام 2013 حوالي (1.43) ترليون دينار (ينظر الملحق 1)، وبنسب بلغت (60.9%) و (37.2%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع للأعوام المذكورة على التوالي (ينظر جدول 3)، وعن طريق بيانات الشكل (26)، يتبين ان مؤشر معدل كثافة شبكة الطرق البرية بالنسبة للسكان لعام 2004 قد بلغ على المستوى الوطني (124.9 كم/100 الف نسمة)، اما في 2013 فقد بلغ المعدل الوطني (97كم/ 100 ألف نسمة) وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدل الوطني في عام 2004 كون ان عدد السكان قد ازداد عما كان عليه في سنة المقارنة، كما لم تجر أي زيادة في اطوال الطرق خلال هذه المدة، فضلاً عن انخفاض قيمة التخصيصات المالية لهذه القطاع التي سجلت اقصى مدى لها خلال هذه المدة عام 2013 إذ بلغت حوالي (3.85) ترليون دينار، وبنسبة (9%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا العام (ينظر جدول 3)، ناهيك عن انخفاض وتذبذب نسب الانفاق الاستثماري لهذه المدة. لكن بالرغم من ان هناك انخفاضا بقيمة هذا المؤشر على المستوى الوطني، إلا انه لا يمكن القول ان هناك تراجع في خدمات شبكة الطرق بشكل عام إذ ان هناك كثيرا من مشاريع التي تندرج تحت بند (صيانة، تأثيث، فتح ممر ثان، توسيع للممرات).

وفي المدة الثانية (2014-2021)، فقد بلغ الانفاق لـــ (المنهاج الاستثماري) لقطاع النقل والاتصالات عام 2014 حوالي (1.62) ترليون دينار، ثم تراجع عام 2019 الى حوالي (0.45) ترليون دينار (ينظر ملحق1) وبنسب بلغ (70.1%) و (25%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع للسنوات المذكورة على التوالي (ينظر جدول 3). وعن طريق بيانات الشكل(26)، يتبين ان مؤشر معدل كثافة شبكة الطرق البرية بالنسبة للسكان لعام 2014، قد بلغ على المستوى الوطني (95 كم/100 الف نسمة)، وهو معدل منخفض عما كان عليه هذا المؤشر عام 2013 والذي بلغ حينها (97كم/ 100 ألف نسمة)، اما في عام 2021 فقد بلغ المعدل الوطني (95.3كم/ 100 ألف نسمة) وهو ذات المعدل تقريباً مقارنة بالمعدل الوطني في عام 2014 والبالغ حينها (95 كم/100 الف نسمة). ان الأداء المتواضع في قيمة هذا المؤشر يتناسب والوضع الانفاقي المتذبذب خلال المدة الثانية، فضلاً عن انخفاض قيمة التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع اذ سجلت اقصى مدى لها خلال هذه المدة عام 2014 إذ بلغت حوالي (2.31) ترليون دينار وبنسب بلغت حوالي (4.8%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا العام (ينظر جدول 3).

الشكل (26) مؤشر خدمات شبكة الطرق البرية كم/100 الف نسمة في العراق للاعوام(2004، 2013، 2014، 2021)

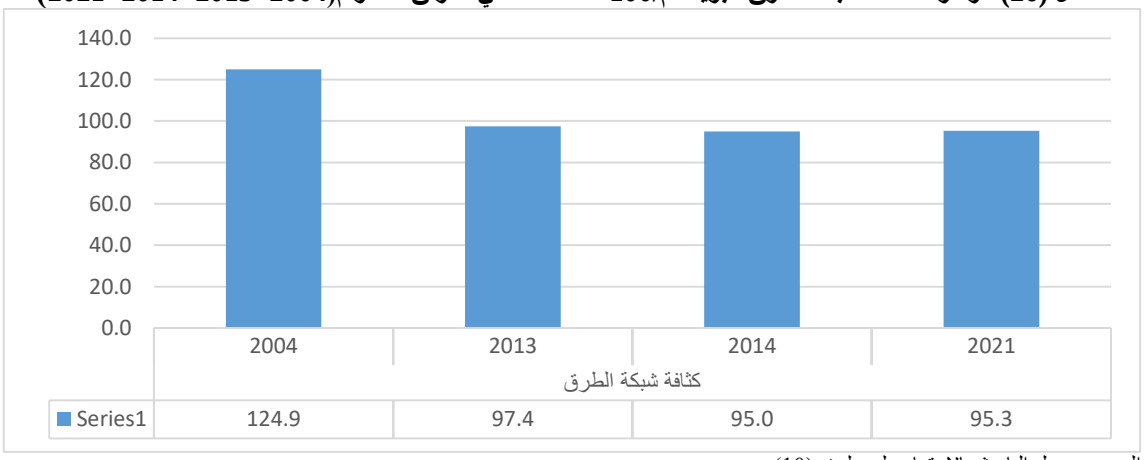

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على ملحق (10)

وفيما يخص الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (المحافظات) عدا محافظات إقليم كردستان للمدة (2006-2021)، وعلى مستوى كل محافظة وكما اتضح سابقاً ان هناك تركزا للإنفاق الاستثماري للمدة الأولى (2006-2013) في محافظات (بغداد، البصرة، نينوى)، وكذلك الحال خلال المدة الثانية، إذ تركزت معظم الاستثمارات في محافظتي (بغداد، البصرة). وبمقارنة ذلك مع مستويات الخدمات (تلميذا/معلم، نسمة/مستشفى، كثافة شبكة الطرق البرية كم/100 الف نسمة) في هذه المحافظات عن طريق الملاحق (6، 8، 10) والذي يتم التعبير عنها بالشكل (27)، نجد فيما يخص الخدمات التعليمية (تلميذا/معلم) ان تركيز الانفاق الاستثماري الحكومي لـــ (برنامج تنمية الأقاليم) للمدة الأولى والثانية في المحافظات المشار اليها لم ينعكس بشكل واضح برفع كفاءة هذا المؤشر فيها، اذ نجد ان مستوى الخدمات التعليمية لمؤشر (تلميذا/معلم) في المحافظات المذكورة غير كفوء على أساس ان الارتفاع عن المعدل الوطني يمثل حالة من عدم الكفاءة في تقديم هذه الخدمة والعكس صحيح. إذ بلغ هذا المؤشر على المستوى الوطني عام 2013 وهو عام نهاية المدة

الأولى حوالي (19.3) تلميذا/معلم. فيما سجلت محافظات (بغداد، البصرة، نينوى) حوالي (19.5)، (24.4)، (27.6) تلميذا/معلم. اما في عام 2021 وهو عام نهاية المدة الثانية نلاحظ ان المعدل الوطني قد بلغ (22.1) تلميذا/معلم، في الوقت الذي سجلت محافظات (بغداد، البصرة، نينوى) معدلات اقل كفاءة مقارنة بالمعدل الوطني إذ بلغت (22.5)، (26.3)، (34.6) تلميذا/معلم، على التوالي .

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية (نسمة/مستشفى) نلاحظ ان تركز الانفاق الاستثماري الحكومي لـ (برنامج تنمية الأقاليم) للمدتين الأولى والثانية في المحافظات الثلاث المشار اليها، انعكس بشكل إيجابي في مؤشر الخدمات الصحية على محافظة بغداد فقط في عام 2013 وهو عام نهاية المدة الأولى، على أساس ان الارتفاع عن المعدل الوطني يمثل حالة من عدم الكفاءة في تقديم هذه الخدمة والعكس صحيح، فقد بلغ المؤشر على المستوى الوطني لعام 2013 حوالي (97760) نسمة/مستشفى، وحققت محافظة بغداد حوالي (88783) نسمة/مستشفى، ومن ثم فقد يكون هناك دور إيجابي للإنفاق الاستثماري لـ (برنامج تنمية الأقاليم) في رفع كفاءة الخدمات الصحية فيها. فيما تدهور المؤشر المشار اليه في محافظتي (البصرة، ونينوى) لعام 2013، إذ بلغ حوالي (191011)، (140654) نسمة/مستشفى على التوالي بالرغم من تركز الانفاق الاستثماري للبرنامج المذكور في هذه المحافظات. وكذلك الحال في عام 2021 وهو عام نهاية المدة الثانية، فقد بلغ مؤشر الخدمات الصحية على المستوى الوطني (85457.8) نسمة/مستشفى، وحققت محافظة بغداد مستوى أكثر كفاءة من المعدل الوطني إذ بلغ (80554.3) نسمة/مستشفى، فيما لم يكن هذا المؤشر كفؤ مقارنة بالمعدل الوطني في محافظتي (البصرة، ونينوى) إذ بلغ (136628)، (167917) نسمة/مستشفى على التوالي. اما خدمات شبكة الطرق البرية(كم/100 الف نسمة) فنلاحظ ان تركز الانفاق الاستثماري الحكومي لـ (برنامج تنمية الأقاليم) للمدتين الأولى والثانية في المحافظات (بغداد، نينوى، البصرة) ، لم ينعكس بشكل ايجابي في مؤشر خدمات شبكة الطرق البرية بالنسبة للسكان في المحافظات المشار اليها في عام 2013، على أساس ان الانخفاض عن المعدل الوطني يمثل حالة من عدم الكفاءة في تقديم هذه الخدمة والعكس صحيح، فقد بلغ المؤشر على المستوى الوطني لعام 2013 حوالي (97.4) كم/100 الف نسمة، فيما سجلت محافظات(بغداد، نينوى، البصرة) مستوى اقل كفاءة من المعدل الوطني إذ بلغ المؤشر حوالي (9)، (73)، (31) كم/ 100 الف نسمة على التوالي، ومن ثم فقد لا يكون هناك دور إيجابي للإنفاق الاستثماري لهذا البرنامج في رفع كفاءة خدمات شبكة الطرق البرية بالنسبة للسكان في هذه المحافظات. وكذلك الحال في عام 2021، فقد بلغ مؤشر خدمات شبكة الطرق البرية على المستوى الوطني (95.3) كم/ 100 الف نسمة، فيما سجلت محافظات (بغداد، نينوى، البصرة) مستويات اقل كفاءة من المعدل الوطني إذ بلغت (7.7)، (66.7)، (27.8) كم/ 100 الف نسمة على التوالي. ويمكن ان نعزو سبب انخفاض كفاءة المؤشرات المؤسسية في المحافظات المشار اليها اعلاه على الرغم من تركز الانفاق الاستثماري الحكومي فيها الى ظروف عدم الاستقرار (السياسي والأمني والاقتصادي و الصحي) التي ساهمت بعدم الاستقرار بتطبيق الخطط والبرامج الاقتصادية.

الشكل (27) نمط توزيع الخدمات (التعليمية، الصحية، شبكة الطرق البرية) في العراق حسب المحافظات للسنوات 2013 و 2021

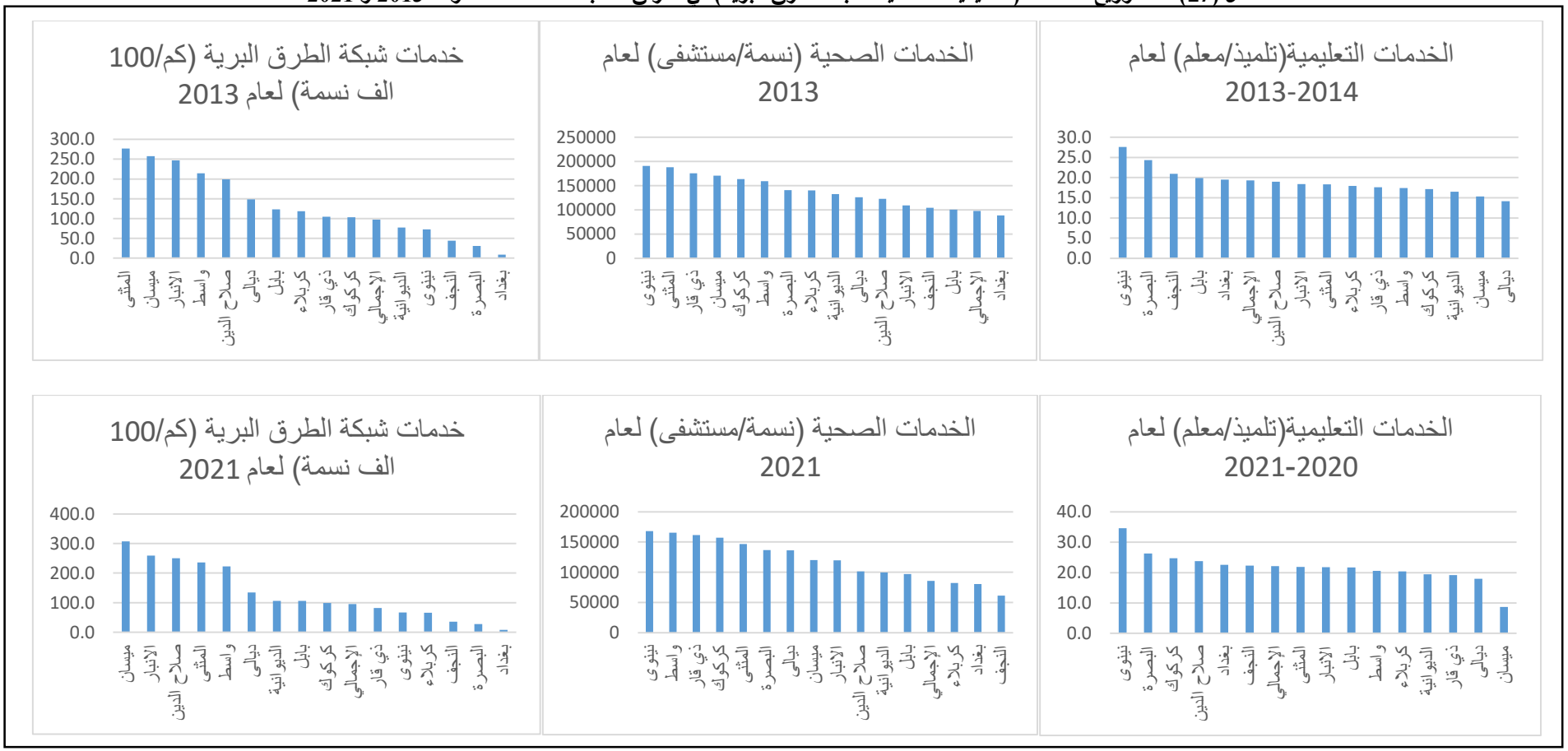

المصدر: عمل الباحث: بالاعتماد على الملاحق(6، 8، 10)

المطلب الثالث: التفاوت المكاني للمؤشرات الكلية والمؤسسية

يظهر التفاوت في نمط التوزيع المكاني للمؤشرات الكلية والمؤسسية، الناتجة بفعل التوزيع المكاني للإنفاق الاستثماري الحكومي على مستوى كل محافظة، لذلك سيتم استخدام طريقة الانحراف المعياري (Standard Deviation) ومعامل الاختلاف(Coefficient Of Variation) لقياس ذلك التفاوت، إذ كلما ارتفعت قيمة معامل الاختلاف عكس ذلك ان حجم التفاوت كبير ومن ثم فإن تركز ذلك المؤشر على مستوى المحافظات كان عالي[1]، إذ ان مسألة التوازن والعدالة في توزيع تلك الخدمات يعد جانبا مهما من جوانب تعزيز مفهوم النمو الشامل الذي يسعى الى تحقيق العدالة والمساواة لكافة شرائح المجتمع، فتركيز أي مؤشر من تلك المؤشرات في مناطق دون أخرى بفعل الانفاق الاستثماري الحكومي يعمل على تعزيز التفاوت بين تلك المناطق بدلاً من ان يؤدي الى تقليصه وتحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثم الوصول الى النمو الشامل.

ولمعرفة مدى التفاوت المكاني في توزيع مؤشرات النمو الشامل (الكلية والمؤسسية) باستخدام طريقة الانحراف المعياري، فضلاً عن معامل الاختلاف التي تبين نسبة الانحراف المعياري الى الوسط الحسابي، وللمؤشرات الكلية ولمؤشر حجم السكان (معدل الولادات)، فعن طريق الجدول (13)، بلغ معامل الاختلاف لعام (2004)، حوالي (0.19)، واخذ بالانخفاض حتى بلغ عام 2013 حوالي (0.09)، ثم ارتفع بفعل الازمة الأمنية عام 2014 ليبلغ (0.25)، بعدها انخفض قليلاً وليس بنسبة كبيرة بسبب الازمة المركبة التي تعرض لها البلد منذ عام 2019 فقد بلغ عام 2021 (0.21). اما مؤشر (معدل البطالة)، وعن طريق نفس الجدول (13)، فقد بلغ معامل الاختلاف لعام (2004)، حوالي (0.40)، واخذ بالانخفاض حتى بلغ عام 2013 حوالي (0.28)، ثم ارتفع بفعل الازمة الأمنية عام 2014 ليبلغ (0.43)، بعدها ارتفع قليلاً وليس بنسبة كبيرة بسبب الازمة المركبة التي مرت بالبلد منذ عام 2019 فقد بلغ عام 2021 (0.49). وبذلك نستنتج إن التفاوت في (معدل الولادات، ومعدل البطالة) بين المحافظات ارتبط بالظروف التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، فكلما ارتفع حجم الانفاق الاستثماري المرتبط اساساً بالوفرة المالية للدولة انخفض التفاوت والعكس صحيح.

وفيما يتعلق بالمؤشرات المؤسسية فقد كانت أكثر استقراراً مقارنة بالمؤشرات الكلية من حيث انها لم تشهد تفاوتات حادة خلال الاعوام محل البحث، ويمكن ارجاع سبب ذلك الى الطبيعة غير التنافسية (عدم الانتقاص) التي تتصف بها هذه المؤشرات، أي ان توفير تلك الخدمات خلال اوقات الوفرة المالية يعزز من كفاءة تلك الخدمة ومن ثم فإنه لا يترتب عليها انخفاض بشكل كبير خلال الظروف الصعبة او سنوات انخفاض الانفاق الاستثماري، بسبب خاصية عدم الانتقاص التي تتصف بها هذه السلع شبه العامة الى حدٍ ما. فعن طريق

(1) للاستزادة أكثر، الاطلاع على:

- علي خضير مرزا ومحمد حسين باقر، متطلبات التخطيط الاقتصادي من البيانات والمؤشرات الإحصائية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 1987، ص179-185.
- توفيق عباس عبد عون وصفاء عبد الجبار الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص131-174.

الجدول (13)، بلغ معامل الاختلاف لمؤشـــر الخدمات التعليمية (تلميذا/معلم) لعام (2004) حوالي (0.28)، واخـذ بـالانخفـاض حتى بلغ عـام 2013 حوالي (0.18)، ثم ارتفع بفعـل الازمـة الأمنيـة عـام 2014 ليبلغ (0.65)، اخـذ بعـدهـا بـالانخفـاض حتى بلغ عـام 2021 (0.25). امـا في مؤشـــر الخـدمـات الصـــحيـة (نسمة/مستشفى) فقد بلغ معامل الاختلاف لعام (2004)، حوالي (0.22)، ثم ارتفع بشكل طفيف عام 2013 وبلغ (0.23)، ثم حافظ على استقراره عام 2014 ليبلغ (0.23)، بعدها ارتفع قليلاً وليس بنسبة كبيرة بسبب الازمة المركبة التي مرت بالبلد منذ عام 2019 فقد بلغ عام 2021 (0.28). وفي مؤشر خدمات شبكة الطرق البرية (كم/100 الف نسـمة) فقد بلغ معامل الاختلاف لعام (2004)، حوالي (0.62)، ثم ارتفع بشـكل طفيف عام 2013 وبلغ (0.63)، ثم حافظ على استقراره عام 2014 ليبلغ (0.63)، بعدها ارتفع قليلاً بسـبب الازمة المركبـة التي مرت بـالبلد منـذ عـام 2019 فقد بلغ عـام 2021 (0.72). امـا عند مقـارنـة معـامـل الاختلاف (التفاوت) للمؤشـرات الكلية والمؤسـسـية بين المحافظات خلال السـنوات محل البحث، نجد ان أكثر مؤشـرين شـهدا قيم مرتفعة هما (خدمات شـبكة الطرق البرية، والبطالة)، مما يعني ان هذين المؤشـرين أكثر حسـاسـية للظروف غير المستقرة ومن ثم فأن التفاوت فيهما كان مرتفع مقارنة بالمؤشرات الأخرى.

الجدول(13) القيم المتوسطة والانحرافات ومعامل الاختلاف للمؤشرات الكلية والمؤسسية على مستوى العراق للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021)

النشاط	السنوات	المتوسط	الانحراف المعياري	معـامـل الاختلاف	النشاط	السنوات	المتوسط	الانـــحـــراف المعياري	معـامـل الاختلاف
معدل الولادات	2004	37.6	7.2	0.19	الصحة (نسمة/ مستشفى)	2004	118752.2	25897.8	0.22
	2013	35.9	3.3	0.09		2013	140834.8	32730.2	0.23
	2014	31.9	8.0	0.25		2014	143766.2	33634.2	0.23
	2021	26.1	5.4	0.21		2021	122219.8	34197.4	0.28
معد البطالة	2004	25.7	10.3	0.40	كثافة شبكة الطرق (كم/100 الف نسمة)	2004	179.1	111.8	0.62
	2013	15.9	4.4	0.28		2013	135.2	85.7	0.63
	2014	10.7	4.6	0.43		2014	132.0	83.7	0.63
	2021	16.0	7.9	0.49		2021	133.7	96.0	0.72
التعليم (تلميذا/معلم)	2004-2005	19.1	5.3	0.28					
	2013-2014	18.9	3.4	0.18					
	2014-2015	13.8	9.0	0.65					
	2020-2021	21.7	5.3	0.25					

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على ملحق (12)

اما على مســتوى المحافظات للســنوات (2004، 2013، 2014، 2021) وعن طريق بيانات الجدول(14) ولجميع المؤشــرات الكلية والمؤســسـية) فقد احتلت محافظات (كركوك، ديالى، كربلاء المقدســة، الديوانية، بغداد، بابل) المرتبة الأولى بعدد الانحرافات الســـالبة (العجز) وبعدد(14) انحراف، فيما احتلت محافظة (المثنى) المرتبة الأخيرة بعدد الانحرافات الســـالبة بعدد (3) انحرافات. وفيما يتعلق بالانحرافات الموجبة (الفائض) فقد احتلت محافظة (المثنى) المرتبة الأولى بعدد (17) انحراف موجب، في حين احتلت محافظات (كركوك، كربلاء المقدسة، الديوانية) المرتبة الأخيرة بعدد الانحرافات الموجبة بعدد (5) انحرافات .

الجدول (14) ترتيب المحافظات العراقية حسب الانحرافات السالبة والموجبة(*) للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021) للمؤشرات الكلية والمؤسسية

ترتيب المحافظات على أساس الانحرافات السالبة (العجز)			ترتيب المحافظات على أساس الانحرافات الموجبة (الفائض)		
ت	المحافظة	عدد الانحرافات	ت	المحافظة	عدد الانحرافات
1	كركوك، ديالى، كربلاء المقدسة، الديوانية	14	1	المثنى	17
2	بغداد، بابل	13	2	البصرة	13
3	صلاح الدين، النجف الاشرف	12	3	نينوى، ميسان	12
4	الانبار	10	4	ذي قار	11
5	واسط	9	5	واسط	10
6	ذي قار	8	6	الانبار	9
7	نينوى، ميسان، البصرة	7	7	النجف الاشرف	8
8	المثنى	3	8	بغداد، بابل، صلاح الدين	7
			9	ديالى	6
			10	كركوك، كربلاء المقدسة، الديوانية	5

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على ملحق (13)

(*) يقصد بالانحرافات السالبة والموجبة هي الانحراف عن المتوسط الحسابي الذي يتم حسابه بالملحق 13.

الفصل الثالث: قياس دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل بالعراق

المبحث الأول: تأصيل نظري للأساليب القياسية المستخدمة

المبحث الثاني: تقدير وتقييم نتائج الانموذج

تمهيد

بعدما تم استعراض واقع الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل بالعراق قطاعياً ومكانياً، في الفصل الثاني وبيان التفاوت في مؤشرات كل منهما ضمن مدة البحث، بات من اللازم الآن في هذا الفصل ان يتم تناول الجانب التطبيقي في تقدير معلمات الانموذج الديناميكي المعتمد في هذا البحث والذي استخدم بيانات (Panel) لمتغيري الدراسة، المتغير الأول : الانفاق الاستثمار الحكومي لبرنامج تنمية الاقاليم لـ (15) محافظة عدا محافظات إقليم كردستان، والمتغير الثاني: مؤشرات النمو الشامل لـ (15) محافظة عدا محافظات إقليم كردستان، عملية التحليل الاقتصادي باستخدام اسلوب القياس الكمي وفقاً لمنهجية انموذج الانحدار الذاتي المكاني (Spatial Auto Regressive Model) لغرض معرفة اتجاهات دور الإنفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل .

ووفقاً لذلك سينقسم هذا الفصل على مبحثين، المبحث الأول سيتناول تأصيل نظري للأساليب القياسية المستخدمة، والذي يتضمن مفهوم التحليل الاقتصادي المكاني، كذلك سيتم استعراض مفهوم التجاورات والأوزان المكانية، بعدها سنناقش بيانات السلاسل المقطعية، فضلاً عن الانموذج الديناميكي لبيانات البانل، ومن ثم اختبارات الانموذج المناسب، وبعدها اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي، كما سنتطرق الى طريقة تقدير الانموذج، واخيراً توصيف الانموذج القياسي. اما المبحث الثاني فسيتم تناول تقدير وتقييم نتائج الانموذج وسيتضمن، بناء مصفوفة الاوزان المكانية والاختبارات القياسية، تقدير الانموذج الديناميكي المكاني ذي التأثير الثابت ولأربعة نماذج وهي (الولادات Y1، الخدمات التعليميةY2، الخدمات الصحيةY3، خدمات الطرقY4).

المبحث الأول: تأصيل نظري للأساليب القياسية المستخدمة

المطلب الأول: تحليل القياس الاقتصادي المكاني

تطور استخدام النماذج الاقتصادية المكانية منذ أواخر عام 1970 من قبل Klaassen L.H.، Paelinck J.H.P إذ تمثل النظرية او الطريقة الملاءمة للتعامل مع البيانات المكانية، فالسلاسل المكانية تعني ان كل متغير يتوزع ليس على أساس الزمن كما هو الحال في السلاسل الزمنية بل على أساس المكان [1]. كما ناقش (Anselin) عام (1988-2001)، القياس المكاني (Spatial Econometrics) كأحد الفروع المهمة والمميزة في الاقتصاد القياسي (Econometrics) كون ان النماذج المكانية للاقتصاد القياسي تهتم بالبعد المكاني للظاهرة، فالأبعاد المكانية لبيانات الظاهرة يمكن ان تأخذ شكل التفاعل المكاني والمتمثل بالارتباط الذاتي المكاني (Spatial Autocorrelation) والتركيب المكاني المتمثل بعدم التجانس المكاني (Spatial Heterogeneity)[2]

تعتمد الفكرة الرئيسة للاقتصاد القياسي المكاني على مصطلح التأخر[الارتداد] المكاني Spatial Lag، والذي يشتق في الأصل من مفهوم الـتأخر الزمني (Lag Time) في تحليل السلاسل الزمنية، غير انه وعلى العكس من بيانات السلاسل الزمنية التي غالبًا ما يُفترض أن قيم المشاهدات مستقلة عن بعضها البعض في بيانات المقطع العرضي. فإن البيانات المكانية تستند الى فكرة أن بيانات المناطق ليست مستقلة بل انها مترابطة. ولذلك يهدف الاقتصاد القياسي المكاني إلى قياس التأثيرات الناشئة عن هيكل يعتمد مكانيًا[التقارب المكاني] باستخدام متغيرات متخلفة مكانيًا[3].

وفي الوقت الذي تركز فيه أدبيات السلاسل الزمنية على الاعتماد بين قيم المشاهدات عبر الزمن وتستخدم الرمز "t-1" للإشارة إلى المتغيرات المتأخرة زمنياً، فإن أدبيات الاقتصاد القياسي المكاني تهتم بالاعتماد بين قيم المشاهدات عبر الفضاء (المكان) وتستخدم ما يعرف بمصفوفة الأوزان المكانية W لوصف الترتيب المكاني للوحدات المكانية في العينة. ويجب التأكيد هنا على أن الاقتصاد القياسي المكاني ليس امتدادًا مباشرًا للاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية . إذ ان أحد الاختلافات الواضحة هو أن وحدتين مكانيتين يمكن أن تؤثرا على بعضهما

(1) سامي غني عطرة، طرائق بيز في تحليل أنموذج القياس الاقتصادي المكاني مع تطبيق عملي، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2011، ص2.

(2) سهاد علي شهيد و احمد عبد علي عكار، أهمية الاقتصاد القياسي المكاني وبعض اهم النتائج، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، العدد 123، اذار، 2020، ص1.

(3) Kondo, Keisuke, Introduction to spatial econometric analysis: creating spatially lagged variables in Stata, Research Institute of Economy Trade and Industry (RIETI), Technical Paper Series 16-T-001, 2016, P2.

البعض بشكل متبادل. كما ان هناك عامل معقد آخر وهو التنوع الكبير في وحدات القياس المستخدمة لنمذجة الاعتماد المكاني (الجيران، المسافة، الروابط، إلخ) مقارنة بقياس الاعتماد الزمني (الزمن)[1].

المطلب الثاني: مفهوم التجاورات ومصفوفة الاوزان المكانية

في السلاسل الزمنية التقليدية يُعرف التأخر الزمني (Lag Time) بانه تأثير مشاهدات أحد المتغيرات في مدة سابقة على المدة الحالية، وفي إطار النماذج القياسية الاقتصادية المكانية فان صياغة مصفوفة التجاورات المكانية يهدف الى قياس الارتباط بين قيم المشاهدات في حيز معين، او بعبارة أخرى معرفة تأثير مشاهدات احد المتغيرات في المنطقة (i) مثلاً على مشاهدات متغير أخر في المنطقة (j). لكن هناك تعقيدات قد تشوب مفهوم التأخر المكاني، والتي تنطوي على تداخل عنصري الزمان والمكان، أو ان التأخر المكاني يتضمن مشاهدات وحدة مسافة واحدة او اكثر عن الموقع المركزي (عن الشمال والجنوب، الشرق والغرب)، بحيث يستلزم قياس المسافة من عدة اتجاهات. إذ انه وفي المجال العملي عادة ما تظهر أماكن الخريطة بشكل غير منتظم الحدود، ففي الغالب لا تظهر المشاهدات على شكل شبكة منتظمة، لذلك فإن الارتداد (التأخر) المكاني يعمل على قياس عدة تجاورات ترتبط بموقع مركزي معين، مما يستوجب إيجاد المعدل الموزون للمشاهدات المتجاورة[2].

1- **التجاورات المكانية:** ان أحد الجوانب المهمة في تحليل المشاهدات لبيانات منطقة [محافظة] معينة هو الموقع النسبي او الترتيب المكاني لتلك المنطقة[محافظة]، وهذا الترتيب المكاني يرتبط بالتفاعل بين نقاط المشاهدات، أي ان موقع تلك المنطقة[محافظة] يعد محددا مهماً لتفاعلها المكاني مع بقية المناطق[3].

رياضياً يتم التعبير عن ذلك وفقاً لمصفوفة التجاورات المكانية، وهي مصفوفة مربعة متماثلة Square (And Symmetric Matrix) ابعادها (R x R) أو (N x N). فالمنطقتين (i , j) تعدان منطقتين متجاورتين اذا ما كانت عناصر المصفوفة تساوي واحد، اما في حال كانت المنطقتين (i , j) غير متجاورتين فقيمة عناصر المصفوفة تساوي صفر. فضلاً عن ذلك يتم صياغة مصفوفة التجاورات المكانية هذه بحيث تكون عناصر القطر الرئيس مساوية للصفر [4].

2- **مصفوفة الاوزان المكانية:** لغرض وصف العلاقات التفاعلية المكانية بين المواقع المتجاورة يُعمد الى بناء مصفوفة الاوزان المكانية (Spatial Weight Matrix)، وهي تمثل السياق الرياضي الذي

(1) Elhorst, J. Paul. Spatial econometrics: from cross-sectional data to spatial panels. Vol. 479. Heidelberg: Springer, 2014, p1.

(2) Lesage, James P, The Theory and Practice of Spatial Econometrics, Department of Economics University of Toledo, 1999, p17.

(3) Anselin , Luc, Spatial Data Analysis With GIS :An Introduction To Application In The Social Sciences .Technical Report 92 – 10, 1992, p8.

(4) Lesage, James P, Op.Cit, 1999, pp11-13.

على أساسه يتم فهم علاقات التجاور المكاني بين المواقع مثلاً (i) وما يجاوره (j)، وهناك عدة اشكال لتلك التجاورات، ينظر المخطط (8) ، وكما يأتي :

أ- التجاور الخطي Linear Contiguity: تكون قيمة $W_{ij}=1$ اذا كانت المنطقة (i) تشترك بحافة مشتركة عن اليمين و اليسار، او من الأعلى و الأسفل مع منطقة (j)، أي ان التجاور يكون خطي، اما بقية العناصر التي لا يتحقق فيها تجاور فتعطى قيمة صفر $W_{ij}=0$ أي ان التجاور وفقاً لهذه المصفوفة هو تجاور واحد فقط [1].

ب- التجاور الزائف Rook Contiguity: في هذه المصفوفة تعد المنطقتان (i , j) متجاورتان اذا اشتركتا بحدود مشتركة في أي جانب فالمنطقة التي تجاور منطقة أخرى وفي أي اتجاه وفقاً لهذه المصفوفة تسمى مصفوفة التجاور الثنائية تعطى قيمة $W_{ij}=1$، وخلاف ذلك تكون القيمة $W_{ij}=0$.

ت- تجاور بيدق الشطرنج Bishop Contiguity : يحصل التجاور وفقاً لهذه المصفوفة اذا كانت المنطقتان (i,j) تشتركان بحدود مشتركة في قمة الرأس وفي تلك القمة يكون هناك حد مشترك بين المنطقتين وبناءً عليه تكون قيمة العنصر في المصفوفة $W_{ij}=1$ ، وبخلاف ذلك أي في حال عدم وجود حد مشترك في قمة الراس تكون قيمة العنصر في المصفوفة $W_{ij}=0$.

ث- تجاور بيدق الملكة Queen Contiguity : يمزج هذا النوع بين النوعين الأخيرين (مصفوفة التقارب الزائف، و مصفوفة تقارب بيدق الشطرنج) أي في حالة تجاور المنطقتين (i,j) بحدود مشتركة في أي جانب، فضلاً عن تجاور (i,j) بحدود مشتركة في قمة الرأس[2].

(1) Ibid,p11

(2) Anselin, L, Spatial Econometrics: Methods and Models, Kluwer Academic Publishers Dordrecht, the Netherlands, 1988, p19.

المخطط (8) علاقات التجاور القياسية للمناطق

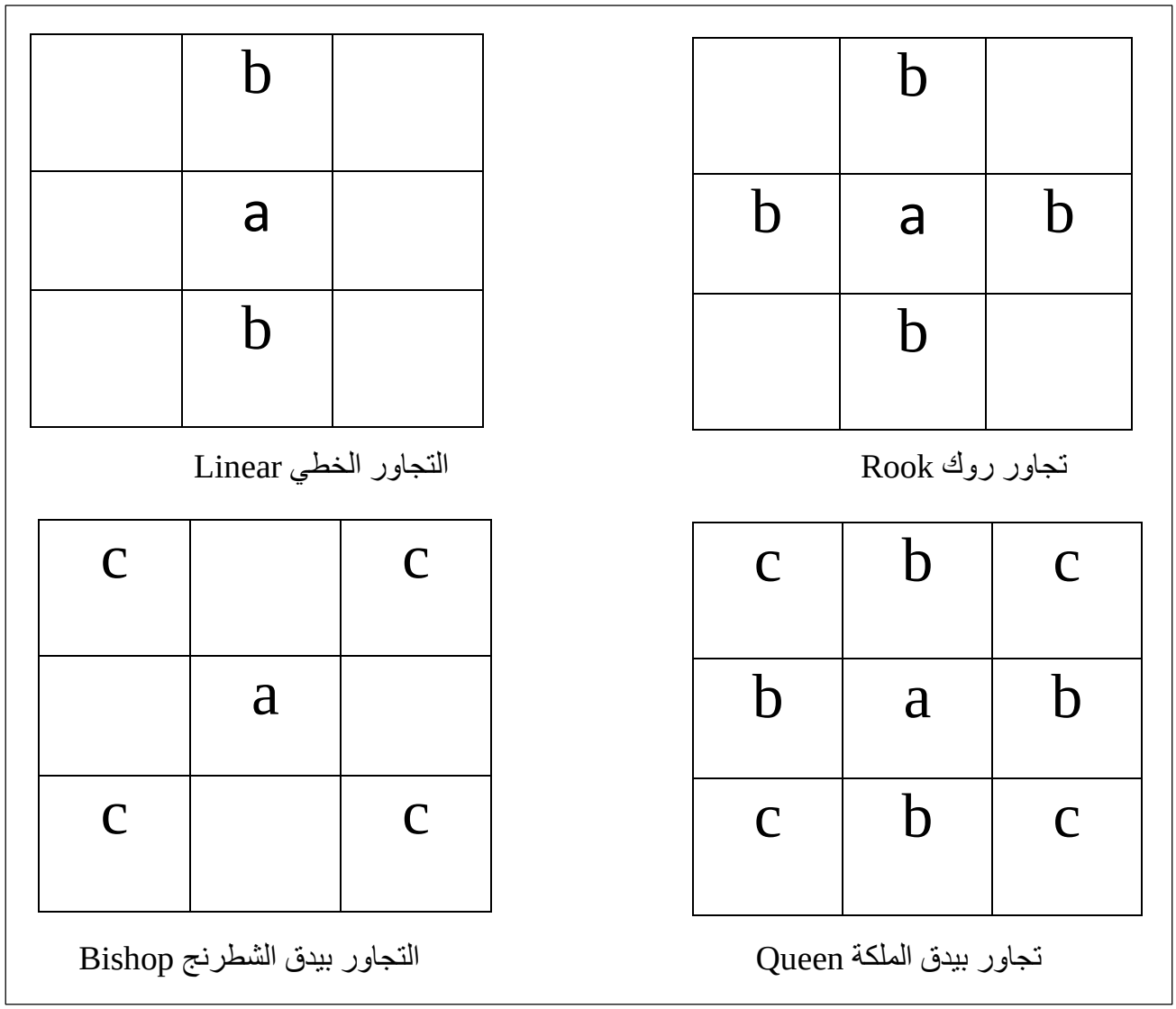

Source: Anselin, L, Spatial Econometrics: Methods and Models, Kluwer Academic Publishers Dordrecht, the Netherlands, 1988,p18.

ولإنشاء مصفوفة الاوزان المكانية (Spatial Weight Matrix)، او كما يصطلح على تسميتها (مصفوفة الاوزان المكانية المعدلة، يمكن استخدام مصفوفة التجاورات المكانية ولكن بعد اجراء بعض العمليات لتعديلها بحيث يكون مجموع كل صف من صفوف مصفوفة التجاور يساوي واحد. والتعديل الشائع يسمى الاوزان القياسية الصفية (Row- Standardization). فعلى سبيل المثال ($\widetilde{W}$) تمثل مصفوفة التجاور المكانية او الاوزان المكانية، والتي تتكون من ($\widetilde{w}_{ij}$)، ولغرض جعل المصفوفة تتوافق مع معيار الصف (Row-Standardization)، نقسم كل عنصر من عناصر الصف على مجموع الصف ذاته، ومن ثم فإن مصفوفة الاوزان المكانية المعدلة تكون:

$$w_{ij} = \frac{\widetilde{w}_{ij}}{\sum_j \widetilde{w}_{ij}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(13)$$

ويمثل (W_{ij}) الوزن المكاني، في الوقت الذي يكون فيه التأثير المكاني للمنطقة (j) على المنطقة (i) ، كما يتم استبعاد التأثير الذاتي بفرض ($w_{ii} = 0 \; for \; all \; i = 1,2,..,n$). والصيغة (13) تضمن ان تكون جميع الاوزان تتراوح بين (0) و (1).

ان تحديد العناصر غير الصفرية في مصفوفة الاوزان المكانية هي في الحقيقة مسألة اعتباطية جرت العادة (كنهج تقليدي) ان يتم الاعتماد على الجغرافيا او الترتيب المكاني للمشاهدات، إذ يتم اعتبار تلك المنطقة جيران عندما تشترك مع منطقة أخرى بحدود مشتركة، وعندها يحدد التجاور بيـــن (نقاط مركـــزية) (i , j) بالاستناد الى المسافة (d_{ij})، عندها يمكن تحديد مصفوفة التجاور المكانية كما يأتي:

$$\widetilde{w}_{ij} = 1 \qquad if \;\; d_{ij} \leq \delta \;\; \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

وتمثل (δ) المسافة المحددة (او المثبتة) سلفاً، فعندما تكون المناطق (i , j) ضمن وحدات المسافة (δ) تكونان متجاورتان من بعضهما، وقد تم استخدام ذلك النهج على ما يسمى بأوزان (Cliff-Ord) التي تتكون من الطول النسبي للحدود المشتركة، اي الحالة التي تكون فيها الحدود غير محددة [وعادة ما تكون كذلك] أي ان التجاور يحصل على طول الحدود للمنطقتين، ومصفوفة التجاور تكون كما يأتي :

$$\widetilde{w}_{ij} = \frac{b_{ij}^{\alpha}}{d_{ij}^{\beta}} \;\; \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

عنـــدما(b_{ij}) هي نسبة طول الحدود المشتركة بين المنطقتين (i) (j) (محيطها) (وبالتالي (b_{ij}) لا تساوي (b_{ji}) بالضرورة)اما المعلمتان (β) و(α) يتـــم تحديدهـــــا مسبقـــــا (فعادة تأخذ القيم: $\alpha = 1$ و $\beta = 2$)[1].

المطلب الثالث: بيانات السلاسل المقطعية (Panel)

تنقسم البيانات الكمية عادةً على بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data)، والبيانات المقطعية (Cross- Section Data)، فضلاً عن بيانات السلاسل المقطعية (Panel Data) والتي تجمع بين السلاسل الزمنية والمقطعية، وهي عبارة عن بيانات تبين المشاهدات بالنسبة لأحد الوحدات (ولاية، دولة، شركة، فرد) المراد قياسها عند مدد زمنية مختلفة، كأجور الافراد في شركة معينة للمدة 2000- 2010، او قيمة الأرباح لعدد من الشركات للمدة 2000- 2010. فعلى سبيل المثال لو اخذنا بيانات السلاسل المقطعية عن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لـ 12 دولة اوربية للمدة 1951 – 2000، فسوف تصنف المشاهدات عن طريق اخذ قيمة (GDP) لكل دولة N=12 لعام 1951، يتبعها قيمة (GDP) لكل دولة N=12 لعام 1952، ولـ T من السنوات

(1) Anselin, L. and Bera, A, Spatial dependence in linear regression models with an introduction to spatial econometrics, Handbook of Applied Economic Statistics. Marcel Dekker, New York,1998, p243.

عددها 50 سنة وهكذا الى ان نصل لعام، 2000، وبذلك سيكون لدينا مشاهدات من البيانات تساوي (T x N) للمتغير Y، ونستعمل الرمز (Y_{it}) للإشارة الى المتغير محل الدراسة، إذ ان i = في مثالنا (الدولة)، و t = الزمن، كما نعني بـ Y_{11} قيمة الـ (GDP) للدولة 1في السنة 1، و Y_{12} هي قيمة الـ (GDP) للدولة 1 في السنة 2 ...الخ. ومن الجدير بالذكر هنا فإن ترتيب البيانات في السلاسل المقطعية ذو أهمية كبيرة، إذ يتم ترتيب المشاهدات زمنياً، كما في حالة بيانات السلاسل الزمنية، وبعكس بيانات المقاطع العرضية التي يتم ترتيبها ابجدياً في معظم الحالات إذ لا أهمية للترتيب في هذه الحالة[1].

في النماذج المكانية التي تستخدم بيانات السلاسل المقطعية (Panel Data) قد تختلف خلفية المتغيرات المكانية بسبب عدم التجانس الزماني والمكاني، والتي عادة ما تكون متغيرات زمنية ثابتة خاصة بمكان معين والتي تؤثر على المتغير التابع، ولكن يصعب قياسها أو الحصول عليها. وتكثر الأمثلة على هذه المتغيرات، فمثلا تقع وحدة مكانية على شاطئ البحر، والأخرى على الحدود مباشرة، أو قد تختلف الوحدات المكانية حسب البيئة (ريفية، حضرية)، وكذلك المعايير المتعلقة بالعمل او الجريمة، الخ..، ويؤدي اغفال هذه المتغيرات إلى زيادة خطر الحصول على نتائج تقدير متحيزة. أحد الحلول هو إدخال متغير تقاطع (variable intercept) يمثل تأثير المتغيرات المحذوفة الخاصة بكل وحدة مكانية، ليتم التحكم في التأثيرات المكانية المحددة لجميع المتغيرات الثابتة بمرور الوقت والتي يمكن أن يؤدي إغفالها إلى تحيز التقديرات[2].

المطلب الرابع: الانموذج الديناميكي المكاني لبيانات البانل Spatial Dynamic Model panel Data(SDPD)[3]:

من ميزات بيانات الـ (Panel) انها تتيح المجال لإظهار التأثيرات الزمانية والمكانية لقيم المشاهدات في الظاهرة، مما يسمح ببيان حالة الاعتمادية بين تلك القيم عند ازمنة وأماكن مختلفة. لأنها تتناول حالة البيانات بشكل مزدوج ((Time Series-Cross Sectional Data (TSCS). ومن ثم تعد صياغة انموذج قياسي مكاني مهمة للغاية لنمذجة تلك الاعتمادية الزمانية –المكانية لبيانات الظاهرة. ونظراً لصعوبة تقدير الانموذج المكاني بصيغته العامة، أي صعوبة نمذجة التأثيرات المكانية – الزمانية والتي بدورها تسهم في اضعاف الانموذج نتيجة افتقارها الى بعد يمكن قياسه سواء ابعاد المقاطع العرضية (الفئات) (Cross Sectional) او ابعاد الزمن (Time)، كما ان ادماج كل المتغيرات المرتدة زمانياً ومكانياً مع وجود حد الخطأ العشوائي المرتبط مكانياً من الممكن ان ينتج عنه مشكلة في التشخيص(Identification Problem) [*] في حالة لم تكن

(1) اميرة عقل احمد و دعاء عقل احمد، تطبيقات الحساب الآلي في الاقتصاد باستخدام Eviews، جامعة بنها، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ط1، 2015، ص50-51.

(2) Elhorst, J. Paul. Op.Cit, 2014, p38.

(3) Elhorst, J. Paul. Op.Cit, 2014, p95-96.

(*) مشكلة التشخيص: هي أحد المشاكل في النماذج الإحصائية، وتحدث عندما لا يمكن تحديد المعلمات الخاصة بالنموذج بشكل فريد من خلال البيانات المتاحة. وهذا يعني ان هناك أكثر من قيمة ممكنة للمعلمات تنتج الاحتمال نفسه للبيانات، ومن ثم لا يمكن التمييز بينها. ومشكلة التشخيص قد تحدث لعدة أسباب، كوجود علاقات خطية

المتغيرات المستقلة تساوي صفر، فسيتم تناول الانموذج الديناميكي لبيانات البانل (Panel) في النماذج المستقرة (Stable Model) وفي حالة التأثيرات الثابتة (Fixed-Effects).[وبلغة الاقتصاد فالأنظمة المستقرة تكون في حال ان قيمة المدخلات (inputs) محددة وقيمة المخرجات (Outputs) محددة، او كما توصف الأنظمة المستقرة بإن معدل المخرجات او النمو الاقتصادي يميل للثبات فيقال عن ذلك الاقتصاد بانه اقتصاد مستقر]، أي ان صفة الثبات (Stationary) تؤدي الى نظام مستقر(Stable System) و شرط الثبات للمعلمات في الانموذج المشار اليه بالمعادلة (17) والذي بدوره يعد شرط كافي لتحقيق الأستقرارية بالنسبة للأنموذج فهو:

$$|\lambda| + |\gamma| + |\rho| < 1 \ldots\ldots\ldots(16)^{(1)}$$

والانموذج المعتمد في هذه الدراسة هو (الانموذج المكاني الديناميكي لبيانات البانل Spatial Dynamic Model panel Data(SDPD)) في حالة الأستقرارية وبتوفر التأثيرات الزمانية – المكانية الثابتة Fixed Effects)، وهو مشتق من الانموذج الديناميكي العام، والصيغة الرياضية العامة للأنموذج المستقر هي:

$$Y_{nt} = \lambda W_n Y_{nt} + \gamma Y_{n,t-1} + \rho W_n Y_{n,t-1} + X_{nt}\beta + \mu_n + \alpha_t \iota_n + \epsilon_{nt} \ldots..(17)$$

إذ ان:

Y_{nt} : متجه عمودي ابعاده (nt x 1) يمثل المتغير التابع عند كل وحدة مكانية (n=1,2,….,n) وعند الزمن (t=1,2,….,t).

X_{nt} :مصفوفة ابعادها (nt x k) من المتغيرات المستقلة الخارجية (Exogenous Variables).وان (k) تمثل عدد المعلمات.

W_n : مصفوفة ابعادها (n x n) تمثل مصفوفة الاوزان المكانية وتصف الترتيب المكاني للوحدات داخل العينة، وان عناصر القطر الرئيس لها اصفار.

λ, γ, ρ : تمثل معلمات الاستجابة بالنسبة للمتغير التابع، إذ ان (λ) تمثل معلمة التأثرات المكانية للمتغير التابع المتخلف مكانياً $W_n Y_{nt}$ و(γ) تمثل معلمة التأثيرات الزمانية للمتغير التابع المتخلف زمانياً $Y_{n,t-1}$، و(ρ) تمثل معلمة التأثيرات الزمانية –المكانية للمتغير التابع المتخلف في الزمان والمكان$W_n Y_{n,t-1}$، على التوالي.

β : متجه ابعاده (K x 1) تمثل معلمة الاستجابة للمتغيرات المستقلة الخارجية(Exogenous Variables).

بين المتغيرات المستقلة، أو وجود متغيرات زائدة او ناقصة في النموذج، فضلاً عن وجود متغيرات غير مراقبة قد تؤثر على المتغيرات، مما يؤدي الى تقليل دقة موثوقية النموذج الاحصائي وتجعل التفسير والتنبؤ صعبين او مستحيلين.

(1) للاستزادة أكثر، الاطلاع على:

- Lee, Lung-fei, and Jihai Yu. "Estimation of spatial panels." Foundations and Trends® in Econometrics 4.1–2 ,2011 ,p5-8.

μ_n : متجه ابعاده (n x 1) إذ إن $\mu_n = (\mu_1, \mu_2, \dots, \mu_N)'$ تمثل التأثيرات المكانية الثابتة (Spatial Fixed Effects) ، ويراد بها السيطرة على جميع الوحدات المكانية.

α_t : متجه ابعاده (t x 1) إذ إن $\alpha_t = (\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_T)$ وتمثل التأثيرات الزمنية الثابتة (Time Fixed Effects) عند مدة زمنية معينة.

ι_n : متجه ابعاده (1 x n) مؤلف من الواحد الصحيح (1) ، ويراد به السيطرة على جميع الفترات الزمنية.

ϵ_{nt} : متجه ابعاده (nt x 1) يعكس مواصـــفات حد الخطأ العشـــوائي للأنموذج وفي الأنموذج العام يكون مرتبط ارتباطاً متسلسلاً وارتباطاً مكانياً.

المطلب الخامس: اختبارات الانموذج المناسب

للكشف عن مدى ملاءمة الانموذج المستخدم، سيتم ذلك وفقاً لمرحلتين، المرحلة الأولى تتمثل بمعرفة هل ان الانموذج هو انموذج تجميعي(Pooled Model) ام انموذج تأثيرات ثابتة (Fixed Effect Model) ويكون ذلك من خلال اختبار (F) (اختبار تحليل التباين) فإذا تبين عن طريق النتائج ان الانموذج التجميعي هو الانموذج المناسب، عندها يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعد الانموذج التجميعي هو الانموذج الملائم. اما إذا اشارت النتائج الى ترجيح انموذج التأثيرات الثابتة، ننتقل عندها للمرحلة الثانية، وهي اجراء اختبار هوسمان (Haussman Test) للتفضيل بين انموذجي التأثيرات الثابتة (Fixed-Effects) والعشوائية (Random Effects)، وان احصاءة الاختبار للمرحلة الأولى هي:

$$F=\frac{\left(R^2_{FEM}-R^2_{PEM}\right)/(N-1)}{\left(1-R^2_{FEM}\right)/(NT-N-K)} \approx F(N-1,NT-N-K) \dots\dots\dots (18)$$

إذ ان:

N: عدد المقاطع وهنا (المحافظات)

T: طول المدة الزمنية

K: عدد المتغيرات المستقلة

R^2_{FEM}: معامل التحديد عند تقدير انموذج التأثيرات الثابتة

R^2_{PEM}: معامل التحديد عند الانموذج المقيد

اما الفرضيات فهي:

H_0: فرضية العدم (انموذج الانحدار التجميعي)

H_1: الفرضية البديلة (انموذج التأثيرات الثابتة)

واذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية، وبمستوى، P-Value اكبر من (0.05)، فإنه يتم رفض فرضية العدم القائلة (انموذج الانحدار التجميعي)، ونقبل الفرضية البديلة (انموذج التأثيرات الثابتة)[1].

بعد المرحلة السابقة، يتم تطبيق المرحلة الثانية وهي التفضيل بين انموذج التأثيرات الثابتة وانموذج التأثيرات العشوائية، عن طريق تطبيق اختبار هوسمان (Haussman Test)، إذ يتبع هذا الاختبار توزيع(k) χ^2 عند درجة حرية k، وفقاً الفرضيات الآتية:

فرضية العدم (انموذج التأثيرات العشوائية):H_0

الفرضية البديلة (انموذج التأثيرات الثابتة) :H_1

ويمكن لنا ان نقارن قيمة (P-value) مع مستوى المعنوية الذي تم تحديده والذي عادة ما يكون في البحوث الاقتصادية هو (0.05)، فعندما يكون مستوى المعنوية اكبر من (5%)عندها يمكننا ان نرفض فرضية العدم القائلة ان (تأثيرات المقاطع العرضية عشوائية)، ونقبل الفرضية البديلة، القائلة ان (تأثيرات المقاطع العرضية ثابتة)[2].

المطلب السادس: اختبارات الارتباط الذاتي المكاني

قبل تقدير انموذج الانحدار الذاتي المكاني يجب الكشف عن وجود الارتباط الذاتي المكاني بين قيم مشاهدات المقاطع العرضية للأنموذج المكاني، فضلاً عن اختبار مدى ملائمة البيانات للأنموذج المكاني. ويكون ذلك عن طريق بعض الاختبارات.

1- **اختبار موران (I-Test) Morans Test**[3]: الاختبار الشائع في ذلك هو اختبار معامل موران والذي يأخذ الرمزI_{Mc} ، وهذا الاختبار يشبه اختبار دربن واتسن (Durbin Watson) في بيانات السلاسل الزمنية، وتنحصر قيمة معامل موران بين (1+ ، -1)، فاذا اقتربت قيمة معامل موران من (1+) فذلك يشير الى ان نمط الانتشار لبيانات المقطع العرضي متقارب (أي ان هناك ارتباطا ذاتيا ايجابيا)، وفي حال اقتراب معامل موران من (1-) فذلك يشير الى ان نمط انتشار البيانات يكون متباعدا (أي ان هناك ارتباطا ذاتيا سلبيا)، وفي حال كانت قيمة معامل موران (0) فهذا يشير الى ان نمط انتشار البيانات هو عشوائي. وقد قدم هذه الاحصاءة كل من الباحثان (Cliff & Ord) في عام 1972، والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

(1) Gujarati, Damodar N , Porter, Dawnc, Basic Econometrics, MC GRAW-Hill international, 2005,p298.

(2) علي بن ضب و محمد شيخي، الاقتصاد القياسي المالي في الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، 795.

(3) Anselin, L. and Bera, A, Op. Cit, 1998, p265-267.

$$I_{MC} = \frac{(u'w\,u)}{(u'u)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (19)$$

إذ ان:

$\widetilde{W}$: مصفوفة الاوزان (التجاورات) ذات البعد (n x n)

u : متجه الأخطاء (البواقي) ذات البعد (n x 1)

ولغرض اختبار وجود ارتباط (اعتماد) مكاني من عدمه نستخدم الفرضية الآتية:

$H_0{:}\lambda = 0$ لا يوجد ارتباط (اعتماد) مكاني

H_1: At least one of $\lambda \neq 0$ يوجد ارتباط (اعتماد) مكاني

ولقبول فرضية العدم او رفضها يتم مقارنتها بأحصاءة (Z) المعيارية والتي تحسب وفقاً للصيغة الآتية:

$$Z\,(I_{MC}) = \frac{I_{MC} - E(I_{MC})}{\sqrt{Var(I_{MC})}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (20)$$

اذ ان ($E(I_{MC})$ و $Var(I_{MC})$) هو التوقع والتباين على التوالي لاختبار (Moran's) ويمكن حسابه بالصيغ الآتية:

$$\left.\begin{aligned} E(I_{MC}) &= \frac{tr\,(M\,W)}{n-k} \\ Var(I) &= \frac{tr(MWMW') + tr(MW)^2 + (tr(MW))^2}{(n-k)(n-k+1)} - (E(I_{MC}))^2 \\ M &= (I_n - X\,(X'X)^{-1}X') \end{aligned}\right\} \quad \ldots\ldots\ldots (21)$$

إذ ان:

tr : هو اثر المصفوفة (Trace Matrix) ويمثل حاصل جمع عناصر القطر الرئيس لمصفوفة (MW)

k : يمثل عدد المتغيرات المستقلة

M : تمثل مصفوفة صماء وتكون مربعة ومتماثلة (مصفوفة اوزان موحدة الصف)

فاذا كانت قيمة Z (I_{MC}) المحسوبة اصغر من قيمة Z الجدولية عند مستوى دلالة معينة(مستوى معنوية) وهو اشبه بقيمة (P-Value) يتم قبول فرضية العدم، وهذا دليل على عدم وجود ارتباط [اعتماد] مكاني بين مشاهدات الظاهرة المدروسة. اما في حال اذا كانت قيمة Z (I_{MC}) المحسوبة اكبر قيمة Z الجدولية عند مستوى دلالة معينة(مستوى معنوية) يتم قبول الفرضية البديلة وهذا دليل وجود ارتباط [اعتماد] مكاني بين مشاهدات الظاهرة المدروسة .

2-**اختبار مضاعف لاكرانج Lagrange Multiplier Test** [1]**:** ان اختبار موران يعد أكثر قوة من اختبار (LM) في اختبار العينات الصغيرة، ولكن أداء الاختبارين كليهما يصبح غير قابل للتمييز في العينات المتوسطة والكبيرة الحجم ويرمز له بـ (LM) [2]. تم تطوير هذا الاختبار من قبل (Anselin) وآخرون عام (1993)، للكشف عن وجود الارتباط الذاتي للمتغير التابع المرتد مكانياً، ولغرض اختبار وجود ارتباط (اعتماد) مكاني من عدمه نستخدم الفرضية الآتية:

H_0:$\lambda = 0$ لا يوجد ارتباط (اعتماد) مكاني

H_1:$\lambda \neq 0$ يوجد ارتباط (اعتماد) مكاني

وان احصاءة الاختبار (LM-LAG) لأنموذج (SDPD) في معادلة (17) تصاغ كما يأتي:

$$LM - LAG = \frac{\left(\frac{\hat{e}(I_n \otimes W_n)Y_{nt}}{\hat{\sigma}^2}\right)^2}{\left[\left(\frac{B}{\hat{\sigma}^2}\right) + T\, T_{W_n}\right]} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (22)$$

إذ ان الإشارة تشير الى ضرب كرونكر. اما (e) تشير للبواقي المقدرة (Residual) وفقاً لطريقة المربعات الصغرى (OLS) في حالة الانموذج الديناميكي اللامكاني (Non-Spatial Dynamic Model) ، وأن $(\hat{\sigma}^2)$ هو مقدر التباين، (T) هو اثر المصفوفة، واحصاءة الاختبار تتوزع توزيع يقترب من (χ^2) بدرجة حرية (1).

(1) Nicolas Debarsy & Cem Ertur, Testing for spatial autocorrelation in a fixed effects panel data model: The Feldstein-Horioka puzzle revisited," The 3rd World Conference of the Spatial Econometrics Association, Faculty of Economics and Business, University of Barcelona, 2009, pp8-9.

(2) Anselin. L, Spatial econometrics. A companion to theoretical econometrics, Bruton Center, School of Social Sciences, University of Texas at Dallas, Richardson, TX 75083-0688, 1999, p21-22.

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{\acute{e}\, e}{nT}$$

$$B = \left((I_T \otimes W_n)\, X\hat{\beta}\right)' \left(I_{nT} - X\,(X'X)^{-1}X'\right) \left((I_T \otimes W_n)\, X\hat{\beta}\right) \quad \text{....(23)}$$

$$T_{W_n} = trace\,(W_n^2 + W_n'W_n)$$

المطلب السابع: طريقة تقدير الانموذج (*)

توجد عدة طرق لتقدير المعلمات في النماذج الإحصائية القياسية، ومن هذه الطرق:

1- طريقة الإمكان الأعظم (Method of maximum likelihood)
2- طريقة اقل تباين (Method of minimum variance)
3- طريقة المربعات الصغرى (Method of Last squares)
4- طريقة العزوم (Method of Moments)
5- طريقة اقل مربع كاي (Method of minimum χ2) (10)

تم استعمال طريقة الإمكان الأعظم (MLE) لأول مرة من قبل (Ord 1975)، كما تعد هذه الطريقة من الطرق المفيدة في تقدير دالة الانحدار الذاتي المكاني كونها تعطي افضل تقديرات للمعالم من بين عدة تقديرات ممكنة، إذ ان استعمال طريقة المربعات الصغرى في تقدير انموذج الانحدار الذاتي المكاني يؤدي الى ظهور نتائج متحيزة، كون ان (WY) و (ε) غير توضيحيين عن بعضهما [وجود ارتباط] [1]. وفي الانموذج المستخدم في هذه الدراسة في المعادلة (17) سيتم استخدام طريقة الإمكان الأعظم الكاوسي Quasi-Maximum Likelihood Estimation(QMLE) الطريقة المباشرة (The Direct Approach) التي تم تطويرها من قبل (Yu & Lee) عام 2010 والتي تسمح بتقدير معلمات الانموذج من خلال دمج التأثيرات الزمانية(α_t) والمكانية(μ_n) الثابتة، بشكل متسق مع غياب التوزيع الطبيعي. ومن خلال تعظيم المعادلة (17) واخذ اللوغاريتم الطبيعي واشتقاقها بالنسبة لمتجه المعلمات $\theta = (\delta, \boldsymbol{\lambda}, \sigma^2)$ ، إذ ان:

(*) للاستزادة أكثر، الاطلاع على :

- Anselin, L, Op.Cit, 1988, p103-109.
- F. Raymond and H. Folmer ،Specification and Estimation of Spatial Linear Regression Models: Monte Carlo Evaluation of Pre-Test Estimators، Regional Science and Urban Economics, vol. 22 ،no.3. ،1992, pp. 405–432.
- Lesage, James P, Lecture 1: Maximum Likelihood Estimation of Spatial Regression Model, University of Toledo, 2004, p1-15.

(1) Ord, J.K. Estimation Methods for Models of Spatial Interaction; Journal of the American Statistical Association, VOL. 70,NO. 349, 1975, pp120-126.

θ = المتجه العام للمعلمات

λ = المعلمة المكانية للمتغير التابع .

σ^2 = معلمة التباين.

كما ان : $\delta = (\gamma, \rho, \beta')'$.

إذ ان :

γ = المعلمة المكانية للمتغير التابع المتخلف زمنياً .

ρ = المعلمة المكانية للمتغير التابع المتخلف في الزمان والمكان معاً.

β' = معلمات الاستجابة للمتغير المستقل.

وبعد مساواة المشتقات أعلاه بالصفر، نحصل على الصيغ التقديرية للمعلمات وكالآتي:

$$\left.\begin{aligned} \hat{\delta}_{nT} &= [\tilde{Z}'_{nt}\,\tilde{Z}_{nt}]^{-1}[\tilde{Z}'_{nt} J_n S_n(\lambda)\tilde{Y}_{nt}] \\ \hat{\lambda}_{nT} &= \left[(W_n\tilde{Y}_{nt})' J_n W_n \tilde{Y}_{nt} + T(\sigma^2 + tr(G_n^2))\right]^{-1}\left[(W_n\tilde{Y}_{nt})' J_n \tilde{Y}_{nt}\right] \\ \hat{\sigma}^2_{nT} &= \frac{1}{nT}\,(\tilde{\epsilon}'_{nt} J_n \tilde{\epsilon}_{nt}) \end{aligned}\right\} \quad \text{.....(24)}$$

إذ ان :

$$Z_{nt} = (Y_{n,t-1}, W_n Y_{n,t-1}, X_{nt}) \text{.....(25)}$$

و(Z_{nt}) هو متغير اداتي (Instrumental Variable(IV))[(*)(1)] وبالإمكان ان يتضمن على متغيرات اخرى قادرة ان تحسن الانموذج عند التقدير، مثل ($W_n^2 Y_{n,t-1}$ ، $W_n X_{nt}$، ... الخ) وتعلل الاستعانة بالمتغيرات الاداتية هو وجود مشكلة التداخل الذاتي (Endogenity)[(*)] والذي يعد انتهاكا للفرضية $(E((\epsilon|X) = 0)$،

(*) يفترض بالمتغيرات الأداتية ان تكون مستقلة عن قيم المتغيرات المستقلة وكذلك عن قيم حد الخطأ العشوائي.

(1) للاستزادة أكثر، الاطلاع على:

- Lee, Lung-fei, and Jihai Yu, Op.Cit, 2011, p62-63

(*) التداخـــل الذاتي (Endogenity) : وتشير هذه المشكلة الى وجود علاقة او ترابط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ العشوائي، أي ان المتغيرات المستقلة (X) يرتبط احدها او بعضها مع حد الخطأ العشوائي (U)، وهذا التداخل ينتهك احـد شروط طريقة نماذج الانحدار التي تشترط انعدام التباين المشترك (Covariance)، بين (Xi و Ui) أي ان ΣXi ,Ui=0 .

إذ تعد (IV) كحل لمشكلة المتغيرات المستقلة (Explanatory Variables) المترابطة مع حد الخطأ العشوائي[1].

$$S_n = (I_n - \lambda W_n) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(26)$$

وأن (I_n) تمثل مصفوفة الوحدة (Identity Matrix) ابعادها (n x n). وان مصفوفة (S_n) غير مفردة (Nonsingular) .

($J_n = I_n - \frac{1}{n}\iota_n\iota_n'$ اذ ان (Transformation Matrix) مصفوفة التحويل = (J_n)

إذ ان :

ι_n : متجه ابعاده (1 x n) مؤلف من الواحد الصحيح (1) ، ويعني به السيطرة على جميع المدد الزمنية.

المطلب الثامن: توصيف الانموذج

يقصد بها صياغة العلاقات الاقتصادية بين متغيرات البحث في صورة رياضية من اجل القيام بعملية القياس الاقتصادي المكاني لمعالم الانموذج باستخدام الطرق القياسية، وهذا الاجراء يتضمن مرحلتين:

1- تحديد متغيرات الانموذج والاشارات المسبقة للمعالم:

بناءً على ما جاءت به النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة التي تناولتها الادبيات الاقتصادية السابقة، يمكن صياغة الانموذج القياسي لـ " دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل في العراق " وتحديد التوقعات النظرية المسبقة عن إشارات الانموذج.

سيتم استخدام بيانات الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم لـ (15) محافظة عدا محافظات إقليم كردستان. والبيانات التي سيتم استخدامها هي بيانات مقطع عرضي (Panel) متوزعة على قياسات متكررة من المقاطع العرضية (n= 15) و (T= 16). ويتضمن الانموذج:

- المتغير التابع (y_{nt}) الذي يمثل النمو الشامل ويتضمن عدة متغيرات وهي تمثل كل منها انموذجا وهي كالآتي: (حجم الولادات، الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، خدمات الطرق) لكل محافظة من المحافظات (نينوى، كركوك، ديالى، الانبار، بغداد، بابل، كربلاء المقدسة، واسط، صلاح الدين، النجف الاشرف، الديوانية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة) على التوالي للمدة (2006-2021). إذ تم اختيار هذه المدة التي تمثل تخصيصات تنمية الأقاليم التي أدرجت ضمن تخصيصات الموازنة في عام 2006، كونها شهدت تغيرات اقتصادية وسياسية وازمات امنية وصحية متعددة.

(1) سهاد علي شهيد، مصدر سبق ذكره، ص43-51.

- المتغيرات المستقلة (X_{nt}) والذي يتضمن (15) محافظة تمثل الانفاق الاستثماري الحكومي (النفقات الفعلية لبرنامج تنمية الأقاليم) لمحافظات (نينوى، كركوك، ديالى، الانبار، بغداد، بابل، كربلاء المقدسة، واسط، صلاح الدين، النجف الاشرف، الديوانية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة) على التوالي.

ووفقاً لما جاء أعلاه يمكن صياغة الأنموذج الرياضي كما يأتي:

$$Y_{nt} = \lambda W_n Y_{nt} + \gamma Y_{n,t-1} + \rho W_n Y_{n,t-1} + X_{nt}\beta + \mu_n + \epsilon_{nt} \ldots\ldots\ldots(27)$$

n: 1,2,3,….15

t: 1,2,3…..16

Y_{nt} : متجه ابعاده (240 x 1) يمثل اجمالي حجم الولادات على مستوى كل محافظة (نينوى، كركوك، ديالى، الانبار، بغداد، بابل، كربلاء المقدسة، واسط، صلاح الدين، النجف الاشرف، الديوانية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة) على التوالي وعند مدة زمنية معينة.

W_n : مصفوفة الاوزان المكانية ذات ابعاد (15x15) مصفوفة من نوع تجاور بيدق الملكة (Queen Contiguity).

$Y_{n,t-1}$: المتغير التابع المرتد زمنياً ذو بعد (240 x 1)، والمشاهدة (Y_{n0}) تأخذ القيمة صفر.

X_{nt} : مصفوفة ذات بعد (240 x 1) تمثل الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الاقاليم لكل محافظة (نينوى، كركوك، ديالى، الانبار، بغداد، بابل، كربلاء المقدسة، واسط، صلاح الدين، النجف الاشرف، الديوانية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة) على التوالي للمدة (2006-2021).

β : متجه ببعد ((240 x 15)x1)

μ_n : متجه ذو بعد (15x1) يمثل التأثيرات المكانية الثابتة لكل مقطع عرضي.

ϵ_{nt} : متجه الاخطاء العشوائية ببعد (240 x1).

وسيتم تقدير تلك العلاقة المشار اليها بالصيغة (22) و الانموذج المشار اليه بالدالة (27) للنماذج الأربعة:

(Y1): يمثل المتغير التابع حجم السكان (معدل الولادات)

(Y2) يمثل المتغير التابع الخدمات التعليمية (تلميذا/معلم)

(Y3) يمثل المتغير التابع خدمات الصحية (نسمة/مستشفى)

(Y4) يمثل المتغير التابع خدمات الطرق (شبكة الطرق البرية كم/100 الف نسمة)

(X): يمثل المتغير المستقل (الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم لكل محافظة من المحافظات الـ (15).

2- اختيار الصيغة الرياضية المناسبة

يعد الأسلوب الكمي طريقة مهمة في تفسير سلوك المتغيرات في النظرية الاقتصادية، ويتم ذلك عن طريق تحويل المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في هذه البحث الى صيغة رياضية تأخذ شكل الدالة (Function)، وبعد تقدير الانموذج باستخدام طريقة الإمكان الأعظم الكاوسي Quasi-Maximum Likelihood Estimation(QMLE) الطريقة المباشرة (The Direct Approach) تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية لهذه الطريقة، للنماذج الأربعة التي تم تقديرها في هذا البحث والمتعلقة بـ (الولادات، الخدمات التعليمية، خدمات الصحية، خدمات الطرق).

المبحث الثاني: تقدير وتقييم نتائج الانموذج

سيتم تقدير معلمات الانموذج الديناميكي لبيانات الـ (Panel) للمتجه (θ) والذي يعكس تأثيرات المتغيرات المرتدة مكانياً و/ أو زمانياً على المتغير التابع، كما تم اعتماد مصفوفة الاوزان المكانية لأربعة متغيرات فقط من متغيرات النمو الشامل (الولادات، الخدمات التعليمية "تلميذا/معلم"، الخدمات الصحية "نسمة/مستشفى"، خدمات شبكة الطرق البرية "كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة")، إذ لم تتوفر بيانات لـمتغيري (الدخل، البطالة) بشكل يتناسب زمانياً ومكانياً مع بقية المتغيرات، والنماذج الأربعة التي تم تناولها في هذا المبحث كما يأتي:

الانموذج الأول: الولادات (Y1)

$$Y_{nt} = \lambda W_n Y_{nt} + \gamma Y_{n,t-1} + \rho W_n Y_{n,t-1} + X_{nt}\beta + \mu_n + \epsilon_{nt}$$

الانموذج الثاني: الخدمات التعليمية (تلميذا/ معلم) (Y2)

$$Y_{nt} = \lambda W_n Y_{nt} + \gamma Y_{n,t-1} + \rho W_n Y_{n,t-1} + X_{nt}\beta + \mu_n + \epsilon_{nt}$$

الانموذج الثالث: الخدمات الصحية (نسمة/ مستشفى) (Y3)

$$Y_{nt} = \lambda W_n Y_{nt} + \gamma Y_{n,t-1} + \rho W_n Y_{n,t-1} + X_{nt}\beta + \mu_n + \epsilon_{nt}$$

الانموذج الرابع: خدمات الطرق (كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة) (Y4)

$$Y_{nt} = \lambda W_n Y_{nt} + \gamma Y_{n,t-1} + \rho W_n Y_{n,t-1} + X_{nt}\beta + \mu_n + \epsilon_{nt}$$

كما ان البيانات التي تم تناولها هي النفقات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم كـ (متغير مستقل) وبيانات النمو الشامل كـ (متغير تابع) التي تشمل (الولادات، الخدمات التعليمية(تلميذا/معلم)، خدمات الصحية (نسمة/مستشفى)، خدمات الطرق (كثافة الشبكة بالنسبة للسكان) لـ (15) محافظة عدا إقليم كردستان. ولغرض توضيح مساهمة التقارب المكاني بين المحافظات كما في الخارطة (2)، في التفاعل بين متغيرات الدراسة، تم استخدام مصفوفة الاوزان المكانية (Spatial Weights Matrix).

الخارطة (2) التجاورات المكانية للمحافظات العراقية 2021

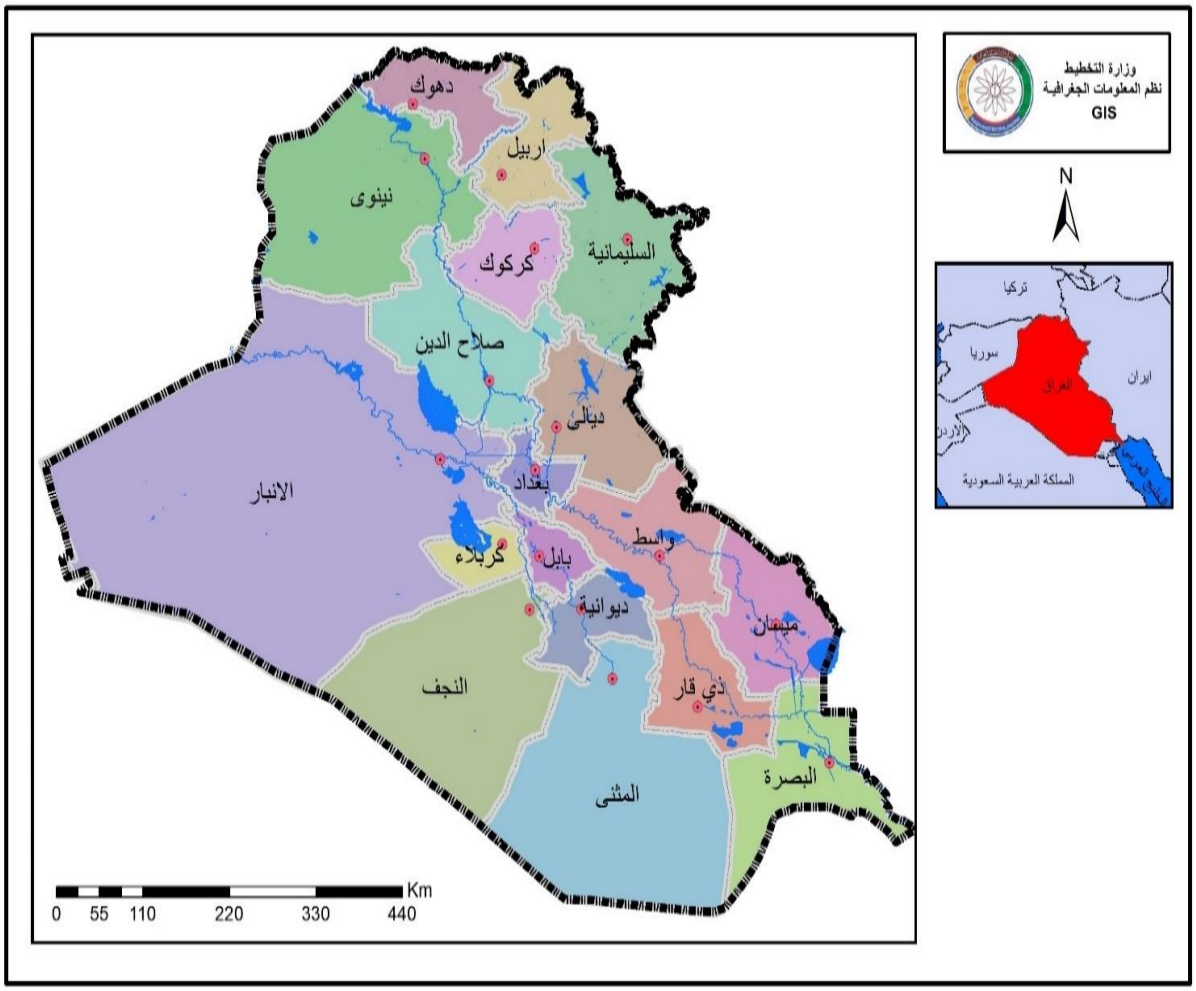

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، قسم نظم المعلومات الجغرافية،2021.

المطلب الأول: بناء مصفوفة الاوزان المكانية والاختبارات القياسية

1- بناء مصفوفة الاوزان المكانية

لـــغرض بنـــاء مصفوفة الاوزان المكانية (W_n) سيتم اخذ التجاورات المكانية بنظر الاعتبار الجدول (15) فضلاً عن الاستعانة الخارطة (2)، والتي عن طريقها يتم بناء مصفوفـــــة التجاورات المكانية ($\tilde{W}$) جدول (16) بين كل محافظة والمحافظات الأخرى عدا محافظات إقليم كردســتان، إذ يتم انشــاء هذه المصــفوفة ذات البعد (15*15) وهي مصــفوفة متماثلة وعناصـر القطر الرئيس لها تسـاوي الصـفر وباسـتخدام طريقة تجاورات بيدق الملكة (Queen Contiguity). وبناء على تلك المصفوفة يتم انشاء مصفوفة الاوزان المكانية (W_n) جدول(17). وكما تم توضيح ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل.

الجدول (15) التجاورات المكانية للمحافظات العراقية عدا محافظات إقليم كردستان

المحافظة	المحافظات المجاورة (التي تشترك بالحدود)	عدد التجاورات
نينوى	صلاح الدين، كركوك، الانبار.	3
كركوك	صلاح الدين، نينوى.	2
ديالى	بغداد، صلاح الدين، واسط.	3
الانبار	بغداد، صلاح الدين، بابل، كربلاء المقدسة، النجف الاشرف، نينوى	6
بغداد	ديالى، صلاح الدين، بابل، الانبار، واسط.	5
بابل	بغداد، الانبار، واسط، الديوانية، كربلاء المقدسة، النجف الاشرف	6
كربلاء المقدسة	بابل، الانبار، النجف الاشرف	3
واسط	بغداد، ديالى، بابل، الديوانية، ذي قار، ميسان	6
صلاح الدين	بغداد، ديالى، الانبار، كركوك، نينوى	5
النجف الاشرف	بابل، الانبار، الديوانية، كربلاء المقدسة، المثنى	5
الديوانية	بابل، واسط، النجف الاشرف، المثنى، ذي قار	5
المثنى	الديوانية، النجف الاشرف، ذي قار، البصرة	4
ذي قار	واسط، الديوانية، المثنى، ميسان، البصرة	5
ميسان	واسط، ذي قار، البصرة	3
البصرة	المثنى، ذي قار، ميسان	3

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الخارطة (1)

الجدول(16) مصفوفة التجاورات المكانية ($\tilde{W}$) من نوع تجاور بيدق الملكة (Queen Contiguity).

المحافظة	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	كربلاء المقدسة	واسط	صلاح الدين	النجف الاشرف	الديوانية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة
نينوى	0	1	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
كركوك	1	0		0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
ديالى	0	0	0	0	1	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0
الانبار	1	0	0	0	1	1	1	0	1	1	0	0	0	0	0
بغداد	0	0	1	1	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0
بابل	0	0	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	0	0	0
كربلاء المقدسة	0	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0
واسط	0	0	1	0	1	1	0	0	0	0	1	0	1	1	0
صلاح الدين	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
النجف الاشرف	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0
الديوانية	0	0	0	0	0	1	0	1	0	1	0	1	1	0	0
المثنى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	1	0	1
ذي قار	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	1	0	1	1
ميسان	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	1
البصرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(14)

الجدول(17) مصفوفة الاوزان المكانية (Wn) على أساس التجاورات بين المحافظات

المحافظة	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	كربلاء المقدسة	واسط	صلاح الدين	النجف الاشرف	الديوانية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة
نينوى	0	0.333333	0	0.333333	0	0	0	0	0.333333	0	0	0	0	0	0
كركوك	0.5	0	0	0	0	0	0	0	0.5	0	0	0	0	0	0
ديالى	0	0	0	0	0.333333	0	0	0.333333	0.333333	0	0	0	0	0	0
الانبار	0.166667	0	0	0	0.166667	0.166667	0.166667	0	0.166667	0.166667	0	0	0	0	0
بغداد	0	0	0.2	0.2	0	0.2	0	0.2	0.2	0	0	0	0	0	0
بابل	0	0	0	0.166667	0.16666	0	0.166667	0.166667	0	0.166667	0.166667	0	0	0	0
كربلاء المقدسة	0	0	0	0.333333	0	0.333333	0	0	0	0.333333	0	0	0	0	0
واسط	0	0	0.166667	0	0.16666	0.166667	0	0	0	0	0.166667	0	0.166667	0.166667	0
صلاح الدين	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
النجف الاشرف	0	0	0	0.2	0	0.2	0.2	0	0	0	0.2	0.2	0	0	0
الديوانية	0	0	0	0	0	0.2	0	0.2	0	0.2	0	0.2	0.2	0	0
المثنى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.25	0.25	0	0.25	0	0.25
ذي قار	0	0	0	0	0	0	0	0.2	0	0	0.2	0.2	0	0.2	0.2
ميسان	0	0	0	0	0	0	0	0.333333	0	0	0	0	0.333333	0	0.333333
البصرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.333333	0.333333	0.333333	0

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(15)

2- اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي المكاني:

من اجل معرفة الارتباط الذاتي المكاني فيما يخص متغير الارتداد المكاني (W_nY_{nt})، إذ يمثل (Y_{nt}) متغير النمو الشامل. تم استخدام اختبار مضاعف لاكرانج المشار اليه بالجانب النظري، في المبحث الأول من هذا الفصل، ومن خلال استخدام صيغة الاختبار في المعادلة (20) عن طريق البرنامج الاحصائي (R)، وان الفرضية الخاصة بالاختبار هي كالاتي:

H_0: = 0 لا يوجد ارتباط (اعتماد) مكاني

H_1: At least one of $\lambda \neq 0$ يوجد ارتباط (اعتماد) مكاني

ولقبول فرضية العدم او رفضها يكون من خلال قيمة (P-value) ومقارنتها مع مستوى المعنوية (0.05)، وكما في الجدول (18) :

الجدول (18) نتائج اختبار الارتباط (الاعتماد) الذاتي المكاني Lagrange Multiplier Test

P-value	Lagrange Multiplier Test	
0.6439	0.21372	Y1
0.4882	0.48044	Y2
0.978	0.00075868	Y3
0.8646	0.029063	Y4

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

وعن طريق الجدول المشار اليه اعلاه يتبين ان قيمة P-value لـــ (Y1, Y2, Y3, Y4) لمتغيرات النمو الشامل (الولادات، الخدمات الصحية، خدمات التعليم، خدمات الطرق) على التوالي، كانت اكبر من مستوى المعنوية 0.05، فيتم قبول فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط ذاتي مكاني للمتغير التابع النمو الشامل خلال السنوات 2006- 2021 للمحافظات العراقية الخمسة عشر، ويفسر ذلك بعدم وجود تفاعل مكاني لمتغيرات النمو الشامل محل الدراسة مع المقاطع العرضية التي تمثل المحافظات للمدة (2006-2021) .

3- اختبارات الانموذج الملائم

لمعرفة اذا كانت التأثيرات للمقاطع العرضية لبيانات panel هي ثابتة ام عشوائية تم استخدام اختباري F-Test واختبار Chi-squared test، لاختبار هل ان تأثيرات البيانات (المقاطع العرضية) ثابتة ام عشوائية، ووفقاً للفرضيات ادناه:

H_0: تأثيرات المقاطع العرضية عشوائية

H_1: تأثيرات المقاطع العرضية ثابتة

وعن طريق الجدولين (19) و (20) يتبين ان قيمة P-value للاختبارين، ولـــ (Y1, Y2, Y3, Y4) للمتغيرات (الولادات، الخدمات الصحية، خدمات التعليم، خدمات الطرق) على التوالي، هي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومن ثم

نرفض فرضـية العدم ونقبل الفرضـية البديلة القائلة بان تأثير المقاطع العرضـية ثابتة، اي ان تأثيرات المقاطع العرضـية ثابتة سنوياً . ومن ثم فأن الانموذج المستخدم (Fixed Effects Model) يكون ملائما.

الجدول (19)اختبار F-test

	F value	P-v
Y1	2.571	0.11
Y2	0.008	0.928
Y3	0.587	0.444
Y4	0.433	0.511

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

الجدول (20)اختبار Chi-squared

	Chi-squared test	p-value
Y1	1.0968	0.295
Y2	2.1834	0.1395
Y3	2.0745	0.1498
Y4	0.47485	0.4908

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

المطلب الثاني: تقدير الانموذج الديناميكي المكاني ذي التأثير الثابت

عن طريق استخدام الدالة الخاصة بتقدير الانموذج الديناميكي المكاني نحصل على مقدرات المعلمات المشار اليها في المعادلة (22) ولكل انموذج من النماذج الاربعة وكالاتي:

الانموذج الأول: تقدير العلاقة بين الولادات (Y1) والانفاق الاســـتثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم لـ(15) محافظة للمدة 2006-2021 (X).

بعد التحقق من وجود الأســـتقرارية بالنســـبة للمعلمات المقدرة (ρ،γ،λ) والتي يجب ان يكون المجموع لها بالقيمة المطلقة اقل من الواحد الصحيح كما تم بيانه في المبحث الأول من هذا الفصل وكما موضحة بالجدول (21) وباستخدام مصفوفة الاوزان المكانية بيدق الملكة (W_n)، وبوجود الفرضيات:

فرضية العدم (لا توجد فروق معنوية) ($Ho: \hat{\theta}_{\mathrm{nT}} = 0$)

الفرضية البديلة (توجد فروق معنوية):($H1: \hat{\theta}_{\mathrm{nT}} \neq 0$)

وعن طريق ذات الجدول (21)، يتبين قيمة (R^2) بلغت (0.7764842) أي ان المتغيرات المستقلة قد فسرت أكثر من (77%) من التغيرات الحاصـــلة في المتغير التابع في هذا الانموذج. كما يمكن ملاحظة من الجدول

نفســـه ان مقدر (معلمة التأثير المكانية للمتغير التابع المتخلف زمانياً) γ فقط هي معنوية كون ان قيمة P-value هي اقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة (بعدم وجود فروق معنوية) ونقبل الفرضية البديلة القائلة (بوجود فروق معنوية)، ويفسر ذلك اقتصادياً بوجود دور إيجابي او (طردي) للمتغير التابع النمو الشامل(الولادات) في كل محافظة من المحافظات الخمسة عشر خلال مدة سابقة على الولادات في تلك المحافظات خلال المدة الحالية. وهذا يتوافق مع المنطق الديموغرافي، إذ ان الزيادة بـ (الولادات) في السنوات السابقة تؤثر بالإيجاب على حجم الولادات في السنوات الحالية.

اما بقية المعلمات فقد تبين ان معلمات(λ , ρ, β) وهي (المعلمة المكانية للمتغير التابع، المعلمة المكانية للمتغير التابع المتخلف في الزمان والمكان معاً، معلمة الاستجابة للمتغير المستقل) على التوالي، سجلت مستوى معنوية اكبر من (5%) أي نقبل فرضية العدم (بعدم وجود فروق معنوية) . وبالرغم من عدم معنوية المعلمات، يمكن ملاحظة ان هناك دورا إيجابيا (طرديا) للمعلمة (λ) أي ان نمط الانتشار(التوزيع) المكاني للولادات كان له دور إيجابي (طردي) بسيط في الولادات (كمتغير تابع) في كل محافظة من المحافظات المتجاورة وفقاً للمصفوفة المقترحة (بيدق الملكة). وكذلك الحال بالنسبة للمعلمة (ρ) نجد ان هناك دورا إيجابيا (طرديا) لمتغير النمو الشامل (الولادات) في محافظة معينة في مدة زمنية سابقة على الولادات في المحافظات المجاورة خلال المدة الحالية، أي ان هناك تخلفا (Lag) للمتغير التابع في الزمان والمكان. اما فيما يخص المعلمة (β) فنجد كذلك ان هناك دورا إيجابيا(طرديا) للمتغيرات المستقلة (الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم) لكل محافظة من المحافظات الخمسة عشر خلال المدة (2006-2021) على متغير النمو الشامل (الولادات) في تلك المحافظة خلال المدة ذاتها، ولكن ذلك التأثير الايجابي ليس بالمستوى الذي يجعله مؤثر بشكل فعال. مما يشير الى ان حجم الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم ليس له الدور الحاسم والكبير في تحديد حجم النمو الشامل (الولادات)، إذ قد تكون هناك عوامل أكثر أهمية كالأنفاق الاستثماري للبرامج الاستثمارية الحكومية التي تنفذها الوزارات، او معدلات الهجرة على سبيل المثال. فقد بلغ حجم الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم للمدة (2006-2021) حوالي (14%) من حجم الانفاق الاستثماري الحكومي، في حين كانت (86%) من تلك النسبة للبرامج الاستثمارية الحكومية التي تنفذها الوزارات للمدة (2004-2021).

الجدول (21) مقدرات معلمات الأنموذج الأول (الولادات) (Y1) باستخدام مصفوفة الاوزان المكانية (W_n) الطريقة المباشرة

	Estimate	Std. Error	t-value	P-value
λ	0.045819	0.116718	0.3926	0.6946
γ	0.649079	0.057817	11.2264	0.0000***
ρ	0.046214	0.057817	0.3171	0.7512
β	0.159543	1.800488	0.0886	0.9294
σ^2	18.96043			
R^2	0.7764842			

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

ولمعرفة مدى ملائمة الانموذج لبيانات Panel من خلال رسم بيانات المتغير التابع الحقيقية ومقارنتها بالبيانات المقدرة وعن طريق الشكل (28) يتبين ان القيم المقدرة للمتغير التابع قريبة من القيم الحقيقة إذ ان المحور الافقي يمثل عدد المشاهدات اما المحور العمودي يمثل قيم المتغير، والخط الازرق يمثل القيم الحقيقية للمتغير التابع والخط الاحمر يمثل القيم المتوقعة للمتغير التابع، ومن ثم فأن الانموذج المستخدم بالتقدير جيد.

الشكل (28) قيم المتغير التابع (الولادات) (Y1) الحقيقية والمقدرة

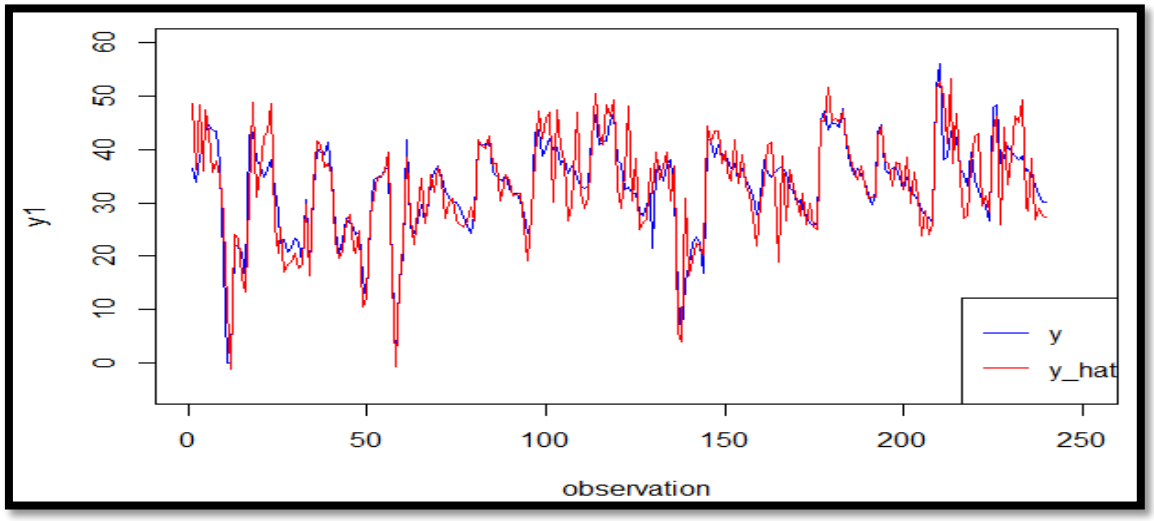

المصدر عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

الانموذج الثاني- تقدير العلاقة بين الخدمات التعليمية (تلميذ/ معلم) (Y2) والانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم لـ(15) محافظة للمدة 2006-2021 (X):

بعد التحقق من وجود الأستقرارية بالنسبة للمعلمات المقدرة (λ،γ،ρ) والتي يجب ان يكون المجموع لها بالقيمة المطلقة اقل من الواحد الصحيح كما تم بيانه في المبحث الأول من هذا الفصل وكما في الجدول(22) ادناه وباستخدام مصفوفة الاوزان المكانية بيدق الملكة (W_n)، وبوجود الفرضيات:

فرضية العدم (لا توجد فروق معنوية) $(Ho: \hat{\theta}_{nT} = 0)$

الفرضية البديلة (توجد فروق معنوية): $(H1: \hat{\theta}_{nT} \neq 0)$

وعن طريق ذات الجدول (22)، يتبين ان قيمة (R^2) بلغت (0.76256) أي ان المتغيرات المستقلة قد فسرت أكثر من (76%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في هذا الانموذج. كما يمكن ملاحظة من الجدول نفسه ان مقدر (المعلمة المكانية للمتغير التابع المتخلف زمانياً) γ فقط هي معنوية كون ان قيمة P-value هي اقل من مستوى المعنوية 0.05 ومن ثم نرفض فرضية العدم (القائلة بعدم وجود فروق معنوية) ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجد فروق معنوية، أي ان هناك دورا إيجابيا (طرديا) للمتغير التابع النمو الشامل(الخدمات التعليمية) في كل محافظة من المحافظات الخمسة عشر خلال مدة سابقة على الخدمات التعليمية في تلك المحافظة خلال المدة الحالية. وهذا انعكاس للطبيعة غير التنافسية (عدم الانتقاص) لهذه الخدمة التي تندرج تحت مسمى السلع شبه العامة والتي تتصف بخاصية عدم إمكانية انتقاص المتاح منها للآخرين في حال استهلاك فرد لها، ومن ثم فإنه سيترتب على أي زيادة في هذه الخدمة في أي زمن تراكم في تلك الزيادة مستقبلاً.

اما بقية المعلمات فقد تبين ان معلمات(λ , ρ, β) (المعلمة المكانية للمتغير التابع، المعلمة المكانية للمتغير التابع المتخلف في الزمان والمكان معاً، معلمة الاستجابة للمتغير المستقل) على التوالي، سجلت مستوى معنوية اكبر من (5%) أي نقبل فرضية العدم (بعدم وجود فروق معنوية) . وفضلاً عن عدم معنوية المعلمات، يمكن ملاحظة، ان هناك دور سلبي للمعلمة (λ) (المعلمة المكانية للمتغير التابع) أي ان نمط الانتشار(التوزيع) المكاني للخدمات التعليمية كان له دور سلبي (عكسي) بسيط في الخدمات التعليمية (كمتغير تابع) في كل محافظة من المحافظات المتجاورة وفقاً للمصفوفة المقترحة (بيدق الملكة)، ويمكن ان يعود السبب في ذلك الى الازمات الاقتصادية والامنية التي تأثر بها البلد كالأزمة المالية العالمية عام 2008، او الازمة الأمنية عام 2014 التي أدت الى احتلال العصبات الاجرامية لأجزاء واسعة من العراق (البيانات المفقودة او عدم دقة البيانات)، فضلاً عن الأزمة المركبة عام 2019 التي رافقت (انخفاض أسعار النفط العالمية والازمة الصحية "كورونا" والاحتجاجات الشعبية) والتي ربما القت بظلالها على مجمل الأوضاع الخدمية سيما الخدمات التعليمية.

وكذلك الحال بالنسبة للمعلمة (ρ) نجد ان هناك دورا سلبيا (عكسيا) للمتغير التابع النمو الشامل (الخدمات التعليمية) في محافظة معينة في مدة زمنية سابقة على النمو الشامل (الخدمات التعليمية) في المحافظات المجاورة خلال المدة الحالية، ويمكن ان يعزى ذلك الى ضعف الشبكات المكثفة للبنية التحتية التي تخلق التداخل للمواقع الاقتصادية، سيما بالنسبة للمناطق المتاخمة، ومن ثم تعمل على تقليل التفاوت بين تلك المناطق، فضلاً عن المشكلات التي تم توضيحها انفاً.

اما فيما يخص المعلمة (β) فنجد كذلك ان هناك دورا إيجابيا(طرديا) للمتغير المستقل (الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم) لكل محافظة من المحافظات الخمسة عشر خلال المدة (2006-2021) على متغير النمو الشامل (الخدمات التعليمية) في تلك المحافظة خلال المدة ذاتها، وهذا يتفق مع منطوق النظرية

الاقتصـــادية، إذ ان زيادة الانفاق الاســـتثماري الحكومي يعمل على زيادة الدخل القومي الجاري (المكافآت والأجور)، لعناصـر الإنتاج التي تعمل على تحفيز الطلب على مجمل الخدمات سيما (الخدمات التعليمية) مما ينعكس على توسع هذا القطاع. ولكن هنا لم يكن ذلك الدور بالمستوى الذي يجعله مؤثرا بشكل فعال بمستوى الطلب، وهذا يشـير ربما الى ان هناك عوامل أخرى أكثر تأثير على حجم (الخدمات التعليمية)، كالأنفاق على البرنامج الاستثمارية الحكومية للوزارات. مما يتطلب معه ان يكون مستوى الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم كبير نسبياً ليخلق الدور الفعال المؤثر بمستوى الخدمات المقدمة في هذا النشاط (الخدمات التعليمية).

الجدول (22) مقدرات معلمات الأنموذج الثاني (الخدمات التعليمية) (Y2) باستخدام مصفوفة الاوزان المكانية (W_n) الطريقة المباشرة

	Estimate	Std. Error	t-value	P-value
λ	-0.083827	0.127904	-0.6554	0.5122
γ	0.478553	0.068019	7.0356	0.0000***
ρ	-0.077042	0.156017	-0.4938	0.6214
β	2.317000	1.588119	1.4590	0.1446
σ^2	14.7478			
R^2	0.76256			

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

ولمعرفة مدى ملائمة الانموذج لبيانات Panel من خلال رســـم بيانات المتغير التابع الحقيقية ومقارنتها بالبيانات المقدرة وعن طريق الشـــكل (29) يتبين ان القيم المقدرة للمتغير التابع قريبة من القيم الحقيقة إذ ان المحور الافقي يمثل عدد المشاهدات اما المحور العمودي يمثل قيم المتغير، والخط الازرق يمثل القيم الحقيقية للمتغير التابع والخط الاحمر يمثل القيم المتوقعة للمتغير التابع، ومن ثم فأن الانموذج المستخدم بالتقدير جيد.

الشكل (29) قيم المتغير التابع (الخدمات التعليمية) (Y2) الحقيقية والمقدرة

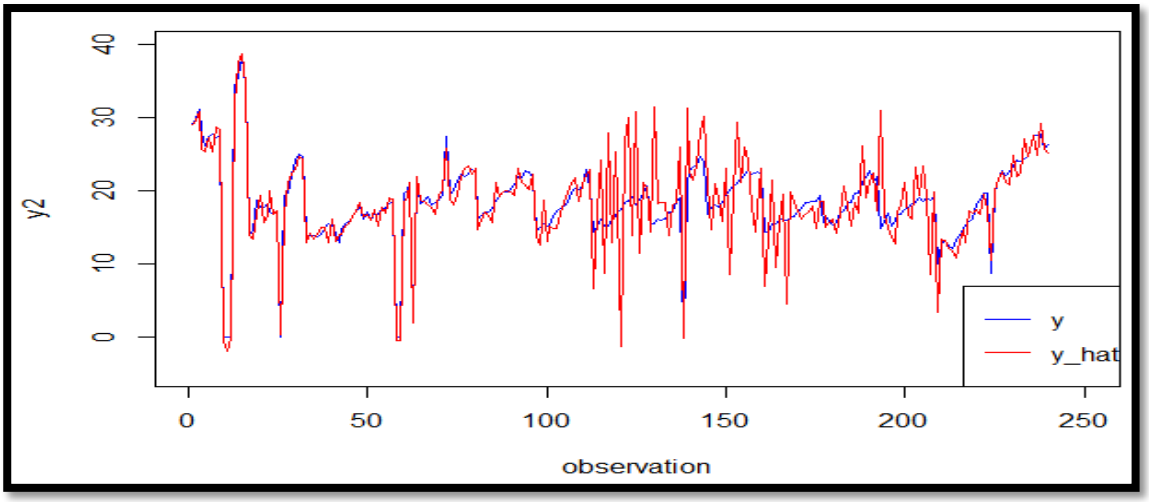

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

الانموذج الثالث- تقدير العلاقة بين الخدمات الصحية (نسمة/ مستشفى) (Y3) والانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم لـ(15) محافظة للمدة 2006-2021 (X):

بعد التحقق من وجود الأستقرارية بالنسبة للمعلمات المقدرة (ρ،γ،λ) والتي يجب ان يكون المجموع لها بالقيمة المطلقة اقل من الواحد الصحيح كما تم بيانه في المبحث الأول من هذا الفصل وكما في الجدول(23) ادناه، وباستخدام مصفوفة الاوزان المكانية بيدق الملكة ($\boldsymbol{W_n}$)، وبوجود الفرضيات:

فرضية العدم (لا توجد فروق معنوية) ($Ho: \hat{\theta}_{\mathrm{nT}} = 0$)

الفرضية البديلة (توجد فروق معنوية):($H1: \hat{\theta}_{\mathrm{nT}} \neq 0$)

وعن طريق الجدول (23)، يتبين ان قيمة (R^2) بلغت (0.95782) أي ان المتغيرات المستقلة قد فسرت اكثر من (95%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في هذا الانموذج ، كما يمكن ملاحظة من نفس الجدول ان مقدر (معلمة التأثير المكانية للمتغير التابع المتخلف زمانياً) γ فقط هي معنوية كون ان قيمة P-value هي اقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم (القائلة بعدم وجود فروق معنوية) ونقبل الفرضية البديلة القائلة (بوجد فروق معنوية)، ويفسر ذلك اقتصادياً بوجود دور إيجابي للمتغير التابع النمو الشامل(الخدمات الصحية) في كل محافظة من المحافظات الخمسة عشر خلال مدة سابقة على الخدمات الصحية تلك المحافظات خلال المدة الحالية. وهذا انعكاس للطبيعة غير التنافسية (عدم الانتقاص) لهذه الخدمة، وكما مر بيانه في الانموذج الثاني.

اما بقية المعلمات فقد تبين ان معلمات(λ , ρ, β) (المعلمة المكانية للمتغير التابع، المعلمة المكانية للمتغير التابع المتخلف في الزمان والمكان معاً، معلمة الاستجابة للمتغير المستقل) على التوالي، سجلت مستوى معنوية اكبر من (5%) أي نقبل فرضية العدم (بعدم وجود فروق معنوية) . وبالرغم من عدم معنوية المعلمات، يمكن ملاحظة ان هناك دور إيجابي (طردي) للمعلمة (λ) أي ان نمط الانتشار (التوزيع) المكاني لـ (الخدمات الصحية) كان له دور إيجابي (طردي) بسيط في الخدمات الصحية (كمتغير تابع) في كل محافظة من المحافظات المتجاورة وفقاً للمصفوفة المقترحة (بيدق الملكة).

اما بالنسبة للمعلمة (ρ) نجد ان هناك دورا سلبيا (عكسيا) للمتغير التابع النمو الشامل (الخدمات الصحية) في محافظة معينة في مدة زمنية سابقة على النمو الشامل (الخدمات الصحية) في المحافظات المجاورة في المدة الحالية ، ويمكن ان يعزى ذلك الى ضعف الشبكات المكثفة للبنية التحتية التي تخلق التداخل للمواقع الاقتصادية في للمناطق المتجاورة، والتي تعمل على تقليل التفاوت بين تلك المناطق، فضلاً عن المشكلات المتعلقة بالبيانات التي تم توضيحها سابقاً.

اما فيما يخص المعلمة (β) فنجد كذلك ان هناك دورا سلبيا (عكسيا) للمتغير المستقل (الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم) لكل محافظة من المحافظات الخمسة عشر خلال المدة (2006-2021) في متغير النمو الشامل (الخدمات الصحية) في تلك المحافظات خلال المدة ذاتها، أي بعبارة اخرى تعطل عمل

أحد أدوات السياسة المالية معبراً عنها بـ (الإنفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم) كوسيلة لإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع بحيث تأخذ من الفئة المرتفعة الدخل على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة تفرض على السلع والخدمات التي تطلبها تلك الفئة، ويعاد ضخ جزء منها في الاقتصاد على شكل انفاق استثماري على المشاريع الخدمية، مثلاً (الخدمات الصحية) للفئات الأقل دخلاً او المناطق الأكثر حرماناً سواء داخل المحافظة الواحدة او بين المحافظات، لتحقيق العدالة والمساوة. ويمكن ارجاع أسباب ذلك الى عدة جوانب، منها قد يكون ديموغرافي مدفوع بالزيادة السكانية، إذ وبالرغم من انخفاض معدل النمو السكاني للمدة (2009-2021) الذي بلغ (2.19%) بينما حجم السكان استمر بالارتفاع بشكل متزايد، إذ بلغ (800) الف نسمة في عام 2009، وهذا يشكل ضغطا على الخدمات سيما الصحية منها. ناهيك عن تقادم البنية التحتية للمؤسسات الصحية في العراق والذي يجعل النظام الصحي بشكل عام هشاً لا يمكنه الصمود في مواجهة الازمات، فالنظام الصحي في العراق غالباً ما يركز على الخدمات العلاجية، كما تم ملاحظة ذلك في تحليل (الفصل الثاني). فضلاً عن ذلك فقد يكون للجوانب الأمنية اثر بالغ في انخفاض مؤشر النمو الشامل (الخدمات الصحية)، علاوةً على ذات الأسباب الاقتصادية والسياسية التي تم بيانها سابقاً.

الجدول (23) مقدرات معلمات الأنموذج الثالث (الخدمات الصحية) (Y3) باستخدام مصفوفة الاوزان المكانية (W_n) الطريقة المباشرة

	Estimate	Std. Error	t-value	P-value
λ	0.031683	0.117455	0.2697	0.7874
γ	0.829890	0.043195	19.2125	0.0000***
ρ	-0.082806	0.135469	-0.6113	0.5410
β	-0.021279	0.029146	-0.7301	0.4653
σ^2	0.004936425			
R^2	0.95782			

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

ولمعرفة مدى ملائمة الانموذج لبيانات Panel من خلال رسم بيانات المتغير التابع الحقيقية ومقارنتها بالبيانات المقدرة وعن طريق الشكل (30) يتبين ان القيم المقدرة للمتغير التابع قريبة من القيم الحقيقة إذ ان المحور الافقي يمثل عدد المشاهدات اما المحور العمودي يمثل قيم المتغير، والخط الازرق يمثل القيم الحقيقية للمتغير التابع والخط الاحمر يمثل القيم المتوقعة للمتغير التابع، ومن ثم فأن الانموذج المستخدم بالتقدير جيد.

الشكل (30) قيم المتغير التابع (الخدمات الصحية) (Y3) الحقيقية والمقدرة

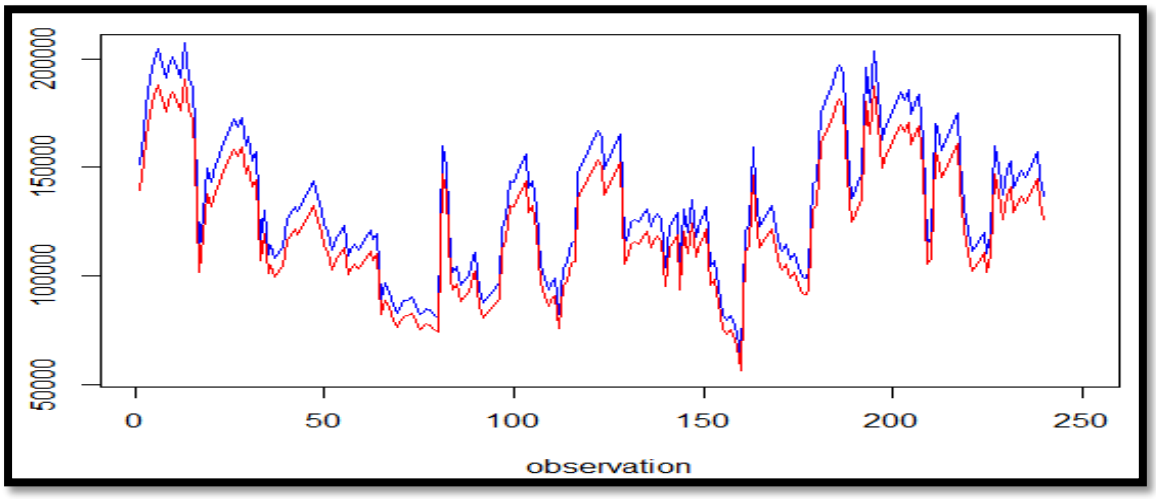

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

الانموذج الرابع- تقدير العلاقة بين خدمات الطرق (كثافة الشـبكة بالنسـبة للسـكان) (Y4) والانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم لـ(15) محافظة للمدة 2006-2021 (X):

بعد التحقق من وجود الأسـتقرارية بالنسـبة للمعلمات المقدرة (λ،γ،ρ) والتي يجب ان يكون المجموع لها بالقيمة المطلقة اقل من الواحد الصـحيح كما تم بيانه في المبحث الأول من هذا الفصـل وكما في الجدول(24) ادناه، وباستخدام مصفوفة الاوزان المكانية بيدق الملكة (W_n)، وبوجود الفرضيات:

فرضية العدم (لا توجد فروق معنوية) ($Ho: \hat{\theta}_{nT} = 0$)

الفرضية البديلة (توجد فروق معنوية):($H1: \hat{\theta}_{nT} \neq 0$)

وعن طريق الجدول (24)، يتبين ان قيمة (R^2) بلغت (0.9485787) أي ان المتغيرات المسـتقلة قد فسـرت اكثر من (94%) من التغيرات الحاصـلة في المتغير التابع في هذا الانموذج، كما يمكن ملاحظة من نفس الجدول ان مقدر (معلمة التأثير المكانية للمتغير التابع المتخلف زمانياً) γ فقط هي معنوية كون ان قيمة P-value هي اقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض فرضـية العدم القائلة (بعدم وجود فروق معنوية) ونقبل الفرضـية البديلة القائلة (بوجد فروق معنوية)، ويفسـر ذلك اقتصـادياً بوجود دور إيجابي (طردي) للمتغير التابع النمو الشـامل(خدمات الطرق) في كل محافظة من المحافظات الخمسـة عشـر خلال مدة سـابقة على (خدمات الطرق) في المدة الحالية في تلك المحافظات. و هذا انعكاس للطبيعة غير التنافسـية (عدم الانتقاص) لهذه الخدمة، وكما مر بيانه فيما سبق.

اما بقية المعلمات فقد تبين ان معلمات(λ , ρ, β) (معلمة الانحدار الذاتي المكاني للمتغير التابع، المعلمة المكانية للمتغير التابع المتخلف في الزمان والمكان معاً، معلمة الاسـتجابة للمتغير المسـتقل) على التوالي، سـجلت مستوى معنوية اكبر من (5%) أي نقبل فرضـية العدم (بعدم وجود فروق معنوية) . وبالرغم من عدم معنوية المعلمات، يمكن ملاحظة، ان هناك دورا سـلبيا للمعلمة (λ) أي ان نمط الانتشـار(التوزيع) المكاني

لخدمات الطرق كان له دور سلبي (عكسي) في خدمات الطرق (كمتغير تابع) في كل محافظة من المحافظات المتجاورة وفقاً للمصفوفة المقترحة (بيدق الملكة). ويمكن تفسير ذلك بنفس الأسباب المتعلقة بمشكلة البيانات التي تم تناولها سابقاً.

اما بالنسبة للمعلمة (ρ) نجد ان هناك دورا ايجابيا (طرديا) للمتغير التابع النمو الشامل (خدمات الطرق) في محافظة معينة في مدة زمنية سابقة على خدمات الطرق في المحافظات المجاورة خلال المدة الحالية. اما فيما يخص المعلمة (β) فنجد كذلك ان هناك دور إيجابي(طردي) للمتغيرات المستقلة (الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم) لكل محافظة من المحافظات الخمسة عشر خلال المدة (2006-2021) على متغير النمو الشامل (خدمات الطرق) في تلك المحافظات خلال المدة ذاتها، ولكن ذلك الدور الايجابي ليس بالمستوى الذي يجعله مؤثر بشكل فعال، مما يتطلب معه ان يكون مستوى الانفاق كبير ليخلق الدور الفعال والمؤثر بمستوى الخدمات المقدمة في هذا النشاط (خدمات الطرق).

الجدول (24) مقدرات معلمات الأنموذج الرابع (خدمات الطرق) (Y4) باستخدام مصفوفة الاوزان المكانية (W_n) الطريقة المباشرة

	Estimate	Std. Error	t-value	P-value
λ	-0.19434	0.14229	-1.3659	0.172
γ	0.87833	0.04662	18.8401	0.0000 ***
ρ	0.25778	0.15379	1.6762	0.0937
β	3.81354	4.14211	0.9207	0.3572
σ^2	100.8735			
R^2	0.9485787			

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

ولمعرفة مدى ملائمة الانموذج لبيانات Panel من خلال رسم بيانات المتغير التابع الحقيقية ومقارنتها بالبيانات المقدرة وعن طريق الشكل (31) يتبين ان القيم المقدرة للمتغير التابع قريبة من القيم الحقيقة إذ ان المحور الافقي يمثل عدد المشاهدات اما المحور العمودي يمثل قيم المتغير، والخط الازرق يمثل القيم الحقيقية للمتغير التابع والخط الاحمر يمثل القيم المتوقعة للمتغير التابع، ومن ثم فأن الانموذج المستخدم بالتقدير جيد.

الشكل (31) قيم المتغير التابع (خدمات الطرق) (Y4) الحقيقية والمقدرة

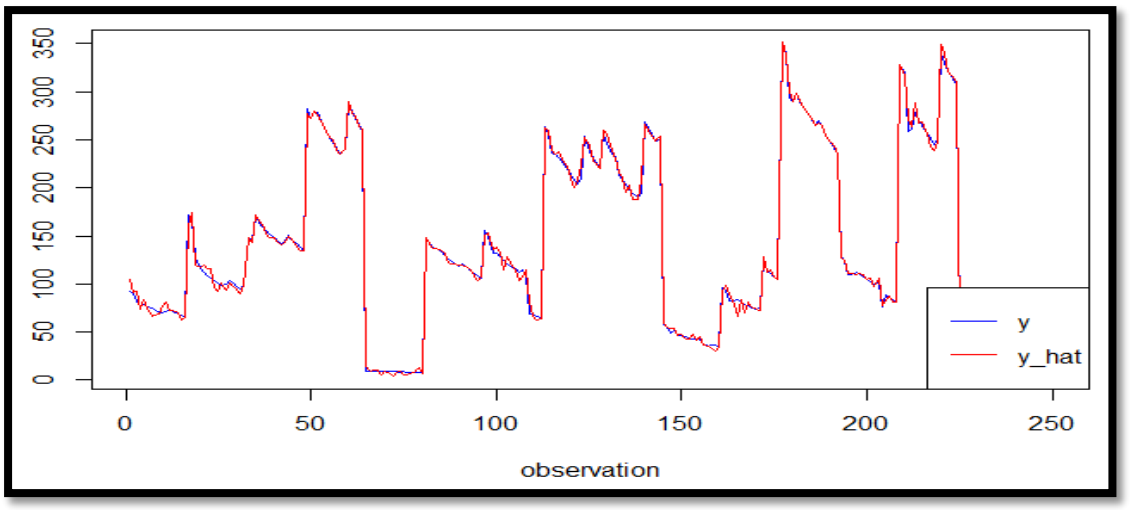

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (R)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً-استنتاجات الجانب النظري:

1- يعد الانفاق الاستثماري الحكومي على القطاعات الإنتاجية كـ (الصناعة، الزراعة)، ضرورة متصاعدة في ظل مفهوم دولة الرفاه التي تسعى الى خلق راس مال حقيقي للمجتمع. كما يمثل الانفاق الاستثماري الحكومي غير المباشر كـ (استثمارات البنية الارتكازية) مفهوم أكثر حساسية من الانفاق الاستثماري المباشر كونه يمثل استثماراً غير مربح من الناحية المادية للقطاع الخاص ومن ثم فإنه سيكون هناك إلزام أكبر على الدولة للقيام بهذه المهمة، مع مراعاة مبدأ المساواة والعدالة في توزيع تلك الاستثمارات على مناطق البلد المختلفة.

2- في ظل الأنظمة الديموقراطية، قد تكون هناك دوافع ليس لها علاقة بالكفاءة والعدالة تسعى ان يكون للإنفاق الاستثماري للحكومة مقابل يتم تحديده بحجم الأصوات التي يحصل عليها المرشحون السياسيون في الانتخابات أي وفق مبدأ (الكلفة-المنفعة) السياسية وليس الاقتصادية.

3- يكتسب مفهوم النمو الشامل أهميته من كونه يسعى لتحقيق نمو بمستويات مرتفعة ومستدامة للجميع افراداً ومؤسسات في إطار الانصاف والمساواة وتكافؤ الفرص، عن طريق تبني مفهوم العدالة وعدم التحيز على جميع الأصعدة سواء ما ارتبط بمؤشرات الرفاهية للأفراد من دخل والابعاد غير المرتبطة به كالخدمات (التعليمية، الصحية، بنية ارتكازية) او موارد وأسواق او بيئة تنظيمية المتعلقة بالمؤسسات.

4- إن الارتباطات الإنتاجية والأسواق النهائية ومدخلات الإنتاج الأولية المتولدة بفعل التدفقات والنشاطات السلعية والخدمية للمنشآت والأفراد لها دور وتأثير في التفاعل والتكامل بين مكونات المنشاة او/ والأسرة. فضلاً عن اهمية دور مكونات ما يعرف بـ (الحيز الكلي) للاقتصاد الوطني الذي يشتمل على تأثيرات إقليمية ومحلية حضرية وريفية للقيم الاجمالية للمتغيرات الاقتصادية الكلية (الدخل، التشغيل، الاستثمار، الاستهلاك).

5- انطلاقاً من ان واحدة من شروط تحقيق النمو الشامل هي (العمالة المنتجة)، فإن انخفاض مستويات البطالة غير المرتبطة بزيادة الإنتاجية التي تؤدي الى زيادة الأجور، لا يعد سمة من سمات تحقيق النمو الشامل. ولربما يرتبط ذلك بالاقتصادات الرأسمالية أكثر من ارتباطه بنمط توزيع الأجور ومن ثم الدخل في الاقتصادات النامية التي تتسم باتساع نطاق البطالة المقنعة في القطاع العام الذي يتم تمويله من موازنة الدولة.

ثانياً-استنتاجات الجانب العملي:

1- في إطار التحليل الوصفي تم اثبات فرضية البحث الرئيسة في ان هناك علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري الحكومي ومتغيرات النمو الشامل على المستوى الوطني، إذ ان ارتفاع قيمة الانفاق الاستثماري الحكومي تنعكس نوعاً ما برفع كفاءة مؤشرات النمو الشامل على المستوى الوطني ولو بشكل نسبي. اما على مستوى المحافظات فقد تم نقض تلك الفرضية، إذ لم ينعكس ارتفاع قيمة الانفاق الاستثماري الحكومي في بعض المحافظات على تحسن كفاءة متغيرات النمو الشامل (معدل البطالة، متوسط نصيب الفرد من الدخل، الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، خدمات شبكة الطرق). فتركز الانفاق الاستثماري الحكومي في محافظات معينة

عمل على تعزيز حدة التفاوت والتباين بين تلك المحافظات بمعظم المؤشرات، في الوقت الذي كان هناك دوراً إيجابيا طرديا للإنفاق الاستثماري الحكومي في متغير النمو الشامل (الولادات).

2- على الرغم من تصاعد قيمة التخصيصات والنفقات الاستثمارية الحكومية خلال مدة الدراسة، إلا انها تأثرت سلباً بشكل كبير بالصدمات الاقتصادية والأمنية والسياسية والصحية، مما ساهم بتراجع مؤشرات النمو الشامل، إذ ان النفقات الاستثمارية ذات مرونة عالية بعكس النفقات الجارية (بحكم طبيعة هيكل الانفاق التي تدفع بترجيح الانفاق الجاري على الانفاق الاستثماري)، رتب آثاراً سلبية على كفاءة الانفاق الاستثماري وتكاليف المشاريع الاستثمارية بالعراق بسبب توقف التمويل وما تبعه من اندثار المراحل المنفذة من المشروعات الاستثمارية إضافة الى الاضرار التي لحقت بقطاع المقاولات بسبب الخسائر في استرداد راس المال المستثمر.

3- ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي عملت على تقويض الديناميكية المكانية والتكامل والاندماج البنياني لمتغيرات النمو الشامل في العراق، فمعظم العلاقات الاقتصادية التي تتم بين المركز والأطراف عادة ما تخضع في الأنظمة الديمقراطية الى دوفع غير اقتصادية.

4- ان الإجراءات البيروقراطية للأجهزة الإدارية في الدولة، كطول مدة المصادقة على الخطط الاستثمارية او التأخر في الإعلان والاحالة للمشاريع الاستثمارية فضلاً عن عدم كفاءة مؤسسات البناء والتشييد المحلية اسهمت الى درجة كبيرة بتراجع نسبة الانفاق الاستثماري الحكومي، مما ساهم بتعطيل وتأخير تنفيذ الخطط الحكومية، وهذا يؤشر بإن الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة استراتيجية ترتبط بكفاءة القرار الاقتصادي الذي يتطلب بيئة اقتصادية، إدارية، سياسية، وامنية مستقرة ومستدامة.

5- لم يكن لأولوية القطاع الصناعي في التخصيصات والنفقات الاستثمارية الدور الكبير في تعزيز فاعلية الصناعات التحويلية المولدة لفرص العمل، إذ ان معظم تلك التخصيصات والنفقات توجه للأنشطة المرتبطة بصناعة النفط والغاز فضلاً عن الأنشطة المرتبطة بزيادة انتاج الطاقة الكهربائية. كما انعكس التذبذب بقيم التخصيصات والنفقات الاستثمارية على تقليص الجهود التنموية في القطاعات التي تعزز الفائض في الميزان التجاري في قطاعات (الزراعة، النقل والاتصالات والخزن). فضلاً عن ان انخفاض التخصيصات والنفقات الاستثمارية الحكومية للقطاعات الخدمية (المباني والخدمات، التربية والتعليم) كان له الدور الكبير بتراجع وتذبذب قيم مؤشرات الأداء المرتبطة بمتغيرات النمو الشامل الوطنية والمؤسسية.

6- كان لاستمرار تبني النهج التقليدي في توزيع التخصيصات الاستثمارية الحكومية دور كبير بتكريس حالة عدم التوازن المكاني، كالاعتماد على نسبة السكان بدرجة كبيرة في التوزيع بعيداً عن معايير الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مما عمل على خلق محافظات جاذبة وأخرى طاردة، وهذا يجعل من الصعوبة بمكان الخروج من الحلقة المفرغة هذه إلا باتباع سياسات اقتصادية أكثر صرامة تستهدف تحقيق مبدأ الكفاءة والعدالة في توزيع التخصيصات الاستثمارية الحكومية.

7- تم نقض فرضية البحث القائلة بوجود ارتباط (اعتماد) مكاني بين مشاهدات المتغير التابع بين كل محافظة والمحافظات المجاورة، إذ لا يوجد ارتباط (اعتماد) ذاتي مكاني بين قيم مشاهدات المقاطع العرضية للمتغير التابع (النمو الشامل) المرتد مكانياً الذي يتمثل بـ (الولادات، الخدمات التعليمية تلميذا/معلم، الخدمات الصحية، نسمة/مستشفى، خدمات شبكة الطرقة البرية كم/100 نسمة)، بين كل محافظة والمحافظات المجاورة لها .

8- بعد اجراء عمليات التقدير القياسي تبين ان المعلمة (γ) والمتعلقة بـ (التأثير المكاني للمتغير التابع المختلف زمانياً) كانت معنوية ومن ثم فإنه كان هناك دور إيجابي للنمو الشامل (الولادات، الخدمات التعليمية تلميذا/معلم، الخدمات الصحية، نسمة/مستشفى، خدمات شبكة الطرقة البرية كم/100 نسمة) في محافظة معينة خلال المدة السابقة على المدة الحالية. وهذا يدل على ان المتغير التابع (لكل مؤشر من مؤشرات النمو الشامل) له دور بنمط توزيعه عبر الزمن في كل محافظة من المحافظات الخمسة عشر.

9- فيما يخص المعلمات (λ , ρ, β) (معلمة الانحدار الذاتي المكاني للمتغير التابع، المعلمة المكانية للمتغير التابع المتخلف في الزمان والمكان معاً، معلمة الاستجابة للمتغير المستقل) على التوالي، فتبين انها غير معنوية لكنها موجبة. أي انه ليس لمعظم قيم النمو الشامل في المحافظات المتجاورة أي دور مع بعضها في المكان وفي الزمان والمكان معاً فضلاً عن عـدم وجود دور للإنفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الأقاليم في أي تغير بقيـم مؤشرات النمو الشامل (الولادات، الخدمات التعليمية تلميذا/معلم، الخدمات الصحية، نسمة/مستشفى، خدمات شبكة الطرقة البرية كم/100 نسمة) في كل محافظة من المحافظات.

ثالثاً- التوصيات:

1- تركيز الاستراتيجيات والخطط والبرامج الحكومية على مفهوم النمو الشامل في صياغة أهدافها النهائية، كون ان النمو الشامل يهتم بالمفهوم المطلق للنمو الداعم للفقراء وليس النسبي، إذ بموجب هذا المفهوم سيكون الجميع مستفيدا من النمو بما فيهم الفقراء ومتوسطي الدخل وغير الفقراء.

2- ضرورة تدعيم دور فواعل المجتمع الاقتصادية في صنع التفاعل المكاني بدءا من الفرد والاسرة وصولاً للمنشاة، كون ان الفرد او المنشاة هي الأساس في خلق النشاط والديناميكية الاقتصادية في المكان. وذلك عن طريق التركيز على مفاهيم العدالة والمساواة في توزيع الاستثمارات فـي المجتمع.

3- انشاء وصيانة البنية الارتكازية للمكان انطلاقاً من ان رفع مستوى كفاءة البنية الارتكازية للمدن في كافة المحافظات سواء كانت مدنا رئيسة او ثانوية (اطرافا) يعمل على تعزيز التفاعل البيني. وذلك عن طريق تعديل هيكل الانفاق الاستثماري الحكومي بشكل يتناسب مع دعم قطاعات الصحة والتعليم والبنية الارتكازية بشكل أساس.

4- التأكيد على ضرورة التخلص من ارتباط الانفاق الحكومي سيما الانفاق الاستثماري بريعية الاقتصاد العراقي المعتمدة على موارد النفط عن طريق تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة وفقاً لاستراتيجيات اقتصادية تدريجية، من خلال رفع كفاءة جهاز الضريبة مع مراعاة العدالة بتوزيع العبء الضريبي والتركيز

على الضرائب المباشرة، علاوة على تطوير أجهزة الجمارك والمنافذ الحدودية وبسط سلطة الدولة عليها بشكل كامل، فضلاً عن تنظيم جباية الرسوم والايرادات الحكومية كافة عن طريق استحصال تلك العوائد بشكل الكتروني لتلافي حالات الفساد المالي والإداري في جبايتها.

5- رفع حصة المحافظات في الموازنة الاستثمارية (برنامج تنمية الأقاليم) ومراعاة الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية اثناء توزيع التخصيصات الاستثمارية بين المحافظات، للتخفيف من حدة التفاوت الإقليمي بين المحافظات في مستويات الدخل وجوانب الرفاهية غير المتعلقة بالدخل.

6- العمل على رفع القدرات التنفيذية لبرامج الاستثمار الحكومي للمحافظات عن طريق تطوير الموارد البشرية الفنية والإدارية لتلك المحافظات فضلاً عن التوسع في تطبيق آلية المتابعة والمراقبة الإلكترونية لمشاريع التنمية في كافة المحافظات بواسطة نظام المتابعة الالكترونية (IDMS) المعمول به في وزارة التخطيط.

7- تعزيز قدرات المحافظات لإعداد موازنة استثمارية خاصة (محلية) بالاعتماد على مواردها الذاتية وجزء من الموارد المركزية بما ينسجم مع المبادئ الدستورية والقوانين النافذة من اجل تعزيز اللامركزية الإدارية ورفع قدرات المحافظات الفنية في إدارة وتنفيذ برامج الاستثمار المحلية.

8- فسح المجال اما القطاع الخاص بواسطة الاستثمار المحلي او الأجنبي للقيام بمهام الاستثمار في القطاعات الإنتاجية خصوصاً في مجال الصناعات التحويلية، مع استثمار القدرات التصنيعية لمنشآت القطاع العام من خلال الشراكة مع القطاع الخاص بتشغيل تلك الشركات، وتركيز جهد الحكومة على المشاريع الاستراتيجية فقط.

9- التوسع في رفع قيمة الانفاق الاستثماري الحكومي للقطاع الزراعي عن طريق ضخ التخصيصات الاستثمارية لمشاريع استصلاح الأراضي ومشاريع الري ودعم زراعة المحاصيل الرئيسة علاوة على تامين مصادر مياه مستدامة.

10- في نطاق تقليل حدة مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي، ينبغي العمل على تعزيز مبدأ العمالة المنتجة بدلاً من تكديس الموظفين في مؤسسات الدولة بداعي تقليل البطالة مما ينعكس على خلق البطالة المقنعة.

11- حث الباحثين على تناول مفهوم النمو الشامل بشكل أكثر تركيز عن طريق استخدام بيانات محلية على مستوى المحافظة الواحدة، فضلاً عن التوسع في مجال اختيار نماذج قياسية مكانية (Spatial Model) أخرى تأخذ ابعاد وجوانب لم يتناولها هذا البحث.

المصادر

اولاً: المصادر باللغة العربية

أ- القرآن الكريم

ب- الكتب العربية

1- احمد، اميرة عقل واحمد، دعاء عقل، تطبيقات الحاسب الالي في الاقتصاد باستخدام Eviews، كلية التجارة، جامعة بنها، الطبعة الأولى 2015.

2- إسماعيل، عبد الرحمن، حربي، محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دائر وائل للنشر والطبع، الأردن ، 2004.

3- إسماعيل، عوض فاضل، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، 2002.

4- آل شبيب، دريد، كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوردي، عمان، 2009.

5- ألجميل، سرمد، الموازنة العامة للدولة مشاركة ومسائلة وشفافية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2008.

6- ألدليمي، عوض، نظرية الإنفاق الحكومي – دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة النهرين، كلية الحقوق، الدار الجامعية للنشر والترجمة، بغداد، 2003.

7- ألسامرائي، سعيد، عبود، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء في النجف الاشرف الاشرف، 1977.

8- ألشرع، رحيم ورشم، محمد، التخطيط الاقتصادي، ط1، مطبعة الكتاب للنشر، بغداد، 2015.

9- ألمقري، عامر وموسى، مراد، الاقتصاد الجزئي -النظرية والتطبيق، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، طرابلس، 1999.

10- ألنعيمي، سالم، الترشيد الفعلي للأنفاق الاستثماري بأسلوب جيرت، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

11- ألوادي، محمود واخرون، الاقتصاد الكلي، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.

12- الأمين، عبد الوهاب و باشـــا، زكريا عبد الحميد، مبادئ الاقتصـــاد، دار المعرفة للطباعة، ط2، الكويت، 1987.

13- العاني، محمد جاسم، التخطيط الإقليمي مبادئ واسس نظريات واساليب، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

14- العلي، احمد، ابريهي، التمويل وسـوق الصـرف والتنمية في اقتصـاد نفطي، ط2، دار الأيام للنشـر والتوزيع، عمان، 2018.

15- العلي، عادل وكداوي، طلال، اقتصـــاديات المالية العامة: المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة، الكتاب الثاني، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988.

16- العمار، علي كريم، مدخل في العلم الإقليمي المتقدم، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

17- القريشـي، مدحت، التنمية الاقتصـادية نظريات وسـياسـات وموضـوعات، دار وائل للنشـر، الاردن، 2007.

18- القريشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

19- القريشي، محمد صالح، علم اقتصاد التنمية، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

20- الكريطي، طالب حسين، الاقتصاد الإسلامي والفقر تأصيل نظري لمنهج اقتصاد بلا فقر في المذهب الاقتصـادي الإسـلامي، الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسـة مركز كربلاء للدراسـات والبحوث، كربلاء المقدسة، 2014.

21- الكناني، كامل وصـــبيح لفتة، الســـلطات المحلية والتنمية، تحليل في اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية مع إشارة خاصة الى التجربة العراقية، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، 2012.

22- الكناني، كامل، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضـي وتطلعات المسـتقبل -نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى طبع نشر توزيع، 2013.

23- الكناني، كامل، الخصـخصـة؛ المفهوم وإمكانيات التطبيق في العراق: نظرة في التحليل الاسـتراتيجي للإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.

24- الكناني، كامل، الموقع الصـناعي وسـياسـات التنمية المكانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، 2006.

25- الكناني، كامل، تقييم قرارات الاستثمار-الجزء الأول الاستثمار العيني ودراسات الجدوى، ط2، دار الدكتور للعلوم، 2021.

26- بركات، عبد الكريم وآخرون. المالية العامة، الدار الجامعية، 1986.

27- بول ساموبلسن واخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، (2006).

28- جوارتيني، جيمس، استروب، ريجارد، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للطباعة، الرياض، 1999.

29- حمدي، سمير، المالية العامة، ط1، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2015.

30- خلف، عمار، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج **EViews**، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد، 2015.

31- خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.

32- خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي - نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة -الكتاب الثاني ، مطابع الاهرام بكورنيش النيل، 1994.

33-خليل، على واللوزي، سليمان، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

34- زكي، رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد226 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

35- شاهين، عبد الحليم، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دراسات تنموية، العدد 73، الكويت، 2021.

36- شقير، لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، المكتبة العالمية للكتاب الجامعي، بيروت، 1988.

37- شوكت، علي احسان، اقتصاديات الأقاليم، ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2004.

38- شوكت، علي احسان، واقع واتجاهات تطور التخطيط الإقليمي في العراق، "مذكرة تدريسية"، وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، 1985.

39- عبد عون، توفيق عباس والموسوي، صفاء عبد الجبار، قياس وتحليل التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق باستخدام بيانات عام 2007، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 18، المجلد7، 2011.

40- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي، ط، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 1999.

41- عطا الله، ماجد احمد، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

42- عفيفي، سامي، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.

43- علي بن ضب ومحمد شيخي، الاقتصاد القياسي المالي في الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

44- علي حسين، مستقبل تمويل الصناعة النفطية في العراق، ط1، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، 2006.

45- عياصرة، ثائر مطلق، التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

46- فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

47- كجة جي، صباح اسطيفان، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد، 2008.

48- كلايسون، جون، مدخل الى التخطيط الاقليمي المفاهيم النظرية والتطبيق، ترجمة اميل جميل، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، 1988.

49- لعيبي، ميثم، المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة "مدخل النظرية الجزئية" ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2015.

50- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للطباعة، الرياض ،1999.

51- المحجوب، رفعت، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1999.

52- محمد سعيد بسيوني، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة بنها،2015.

53- مرزا، علي خضير وباقر، محمد حسين، متطلبات التخطيط الاقتصادي من البيانات والمؤشرات الإحصائية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 1987.

54- مروان، شموط وكنجو، عبود كنجو، أسس الاستثمار، ط2، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2010.

55- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

56- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

57- موسجريف، ريتشارد، وموسيجريف، بيجي، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة محمد حمدي السباخي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1992.

58- ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتاب الاردني، عمان،1987.

59- هاشم، جواد وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950 – 1970- الجزء1، مطبعة الجمهورية بغداد، 1970.

60- هاشم، جواد وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، الجزء2، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1970.

61-النجار، يحيى غني وشلاش، امال عبد الامير ، التنمية الاقتصادية نظريات، مشاكل، مبادئ، وسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991.

ج- التقارير والمنشورات الرسمية

1- الأمم المتحدة – البنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، التقرير المشترك 41969 ، 2003.

2- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة .

3- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012– التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الأهداف الإنمائية للألفية، بغداد، 2012.

4- هيئة التخطيط، دائرة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لاستثمارات الخطط السنوية (1991-1995)، 1995.

5- وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021، بغداد، 2021.

6- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، الجزء الأول –وثيقة الخطة ، 2009.

7- وزارة التخطيط، استراتيجية التنمية الوطنية ، (2007-2010)،(2؟؟؟؟)بغداد، ص145 . ابحث عن نسخة في الوزارة

8- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، بغداد، 2018.

9- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية الخمسية للسنوات(2013-2017)، 2013.

10- وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي، التقرير السنوي الموحد للمتابعة المكتبية لتنفيذ مشاريع برنامج الاستثمار الحكومي لعام 2019.

11- وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، "تقرير اولي عن المبالغ المخصصة والممولة للجهات المنفذة لمشاريع الأمن الغذائي ضمن قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم(2) لسنة 2022" 2023.

12- وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني لمجمل استثمارات المدة (1981-1985)، 1986.

13- وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني للاستثمارات، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم (206)، 1984.

14- وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الإقليمي، سكان المحافظات في عام 2000 بين النمو الطبيعي والنمو المخطط، 1988.

15- وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، اســـتراتيجية التنمية المكانية في العراق 2021-2030، بغداد، 2020.

16- وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الاطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق، 2018.

17- وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي للاســتثمارات للمدة(2008-2009)، 2010.

18- وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي للاســتثمارات للمدة (2008-2009)، 2010.

19- وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، قســـم التخطيط المحلي، فجوات التنمية المكانية في العراق، 2022.

20- وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، 2019.

21- وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، 2020.

22- وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، 2021.

23- وزارة التخطيط، دائرة السـياســات الاقتصــادية والمالية، تقييم السـياســات المالية في العراق، بغداد، 2022.

24- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، التباين في مســـتويات التنمية المكانية في القطر وطرق قياسها، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم(509)، 1987.

25- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لاســـتثمارات الخطط السنوية(1986-1990)، 1990.

26- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم(382) ملاحق الدراسة، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لمجمل استثمارات خطة التنمية القومية(1981-1985)، 1986.

27- وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم(6) لســـنة 2019، العدد 4550، السنة الواحدة والستون، بغداد، 2019.

28- وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، قسم نظم المعلومات الجغرافية.

29- الأمم المتحدة – البنك الدولي، التقديرات المشـــتركة لإعادة البنـاء والاعمـار في العراق، التقرير المشترك 41969 ، 2003،

د- الدراسات والبحوث والمؤتمرات

1- ألجومرد، اثيل و الجلبي، ابراهيم، راس المال البشري والاستثمار الاجنبي المباشر قياس التاثير واتجاه السببية في نماذج ساكنة وحركية لبيانات جدولية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12، العدد28، 2020.

2- ألكبيســي، محمد صــالح وحســن، نضــال قادر، قياس وتحليل العلاقة الســببية بين الإنفاق الحكومي الاســتثمـاري والنـاتج المحلي الإجمـالي غير النفطي في العراق للمـدة(1990-2011)، مجلـة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجل د20، العدد 28، 2014.

3- ألكناني، كامل، أسـاليب قياس وتحليل البنية الصـناعية الإقليمية "حالة دراسـية العراق" مجلة المخطط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمية، جامعة بغداد، العدد1، 1995.

4- ألكواز، احمد، النمو الشــامل، ســلســل جســر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد129، الكويت، 2016.

5- ألكواز، احمد، لماذا لم تتحول اغلب البلدان النامية الى بلدان متقدمة تنموياً، ســلســلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد44، الكويت، 2011.

6- بولص، ســامي متي والوزير، حمودي رياض، تجربة العراق في تنظيم الهجرة من الريف الى المدينة السياسات والنتائج ورقة مقدمة الى مؤتمر التنمية وتحديات القرن 21، المغرب ،1998.

7- حســن الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشــاط الاقتصــادي وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافي العربي، العددان 3و 2، 1995.

8- حسيني، اسراء عادل، هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

9- خطاب، احمد، تحليل وقياس العلاقة بين الســياســة المالية والنمو الشــامل في مصــر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة السويس، المجلد 11، العدد الثاني ج2، (2020).

10- شهيد، سهاد علي و عكار، احمد عبد علي، أهمية الاقتصاد القياسي المكاني وبعض اهم النتائج، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، العدد 123، اذار، 2020.

11- عبد العزيز، سلوى محمد، تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول،2018.

12- علي عايد، نادية، دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 36، 2014.

13-عمارة، اميرة والبحيري، نجوى، محددات النمو الشامل في مصر، معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد26، العدد2، 2018.

14- غلوش، طارق واخرون، نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد 46، العدد 2، (2022).

15- لورنس يحيى صالح ونور شدهان عداي، دور الانفاق الاستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي بالعراق دراسة استشرافية، مجلة للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 16، العدد 15، ج2، 2020.

ذ- الرسائل و الاطاريح

1- ألبدري، صباح صالح، دور السياسة المالية في تنمية الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بدون سنة نشر.

2- ألتركي، فاطمة حسين، دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق للمدة 1948/1947 – 1977، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1979.

3- ألحلو، عقيل حميد جابر، الاستثمار بالموارد البشرية وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد 2008.

4- ألسويدي، مصطفى عبد الله، تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظات الفرات الأوسط حسب تعداد 1987، دراسة سكانية كارتوكرافية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1996.

5- ألسيد، محمد محسن، البنية المكانية وسياسة التنمية والأعمار – دراسة تحليلية تخطيطية لتعزيز سياسات التنمية المكانية في العراق وفي محافظات مختارة "كربلاء المقدسة وصلاح الدين"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد،2011.

6- ألشمري، حسن شاكر، فاعلية السياسة المالية والنقدية والتوجهات المستقبلية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2006.

7- ألعبيدي، صباح، تقييم برامج الاستثمار الحكومي على وفق معايير الجدوى الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2019.

8- ألعمار، علي كريم، اسس احتساب العلاقات الإقتصادية المكانية بين المحافظات، اطروحة دكتوراه، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2005.

9- شهيد، سهاد علي، دراسة مقارنة لبعض طرائق تقدير الانموذج الديناميكي المكاني الخاصة بـ (Panel Data) مع تطبيق عملي، كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2016.

10- عطرة، سامي غني، طرائق بيز في تحليل انموذج القياس الاقتصادي المكاني مع تطبيق عملي، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2011.

و- المحاضرات

1- الكريطي، طالب حسين، محاضرات الفكر الاقتصادي القيت على طلبة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء المقدسة، قسم الاقتصاد، 2023.

هـ - المواقع الالكترونية

1- ألموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة : https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty

2-جواد البكري، التحليل الكينزي وتطور النظام الرأسمالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2012.
. https://repository.uobabylon.edu.iq/papers/publication.aspx?Pubid=1121

3- وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية-الحكومة **https://mop.gov.iq/2-**

ثانياً- المصادر باللغة الانكليزية

A- BOOK:

1- Anand & et al, Inclusive Growth: Measurement and Determinants, IMF Working Paper Asia Pacific Department, 2013.

2- Anselin, L, Spatial Econometrics: Methods and Models, Kluwer Academic Publishers Dordrecht, the Netherlands, 1988.

3- Anselin, L. and Bera, A, Spatial dependence in linear regression models with an introduction to spatial econometrics, Handbook of Applied Economic Statistics. Marcel Dekker, New York,1998.

4- Anselin, L. and Bera, A, Spatial dependence in linear regression models with an introduction to spatial econometrics, Handbook of Applied Economic Statistics. Marcel Dekker, New York,1998.

5- Anselin. L, Spatial econometrics. A companion to theoretical econometrics, Bruton Center, School of Social Sciences, University of Texas at Dallas, Richardson, TX 75083-0688, 1999.

6- Armstrong, S, A Meta–Analysis of The Effect of the Physical Education Learning Environment on Student Achievement, A Dissertation submitted to Physical Education, Sport and Exercise Sciences, University of New Mexico, Unpublished dissertation, 2016.

7- Arthur Cecil Pigou, The Economics of Welfare, 1st Edition, eBook ISBN 9781351304368, 2002,p5

8- Boudeville,"Problems of Regional Economic Planning", Edinburgh University, Press U.K,1966 .

9- Bueno de Mesquita, Bruce, & George W. Downs. "Development and democracy", Foreign Affairs. 84 ,2005.

10- David N. Hyman, Public Finance A Contemporary Application of Theory to Policy, South-Western Cengage Learning, Tenth Edition ,2011.

11- Eduardo, Presentation, Population Analysis with Microcomputers, Volume, Presentation of techniques, United Nations, New York, 1994.

12- Elhorst, J. Paul. Spatial econometrics: from cross-sectional data to spatial panels. Vol. 479. Heidelberg: Springer, 2014.

13- Glasson, J & Marshall, T, Regional Planning , First published, Routledge ,taylor & Francis Group , London & New York, 2007.

14- Gujarati, Damodar N , Porter, Dawnc, Basic Econometrics, MC GRAW-Hill international, 2005.

15- John Cullis & Philip Jones, public Finance and Public Choice – analytical Perspectives, Third Edition, Oxford University Press, 2009.

16- Kingsley E. Haynes and A. Stewart Fotheringham,Gravity and Spatial Interaction Models,the Web Book of Regional Science,Regional Research Institute,west Virginia University,2020.

17- Kuklinski, A, Regional polices in Nigeria, India, and Barazil, Hangary, Mouton, The Hague, 1978.

18- L.A. Inacio & L.D. Silva , The role of public investment in social and economic development , United Nations , New York ,2010.

19- Lee, Lung-fei, & Jihai Yu, Estimation of spatial panels. Foundations and Trends® in Econometrics 4.1–2 ,2011 .

20- Mason, Barry J. & Morris L. Mayer, Modern Retailing: Theory and Practice,Homewood, IL, BPI-Irwin,1990.

21- Mceachern , Willam A, Economics A contemporary Introduction , south – Western , cengage learning , USA, 2012.

22- Reilly, William J,The Laws of Retail Gravitation, New York,1931, Knickerbocker Press.

23- Sen, A.K., Development as Freedom; Oxford University Press, 1999.

B- RESEARCH AND STUDIES

1- Ali, I., Pro-poor to inclusive growth: Asian prescriptions. Economics and Research Department, ERD Policy Brief, series no 48,2007.

2- Ali, Ifzal, & Hyun Hwa Son. "Measuring inclusive growth." Asian Development Review 24.01, 2007.

3- Anselin , Luc, Spatial Data Analysis With GIS :An Introduction To Application In The Social Sciences .Technical Report 92 – 10, 1992.

4- Antonio N. Bojanic, The Composition of Government Expenditures and Economic Growth in Bolivia, Latin American Journal Of Economics, V50, No .1., 2013.

5- Armando . B & Daniele . M, Social assistance and inclusive growth, International social security Review,volume 73,issue3, 2020.

6- Aslam, Aribah & Zulfiqar, Kalsoom, Policy Framework for Inclusive Growth:A Case Study of Selected Asian Countries, Forman Journal of Economic Studies Vol. 12, 2016.

7- Calderón & Servén ,The Effects of Infrastructure Development on Growth and Income Distribution, Central Bank of Chile, Working Papers, No270, 2004

8- Canh Thi Nguyen, The impacts of public investment on private investment and economic growth: Evidence from Vietnam ,Center for Economic and Financial Research , Vietnam National University 3Ho Chi Minh City ,Vietnam, 2018.

9- Catherine Barber, Notes on Poverty and Inequality, Oxfam International ,2008.

10- Converse, P.D, New Laws of Retail Gravitation, Journal of Marketing, Volume 14, January,1949.

11- David, Waweru, Government Capital Expenditure and Economic Growth: An Empirical Investigation, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Kamau; AJEBA, 21(8) , Article no. AJEBA.69695, 2021.

12- EL-Laithy, Heba & Sherine Al-Shawarby, Measuring Inclusive Growth and Social Mobility in Egypt Before and After The Revolution, Paper Presented at Conference on Political and Economic Challenges in Egypt: Future Perspectives, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2015.

13- F. Raymond and H. Folmer ،Specification and Estimation of Spatial Linear Regression Models: Monte Carlo Evaluation of Pre-Test Estimators، Regional Science and Urban Economics, vol. 22 ،no.3. ،1992.

14- Francica, Joseph R, Are Retail Attractiveness (Huff) Models Misused?. GEO World, Volume 15, N6, June, 30, 2002.

15- Friske & Choi, Another Look at Retail Gravitation Theory: History, Analysis, and Future Considerations, ABD Journal, Volume 5 Number 1,2013.

16- Fu, Wenfang, Chuanjian Luo, & Shan He. Does Urban Agglomeration Promote the Development of Cities? An Empirical Analysis Based on Spatial Econometrics. Sustainability, Volume 14, Issue 21,2022.

17- Ianchovichina, Elena &Susanna Lundström. "Inclusive growth analytics: Framework and application." World Bank Policy Research Working Paper 4851, 2009.

18- Klasen, Stephan,"Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions, Open Questions, and Some Constructive Proposals," ADB Sustainable Development Working Paper Series No. 12, 2010.

19- Kondo, Keisuke, Introduction to spatial econometric analysis: creating spatially lagged variables in Stata, Research Institute of Economy Trade and Industry (RIETI), Technical Paper Series 16-T-001, 2016.

20- Lesage, James P, Lecture 1: Maximum Likelihood Estimation of Spatial Regression Model, University of Toledo, 2004.

21- Lesage, James P, The Theory and Practice of Spatial Econometrics, Department of Economics University of Toledo, 1999.

22- Nicolas Debarsy & Cem Ertur, Testing for spatial autocorrelation in a fixed effects panel data model: The Feldstein-Horioka puzzle revisited," The 3rd World Conference of the Spatial Econometrics Association, Faculty of Economics and Business, University of Barcelona, 2009.

23- Nijkamp, P., & Poot, J, Dynamics of generalised spatial interaction models, Serie Research Memoranda, No-6, Faculty of Economics and Business Administration, Vrije Universiteit Amsterdam, 1986.

24- Nugent, R. and Seligman, B, Demographics and Development in the 21st Century Initiative Technical Background Paper, How Demographic Change Affects Development, The Center for Global Development, 2010.

25- Omar S.Noha, Measuring inclusive growth in Egypt over a decade, INP, Egyptian Journal of Development and Planning,vol 26,No1,2018.

26- Ord, J.K. Estimation Methods for Models of Spatial Interaction; Journal of the American Statistical Association, VOL. 70,NO. 349, 1975.

27- Pernia, E., & Kakwani, N , What is Pro-poor Growth?, Asian Development Review ,Vol .18,Asian Development Bank, 2000.

28- Polous, Sami Mati, Urban Growth Theories and the Urban Growth pattern for the Upper Euphrates region of Iraq, University of Sheffield, Unpublished PhD thesis,1982.

29- Ranieri, Rafael and Raquel Almeida Ramos, "Inclusive Growth: Building up A Concept," International Policy Centre for Inclusive Growth, Working Paper No. 104, March, 2013.

30- Rosenstein-Rodan, P. M.Problems of industrialization of Eastern and South-Eastern Europe. Economic Journal, 53(210), 1943.

31- Stephan .K, Measuring and Monitoring Inclusive Growth:Multiple Definitions, Open Questions,and Some Constructive Proposals,ADB Sustainable Development Working Paper Series,No. 12, 2010.

32- Steven J. Anderson & et al, Converse's Breaking-Point Model Revised, Journal of Management and Marketing Research, No1, 2010

33- Torki M. Al-Fawwaz, The Impact of Government Expenditures on Economic Growth in Jordan (1980-2013), Published by Canadian Center of Science and Education, International Business Research; Vol.9, No.1, 2016.

C-REPORTS

1- OECD , Report on The OECD Framework for Inclusive Growth, Meeting of The OECD Council at Ministerial Level, Paris, 6-7May, 2014.

2- UNDP, "Growth That Works for All," Vietnam Human Development Report 2015 on Inclusive Growth," January,2016.

3- world Economic Forum, Global Agenda Council on New Growth Models,2014.

4- World Economic Forum, The Inclusive Development Index 2018 Summary and Data Highlights ,2018.

5- World Economic Forum, The Inclusive Growth and Development Report, 2017

الملاحـــــــق

ملحق (1) التخصيصات والنفقات الاستثمارية لبرامج الاستثمار الحكومي في العراق حسب القطاع للمدة (2004-2021) (ترليون دينار)

السنة	الصناعي		الزراعي		النقل والاتصالات		المباني والخدمات		التربية والتعليم		المجموع	
	التخصيص	الإنفاق	التخصيص	الإنفاق	التخصيص	الإنفاق	التخصيص	الإنفاق	التخصيص	الإنفاق	التخصيص	الإنفاق
2004	2.82	1.14	0.27	0.18	0.70	0.43	1.79	1.08	0.17	0.17	5.75	3.00
2005	3.67	2.15	0.28	0.20	0.71	0.73	1.33	1.24	0.15	0.14	6.13	4.46
2006	7.54	4.11	0.71	0.68	0.89	0.48	2.50	2.16	0.55	0.55	12.18	7.98
2007	7.57	4.98	0.62	0.62	0.84	0.44	2.58	1.48	1.11	0.20	12.72	7.72
2008	9.26	8.76	1.51	0.62	1.26	0.47	4.99	2.38	0.99	0.93	18.01	13.16
2009	4.57	8.97	1.10	0.92	1.08	0.79	2.86	2.17	0.51	0.39	10.13	13.24
2010	8.29	7.75	1.61	0.85	1.51	0.65	6.37	4.41	0.69	0.25	18.46	13.91
2011	13.72	11.48	2.32	1.46	1.86	0.91	7.79	4.60	1.42	0.68	27.10	19.12
2012	22.30	11.19	2.35	1.41	2.87	1.98	7.98	6.18	1.64	0.60	37.14	21.35
2013	27.09	13.72	2.15	0.98	3.85	1.43	8.80	4.54	0.98	0.61	42.87	21.27
2014	22.26	15.17	0.98	0.83	2.31	1.62	22.48	13.60	0.49	0.30	48.51	31.52
2015	17.27	19.21	0.48	0.27	1.45	0.42	11.46	1.65	0.23	0.08	30.88	21.62
2016	15.96	13.53	0.17	0.11	0.38	0.10	3.17	1.88	0.24	0.02	19.92	15.62
2017	18.00	12.87	0.52	0.26	0.49	0.29	4.73	1.64	0.06	0.02	23.80	15.09
2018	17.38	13.96	0.32	0.16	0.61	0.35	5.00	1.71	0.20	0.04	23.52	16.22
2019	26.91	13.24	0.74	0.36	1.92	0.45	3.85	0.42	0.38	0.10	33.79	14.57
2020											4.20	1.78
2021	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	14.71	20.43

المصدر/ وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي، التقرير السنوي الموحد لمتابعة مشاريع المنهاج الاستثمار لسنوات متعددة.

ملحق(2) تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم في العراق حسب المحافظة عدا إقليم كردستان للمدة 2006-2021 (ترليون دينار)

المحافظة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بغداد	0.754	0.705	2.26	0.651	0.637	0.982	2.084	2.394	1.156	0.798	0.302	0.271	0.268	1.202	0.846	1.11
البصرة	0.258	0.271	0.701	0.237	0.517	2.078	2.836	2.129	1.450	1.019	0.465	0.100	0.410	1.165	0.303	0.96
نينوى	0.303	0.285	0.702	0.277	0.334	0.318	3.966	1.814	0.540	0.372	0.130	0.037	0.192	0.595	0.388	0.56
بابل	0.167	0.21	0.579	0.158	0.152	0.277	0.405	0.607	0.281	0.192	0.073	0.059	0.115	0.381	0.215	0.44
واسط	0.111	0.105	0.275	0.107	0.134	0.234	0.358	0.429	0.215	0.220	0.094	0.066	0.093	0.292	0.144	0.22
ذي قار	0.179	0.174	0.389	0.168	0.17	0.256	0.496	0.596	0.302	0.229	0.090	0.083	0.088	0.390	0.218	0.63
ديالى	0.149	0.163	0.522	0.122	0.19	0.294	0.529	0.698	0.228	0.151	0.051	0.034	0.045	0.188	0.170	0.20
كركوك	0.122	0.014	0.3	0.117	0.226	0.459	0.657	0.835	0.226	0.265	0.139	0.016	0.100	0.325	0.166	0.28
ديوانية	0.111	0.081	0.265	0.119	0.131	0.154	0.361	0.467	0.183	0.126	0.048	0.040	0.055	0.172	0.134	0.20
المثنى	0.069	0.066	0.163	0.066	0.08	0.119	0.203	0.261	0.120	0.083	0.031	0.017	0.043	0.159	0.085	0.18
صلاح الدين	0.125	0.121	0.288	0.114	0.187	0.363	0.449	0.467	0.216	0.267	0.130	0.052	0.139	0.364	0.166	0.29
النجف الاشرف	0.118	0.18	0.363	0.109	0.114	0.213	0.354	0.403	0.255	0.146	0.053	0.050	0.077	0.272	0.153	0.26
كربلاء المقدسة	0.039	0.09	0.247	0.091	0.09	0.125	0.277	0.299	0.170	0.113	0.041	0.053	0.064	0.193	0.127	0.20
ميسان	0.099	0.096	0.198	0.094	0.143	0.321	0.459	0.427	0.162	0.194	0.093	0.122	0.165	0.221	0.116	0.22
الانبار	0.146	0.222	0.299	0.132	0.152	0.334	0.477	0.000	0.245	0.163	0.079	0.033	0.186	0.450	0.184	0.61
المجموع	2.75	2.783	7.551	2.562	3.257	6.527	13.911	11.826	5.749	4.339	1.818	1.031	2.040	6.369	3.417	6.36

المصدر/ وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي، التقرير السنوي الموحد لمتابعة مشاريع برنامج تنمية الاقاليم لسنوات متعددة.

ملحق (3) الانفاق الاستثمار لبرنامج تنمية الأقاليم في العراق حسب المحافظة عدا إقليم كردستان للمدة 2006-2021 (ترليون دينار)

المحافظة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع للمدة الأولى
بغداد	0.034684	0.57951	0.82942	0.651	0.542724	0.674634	1.681788	1.6961478	6.6899078
البصرة	0.061146	0.071273	0.370829	0.203109	0.138039	0.49872	1.721452	0.7038161	3.7683841
نينوى	0.019695	0.02508	0.241488	0.17174	0.304274	0.250902	1.047024	0.3021163	2.3623193
بابل	0.041416	0.1071	0.329451	0.158	0.079952	0.189468	0.28593	0.3555572	1.5468742
واسط	0.064935	0.05523	0.14795	0.094802	0.06566	0.171522	0.301436	0.2942239	1.1957589
ذي قار	0.087352	0.090828	0.154044	0.163632	0.16439	0.198656	0.40176	0.3551866	1.6158486
ديالى	0	0	0.173826	0.121878	0.05168	0.110544	0.131721	0.1438495	0.7334985
كركوك	0.035746	0.006006	0.1296	0.114192	0.090174	0.219861	0.592614	0.2311002	1.4192932
ديوانية	0.038961	0.0486	0.13515	0.119	0.073491	0.094094	0.118769	0.1320154	0.7600804
المثنى	0.016422	0.033594	0.108395	0.055506	0.0556	0.091035	0.177219	0.1870568	0.7248278
صلاح الدين	0.042125	0.028677	0.150912	0.087438	0.176715	0.350295	0.454837	0.4296098	1.7206088
النجف الاشرف	0.07198	0.09414	0.35211	0.10028	0.079116	0.163158	0.273642	0.3178642	1.4522902
كربلاء المقدسة	0.010569	0.0648	0.167466	0.091	0.10809	0.11725	0.213844	0.144623	0.917642
ميسان	0.035244	0.063168	0.2079	0.094	0.103961	0.22791	0.341037	0.3778055	1.4510255
الانبار	0.0584	0.04995	0.239499	0.132	0.152	0.335336	0.480816	0	1.448001
المجموع	0.618675	1.317956	3.73804	2.357577	2.185866	3.693385	8.223889	5.6709723	27.8063603

المصدر/ وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي، التقرير السنوي الموحد لمتابعة مشاريع برنامج تنمية الاقاليم لسنوات متعددة.

تابع ملحق (3)

المحافظة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	مجموع المدة الثانية
بغداد	0.9533016	0.3801847	0.1192037	0.1503296	0	0.15330315	0.501504734	0	2.257827484
البصرة	1.012331	0.5985316	0.01548829	0.1145368	0.3923375	0.67525235	0.179484488	0.62379075	3.611752778
نينوى	0.0539484	0	0	0.0356138	0.0319582	0.041111807	0.210179287	0.50270135	0.875512844
بابل	0.2765923	0.0548126	0.00009503	0.0197865	0.03204517	0	0.127433686	0.16329578	0.674061066
واسط	0.2280776	0.0327322	0.00596	0.0476043	0	0.14237	0.084708172	0.0725185	0.613970772
ذي قار	0.2974224	0.048022	0.01122821	0.0721417	0.1330696	0.12132225	0.179294056	0.14267491	1.005175126
ديالى	0.1453088	0.0512026	0.01931105	0.0138951	0.03107046	0.16845013	0.101032844	0.09168698	0.621957964
كركوك	0.2792626	0.0247002	0.06425078	0.1062848	0.06573044	0.046713409	0.098605988	0.06557682	0.751125037
ديوانية	0.091009	0.0418383	0.00088903	0.0230318	0	0.08383647	0.078817184	0.06700465	0.386426434
المثنى	0.1140985	0.0377455	0	0.0067357	0.0406753	0.02857797	0.050254246	0.08380527	0.361892486
صلاح الدين	0.1892503	0.0131762	0.01816966	0.0478945	0.07412095	0.32244822	0.12644238	0.14276454	0.93426675
النجف الاشرف	0.2486617	0.0264541	0	0.0336181	0.00743956	0.70329779	0.099666901	0.07526842	1.194406571
كربلاء المقدسة	0.2765085	0.0528563	0.0407774	0.038335	0	0.10399699	0.086920657	0.10264983	0.702044677
ميسان	0.2461861	0.0845332	0	0.0976713	0	0	0.068663368	0.05207599	0.549129958
الانبار	0.1474125	0.0523566	0.04121554	0.0258837	0.0583929	0.72650743	0.1343283	0.39548514	1.58158211
المجموع	4.5593713	1.4991461	0.33658869	0.8333627	0.86684008	3.317187966	2.129356291	2.58129893	16.12315206

ملحق(4) معدل الولادات الخام في العراق حسب المحافظة للمدة (2004-2021)

المحافظة	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	كربلاء المقدسة	واسط	صلاح الدين	النجف الاشرف	القادسية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة	دهوك	أربيل	السليمانية	الإجمالي
2004	32.8	37.1	31.5	22.6	31.6	41.8	41.2	36.8	34.5	36.9	35.7	40.5	41.5	54.5	44.6	0.0	0.0	0.0	35.7
2005	33.7	43.3	40.1	15.8	33.3	39.6	41.7	41.4	31.3	40.6	36.0	40.0	40.1	57.6	48.1	0.0	0.0	0.0	36.9
2006	36.4	42.7	30.6	16.0	29.6	41.7	43.3	42.6	31.7	42.1	38.0	45.4	43.2	51.4	48.0	0.0	0.0	0.0	36.1
2007	33.8	43.3	17.2	12.2	26.5	40.7	43.7	46.6	21.6	41.7	35.6	47.3	44.6	56.1	48.5	0.0	0.0	0.0	33.8
2008	38.7	38.1	32.2	26.7	30.2	40.9	38.8	41.0	36.1	38.5	34.8	43.8	36.4	38.0	37.3	0.0	0.0	0.0	35.3
2009	40.3	37.0	40.3	34.3	34.3	42.4	40.2	41.4	37.0	40.9	35.7	45.1	35.5	38.6	38.6	0.0	0.0	0.0	37.8
2010	43.2	34.8	39.4	34.6	35.8	35.7	42.1	41.5	34.1	39.0	36.4	45.0	36.5	43.5	40.6	0.0	0.0	0.0	38.2
2011	44.7	36.3	39.0	34.9	37.0	35.0	39.9	45.3	37.1	39.1	36.6	44.1	36.8	41.6	39.7	0.0	0.0	0.0	38.8
2012	43.8	38.2	41.4	36.2	34.9	34.3	40.5	46.9	38.2	38.2	35.7	47.8	34.9	42.4	38.9	0.0	0.0	0.0	38.4
2013	43.4	32.6	35.4	36.5	32.2	34.2	37.2	37.8	32.5	36.4	32.8	41.0	32.6	36.4	38.2	43.6	37.4	28.7	35.6
2014	37.2	28.3	24.9	17.5	31.1	35.3	38.2	37.4	12.2	37.3	32.3	37.5	34.9	35.3	38.9	0.0	40.9	28.8	31.2
2015	19.0	22.5	20.6	0.0	30.1	32.7	35.5	32.6	5.6	34.2	29.9	35.3	32.4	33.2	36.1	53.3	39.7	27.8	28.3
2016	0.0	23.2	22.9	15.3	30.2	31.7	37.0	32.9	15.3	36.5	30.6	36.5	31.5	39.4	36.3	46.6	39.3	22.9	27.5
2017	0.0	20.9	27.2	20.4	29.0	31.8	36.1	31.9	18.2	34.4	29.0	35.4	30.6	34.4	35.4	41.0	38.1	22.9	27.0
2018	22.2	21.5	26.3	41.8	27.4	30.3	34.5	31.7	22.5	32.9	27.5	33.9	28.7	32.6	33.1	35.1	29.3	19.6	28.5
2019	21.8	23.4	25.5	25.6	25.8	27.8	33.2	28.5	23.7	31.4	26.2	31.5	27.6	30.6	31.5	31.7	30.0	17.9	26.6
2020	20.8	22.8	24.0	24.4	24.4	24.3	32.7	27.5	22.5	27.9	25.8	29.6	27.3	29.5	30.2	24.9	25.5	21.5	25.2
2021	15.4	18.6	24.6	26.6	27.8	26.4	33.1	29.5	16.8	31.1	26.5	32.2	26.3	26.7	30.2	32.8	25.9	16.8	26.1

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة.

ملحق(5) معدل الوفيات الخام في العراق حسب المحافظة للمدة (2004-2021)

المحافظة	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	كربلاء المقدسة	واسط	صلاح الدين	النجف الاشرف	القادسية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة	دهوك	أربيل	السليمانية	الإجمالي
2004	3.4	5.7	3.6	1.4	5.8	4.2	5.0	5.1	1.5	4.5	4.1	4.1	3.3	1.7	5.6	0.0	0.0	0.0	4.3
2005	3.9	5.6	4.0	3.1	6.4	4.3	5.1	5.5	2.1	4.2	4.5	3.8	3.6	2.7	5.6	0.0	0.0	0.0	4.8
2006	7.4	9.8	6.5	2.6	12.2	7.8	8.5	8.7	3.8	7.6	7.8	6.0	5.5	5.5	10.4	0.0	0.0	0.0	8.5
2007	4.5	6.0	4.1	2.1	7.3	5.1	5.4	6.2	2.4	5.3	4.9	4.4	4.2	4.4	5.9	0.0	0.0	0.0	5.3
2008	4.5	6.3	5.2	2.0	5.6	4.9	5.0	4.9	2.5	5.1	4.4	4.0	4.0	3.2	5.0	0.0	0.0	0.0	4.7
2009	3.7	4.4	3.7	2.1	5.1	4.7	4.9	4.3	2.6	5.1	4.2	3.6	3.5	2.9	4.3	0.0	0.0	0.0	4.2
2010	3.5	4.1	3.6	2.7	5.3	4.1	4.8	4.1	2.1	4.7	4.3	3.6	3.6	3.2	4.6	0.0	0.0	0.0	4.2
2011	3.6	4.1	3.4	2.6	5.2	4.3	4.9	4.4	2.1	4.5	4.2	3.9	3.8	3.4	4.5	0.0	0.0	0.0	4.2
2012	3.5	4.1	3.5	2.5	5.0	4.0	4.2	4.2	2.4	4.7	3.3	3.7	3.5	3.2	4.3	5.6	3.8	2.1	3.9
2013	3.6	3.7	4.4	2.4	4.9	3.8	4.2	4.1	2.4	4.4	3.6	3.7	3.3	3.6	4.1	4.3	4.1	2.5	3.9
2014	3.4	3.5	3.7	1.3	5.3	4.1	4.3	3.4	0.0	4.2	3.7	3.4	3.6	2.8	4.0	5.3	3.6	3.1	3.8
2015	3.2	3.8	3.9	0.0	5.9	3.5	4.4	3.5	1.2	4.6	3.7	3.6	3.6	2.7	4.3	5.1	3.5	3.2	3.9
2016	1.7	3.6	4.0	1.9	5.8	4.0	4.8	3.9	1.5	4.8	3.9	3.8	3.8	3.2	4.3	4.7	3.4	2.4	3.9
2017	3.0	3.1	3.8	1.5	5.4	3.9	4.8	3.7	1.8	4.7	3.9	3.6	3.7	3.3	4.2	4.8	3.6	2.4	3.9
2018	2.9	3.2	3.7	1.9	4.8	3.8	4.4	3.7	2.3	4.4	3.8	3.7	3.6	3.3	4.1	4.0	3.2	2.5	3.7
2019	2.5	3.2	3.5	2.0	4.7	3.5	4.3	3.5	2.4	4.5	3.7	3.6	3.6	3.1	4.1	4.1	3.5	2.2	3.6
2020	3.1	4.1	4.4	2.7	5.9	4.3	5.3	4.3	2.9	5.4	4.4	4.1	4.4	3.9	5.2	3.5	3.0	2.4	4.3
2021	2.3	2.5	3.6	1.7	4.5	3.4	4.2	3.0	1.9	4.5	3.4	3.5	3.7	3.3	3.6	3.6	3.0	2.4	3.3

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة.

ملحق (6) المؤشرات التقييمية للخدمات التعليمية (المرحة الابتدائية) في العراق حسب المحافظة عدا إقليم كردستان للمدة 2004-2021

السنوات	نينوى		كركوك		ديالى		الأنبار		بغداد		بابل		كربلاء المقدسة		واسط		صلاح الدين		النجف الأشرف		الديوانية		المثنى		ذي قار		ميسان		البصرة		الإجمالي	
	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة	تلميذ/معلم	تلميذ/مدرسة
2005-2004	36	351	17	205	17	303	17	297	22	554	17	321	17	332	16	271	13	201	22	387	17	296	22	320	17	254	16	258	23	391	20	339
2006-2005	29	344	14	204	14	298	16	275	18	557	16	356	15	356	14	279	15	206	17	390	14	304	16	286	15	236	10	177	20	400	17	333
2007-2006	30	345	14	209	14	298	17	291	18	547	17	385	15	384	15	259	16	217	18	402	14	304	16	288	16	258	13	226	22	435	18	342
2008-2007	31	342	19	211	14	265	16	277	19	559	17	397	16	402	16	262	16	229	18	405	16	323	16	279	17	271	13	258	23	449	18	346
2009-2008	28	326	18	200	14	273	17	295	18	560	17	377	15	412	15	258	16	239	18	406	15	326	15	264	15	256	12	251	22	445	18	342
2010-2009	26	324	18	190	14	278	17	288	18	560	18	373	15	408	15	255	16	238	18	398	16	333	16	261	16	265	12	246	23	449	18	341
2011-2010	27	327	18	193	15	288	17	293	19	552	19	390	16	415	16	265	17	241	20	413	16	325	17	270	17	278	13	261	23	453	18	346
2012-2011	28	320	17	191	15	297	18	286	19	556	19	403	17	423	16	272	17	236	20	421	16	320	17	274	17	282	14	280	24	449	19	349
2013-2012	27	323	17	195	15	293	18	283	27	561	20	414	18	429	17	273	18	242	21	429	16	322	18	284	17	291	15	298	24	445	19	353
2014-2013	28	322	17	191	14	287	18	279	19	548	20	414	18	425	17	283	19	239	21	431	16	320	18	289	18	295	15	309	24	444	19	352
2015-2014	-	-	-	-	13	257	-	-	20	554	20	412	18	437	18	291	18	-	22	438	17	325	20	297	18	300	16	311	25	443	19	397
2016-2015	-	-	19	270	15	290	-	-	21	574	21	425	20	462	18	290	21	249	22	432	18	331	20	297	18	298	16	307	26	439	20	385
2017-2016	-	-	20	283	15	304	20	309	22	581	22	433	20	458	19	295	23	271	23	441	18	332	21	311	19	302	18	337	27	444	21	390
2018-2017	34	419	22	275	16	310	20	325	22	560	22	429	20	455	18	293	23	274	22	433	18	328	22	318	19	298	19	342	28	439	22	388
2019-2018	36	381	24	254	16	308	21	315	22	541	23	433	21	450	19	293	23	259	22	419	18	325	23	330	19	303	20	354	28	425	22	377
2020-2019	38	375	25	244	17	307	21	302	23	530	23	419	23	445	20	291	25	258	23	371	18	325	21	330	19	298	20	354	26	415	23	370
2020-2021	35	359	25	236	18	300	22	302	23	513	22	407	20	420	21	292	24	248	22	377	19	316	22	317	19	294	9	162	26	401	22	351

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

ملحق (7) المؤشرات التقييمية للخدمات التعليمية (المرحة الثانوية) في العراق حسب المحافظة عدا إقليم كردستان للمدة 2004-2021

السنوات	نينوى		كركوك		ديالى		الانبار		بغداد		بابل		كربلاء المقدسة		واسط		صلاح الدين		النجف الاشرف		الديوانية		المثنى		ذي قار		ميسان		البصرة		الإجمالي	
	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس	طالبا/مدرسة	طالبا/ مدرس
2005-2004	389	23	272	16	313	17	285	18	622	23	453	14	377	15	360	17	228	15	397	17	401	20	308	20	303	19	363	19	372	18	402	19
2006-2005	363	17	255	12	283	11	280	16	526	14	414	11	366	10	334	12	195	12	346	12	354	9	281	13	272	11	252	10	317	11	354	12
2007-2006	391	17	256	12	283	11	264	14	537	16	402	10	363	10	339	12	243	17	357	13	355	9	313	15	283	11	291	12	325	12	363	13
2008-2007	400	19	264	18	279	12	277	15	526	16	403	11	380	11	336	12	243	16	370	13	345	9	335	17	290	12	353	14	345	12	367	14
2009-2008	398	18	265	19	280	12	268	13	536	15	405	12	374	10	317	12	248	16	374	13	364	10	331	18	287	11	325	14	369	12	368	14
2010-2009	390	17	260	20	264	12	241	12	528	15	391	12	399	12	326	12	234	15	379	14	384	10	338	20	297	13	320	14	372	13	362	14
2011-2010	377	17	259	21	258	12	254	13	506	15	396	13	388	12	310	13	242	17	385	14	371	11	373	23	293	13	374	16	361	12	357	14
2012-2011	380	19	267	21	277	13	266	14	504	16	422	14	404	14	332	14	276	21	417	17	349	12	417	24	293	14	409	18	344	15	366	16
2013-2012	376	19	274	23	278	13	294	16	505	16	447	15	407	14	337	15	275	21	433	16	369	13	433	26	300	16	394	20	352	15	373	16
2014-2013	335	17	245	20	262	12	278	16	482	16	433	15	422	15	323	15	265	20	402	16	369	13	422	23	301	15	388	18	359	15	357	16
2015-2014	-	-	-	-	265	12	-	-	527	17	459	15	447	15	335	15	-	-	411	16	394	14	445	24	307	16	392	17	367	16	410	16
2016-2015	-	-	314	20	288	13	-	-	544	18	471	16	453	16	344	16	304	24	415	16	406	16	461	26	311	17	398	18	373	17	406	17
2017-2016	-	-	320	21	299	14	272	15	528	18	491	17	445	16	341	17	279	22	423	16	396	16	465	26	313	18	462	20	377	18	397	18
2018-2017	426	22	315	22	303	14	270	15	512	18	499	17	466	17	344	17	259	22	422	17	389	15	443	24	301	16	491	22	375	19	392	18
2019-2018	374	21	292	25	312	15	256	16	503	18	498	18	477	17	357	18	243	22	426	17	395	16	457	26	300	17	590	28	377	21	386	19
2020-2019	361	22	284	25	314	16	254	16	486	19	500	18	492	18	362	19	245	23	411	17	395	16	410	22	293	16	590	28	365	18	378	19
2021-2020	384	21	291	22	322	17	271	16	526	20	505	19	542	21	379	21	246	23	435	19	410	18	378	23	318	18	710	32	386	19	401	20

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

ملحق (8) المؤشرات التقييمية للخدمات الصحية في العراق حسب المحافظة للمدة 2004-2021

السنوات	نينوى		كركوك		ديالى		الانبار		بغداد		بابل		كربلاء المقدسة		واسط		صلاح الدين	
	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير
2004	141904	885	106809	704	109112	1167	110731	1130	82964	631	149372	1145	112439	916	97128	1265	124374	880
2005	146518	910	108762	717	104603	1086	106102	1148	83042	722	154468	1176	117054	885	100162	1269	129166	905
2006	151274	820	110744	720	116294	1202	130156	1242	89265	703	159729	1214	121852	962	103284	1350	114740	863
2007	165358	859	128860	748	130052	1260	123832	1225	96560	720	150142	1116	126837	931	106495	1435	119140	894
2008	178007	908	149491	975	109863	1079	120509	1169	92698	679	107122	992	143744	921	115304	1434	124652	1076
2009	190466	989	143341	1041	114211	1070	111660	1061	86517	655	101590	940	143359	890	115803	1449	125930	1032
2010	199197	944	151120	1031	108187	1096	117050	1057	82838	626	104372	961	148487	894	147471	1499	124756	1043
2011	204401	955	155068	1050	111013	1102	120108	944	85002	627	95825	869	152367	911	151324	1504	128016	1078
2012	197287	963	159194	1059	113668	1061	122986	950	88479	627	98112	952	156326	893	155117	1557	131024	1208
2013	191011	934	163374	1096	126061	1020	109122	894	88783	642	100432	899	140300	853	158963	1600	122907	1149
2014	195797	1265	167650	1256	129041	1393	111707	1327	90180	700	108510	997	143894	925	162892	1408	125763	3197
2015	200686	1382	172024	1274	132079	1323	114343	-	86570	685	111057	960	131172	838	166904	1402	128673	5871
2016	196595	1608	168439	1198	129439	1284	112054	2060	82021	648	93292	884	105111	774	163504	1415	126120	2787
2017	191245	3849	172958	1228	132912	1332	115061	1905	83335	674	87465	718	98937	765	149236	1454	103602	2265
2018	207222	2932	159788	1385	136436	1266	118110	1875	84654	671	89784	748	93749	728	153191	1484	122710	1784
2019	191410	2627	163995	1108	140027	1343	121221	1499	84250	671	92148	741	96216	726	157226	1511	125941	1928
2020	187058	2157	152983	1161	143687	1251	116614	1503	81511	655	94556	770	98730	663	161334	1720	129232	1834
2021	167917	2019	156946	1140	136071	1335	119635	1342	80554	651	97006	753	82297	586	165515	1768	101385	1741

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

تابع ملحق (8)

السنوات	النجف الاشرف		الديوانية		المثنى		ذي قار		ميسان		البصرة		دهوك		أربيل		السليمانية		الإجمالي	
	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير	نسمة/مستشفى	نسمة/سرير
2004	139771	1292	101293	815	92499	888	184051	1273	108982	679	119855	661	-	-	-	-	-	-	108072	803
2005	126450	1244	117158	873	95725	893	189870	1466	111832	762	107965	637	-	-	-	-	-	-	108331	852
2006	130733	1138	120443	891	99058	904	195863	1394	114750	791	110214	589	-	-	-	-	-	-	114124	834
2007	120134	743	123810	500	102500	908	179581	1457	117735	814	119533	577	-	-	-	-	-	-	119723	832
2008	135058	868	159269	976	142354	893	203610	1512	170020	922	159865	826	-	-	-	-	-	-	125324	871
2009	118068	824	140223	926	143965	1056	184679	1154	168261	962	150326	780	-	-	-	-	-	-	120141	842
2010	125275	882	122826	851	175190	1038	162675	1055	157786	879	137085	701	-	-	-	-	-	-	119061	816
2011	128548	842	126035	916	179767	1157	166926	1014	161908	629	148941	716	94062	746	46077	583	42699	-	101928	774
2012	131961	833	129165	890	183976	1233	171196	1035	166235	1018	153046	744	72415	674	46047	575	41097	600	102111	783
2013	104168	788	132345	885	188256	1233	175530	1052	170615	995	140654	724	62587	693	40553	527	38922	661	97760	779
2014	106888	903	122033	997	192619	1118	179960	1218	175097	1261	144461	773	55473	670	41665	554	37087	662	98105	892
2015	95048	852	113651	1020	197066	1079	184486	1268	154012	1264	148358	778	62617	688	39949	608	43664	651	99284	929
2016	82125	794	111348	1004	193151	1078	180703	1138	131952	1041	145228	755	61313	601	40922	598	42737	613	94932	864
2017	79644	783	114335	1012	158669	1023	185551	1158	120437	966	149125	785	48429	638	42020	524	42988	652	92849	889
2018	81755	801	107587	1035	135729	1111	174598	1141	111267	949	153078	809	44570	749	38641	585	40798	620	91645	891
2019	79491	785	110419	1054	139300	1107	179195	1143	114197	952	157109	819	41455	869	40502	510	38262	621	91207	877
2020	73799	708	104588	1033	142942	1112	183876	1287	117180	901	145860	850	42538	780	39864	403	36146	592	89223	836
2021	61152	639	99635	1024	146647	1010	161692	1089	120218	956	136628	837	42318	1005	38538	443	35397	393	85458	799

ملحق (9) اطوال الطرق البرية في العراق حسب المحافظة عدا إقليم كردستان للمدة 2004-2021

السنوات	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	كربلاء المقدسة	واسط	صلاح الدين	النجف الاشرف	الديوانية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة	الإجمالي
*2004	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2005	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2006	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2007	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2008	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2009	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2010	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2011	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2012	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2013	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2014	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2015	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
*2016	2511	1519	2246.7	4044	672	2357.1	1330.1	2727.805	2933.7	602	922.5	2086.71	2015.75	2637.8	829	29435
**2017	2679	1606	2396	4959	672	2356	1305	3404	4165	544	1580	2087	1564	3696	829	33842
**2018	2641	1606	2381	4959	672	2353	832	3276	4185	527	1465	2073	1854	3671	829	33324
**2019	2641	1606	2381	4959	672	2354	857	3276	4185	561	1465	2073	1854	3671	829	33384
**2020	2641	1606	2381	4959	672	2354	857	3276	4185	561	1465	2073	1854	3671	829	33384
**2021	2688	1704	2383	4959	672	2354	865	3315	4309	565	1483	2073	1854	3696	875	33795

المصدر: (*) وزارة الاعمار والإسكان والبلديات العامة، دائرة الطرق والجسور، لجنة الإحصاء، كتابهم المرقم 24700 في 2023/12/3. (**) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، "تقرير إحصاء سيارات القطاع الخاص المسجلة في مديرية المرور العامة لسنوات متعددة.

ملحق (10) المؤشرات التقييمية لخدمات شبكة الطرق البرية في العراق حسب المحافظة عدا إقليم كردستان للمدة 2004-2021

السنوات	نينوى		كركوك		ديالى		الانبار		بغداد		بابل		كربلاء المقدسة		واسط		صلاح الدين	
	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة
2004	67.3	98.3	156.9	177.8	127.0	158.4	29.3	304.3	147.5	10.3	460.5	157.8	264.2	169.0	159.0	280.8	120.4	262.1
2005	67.3	95.2	156.9	174.6	127.0	153.4	29.3	293.2	147.5	10.0	460.5	152.6	264.2	162.3	159.0	272.3	120.4	252.4
2006	67.3	92.2	156.9	171.5	127.0	148.6	29.3	282.5	147.5	9.7	460.5	147.6	264.2	155.9	159.0	264.1	120.4	255.7
2007	67.3	89.3	156.9	168.4	127.0	144.0	29.3	272.1	147.5	9.4	460.5	142.7	264.2	149.8	159.0	256.1	120.4	246.2
2008	67.3	83.0	156.9	127.0	127.0	170.4	29.3	279.6	147.5	9.4	460.5	137.5	264.2	132.2	159.0	236.6	120.4	235.4
2009	67.3	77.5	156.9	117.7	127.0	163.9	29.3	278.6	147.5	9.4	460.5	136.5	264.2	132.5	159.0	235.6	120.4	233.0
2010	67.3	78.8	156.9	111.7	127.0	159.7	29.3	265.8	147.5	9.8	460.5	132.8	264.2	128.0	159.0	231.2	120.4	213.8
2011	67.3	76.8	156.9	108.8	127.0	155.7	29.3	259.0	147.5	9.5	460.5	129.5	264.2	124.7	159.0	225.3	120.4	208.3
2012	67.3	74.9	156.9	106.0	127.0	152.0	29.3	252.9	147.5	9.3	460.5	126.4	264.2	121.6	159.0	219.8	120.4	203.6
2013	67.3	73.0	156.9	103.3	127.0	148.5	29.3	247.1	147.5	9.0	460.5	123.5	264.2	118.5	159.0	214.5	120.4	198.9
2014	67.3	71.2	156.9	100.7	127.0	145.1	29.3	241.3	147.5	8.8	460.5	120.7	264.2	115.5	159.0	209.3	120.4	194.4
2015	67.3	69.5	156.9	98.1	127.0	141.8	29.3	235.8	147.5	8.5	460.5	117.9	264.2	112.7	159.0	204.3	120.4	190.0
2016	67.3	71.0	156.9	100.2	127.0	144.6	29.3	240.6	147.5	8.7	460.5	120.3	264.2	115.0	159.0	208.5	120.4	193.8
2017	71.8	73.7	165.9	103.2	135.5	150.2	36.0	287.3	147.5	8.5	460.2	117.1	259.2	109.9	198.4	253.4	171.0	268.0
2018	70.8	70.8	165.9	100.5	134.6	145.4	36.0	279.9	147.5	8.3	459.7	113.9	165.3	68.3	191.0	237.6	171.8	262.3
2019	70.8	69.0	165.9	97.9	134.6	141.7	36.0	272.7	147.5	8.1	459.9	111.1	170.2	68.5	191.0	231.5	171.8	255.6
2020	70.8	67.2	165.9	95.4	134.6	138.1	36.0	265.8	147.5	7.9	459.9	108.2	170.2	66.8	191.0	225.6	171.8	249.1
2021	72.0	66.7	176.1	98.7	134.7	134.7	36.0	259.1	147.5	7.7	459.9	105.5	171.8	65.7	193.3	222.5	176.9	250.0

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على: 1-بيانات ملحق (10) . 2-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

تابع ملحق (10)

السنوات	النجف الاشرف		الديوانية		المثنى		ذي قار		ميسان		البصرة		الإجمالي	
	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100 الف نسمة	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/الف كم2
2004	61.5	20.9	101.2	113.1	376.0	40.3	136.9	156.3	345.8	164.1	46.1	43.5	124.9	74.4
2005	59.5	20.9	98.4	113.1	363.3	40.3	132.7	156.3	337.0	164.1	45.2	43.5	121.3	74.4
2006	57.6	20.9	95.7	113.1	351.1	40.3	128.6	156.3	328.4	164.1	44.2	43.5	117.8	74.4
2007	55.7	20.9	93.1	113.1	339.3	40.3	124.7	156.3	320.1	164.1	43.3	43.5	114.4	74.4
2008	49.5	20.9	82.7	113.1	293.2	40.3	110.0	156.3	258.6	164.1	32.4	43.5	106.3	74.4
2009	51.0	20.9	82.2	113.1	289.9	40.3	109.1	156.3	261.3	164.1	32.4	43.5	104.7	74.4
2010	48.1	20.9	83.5	113.1	297.8	40.3	112.6	156.3	278.6	164.1	33.6	43.5	105.2	74.4
2011	46.8	20.9	81.3	113.1	290.2	40.3	109.8	156.3	271.5	164.1	32.7	43.5	102.5	74.4
2012	45.6	20.9	79.4	113.1	283.6	40.3	107.0	156.3	264.5	164.1	31.9	43.5	99.9	74.4
2013	44.5	20.9	77.4	113.1	277.1	40.3	104.4	156.3	257.7	164.1	31.0	43.5	97.4	74.4
2014	43.3	20.9	75.6	113.1	270.8	40.3	101.8	156.3	251.1	164.1	30.2	43.5	95.0	74.4
2015	42.2	20.9	73.8	113.1	264.7	40.3	99.3	156.3	244.7	164.1	29.4	43.5	92.6	74.4
2016	43.1	20.9	75.3	113.1	270.1	40.3	101.4	156.3	249.9	164.1	30.0	43.5	94.6	74.4
2017	37.9	18.9	125.6	193.8	263.1	40.3	76.6	121.2	341.0	230.0	29.3	43.5	105.9	85.6
2018	35.8	18.3	113.5	179.7	254.6	40.1	88.5	143.7	329.9	228.4	28.5	43.5	101.1	84,3
2019	37.1	19.5	110.6	179.7	248.0	40.1	86.2	143.7	321.5	228.4	27.8	43.5	99.1	84,4
2020	36.2	19.5	107.7	179.7	241.7	40.1	84.0	143.7	313.3	228.4	27.1	43.5	96.6	84,4
2021	35.5	19.6	106.3	181.9	235.6	40.1	81.9	143.7	307.4	230.0	27.8	45.9	95.3	85,5

ملحق (11) اسقاطات السكان والمساحة في العراق حسب المحافظة للمدة 2004-2021

المحافظة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نينوى	2554270	2637327	2722930	2811091	3026121	3237918	3187154	3270422	3353875	3438194	3524348
كركوك	854470	870098	885950	902019	1195925	1290072	1360080	1395614	1432747	1470367	1508854
ديالى	1418455	1464437	1511823	1560621	1318351	1370537	1406429	1443173	1477684	1512737	1548493
الانبار	1328776	1379322	1431717	1485985	1446104	1451583	1521652	1561407	1598822	1636831	1675606
بغداد	6554126	6726432	6962650	7145470	7137777	7180889	6875565	7055196	7255278	7457773	7665292
بابل	1493718	1544679	1597291	1651565	1713944	1727032	1774318	1820673	1864124	1908214	1953184
كربلاء المقدسة	787072	819376	852963	887859	1006205	1003516	1039411	1066567	1094281	1122400	1151152
واسط	971280	1001615	1032838	1064950	1153036	1158033	1179769	1210591	1240935	1271706	1303137
صلاح الدين	1119369	1162490	1147402	1191403	1246515	1259298	1372321	1408174	1441266	1474882	1509153
النجف الاشرف	978400	1011597	1045862	1081203	1215521	1180681	1252745	1285484	1319608	1354180	1389549
القادسية	911641	937261	963543	990483	1114884	1121782	1105433	1134313	1162485	1191106	1220333
المثنى	554994	574351	594350	614997	711769	719824	700761	719069	735905	753024	770476
ذي قار	1472405	1518962	1566901	1616226	1832493	1846788	1789430	1836181	1883160	1930835	1979561
ميسان	762872	782826	803253	824147	1020122	1009565	946715	971448	997410	1023690	1050580
البصرة	1797821	1835399	1873642	1912533	2557839	2555542	2467531	2531997	2601790	2672425	2744758
دهوك	472238	483106	494191	505491	984719	968901	1100006	1128745	1158633	1189158	1220396
أربيل	1392093	1440590	1490695	1542421	1527090	1471053	1571632	1612692	1657684	1703243	1749915
السليمانية	1715585	1773100	1832440	1893617	1687222	1551974	1830929	1878764	1931561	1985007	2039767
الإجمالي	27139585	27962968	28810441	29682081	31895637	32104988	32481881	33330510	34207248	35095772	36004554

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

تابع ملحق (11)

المحافظة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المساحة
نينوى	3612339	3538715	3633648	3729998	3828197	3928215	4030006	37323
كركوك	1548212	1515950	1556618	1597876	1639953	1682809	1726409	9679
ديالى	1584948	1553272	1594942	1637226	1680328	1724238	1768920	17685
الانبار	1715149	1680813	1725914	1771656	1818318	1865818	1914165	137808
بغداد	7877888	7710001	7916847	8126755	8340711	8558625	8780422	4555
بابل	1999034	1959138	2011706	2065042	2119403	2174783	2231136	5119
كربلاء المقدسة	1180545	1156220	1187245	1218732	1250806	1283484	1316750	5034
واسط	1335230	1308033	1343125	1378723	1415034	1452007	1489631	17153
صلاح الدين	1544081	1513441	1554037	1595235	1637232	1680015	1723546	24363
النجف الاشرف	1425723	1396130	1433583	1471592	1510338	1549788	1589961	28824
القادسية	1250166	1224830	1257689	1291048	1325031	1359642	1394885	8153
المثنى	788262	772603	793343	814371	835797	857652	879880	51740
ذي قار	2029345	1987729	2041066	2095172	2150338	2206514	2263690	12900
ميسان	1078086	1055612	1083937	1112673	1141966	1171802	1202175	16072
البصرة	2818804	2759339	2833375	2908491	2985073	3063059	3142449	19070
دهوك	1252343	1226250	1259150	1292535	1326562	1361211	1396480	6553
أربيل	1797708	1759659	1806871	1854778	1903608	1953341	2003963	15074
السليمانية	2095851	2051388	2106423	2162279	2219194	2277171	2336191	17023
الإجمالي	36933714	36169123	37139519	38124182	39127889	40150174	41190659	434128

ملحق (12) المتوسط والانحراف المعياري المؤشرات التقييمية للمتغيرات (معدل الولادات، البطالة، الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، خدمات شبكة الطرق البرية في العراق حسب المحافظة للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021)

النشاط	السنوات	نينوى	كركوك	ديالى	الأنبار	بغداد	بابل	كربلاء المقدسة	واسط	صلاح الدين
معدل الولادات	2004	32.8	37.1	31.5	22.6	31.6	41.8	41.2	36.8	34.5
	2013	43.4	32.6	35.4	36.5	32.2	34.2	37.2	37.8	32.5
	2014	37.2	28.3	24.9	17.5	31.1	35.3	38.2	37.4	12.2
	2021	15.4	18.6	24.6	26.6	27.8	26.4	33.1	29.5	16.8
معدل البطالة	2004	36.2	31.3	34.7	25	28.5	13.5	13	17.1	16.9
	2013	19.2	10.9	18.2	14.5	14.8	10.8	13.5	10.8	14.5
	2014	8.2	2.88	8.79	19.58	13.33	9.52	6.7	7.17	8.22
	2021	32.8	15.7	6.9	18.2	13.5	5.5	8.3	14.9	11.1
التعليم(تلميذا/معلم)	2004-2005	35.6	17.1	17.1	17.1	21.7	16.7	16.7	15.8	13.2
	2013-2014	27.6	17.2	14.2	18.4	19.5	19.9	18.0	17.4	19.0
	2014-2015	غ.م	غ.م	12.9	غ.م	20.0	20.1	18.4	18.4	غ.م
	2020-2021	34.6	24.7	18.0	21.8	22.5	21.7	20.4	20.6	23.8
الصحة(نسمة/مستشفى)	2004	141903.9	106808.8	109111.9	110731.3	82963.6	149371.8	112438.9	97128.0	124374.3
	2013	191010.8	163374.1	126061.4	109122.1	88783.0	100432.3	140300.0	158963.3	122906.8
	2014	195797.1	167650.4	129041.1	111707.1	90179.9	108510.2	143894.0	162892.1	125762.8
	2021	167916.9	156946.3	136070.8	119635.3	80554.3	97005.9	82296.9	165514.6	101385.1
كثافة شبكة الطرق البرية كم/100 الف نسمة	2004	98.3	177.8	158.4	304.3	10.3	157.8	169.0	280.8	262.1
	2013	73.0	103.3	148.5	247.1	9.0	123.5	118.5	214.5	198.9
	2014	71.2	100.7	145.1	241.3	8.8	120.7	115.5	209.3	194.4
	2021	66.7	98.7	134.7	259.1	7.7	105.5	65.7	222.5	250.0

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملاحق (4، 6، 8، 10) والجدول (8).

تابع ملحق(12)

النشاط	السنوات	النجف الاشرف	الديوانية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الإجمالي
معدل الولادات	2004	36.9	35.7	40.5	41.5	54.5	44.6	37.5733	7.19459	35.7
	2013	36.4	32.8	41	32.6	36.4	38.2	35.9467	3.31078	35.6
	2014	37.3	32.3	37.5	34.9	35.3	38.9	31.8867	8.00838	31.2
	2021	31.1	26.5	32.2	26.3	26.7	30.2	26.12	5.36419	26.1
معدل البطالة	2004	21.6	35.2	29.9	46.9	24.6	10.5	25.66	10.347	26.8
	2013	15.6814	18.5358	20.1631	27.0556	18.6233	11.9311	15.9495	4.44791	15.4228
	2014	8.31	13.22	8.04	17.39	16.54	12.23	10.6747	4.576	10.59
	2021	12.1	11.9	27.3	25.8	13.6	21.8	15.96	7.86546	16.5
التعليم(تلميذا/معلم)	2004-2005	21.5788	16.5648	21.621	17.2272	15.7591	23.0848	19.132	5.30983	19.6369
	2013-2014	20.9208	16.4762	18.3373	17.6119	15.3127	24.3507	18.9373	3.38053	19.3344
	2014-2015	21.6166	17.0954	19.6433	18.2218	15.7534	24.6328	18.8043	8.98588	19.1798
	2020-2021	22.3397	19.4124	21.8611	19.2081	8.68229	26.3198	21.7289	5.34283	22.0867
الصحة(نسمة/مستشفى)	2004	139771	101293	92499	184051	108982	119855	118752	25897.8	108072
	2013	104168	132345	188256	175530	170615	140654	140835	32730.2	97759.8
	2014	106888	122033	192619	179960	175097	144461	143766	33634.2	98105.1
	2021	61152.3	99634.6	146647	161692	120218	136628	122220	34197.4	85457.8
كثافة شبكة الطرق البرية كم/100 الف نسمة	2004	61.529	101.191	375.988	136.902	345.772	46.1114	179.085	111.756	124.939
	2013	44.4549	77.449	277.111	104.398	257.676	31.0205	135.232	85.6779	97.4082
	2014	43.3234	75.5941	270.834	101.828	251.08	30.203	131.995	83.6792	94.9691
	2021	35.5355	106.317	235.6	81.9017	307.443	27.8445	133.682	95.9927	95.3206

ملحق (13) الانحرافات عن المتوسط للمؤشرات الكلية (الوطنية) والمؤشرات المؤسسية في العراق حسب المحافظة للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021)

النشاط	السنوات	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	كربلاء المقدسة	واسط	صلاح الدين	النجف الاشرف	الديوانية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة
معدل الولادات	2004	-4.8	-0.5	-6.1	-15.0	-6.0	4.2	3.6	-0.8	-3.1	-0.7	-1.9	2.9	3.9	16.9	7.0
	2013	7.5	-3.3	-0.5	0.6	-3.7	-1.7	1.3	1.9	-3.4	0.5	-3.1	5.1	-3.3	0.5	2.3
	2014	5.3	-3.6	-7.0	-14.4	-0.8	3.4	6.3	5.5	-19.7	5.4	0.4	5.6	3.0	3.4	7.0
	2021	-10.7	-7.5	-1.5	0.5	1.7	0.3	7.0	3.4	-9.3	5.0	0.4	6.1	0.2	0.6	4.1
معد البطالة	2004	10.5	5.6	9.0	-0.7	2.8	-12.2	-12.7	-8.6	-8.8	-4.1	9.5	4.2	21.2	-1.1	-15.2
	2013	3.2	-5.0	2.3	-1.5	-1.1	-5.1	-2.5	-5.2	-1.4	-0.3	2.6	4.2	11.1	2.7	-4.0
	2014	-2.5	-7.8	-1.9	8.9	2.7	-1.2	-4.0	-3.5	-2.5	-2.4	2.5	-2.6	6.7	5.9	1.6
	2021	16.8	-0.3	-9.1	2.2	-2.5	-10.5	-7.7	-1.1	-4.9	-3.9	-4.1	11.3	9.8	-2.4	5.8
التعليم	2004-2005	16.4	-2.0	-2.0	-2.0	2.5	-2.4	-2.4	-3.3	-5.9	2.4	-2.6	2.5	-1.9	-3.4	4.0
	2013-2014	8.6	-1.8	-4.8	-0.5	0.6	1.0	-1.0	-1.6	0.1	2.0	-2.5	-0.6	-1.3	-3.6	5.4
	2014-2015	غ.م	غ.م	-5.9	غ.م	1.2	1.3	-0.4	-0.4	غ.م	2.8	-1.7	0.8	-0.6	-3.1	5.8
	2020-2021	12.8	3.0	-3.8	0.0	0.8	0.0	-1.3	-1.1	2.1	0.6	-2.3	0.1	-2.5	-13.0	4.6
الصحة	2004	23151.7	-11943.5	-9640.3	-8020.9	-35788.6	30619.6	-6313.4	-21624.2	5622.1	21019.2	-17458.8	-26253.2	65298.4	-9770.5	1102.5
	2013	50176.0	22539.3	-14773.4	-31712.7	-52051.8	-40402.5	-534.8	18128.5	-17928.0	-36667.1	-8489.7	47421.2	34695.7	29780.2	-180.9
	2014	52030.9	23884.2	-14725.1	-32059.1	-53586.3	-35256.0	127.8	19125.9	-18003.5	-36877.8	-21732.9	48852.8	36193.9	31330.5	694.7
	2021	45697.1	34726.4	13850.9	-2584.5	-41665.5	-25213.9	-39923.0	43294.7	-20834.8	-61067.5	-22585.2	24426.8	39472.3	-2002.3	14408.4
كثافة شبكة الطرق	2004	-80.8	-1.3	-20.7	125.3	-168.8	-21.3	-10.1	101.8	83.0	-117.6	-77.9	196.9	-42.2	166.7	-133.0
	2013	-62.2	-31.9	13.3	111.8	-126.2	-11.7	-16.7	79.3	63.7	-90.8	-57.8	141.9	-30.8	122.4	-104.2
	2014	-60.7	-31.3	13.1	109.4	-123.2	-11.3	-16.5	77.3	62.4	-88.7	-56.4	138.8	-30.2	119.1	-101.8
	2021	-67.0	-35.0	1.0	125.4	-126.0	-28.2	-68.0	88.9	116.3	-98.1	-27.4	101.9	-51.8	173.8	-105.8

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (12)

Abstract

The concept of inclusive growth refers to the involvement of all segments of society in the growth process (the poor, the non-poor, and middle-income individuals). Inclusive growth seeks to deepen the concepts of justice, fairness, and equal opportunities for all. The process of interaction of the elements of space works to enhance the dynamism of the flows of goods and services between the components of the spatial structure. In this regard, government investment expenditure is one of the important aspects in creating this dynamism for the space by adopting the criteria of economic efficiency and social justice in distributing government investment expenditure in a way that does not lead to the creation of areas that enjoy high levels of income and aspects related to well-being and others that suffer from high levels of deprivation. Therefore, this research aims to analyze the role of government investment expenditure in the spatial dynamics of inclusive growth variables in Iraq. The research problem focused on how to analyze and measure the role of government investment expenditure in the spatial dynamics of inclusive growth in Iraq. The basic hypothesis stated that there is a positive role for government investment expenditure in the spatial dynamics of inclusive growth in Iraq. The research used the inductive methodology in the descriptive analysis of government investment expenditure and inclusive growth data. In addition, the economic measurement method was used to test the relationship between government investment expenditure for the regional development program as an independent variable and inclusive growth (population, educational services, health services, road network services) in the governorates as a dependent variable, using the spatial dynamic panel data model methodology. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the presence of a concentration of population in certain governorates, which contributed to strengthening it, including the concentration of government investment expenditure in those governorates, which resulted in disparity and variation between most regions of the same country in most indicators of inclusive growth. It also showed that there is no spatial dependence between the variables of inclusive growth in neighboring governorates. The research concluded that government strategies, plans and programs must focus on the concept of inclusive growth in formulating their final objectives, since inclusive growth accommodates all segments of society, which is reflected in enhancing the concept of justice and equal opportunities for all.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific research
University of Karbala
College of Management and Economics
Department of Economics

Role of Government Investment Expenditure in Spatial Dynamism of in Inclusive Growth variables in Iraq

A Dissertation Submitted to the Council of College of Management and Economic, Karbala University, Requirements for the Degree of Doctor Philosophy in Economics

By

HABEEB SAADOUN UBEES

Supervised

Prof. Dr. Talib Hussein Al-Kuraiti **Dr. Assit. Khudhair Abbas al Waeli**

2024 م **1446هـ**